الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (245)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	44
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	60
قضية سيول جدة	222
حقوق الإنسان في العالم	235

© مركز المعلومات

مطالبات بإعادة النظر في استراتيجية محاربة الفقر

المصدر: جريدة شمس الخميس العدد 1590 / 20-05-2010
97815http://shms.pressera.com/html/story.php?id=

نجران. مانع آل هتيلة
أكد نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان، أن كثرة ما يرد إلى الجمعية من طلبات المساعدات يوحي باتساع مساحة الفقر.
ودعا خلال حديثه في ختام الملتقى السادس لمديري العموم ومديري ومديرات مكاتب الضمان الاجتماعي الذي استضافته نجران، أمس، وزارة الشؤون الاجتماعية إلى إعادة النظر في استراتيجية محاربة الفقر لكل مواطن ومقيم، وذلك وفق مبدأ أن الفقر انتهاك لحقوق الإنسان.
وأكد الخثلان أن الفقر وفق نظرة حقوقية خاصة يعد قضية عامة، حيث تؤكد جل المواثيق الحقوقية العالمية على حق العيش الكريم للإنسان، وقبل هذا جاء ديننا الإسلامي الحنيف ليكرم الإنسان ويحفظ كرامته وفق نصوص قرآنية ونبوية متعددة وصريحة.
وبين الخثلان أن المجتمع يتعامل مع الفقر بنظرة ضيقة أدت إلى تحميل وزارة الشؤون الاجتماعية كافة مسؤوليتها، في حين أنها تحملت أعباء نتجت من عدم الوفاء من قبل جهات عدة بالحاجات الملحة لهم.
وأرجع ارتفاع نسبة المستفيدات من الضمان إلى بطالة المرأة السعودية وغيابها عن التوظيف والعمل، وبالتالي غيابها عن التنمية والوجود في دائرة الاحتياج.
وأوصى الخثلان أن تبادر وزارة الشؤون الاجتماعية إلى إنشاء هيئة تنسيقية مع الجهات التي تتقاطع أو تلتقي معها في مهمة محاربة الفقر ومساعدة المحتاجين، وأن تعلن الوزارة عن مستوى الفقر، إضافة إلى إعادة النظر في ضعف المساعدات ونحوها.
إلى ذلك، أكد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين، أن نشر الحالات الإنسانية عبر وسائل الإعلام بصورة مبالغ فيها وغير دقيقة يسيء للوطن خارجيا وداخليا.
وأوضح أن آلية التعرف على المحتاجين تتطلب جهدا مضاعفا ومنضبطا بمعايير محددة حتى لا تحصل تجاوزات، مع ضمان حفظ كرامة المحتاج، ومد يد العون له ومساعدته.
وطالب الحسين الضمان بتلمس مواقع المحتاجين مثل المدارس والمستشفيات والمحاكم والسجون، وأن تكون الأسر الضمانية مرحلة مؤقتة في رحلة الأسرة المتلقية للضمان، والنظر إليها على أن تكون مكتفية وقائمة بحاجاتها، وذلك بالتنسيق مع جهات أخرى، مثل: وزارات العمل، والخدمة المدنية، وصندوق تنمية الموارد البشرية، وشركات القطاع الخاص، ووفق آلية تضمن عدم التكرار.
وطالب الحسين بإعادة النظر في مساعدات المتقاعدين وزيادتها، والأخذ في الحسبان الساكنين في القرية والمدينة، وشدد على ضرورة دعم وتشجيع الباحثين والباحثات الاجتماعيين في مجال الضمان الاجتماعي نظير أعمالهم الإنسانية المميزة.

© مركز المعلومات

ملتقى مديري ومديرات مكاتب الضمان الاجتماعي يختتم فعالياته بنجران

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 6-6- 1431 العدد 13749
.htm85/ln20jaz/may/2010http://search.suhuf.net.sa/

نجران - حمد آل شرية
اختتم الملتقى السادس لمديري العموم ومديري ومديرات مكاتب الضمان الاجتماعي المنعقد في منطقة نجران فعالياته أمس، وذلك في مقر الغرفة التجارية الصناعية في نجران. وتناولت الجلسات الختامية محاضرة عن حقوق الإنسان والضمان الاجتماعي قدمها نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين أشاد فيها بخدمات الضمان الاجتماعي ومستوى ما يقدمه من عطاءات على مختلف المستويات الضمانية الاجتماعية، وتطرق إلى غلاء مستوى المعيشة في جميع أنحاء العالم؛ الأمر الذي يحتم على الضمان الاجتماعي وضع ذلك في الحسبان. وطالب الدكتور الحسين بأن تكون آلية صرف الإعانات أكثر تجاوباً ودقة لضمان سرعة الإجراءات، مشيراً إلى أن آلية التعرف على المحتاجين تتطلب جهداً مضاعفاً ومنهجاً منضبطاً بمعايير محددة؛ حتى لا تحصل التجاوزات مع ضمان حفظ كرامة المحتاج ومد يد العون له ومساعدته، مختتماً ورقته بالتأكيد على ضرورة دعم وتشجيع الباحثين والباحثات الاجتماعيين في مجال الضمان الاجتماعي نظير أعمالهم الإنسانية المميزة. بعد ذلك تحدث نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان عن كثرة ما يرد إلى الجمعية من طلبات المساعدات، داعياً وزارة الشؤون الاجتماعية إلى إعادة النظر في استراتيجية محاربة الفقر. واختتم الدكتور الخثلان ورقته بعدد من المقترحات، منها أن تبادر وزارة الشؤون الاجتماعية إلى إنشاء هيئة تنسيقية مع الجهات التي تتقاطع أو تلتقي معها في مهمة محاربة الفقر ومساعدة المحتاجين. بعد ذلك تناول عبدالعزيز الهدلق وكيل وزرة الشؤون الاجتماعية المساعد للتنمية الاجتماعية في محاضرته التي بعنوان: الرؤية المستقبلية لتحقيق الشراكة بين قطاعي الضمان الاجتماعي والتنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية، مفهوم الشراكة باعتباره مفهوماً جديداً في مجتمعنا.

تحت رعاية الأميرة عادلة بنت عبدالله

مُتداخلو ملتقى العنف الأسري يوجهون أصابع الاتهام إلى الإدعاء العام بتعطيل عمل الطب الشرعي

المصدر: جريدة الرياض الخميس20 -5- 2010
.html527314 /article20/05/2010 http://www.alriyadh.com/

تغطية- شريفة الأسمري:

أطلق برنامج الأمان الأسري الوطني بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية لقاء الخبراء الوطني الثالث حول العنف الأسري الثلاثاء الماضي، تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله نائب رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني، في فندق ماريوت الرياض، وبحضور نخبة من رجال الأمن والمختصين والخبراء والمستشارين والمهتمين بهذا الشأن .

وأبانت الأميرة عادلة بنت عبدالله أن مستوى الثقافة الحقوقية لدى كافة شرائح المجتمع ساهمت في رفعها، وقد أحدثت حراكا إجتماعيا ورسميا وإيجابيا لتدارس الآليات والإجراءات الأمنية والقضائية للتعاطي مع بلاغات العنف الأسري، مضيفة أن إلتزام المملكة بالتعاليم الإسلامية وانضمام المملكة لاتفاقيات القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة عام 2000م، واتفاقية حقوق الطفل عام 1996م، لذا لزم أن تكون هنالك جهود مكثفة للقضاء على جميع أشكال العنف وتعزيز أواصر الأسرة. وفي إحدى المداخلات فجر أحد الحاضرين وهو من العاملين في مركز الطب الشرعي قضية تسبب تأخر تحويلها للطب الشرعي، في ضياع حق فتاة في السابعة عشرة من عمرها وكانت تعرضت للاغتصاب على يد قريب لها، متهما هيئة التحقيق والإدعاء العام بالإهمال بسبب تأخيرها في تحويل مثل هذه القضايا إلى الطب الشرعي .

في حين رفض منصور محمد مدخلي من هيئة التحقيق والإدعاء العام، الإتهام الموجه للهيئة بتسببها في تعطيل عمل الطب الشرعي، مشيرا إلى أن قضايا العنف الأسري تحول إلى الطب الشرعي في ذات اليوم التي تصل فيه الحالة للهيئة أو لمركز الشرطة .

توصية تشدد على اسقاط الحق العام وغلق ملف القضية عند تنازل الضحية عن البلاغ

وفي الوقت الذي طالبت فيه الناشطة الحقوقية سهيلة زين العابدين أن يتم متابعة قضايا النساء في المحاكم بشكل أكثر فعالية، مشيرة إلى أن تأخير وصول الحالات للطب الشرعي يؤدي إلى ضياع حق المعنفين .

وأشار الدكتور نايف المرواني من شرطة المدينة المنورة على أنه تبين خلال استطلاع آراء العاملين من الشرطة والذين تعاملوا مع قضايا العنف الأسري، أوضحوا أن أكثر ما يعيق عملهم صعوبة توفير محرم للحالة المعنفة يعين المحقق على الإستجواب .

وذكر المرواني في ورقة عمل طرحها تحت عنوان: "العنف الأسري مظاهره وآليات مواجهته من منظور أمني"، أن العاملين في شرطة المدينة المنورة، أكدوا ضرورة إيجاد كوادر مدربة لدى الشرطة، للتعامل مع حالات العنف الأسري، مشددين على ضرورة إيجاد دور إيواء في كافة المناطق .

وجاءت التوصيات الناتجة عن لقاء الخبراء الوطني الثالث عن العديد من التوصيات أبرزها مايلي: أن على كافة الجهات المعنية للتصدي للعنف الأسري ودور كل جهة وتوجيه النظر في بعض الإجراءات المتبعة لدى بعض الجهات الأمنية

© مركز المعلومات

المعيقة لوصول الخدمات لضحيا العنف الأسري مثل: منع دخول رجال الأمن للمنازل، اشتراط وجود محرم عند تلقي البلاغ أو الاستجواب .
كما شددت على إسقاط الحق العام وغلق ملف القضية عند تنازل الضحية عن البلاغ، كما أوصت اللجنة بالتوسع في إنشاء لجان للحماية الاجتماعية في كافة المدن والمحافظات مكونة من متخصصين في مجال العنف الأسري وأن تشتمل إستراتيجية الأمن الوطنية على بند يتعلق بالحماية من العنف الأسري لكونه أحد الجذور للإرهاب وتكوين قاعدة بيانات وطنية متكاملة تضم قاعدة بيانات لقضايا العنف الأسري المسجلة في القطاع الأمني، كما أكدت التوصيات على ضرورة تأهيل العاملين في القطاعات الأمنية وتدريبهم على التعامل مع قضايا العنف الأسري بإحداث الدراسات والبرامج التدريبية في هذا المجال.

طالبت بالتعامل مع ملف الفقر بشفافية ووضوح

حقوق الإنسان تنتقد آلية دفع مساعدات الضمان الاجتماعي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 1431/06/6 هـ 20 مايو 2010 م العدد : 3259
.htm20100520351216 /Con20100520 http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

انتقد نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين الآلية التي يعمل بها الضمان الاجتماعي في خدمته للمستفيدين، مستندا في رأيه إلى كثرة ما يرد إلى الهيئة من حالات إنسانية تطلب المساعدة والعون.
وحض الحسين لدى مخاطبته حضور الملتقى السادس لمديري العموم ومديرات مكاتب الضمان الاجتماعي في المملكة الذي تستضيفه منطقة نجران، على ضرورة تلمس مواقع المحتاجين في المدارس، المستشفيات، المحاكم، والسجون، مطالبا بأن تكون الأسر الضمانية مرحلة مؤقتة في رحلة الأسرة المتلقية للضمان، مع إعادة النظر في أحوال مساعدات المتقاعدين وزيادتها والأخذ في الحسبان الساكنون في المدن والقرى.
من جانبه، فتح نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان ملف الفقر في المملكة، عبر تسجيل الجمعية الكثير من طلبات المساعدة التي توحي على حد وصفه باتساع مساحة الفقر في البلاد، ما يستدعي صياغة أنظمة جديدة لمحاربة الفقر في البلاد.
ولفت الخثلان أن الفقر وفق نظرة حقوقية خاصة يعد قضية عامة، إذ تؤكد المواثيق الحقوقية العالمية على حق العيش الكريم للإنسان، في حين أن التعامل الحالي مع قضية الفقر تأتي وفق نظرة ضيقة أدت إلى تحميل وزارة الشؤون الاجتماعية المسؤولية كاملة عن هذه القضية.
وتساءل نائب رئيس الجمعية عن اتساع نسبة المستفيدات من الضمان، مرجحا انتشارها لوجود بطالة المرأة في المملكة، وغيابها عن برامج التوظيف والعمل، ما يعني غيابها عن المشاركة التنموية.
واقترح الخثلان خلال حديثه بإنشاء هيئة تنسيقية مع الجهات التي تتقاطع مع وزارة الشؤون الاجتماعية في مهمة محاربة الفقر ومساعدة المحتاجين، مطالبا في الوقت ذاته الوزارة بالإعلان الرسمي عن مستوى الفقر في المملكة بشفافية ووضوح.
وأمام هذه الانتقادات الحقوقية دعا وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للضمان الاجتماعي الدكتور عبدالله السدحان الهيئات والجمعيات الحقوقية لزيارة الضمان والاطلاع على خلفيات عملها، للوقوف على حقيقة الأمر بدلا من رمي الانتقادات التي لا تستند على معلومات دقيقة، بحسب وصفه.
من جهته، أوضح وكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية عبدالعزيز الهدلق أن مفهوم الشراكة المجتمعية يمثل مفهوما جديدا في المملكة، إذ أن هناك اعتقادا سائدا في المجتمع بأن الدولة مسؤولة بشكل كامل عن تقديم جميع الخدمات للمواطنين.

وفند الهدلق حديثه بأن المشكلة الآن تتعلق بالافتقار إلى التكامل المؤسسي بين المؤسسات الحكومية والأهلية في المملكة، في حين أن عدد الجمعيات الخيرية في المملكة بلغت 578 جمعية، و 89 مؤسسة خيرية، و 161 جمعية تعاونية، و 34 لجنة تنمية اجتماعية أهلية، إضافة إلى 31 مركزا للتنمية الاجتماعية.

في اللقاء الموسع لأصحاب مكاتب الاستقدام بغرفة الرياض وللتصدي لاستغلال السماسرة

98%من أصحاب مكاتب الاستقدام يصوّتون لقرار وقف الاستقدام من أندونيسيا

المصدر: جريدة الرياض الخميس20 -5- 2010
.html527488 /article20/05/2010 http://www.alriyadh.com/

الرياض- محمد طامي العويد:

في تحرك جاد يهدف للتصدي لاستغلال سماسرة الاستقدام في اندونيسيا، صوت أكثر من 98% من أصحاب مكاتب الاستقدام الأهلية اجتمعوا على طاولة اجتماعات الغرفة التجارية الصناعية بالرياض على وقف الاستقدام من اندونيسيا . وبرغم استحواذ اندونيسيا على أكثر 70% من المجموع الكلي لاستقدام الأيدي العاملة المنزلية نساء ورجالا والبالغ حوالي مليون ونصف المليون مستقدم، ما يعني تأثر عدد كبير من مكاتب الاستقدام بوقف الاستقدام الاندونيسي، إلا أن التصويت جاء مشدداً وراغباً في وقف الاستقدام من اندونيسيا.من جهة أخرى أوضح ل"الرياض" سعد البداح رئيس لجنة الاستقدام في غرفة الرياض في اللقاء الموسع لقطاع مكاتب الاستقدام الأهلية والذي أقيم يوم أمس بحضور حمد الحميدان نائب أمين عام الغرفة أن لجنة الاستقدام بغرفة الرياض توصلت إلى صيغة نهائية مع إحدى شركات التأمين الوطنية للتأمين على العمالة المنزلية، حيث يغطي التأمين خسائر هروب العمالة أو رفض العمل أو الإصابات برسم يبلغ 725 ريالا ولمدة سنتين .

وأكد البداح أن مساومات الجانب الاندونيسي والتي يتضرر منها في المقام الأول المواطن المستقدم وصلت لدرجة تعد استنزافاً للقدرات المالية للفرد ما يعني التحرك السريع لمواجهة ذلك الاستنزاف .

وقال البداح وهو يتحدث لأكثر من 40 مستثمرا من أصحاب مكاتب الاستقدام جاؤوا للتباحث حول شؤون مكاتب الاستقدام وعلاقته بالدول المعنية بالاستقدام أن مفاوضاتنا مع المعنيين في اندونيسيا لم تصل لحل مرض رغم المفاوضات العديدة، مشيراً إلى أن التحركات مع الدول الجديدة والمعلن عنها سابقاً تسير في الطريق الصحيح .

من ناحية أخرى امتدح البداح في معرض تناوله لمزاولة مكاتب مجهولة لنشاط الاستقدام التجاوب الكبير الذي أبداه الأستاذ تركي السديري رئيس تحرير جريدة " الرياض" وقراره الفوري بوقف الإعلانات التي تقوم بها هذه المكاتب، مشيراً إلى أن هناك زيارات سيقوم بها وفد من لجنة الاستقدام لمخاطبة رؤساء تحرير الصحف الأخرى لوقف إجازة مثل هذه الإعلانات .

© مركز المعلومات

هذا وناقش لقاء أصحاب مكاتب الاستقدام عدداً من المواضيع المرتبطة بالاستقدام كتفعيل بنود مذكرة التفاهم المبرمة بين الغرفة وجمعية حقوق الإنسان لمتابعة القضايا التي تمس المستقدمات، ومعوقات المكاتب مع الوكلاء بالخارج والتفاويض الالكترونية .
وشدد الاجتماع على أهمية أن تقوم مكاتب الاستقدام وفي حال التبليغ عن هروب العمالة أن لا يتم استخراج تأشيرة إلا بعد انقضاء المهلة المحددة من قبل الجوازات وهي ثلاثة أشهر، لوقف التحايل المقصود منه الاستقدام مرة أخرى .

نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان:ارتفاع نسبة المستفيدات من الضمان مؤشر لبطالة المرأة

الهدلق: 578 جمعية خيرية و89 مؤسسة خيرية في المملكة

المصدر: جريدة الوطن يوم الخميس 20 مايو 2010
5&CategoryID=3031http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

نجران :سلمان آل مقرح
تساءل نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان عن سبب ارتفاع نسبة المستفيدات من الضمان معللاً أن هذا ناتج عن بطالة المرأة السعودية وغيابها عن التوظيف والعمل، وبالتالي غيابها عن التنمية والوجود في دائرة الاحتياج، وهذا يقود إلى أخطاء وتقصير جهات أخرى مثل المحاكم والوزارات المعنية الأخرى مثل المالية والعمل والخدمة المدنية والتربية والصحة وغيرها .
جاء ذلك في ختام الملتقى السادس لمديري الضمان الاجتماعي بالمملكة أمس والذي استضافته منطقة نجران تحت شعار "البرامج المساندة رافد أساس للضمان الاجتماعي" برعاية أمير منطقة نجران الأمير مشعل بن عبدالله بن عبد العزيز .
وأعلن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي محمد عبدالله العقلا عن عزم الوزارة على افتتاح فرع نسوي للضمان الاجتماعي بمنطقة نجران، مؤكدا أنه سيتم إنشاء مبنى للضمان بنجران يضم صالات للرجال والسيدات ويجهز بأحدث التجهيزات وسيكون ذلك في القريب العاجل.
وشهدت الجلسات الأخيرة مداخلات وانتقادات ومقترحات متنوعة انتهت بدعوة وجهها وكيل الوزارة المساعد للضمان الاجتماعي الدكتور عبدالله السدحان إلى كل من هيئة وجمعية حقوق الإنسان لزيارة الضمان والاطلاع على خلفيات العمل فيه، وتفاصيل المتابعة في أدائه، إضافة إلى التعرف على الاستراتيجيات والمنطلقات الرئيسة له.
وقال السدحان: يتضح لي من خلال ما تحدث به البعض أن هناك نقصاً حاداً في المعلومة الدقيقة والصحيحة لحقيقة عمل الضمان الاجتماعي، ومن هذا المنطلق أدعوهم لزيارتنا والنظر مباشرة إلى عملنا بكل وضوح وشفافية.
وبدأت الجلسة بكلمة لنائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين استهلها بالإشادة بخدمات الضمان الاجتماعي، ومستوى ما يقدمه من عطاءات على مختلف المستويات الضمانية الاجتماعية. وتطرق الحسين لغلاء مستوى المعيشة في جميع أنحاء العالم الأمر الذي يحتم على الضمان الاجتماعي أخذ هذا في الحسبان .
كما طالب بأن تكون آلية صرف الإعانات أكثر تجاوباً ودقة لضمان سرعة الإجراءات، مشيرًا إلى كثرة ما يرد إليهم من حالات إنسانية تطلب المساعدة والعون.
بعد ذلك أشار الدكتور الخثلان إلى كثرة ما يرد إلى جمعية حقوق الإنسان من طلبات المساعدات مما يوحي على حد وصفه باتساع مساحة الفقر، الأمر الذي يفتح المجال للعديد من الأسئلة أهمها: لماذا هذه المساحة المتزايدة من الفقر ونحن نعد من أغنى الدول في العالم؟

وأكد الخثلان أن الفقر وفق نظرة حقوقية خاصة يعد قضية عامة حيث تؤكد جل المواثيق الحقوقية العالمية على حق العيش الكريم للإنسان، وقبل هذا جاء ديننا الإسلامي الحنيف ليكرم الإنسان ويحفظ كرامته وفق نصوص قرآنية ونبوية متعددة وصريحة.

وبين الخثلان أننا نتعامل مع الفقر بنظرة ضيقة أدت إلى تحميل وزارة الشؤون الاجتماعية كافة مسؤولية الفقر، في حين أن الوزارة في حقيقة الأمر تحملت أعباء نتجت عن عدم الوفاء من قبل جهات عدة بالاحتياجات الملحة لهم .

ودعا وزارة الشؤون الاجتماعية إلى إعادة النظر في استراتيجية محاربة الفقر لكل مواطن ومقيم وذلك وفق مبدأ أن الفقر انتهاك لحقوق الإنسان .

وختم الدكتور الخثلان ورقته بعدد من المقترحات منها أن تبادر وزارة الشؤون الاجتماعية إلى إنشاء هيئة تنسيقية مع الجهات التي تتقاطع أو تلتقي معها في مهمة محاربة الفقر ومساعدة المحتاجين، والمطالبة بأن تعلن الوزارة عن مستوى الفقر، وإعادة النظر في ضعف المساعدات ونحوها.

فيما داخل وكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية عبدالعزيز الهدلق الدكتور الخثلان بقوله إن الإعلان عن مستوى خط الفقر ليس من اختصاصات الوزارة .متمنياً أن تعمد الهيئة والجمعية إلى التأكد من الوزارة في أي معلومة أو بيان يتعلق بها ضماناً لعدم حدوث الأخطاء التي يكون سببها في الغالب عدم التأكد.

وقدم الهدلق ورقة عمل بعنوان "الرؤية المستقبلية لتحقيق الشراكة بين قطاعي الضمان الاجتماعي والتنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية" حيث تناول فيها مفهوم الشراكة قائلاً: يُمثل مفهوم الشراكة المجتمعية مفهوماً جديداً في مجتمعنا، وعادة ما ينظر إلى مفهوم الشراكة بأنه شراكة القطاع الخاص مع الأجهزة الحكومية.

وبين أن ذلك يرجع إلى أنّ مجتمعاتنا اعتادت على قيام الدولة بكل الأمور وفي كل الأحوال، فهناك اعتقاد سائد في المجتمع أنّ الدولة مسؤولة مسؤولية كاملة عن تقديم جميع الخدمات، فكل برنامج أو خدمة للمجتمع لا بد أن يُوفر من قبل الدولة. إضافة إلى ذلك هناك مشكلة أخرى يعاني منها المجتمع وتتمثل في الافتقار إلى التكامل المؤسسي بين مؤسسات المجتمع المختلفة الحكومية والأهلية والقطاع الخاص.

وقال الهدلق إنه يبلغ عدد الجمعيات الخيرية في المملكة 578 جمعية خيرية و89 مؤسسة خيرية، و161 جمعية تعاونية، و340 لجنة تنمية اجتماعية أهلية، إضافة إلى 31 مركزاً للتنمية الاجتماعية وهي بالتالي شبكة من الجهات الاجتماعية الأهلية التطوعية بمشاركة حكومية ممثلة بمراكز التنمية الاجتماعية. ويمكن تحقيق هذه الشراكة من خلال تفعيل برامج الأسر المنتجة وتسويق منتجاتها بين القطاعين بما يحقق الفائدة للمستفيدين.

وطالبت أسماء الخميس من منسوبات الضمان الاجتماعي بقولها إنه يجب إعادة النظر في غياب دور الجمعية والهيئة في نصرة الأطفال الذين لا يقبل آباؤهم منحهم بطاقات العائلة من أجل مواصلة الدراسة.

© مركز المعلومات

السعودية: مطالب بتوفير حراسات أمنية لحماية موظفي الضمان الاجتماعي من التهديدات

مسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية: حملت لوحة كُتب عليها أخي المستفيد.. عند المراجعة نرجو عدم حمل السلاح

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الخميس 06 جمادى الثانى 1431 هـ 20 مايو 2010 العدد 11496
state=true&حقوق=&search570268&article=11496&issueno=43http://www.aawsat.com/details.asp?section=

نجران: عبد الله آل شيبان الرياض: «الشرق الأوسط»
كشف ملتقى حكومي عُقد في منطقة نجران السعودية، عن ظاهرة تهديد موظفي الضمان الاجتماعي بالسلاح من قِبل المستفيدين، إلى حد قال فيه مسؤول حكومي رفيع إن تهديد موظفي الضمان بالسلاح أصبح أمرا شبه يومي.
وفتحت هذه الظاهرة الباب أمام مطالبة وكالة الضمان الاجتماعي بتوفير الحماية الأمنية لمكاتبها الـ 94 العاملة في جميع المناطق السعودية.
ولم يتوقع حضور الملتقى السادس لمديري العموم ومديري ومديرات مكاتب الضمان الاجتماعي، الذي اختتم أعماله في منطقة نجران يوم أمس، أن مسألة الاعتداء على موظفي الضمان الاجتماعي، ستكون حاضرة بقوة خلال فعاليات الملتقى.
وأثار طلال بكري رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس الشورى السعودي، موضوع مطالبة وزارة الشؤون الاجتماعية بتوفير حراسة أمنية لمكاتب الضمان الاجتماعي، متسائلا عن مبررات هذا المطلب.
ولم يكد بكري يفرغ من حديثه حتى فجر محمد العقلا وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي، مفاجأة من العيار الثقيل حينما أكد أنه حينما قدم لمجلس الشورى لمناقشة هذا الموضوع معه، كان يحمل معه لافتة كُتب عليها «أخي المستفيد.. عند المراجعة نرجو عدم حمل السلاح»، في إشارة إلى استفحال هذه الظاهرة.
وفي سياق متصل بالحالة الأمنية لمكاتب الضمان الاجتماعي، أكد الدكتور عبد الله السدحان وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للضمان الاجتماعي، على ضرورة توفير حراسة أمنية على مكاتب الضمان، لأن الاعتداءات تكاد تكون يومية.
وشارك في فعاليات ملتقى الضمان الاجتماعي، ناشطون حقوقيون من هيئة حقوق الإنسان الحكومية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
وكانت جمعية حقوق الإنسان الوطنية، وهي جهة مستقلة، غير متحفظة في طرحها وملاحظاتها على أداء الضمان الاجتماعي، لدرجة دفعت الدكتور صالح الخثلان نائب رئيسها للمطالبة بإعادة النظر بالمساعدات التي يقدمها الضمان الاجتماعي للمستفيدين، التي وصفها بـ«الضعيفة».

ويستفيد من أموال الضمان الاجتماعي في السعودية، قرابة 690 ألف حالة ضمانية، تستفيد من قرابة مليار ريال كمساعدات شهرية.
وأشار الدكتور الخثلان إلى كثرة ما يرد إلى الجمعية من طلبات المساعدات مما يوحي - على حد وصفه - باتساع مساحة الفقر، الأمر الذي قال إنه يفتح المجال للكثير من الأسئلة، أهمها: لماذا هذه المساحة المتزايدة من الفقر ونحن نعد من أغنى الدول في العالم؟
ودعا الخثلان وزارة الشؤون لاجتماعية إلى إعادة النظر في استراتيجية محاربة الفقر لكل مواطن ومقيم وذلك وفق مبدأ أن الفقر انتهاك لحقوق الإنسان، داعيا الوزارة إلى أن تكون مبادرة في إنشاء هيئة تنسيقية مع الجهات التي تتقاطع أو تلتقي معها في مهمة محاربة الفقر ومساعدة المحتاجين، والمطالبة بأن تعلن وزارة الشؤون الاجتماعية عن مستوى الفقر.
وفتح نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ملف المرأة المحتاجة، متسائلا عن سبب ارتفاع نسبة المستفيدات من الضمان، قبل أن يعلل ذلك بأنه ناتج عن بطالة المرأة السعودية وغيابها عن التوظيف والعمل وبالتالي غيابها عن التنمية والوجود في دائرة الاحتياج، الأمر الذي قال إنه يقود إلى أخطاء وتقصير جهات أخرى مثل المحاكم والوزارات المعنية الأخرى مثل المالية والعمل والخدمة المدنية والتربية والصحة وغيرها.وكان مفتي عام السعودية، الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، قد شارك في أعمال ملتقى الضمان الاجتماعي، بإلقاء كلمة عبر الأقمار الاصطناعية من مكتبه في الرياض، وجّه فيها باحثي الضمان الاجتماعي والعاملين فيه بالتحلي بالأمانة والرفق بالمستفيدين من كبار السن والعجزة والمحتاجين.
وشارك مجلس الشورى السعودي - مثله الدكتور طلال بكري رئيس اللجنة الاجتماعية بالمجلس - في أعمال ملتقى الضمان، وتحدث في مشاركته عن جملة من الملاحظات النقدية التي يراها المجلس بناء على تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية السنوية.
وبيّن الدكتور بكري أن المجلس يرى ضرورة تطوير المشروعات الإنتاجية والتركيز عليها، مؤكدا أن المجلس رفع توصية تختص بصرف بدل أو زيادة مالية للباحثين الاجتماعيين، متسائلا في إطار متصل عن قلة وجود المرأة ضمن طاقم عمل مكاتب الضمان.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

أفراح تنتهي بمآس وأحداث مؤلمة وعنف

قاصرات يروين لـ"عكاظ" قصصهن مع العذاب

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه1431/06/7 هـ 21 مايو 2010 م العدد : 3260
.htm20100521351562 /Con20100521 http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

منيرة المتروك ـ مكة المكرمة، أميرة الذكر الله ـ الأحساء، هدى اليوسف ـ تبوك، مريم المليجي ـ بيشة، خالد الشلاحي ـ المدينة المنورة، سعيد رافع ـ تنومة، سليمان النهابي ـ القصيم، هاني باحسن، فهد المطيري ـ جدة
«كنت في الحادية عشرة ألعب بعروستي مع أختي الصغيرة، عندما نادتني والدتي لتخبرني أن زواجي بعد يومين، فكانت ليلة الدخلة من أصعب التجارب التي مرت بي، فقد عانيت فيها الكثير وأدخلت على إثرها أسبوعا المستشفى لتلقي العلاج، وبعد مرور تسعة أعوام من الزواج توفي زوجي وترملت وأنا بنت عشرين». هذه الحكاية المؤلمة التي ترويها فاطمة سعد من الأحساء في المنطقة الشرقية، تعكس بجلاء الآثار النفسية والجسدية المدمرة لزواج القاصرات، وماحكاية زواج طفلة عنيزة ذات الأعوام التسعة التي عقد والدها قرآنها على رجل خمسيني ببعيدة عن الأذهان. وتضم سجلات مأذوني الأنكحة العشرات من الحالات التي تقع ضحيتها طفلة، ما أثار جدلا اجتماعيا واسعا إلى درجة أن البعض اعتبر هذه الزيجات بمثابة «صفقات» يتم من خلالها بيع القاصرات للميسورين من كبار السن، فيما رأى آخرون أن زواج كبار السن بالصغيرات يقلل من نسبة عنوسة الفتيات في المجتمع.

© مركز المعلومات

السؤال الذي تطرحه هذه القضية يتمحور حول الأسباب التي دعت إلى زيجات من هذا النوع، وكيفية الحد منها للتقليل من تداعياتها وآثارها الخطيرة.

هنا حالات لبعض الفتيات اللائي تزوجن في سن صغيرة من رجال يفصل بينهما عشرات السنين:

خديجة من مكة المكرمة في العقد الثالث مطلقة، مرت بتجربة زواج في سن مبكرة، تقول: كنت في الثانية عشرة من عمري أساعد والدتي في تنظيف المنزل، حينما فوجئت بدخول رجل من قبيلة أمي، وكل ما أذكره بعد ذلك سيارة إسعاف وغرفة طوارئ ودماء تسيل وأطباء وممرضات يقفون على حالتي وينظرون إلي نظرة شفقة وعطف، عادت بعد ذلك خديجة إلى منزل والدها بعد أن توسلت بوالدتها بعدم العودة مجددا لزوجها، ولكن استمرت وضعها النفسي حتى بعد الانفصال من زوجها، حيث بدأت تعاني القلق والأرق والوسواس القهري والاكتئاب وعدم الاتزان، فيما كان هناك سؤال يدور في مخيلتها كلما حضرت عرسا أو رأت عروسا، ماذا سيكون مصير هذه العروس ليلة دخلتها ؟ هل ستذهب بسيارة إسعاف لقسم الطوارئ ؟ وظل هذا السؤال يراودها خلال مرحلة مراهقتها، وحاليا تخضع خديجة لعلاج نفسي بعد أن أدمنت النيكوتين والتدخين بشراهة، واستعمال المهدئات النفسية لأنها أدمنت عليها، وتجد فيها ملاذا من جحيم ذكرياتها وشبح الوحش الذي اغتصبها.

مريم ح. من الأحساء تزوجت وهي بنت 12 عاما تقول: قبل الزفاف بكيت كثيرا كطفلة على وشك أن تفقد والدها، علما أن أمي متوفاه، فلم أبالي بما سمعته من والدي وأخذوا يعدون العدة لليلة الزفاف، وكان العريس يكبرني بـ 15 عاما، وفي ليلة الزفاف أخذت أبكي كوني أرى أمامي والد جديد مجبورة أن أخضع لأوامره، ولعدم تحملي للوضع قررت الهروب بعد مرور أسبوع من المنزل إلى بيت العمة، بعدها أخذ الأهل والمقربون تقديم النصيحة لي ولزوجي للرفق بي، وتجنبا لأي مضاعفات جسدية، وبالفعل استجاب الزوج لما قيل له.

وبسؤال الأم عن الأسباب في اقتران ابنتيها برجلين كبيرين في السن قالت: ما المانع في ذلك الزواج طالما أن السعادة متوفرة للطرفين.

أم عبد الله «50 عام» تسكن إحدى قرى محافظة النماص، أرملة وأم لخمسة من الأبناء، أوضحت أن زوجها توفي منذ 10 أعوام، وكابدت الفقر واليتم، خصوصا أن عائلها الوحيد عبد الله لا يزال صغيرا، وأشارت حول قصتها أن اثنتين من بناتها تزوجن وهن دون السادسة عشرة من العمر، والسبب كما تقول الفراغ الذي تركه زوجها بعد وفاته، جعلها تنظر لبناتها بعين الرحمة والشفقة على مستقبلهن. وتضيف: بقيت أنتظر ذلك اليوم الذي يأتي بطارق يخطب إحدى بناتي، وكان لي ما أردت، رجل متزوج باثنتين ولديه أبناء بلغوا سن الرشد، وعمره يتجاوز الستين وعرضت الأمر على إحدى بناتي فوافقت إحداهن بدون تردد، وها هي ترفل في سعادة ولديها طفلة، أما ابنتي الأخرى فقد تزوجت من شاب يكبرها قليلا، ولكن زواجهما لم يستمر طويلا وفضلت أن تتزوج من رجل عاقل حتى ولو كان كبيرا في السن، وهذه المرة من آخر متقاعد من وظيفته العسكرية وليس لديه أبناء وكان يبحث طيلة سنوات عمره عن ذرية، وتزوج عدد من الزوجات رفضن كلهن البقاء معه لعدم الإنجاب، وصارحني برغبته في الاقتران بإحدى بناتي فعرضت الأمر عليهما، فوافقت إحداهما، وبعد أشهر أخبراني بخبر الحمل ففرحت.

الهروب من عش الزوجية

وتروي سارة م. من الأحساء: تزوجت وأنا بنت 14 عاما، لا أعرف عن أمور الزواج شيئا، وفي ليلة الدخلة هربت من زوجي ولم أعد إليه إلا بعد عشرة أيام من المحاولات والإصرار، لأعود إلى ما أسميه «وحشي»، وكنت أنظر إليه وعيناي تغرق بالدمع، فقد كنت أكرهه كثيرا، ولم أستطع أن أستمر معه، فانفصلت بعد مرور سبعة أشهر، وأنا حامل بطفلتي التي ربتها أمي، فيما كنت في مقاعد الدراسة أكمل ما فاتني من التعليم، ولم أشعر معها بإحساس الأمومة.

أما والدة سارة فقالت من جانبها: لم أستطع معارضة زوجي على زواج ابنتي، فقد عودني أنه يختار ما فيه صلاح، وأنه أعرف مني في تدبر الأمور، فقد كنت سلبية في زواج ابنتي، ولم أجلس مع ابنتي لأعرفها بما يسمى بأمور الزواج، لأنني كنت أخجل من ذلك، وقلت بيني وبين نفسي إن الأيام كفيلة في تعليمها.

أم صالح من بيشة، فقال: أبلغ من العمر الآن 32 عاما، ذهب شبابي حسرة وألما مع رجال مسنين أعمارهم فوق عمر والداي، تزوجت أربعة أحدهم في التسعين، ولم أوفق معهم جميعا والآن أحمل صفة مطلقة وأم لثلاثة أطفال من رجل واحد، وقد ذقت الذل والإهانة والفقر والجهل مع بعضهم، مثلما ذقت الفقر والجهل في منزل أبي وينتابني الألم والحسرة كلما رأيت مثيلاتي سعيدات مع أزواج في نفس أعمارهن، ومهما حييت فلن أسامح أبي الذي أصبح مقعدا ولا أمي التي لم تستطع منع زواجي، من رجال مسنين.

منيرة المعلقة من بيشة التي تبلغ من العمر 30 عاما زوجها والدها، وهي في 15 من عمرها، سبق أن فشلت في ثلاث زيجات لأزواج لا تقل أعمارهم عن الخمسين.

أما أختها أم مسفر التي تبلغ من العمر ثلاثين عاما، فقد تزوجت في سن 14 تقول: كنت كالبلهاء ليلة زفافي ووالدي قاس وجاف في تعامله، فقد كان يغلق علي الغرفة حتى لا أهرب من المنزل إلى خالي أو أحد أقاربي، كنت أبكي كثيرا بعد زواجي لما يقارب الشهرين، فكنت لا أعرف ما هو الزواج، ولا كيف أتعامل مع زوجي أو تسيير أمور المنزل.

تجربة ناجحة

سني أحمد الفلاحي الزهراني (65 عاما) من جدة، تزوج مرتين، الأولى حينما كان عمره 28، فيما كان عمر زوجته 17 عاما، والثانية من جنوب المملكة وكانت في 14 وهو في الأربعين من عمره.

يروي سني قصة زواجه الثاني من القاصر: أنجبت بعد زواجي منها بعامين بنتا لم تجد صعوبة في حملها، لأنها كانت تعمل وتدير شؤون منزلها بنفسها، وكان لحياتي معها طابع خاص، والآن لدي منها تسعة.

وعن مدى تأييده للزواج المبكر، قال إنه زوج ابنته وهي في الـ 15 لابن عمها البالغ من العمر 18 عاما قبل سبعة أعوام وأنجب منها بنتا وولدا.

ظروف الزواج

ويروي الأخصائي الاجتماعي في المدينة المنورة عارف السحيمي: أن الظروف المعيشية التي تعيشها بعض الأسر تجبرها على تزويج بناتها في أعمار مبكرة، وأحيانا قبل سن البلوغ للحصول على جزء من المهر والتخفيف عن كاهل الأسرة جراء نفقات الابنة، ولكن تلك الزيجات في الغالب سرعان ما تنعكس سلبا على الأسرة، حيث ينفصل الزوجان وتعود الطفلة إلى بيت والدها مكسورة الجناح، فضلا عن ما ينتج عن حالات الزواج هذه من معاناة نفسية تتعرض لها الفتاة طوال حياتها، فالكثير من الحالات التي نسمع عنها نرى أن الفتاة الصغيرة التي تتزوج قبل البلوغ، سرعان ما ترتبط بشخص آخر وتعيد التجربة معه، لأن والدها يكون أكثر إصرارا في المرة الثانية على تزويجها للتخلص من نظرات المجتمع تجاه ابنته الصغيرة.

ويضيف السحيمي: لانحكم إجمالا على حالات زواج الأطفال بالفشل، ولكننا نؤكد على حقوق الطفل في خوض تجربة الحياة واكتمال شخصيته قبل خوض تجربة الزواج المبكر، مطالبا مأذوني الأنكحة والمحاكم الشرعية بالتدخل لوضع حد لمثل هذه الزيجات وبشكل خاص حينما يكون الزوج يكبر الزوجة بعشرات السنين.

ويستذكر السحيمي في إحدى المرات أراد أحد أقربائي استكمال إجراءات الفحص الطبي لما قبل الزواج، وتفاجأت بطفلة لاتكاد تتجاوز الثانية عشرة تسير مع والدها ويقدم أوراقها للفحص، ما أثار حفيظة أحد المسؤولين في المركز والذي حينما علم أن الزوج يكبر الطفلة بأكثر من ثلاثين عاما، أدخل والد الطفلة إلى مكتبه في محاولة لإقناعه بالعدول عن تزويج ابنته في هذه السن، لكن الأب خرج غاضبا وأصر على الكشف وتزويجها دون التفكير في العواقب التي قد تصاحب مثل هذه الحالات، وعلمت بعد ذلك أن الزوج متزوج من امرأتين ولم يمض على زواجه من الأخيرة سوى عامين.

حوامل في الابتدائية

من جانبها، عبرت المشرفة الاجتماعية من مكة المكرمة سحر محمود التي عملت في مدرسة بنات ابتدائية في إحدى القرى لسبعة أعوام عن دهشتها وتعجبها من وجود طالبات حوامل في المرحلة الابتدائية، وتقدر عدد الحالات التي عرفت عنها بما يقارب الـ 200 فتاة كلهن في المرحلة الابتدائية، كان هذا العدد قبل سبعة أعوام، أما حاليا فربما تقلص العدد، ولكن ما تزال هناك حالات زواج لقاصرات في تلك القرى.

وتروي الإعلامية عليا الشهري موقف فتاة قاصر تزوجت مرغمة مبكرا، فتقول آلمني موقف إحداهن وهي تتأمل جسدها بعد أن تشوه بفعل الحمل في السادسة عشرة، وتروي هذه الطفلة قصتها «كنت أحمل حقيبتي على ظهري، وفي أحشائي جنينا أرهقني وأثقل كاهلي، فأنزوي خجلا من صويحباتي في فصلي المدرسي، لأنهن يعاملنني على أنني امرأة متزوجة، ولست من جيلهن أو في مستوى براءتهن».

الدافع مادي

ترى ملحة القحطاني إخصائية نفسية من تبوك أن الدافع الرئيسي لمثل هذه الزيجات مادي بالدرجة الأولى، فكلما كان المهر كبيرا كلما كانت موافقة الأب بعدم الممانعة على زواج ابنته القاصر، حتى لو لم يكن مقتنعا بوضع العريس المتقدم لابنته الاجتماعي وفارق السن، أما الأم فغالبا ما تكون مغلوبة على أمرها ولا تملك من الأمر شيئا، وإذا ما اعترضت يأتي اعتراضها متأخرا كون إجراءات مثل هذه الزيجات تتم في سرية تامة من قبل العريس والأب، ولا يكتشف خبر الزيجة إلا بعد عقد القران حتى لا يتم إفشال الزواج من قبل المعارضين عليه من الأهل والأقارب.

المتاجرة بالمشاعر

© مركز المعلومات

أما الكاتبة ريما البراهيم فتقول إن مثل هذا الأب لا يستحق من ابنته ولا من المجتمع التقدير والاحترام، لأنه قطع أعظم وأقوى رابط في حياة ابنته وتاجر بمشاعرها قبل كل شيء.
ترى الإعلامية عليا الشهري في تزويج القاصرات انتهاكا لبراءة الطفولة ومقبرة لهذه الصغيرة يحفرها لها ولي أمرها فتعيش حياة مظلمة، وتعد وجريمة إنسانية يجب محاربتها، والأبشع قسوة حين ينتهي هذا الزواج بالفشل والطلاق.
مشكلات جسدية ونفسية
طبيا يرى خالد الشعلان الطبيب في مستشفى في مكة المكرمة، أن من الأضرار الصحية لزواج القاصر عدم اكتمال النضج الجسدي الذي يساعد في العملية الجنسية السليمة، ما يؤدي إلى تمزيق الأعضاء الجنسية والأغشية المحيطة بها، إضافة إلى حدوث نزيف قد يكون حادا في تلك الأعضاء، إضافة إلى ذلك يمتد التأثير إلى الجنين في حالة الحمل وقد يؤدي إلى إجهاضه، علاوة على صعوبات الولادة والتي غالبا ما تكون مبكرة وقيصرية.
إلى ذلك حذرت الدكتورة نجوى أحمد إخصائية أمراض نساء في العاصمة المقدسة من أن زواج القاصرات قد يتسبب في ظهور مشكلات صحية وجسدية ونفسية، الأمر الذي يهدد بزيادة انتشار الأمراض المختلفة بين أفراد المجتمع.
وأضافت الدكتورة نجوى: المشكلات الجسدية عادة تكون ناجمة عن عدم استعداد أجساد القاصرات لخوض تجربة من هذا النوع من العلاقة، كما يكون مهددا بالإصابة باضطرابات الدورة الشهرية وتأخر الحمل، والولادة المبكرة، علاوة على تزايد حالات الإجهاض بين تلك الفئات من المتزوجات، وارتفاع مخاطر إصابتهن بهشاشة العظام.
مخاطر الولادة
من جانبها، أشارت الدكتورة أمل إبراهيم - نساء وتوليد في الأحساء - إلى معاناة الأطفال من عدد من المشكلات الصحية مثل اختناق الجنين في بطن الأم نتيجة القصور الحاد في الدورة الدموية المغذية لجسده بعد الولادة المبكرة، وما يصاحبها من مضاعفات مثل قصور الجهاز التنفسي، لعدم اكتمال نمو الرئتين ومشاكل الجهاز الهضمي، إضافة إلى تأخر النمو الجسدي والعقلي وزيادة مخاطر الإصابة بالشلل الدماغي، والإصابة بالعمى والإعاقات السمعية، كما أن زواج القصر يؤثر بشكل سلبي على الصحة النفسية للأطفال الذين هم ثمرة ذلك الزواج، فهم قد يشعرون بالحرمان نتيجة عدم قيام الأم القاصر بدورها كأم ناضجة، كما يكونوا مهددين بالإصابة باضطرابات، قد تؤدي إلى أمراض نفسية في الكبر كالفصام والاكتئاب، نتيجة وجود الطفل في بيئة اجتماعية غير متجانسة، وقد يواجهون خطر تأخر النمو الذهني الناجم عن انعدام أو ضعف الرعاية التربوية الصحيحة.
زواج باطل
من وجهة النظر الشرعية، يؤكد الشيخ أحمد السالم - مأذون شرعي- أن تزويج القاصرات بالإكراه باطل، لأنه يخل بأحد شروط الزواج الشرعي، وهو القبول، مبينا أنه إذا تم إجبار الفتاة على الزواج، فلابد أن يفسخ العقد وقد كان محبذا أن يسن قانون يحدد عمر 18 عاما كحد أدنى لزواج الفتيات، وأضاف في سياق ذلك أن مجرد حصول البلوغ غير كاف لتزويج الفتاة، مشددا على وجوب أن يكون الزواج مرهونا بالوصول إلى سن الرشد، فيما تقتضي قضية الرشد معرفة الفتاة للضار والنافع، وهو ما يتعذر في زماننا هذا، إلا بعد 15 عاما على الأقل لكثرة الفتن والشبهات.
من جانبه، يؤكد الشيخ أحمد بن حمود بن حميد الرويثي مأذون الأنكحة في الحرة الشرقية في المدينة المنورة أنه يحيل إلى المحكمة الشرعية أي عقود للزواج يكون أحد طرفيها دون سن البلوغ، مبديا تحفظه على إتمام مثل هذه الزيجات لما يترتب عليها من سلبيات.
فيما يرفض مأذون الأنكحة عبد الكريم صنيتان خليوي الحربي في المدينة المنورة إتمام أي عقد زواج يكون أحد طرفيه طفلا لم يتجاوز سن البلوغ، قائلا: أرفض إتمام تلك العقود وأطلب من العريس أو ولي أمر الفتاة الذهاب إلى مأذون آخر، وأنصحه بتأجيل زواج ابنته»، مشيرا إلى أنه دعا في أكثر من خطبة للجمعة إلى وقف تزويج الصغار الذين لا يتحملون أعباء الحياة الزوجية ومسؤولياتها.
تحديد سن الزوجة
المحامي عبد الله الجطيلي الموكل بالمرافعة عن أم وطفلة عنيزة، اقترح صدور نظام يحدد زواج الفتيات، مشيرا إلى أن المأذون الذي عقد نكاح الطفلة خالف المادة 11من اللوائح التنفيذية لمأذوني عقود الأنكحة، حيث تنص المادة على: «يقتصر عمل المأذون في حدود الولاية المكانية للمحكمة المختصة التابع لها»، والمأذون عقد خارج الولاية حيث الزوج والزوجة ووليها من سكان عنيزة، فيما عقد مأذون الأنكحة في مدينة بريدة، كما أن المأذون لم يطبق التعليمات المبلغة من وزارة العدل، وهو التأكد من رضا المخطوبة وموافقتها على العقد، ومن ذلك استئذان البكر ولو كان الولي هو الأب ومعرفة شروطها وفق التعميم الوزاري في 1391/5/17هـ .

وعلمت «عكاظ» أن وزارة العدل أضافت خانة (تحديد سن الزوجة) في وثيقة الزواج لدى مأذوني الأنكحة ما اعتبره أحد مأذوني الأنكحة، تمهيدا لإصدار نظام يحدد سن زواج المرأة بعد رصد العديد من حالات زواج فتيات لم يتجاوزن الرابعة عشرة.

وبحسب مأذون أنكحة، أن الوزارة ضمنت عقود الزواج شرطا يلزم تحديد سن الزوجة لاستكمال إجراءات الزواج، ويأتي ذلك عقب تزايد المطالبات بوضع حد لحالات تزويج الصغيرات لاسيما في المناطق الريفية.

فحص ما قبل الزواج

على صعيد متصل، نفى مصدر في مركز فحص ما قبل الزواج التابع لوزارة الصحة في جدة أن يكون للمركز دخل في رفض أو قبول زواج القصر، طالما هناك ولي أمر له القرار الأول والأخير في تزويج ابنته، ولكنه أضاف أن من صلاحياتهم منع تزويج المقيمة من مواطن في حالة اتضاح أمراض وراثية، وفي المقابل إذا اتضح أن هناك مرضا وراثيا عند زواج المواطن من مواطنة، يكون الخيار للزوجين، إذ أنه من المعروف أنه لا يصدر أي عقد نكاح طالما ليس هناك شهادة فحص مبكر قبل الزواج.

وأضاف المصدر أنهم بصدد دراسة إضافة خانات جديدة في استمارة الفحص المبكر قبل الزواج، من ضمنها تحليل للكشف على المتعاطين للمخدرات بهدف علاجهم أو رفض تزويجهم، فيما يستقبل مركز الفحص المبكر في جدة المراجعين لإجراء الفحص بمعدل 50-80 حالة يوميا، ويزداد الإقبال عليه صيفا، والتي عادة ما تكثر فيه الأعراس بواقع 150 حالة يوميا قابلة للزيادة، مشيرا إلى وجود مركزين للفحص ما قبل الزواج في جدة أحدهما في مستشفى الولادة والأطفال، والآخر في مستشفى الملك عبد العزيز.

مليون توقيع لمحاربة الظاهرة

اعتبرت الدكتورة والأكاديمية أميرة كشغري عضو مجموعة «سعوديون لمنع زواج القاصرات» زواج القاصرات مأساة إنسانية تستحق التصدي لها، لافتة أن الخطوة المقبلة للمجموعة هي جمع مليون توقيع برفض زواج القاصرات من كافة شرائح المجتمع والمطالبة بتحديد سن قانوني مناسب لزواج الفتيات، فيما سيكتب في نهاية التواقيع بيان نهائي يرفع للجهات المسؤولة.

وأضافت: من الناحية الحقوقية والقانونية لم يتم العثور على إحصائية بعدد حالات زواج القاصرات من هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الرياض، كما لم يتم التوصل إلى أي تصريح أو بيان عن طريقهما، فيما أنتجت جمعية الدفاع عن حقوق المرأة فيلما وثائقيا عن زواج القاصرات، تحت مسمى : «أنا طفلة ولست امرأة»، حيث تؤكد الجمعية أن استمرار المحاكم الشرعية في عقد زواجات لمن هن ما دون سن الثامنة عشرة، يعد خرقا صريحا للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي وقعت عليها المملكة، والتي تعتبر في مادتها الأولى «أن كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة هو طفل، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه».

حقوق الإنسان تطالب بالضوابط

طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني وزارة العدل بوضع ضوابط للحد من زواج الأطفال، وإلزام مأذوني الأنكحة بعدم استكمال إجراءات زواج يكون أحد طرفيه في سن غير مهيأ للزواج.

وقال القحطاني لـ«عكاظ»: على الرغم من قلة حالات زواج الصغار في المجتمع، إلا أن الإعلام يتناول تلك القضايا لغرابتها، مؤكدا أن الجمعية دعت منذ مدة إلى إيجاد ضوابط لمنع توثيق حالات زواج الأطفال.

وأكد القحطاني وجود حاجة ملحة لعمل دراسة معمقة من النواحي الدينية والاجتماعية والأسرية لحالات زواج الأطفال للوقوف على أسبابها والحد منها،

مضيفا أننا بحاجة لوضع ضوابط لمثل هذه الحالات، وأن تركها لاجتهادات الأسر يترتب عليها عدم استمرار الحياة الزوجية، وظلم للزوج أو الزوجة القاصر.

© مركز المعلومات

الزميلة نوال الراشد تقدم ورقة عمل العلاقة المتباينة بين الصحافية الرائدة والناشئة

ملتقى إعلامي نسائي كبير تستضيفه جامعة الملك سعود.. الأحد

المصدر: جريدة الرياض الجمعه21 -5- 2010
.html527766 /article21/05/2010 http://www.alriyadh.com/

الرياض سلوى العمران

تبدأ يوم الأحد المقبل فعاليات الملتقى الإعلامي الأول لطالبات الإعلام بمركز الدراسات الجامعية للبنات بعليشة ، بحضور عميدة المركز الدكتورة الجازي الشبيكي، تحت مسمى "المرأة والإعلام" ويستمر حتى الأربعاء .

ويتضمن اليوم الأول حفل الافتتاح ، ثم جلستين الأولى ندوة تناقش" رؤى إعلامية معاصرة لمستقبل الإعلامية السعودية" تشارك بها د. سهيلة زين العابدين بورقة عمل حول حقوق الكاتبة من واقع الرؤية العملية ، والكاتبة الصحفية أ. نوال الراشد نائبة مديرة التحرير بالقسم النسائي بجريدة الرياض بورقة عمل حول العلاقة المتباينة بين الصحافية الرائدة والناشئة، والأستاذة هدى الدغفق كاتبة صحفية وعضو في هيئة الصحافيين السعوديين بورقة عمل حول المؤسسات الإعلامية ودورها في تطوير المرأة الإعلامية ، والجلسة الثانية النشاطات اللاصفية تحوي "إبداعات إعلامية" بمشاركة طالبات الدراسات العليا إعلام تتضمن عدة عروض ، منها مسرحية امرأة مذنبة ، المشاركات صفاء الزوري – نورة القميزي وعرض آخر/ احجز موقعك في الفضاء الإلكتروني ، بمشاركة فاتن يتيم – اماني العتيق ، وعرض آخر كيف تحصل على طاقة إيجابية في النجاح تقديم الجوهرة المطيري – ندى الأحمري – أسماء الذيب - إيمان الخطاف ، كما تقدم الطالبة نجد العتيبي عرض أنا أتحدث لغتك .

وتشمل الفعاليات إقامة عدة ورشة عمل حول: الرؤى الإعلامية المستقبلية التطويرية من وجهة نظر الإعلاميات الناشئات تشرف عليها كل من : د. عزة عبد العزيز و د. شيرين وأ. حنان سليم وأ. عهود الشهيل وأ. صفية العبد الكريم

وموضوعاتها: أهمية تواجد قسم إعلام أكاديمي في جامعة الملك سعود وأسباب إقبال الطالبات على دراسة الإعلام ومدى الاستفادة العلمية من دراستك للإعلام والصعوبات والتحديات والاحتياجات "الإدارية، العلمية الأكاديمية، المادية" ورؤية طالبات الماجستير لرسالة الجامعة ، وبرنامج الشراكة

كما تقدم أسماء سامي مديرة التحرير النسائي لصحيفة رسالة الجامعة ورشة تتناول موضوعات حول : أسباب توجه الكثير من طالبات المركز للانضمام إلى فريق رسالة الجامعة. والتعرف على نسبة قراء الرسالة من فئة الطالبات ورأيك

في صحيفة الرسالة وحكمك على ما ينشر بها وقياس معيار الاستفادة الثقافية ك قارئة، وقياس مدى الاستفادة المهنية كمحررة تنضمين إلى تلك المؤسسة وابراز الصعوبات والمشاكل التي تواجهك، ضعي الحلول المثلى لتخلص منها، احتياجاتك المهنية، الادارية، المادية .
ومدى تجاوب طالبي خدمة الرسالة معك كمحررة داخل المركز .
ورؤية مندوبات الرسالة في افتتاح قسم الإعلام طالبات، وبرنامج الشراكة .
وتقدم العنود الوشمي رئيسة الفريق الإعلامي ببرنامج الشراكة الطلابية - عليشة ورشة عمل حول: رؤية طالبات الشراكة في افتتاح قسم الإعلام وصحيفة رسالة الجامعة .
وتتضمن الفعاليات إقامة دورة تدريبية حول :
"مهارات فن كتابة التحقيق الصحافي" وماهية التحقيق الصحافي والتعرف على أنواع التحقيق الصحفي ومصادر التحقيق الصحافي والقوالب الفنية المناسبة لصياغة التحقيق الصحافي وكيفية صياغة مقدمة وعنوان التحقيق تقدمها د. عزة عبد العزيز وكيلة قسم الإعلام.

د. محمد العيسى يكشف خطط وزارته التطويرية في نادي "الاقتصادية" الصحفي

وزير العدل: تطبيق الترافع الإلكتروني سيختزل الإجراءات

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 22 مايو 2010 العدد 6067
http://www.aleqt.com/article_22/05/2010/html396200.

أكد الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى وزير العدل أن الوزارة تتطلع إلى أن تدخل نادي الترافع الإلكتروني «المحاكم الإلكترونية»، مبيناً أن هذه النقلة ستريح من جهة الموارد البشرية، وتختزل الإجراءات زماناً ومكاناً، وأنه مستقبلاً ـ بإذن الله ـ سيكون بإمكان المترافع الدخول إلى بوابة الوزارة، والاطلاع على المذكرات، ومواعيد الجلسات، والتبلغ بموعد النطق بالحكم، والحصول على نسخة منه. وقال خلال استضافته في » نادي الاقتصادية الصحفي» أخيرا، إن موضوع تأخر البت في القضايا «مشكلة عالمية «، مشيراً إلى أن مكمنها لا يعود لأعداد القضاة، بل في أدوات العون والإسناد للقاضي، فالقاضي في المملكة يكلف بمسؤوليات إدارية وبحثية عديدة.
في مايلي مزيد من التفاصيل:
أكد الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى وزير العدل أن الوزارة تتطلع إلى أن تدخل نادي الترافع الإلكتروني "المحاكم الإلكترونية"، مبيناً أن هذه النقلة ستريح من جهة الموارد البشرية، وتختزل الإجراءات زماناً ومكاناً، وأنه مستقبلاً ـ بإذن الله ـ سيكون بإمكان المترافع الدخول إلى بوابة الوزارة، والاطلاع على المذكرات، ومواعيد الجلسات، والتبلغ بموعد النطق بالحكم، والحصول على نسخة منه.
جاء ذلك خلال استضافته في نادي "الاقتصادية" الصحفي، حيث تطرق في حديثه لأعضاء النادي إلى كثير من القضايا في المرفق العدلي في المملكة.
فتحدث عن النظام العدلي في المملكة، وأنظمته، وعن تعديل نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المحاماة، وعن مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء، وفكرة الوساطة والتوفيق.

© مركز المعلومات

كان الوزير صريحاً وشفافاً، في طرحه وإجاباته، حيث تناول موضوع تأخر البت في القضايا، ووصفها بـ "المشكلة العالمية"، مشيراً إلى أن مكمنها لا يعود إلى أعداد القضاة، بل في أدوات العون والإسناد للقاضي، فالقاضي في المملكة يكلف بمسؤوليات إدارية وبحثية عديدة.

وألمح الوزير إلى ضعف مستوى "الثقافة الحقوقية" لدى الكثير، مبيناً أنه لا يطلب من الشخص العادي أن يكون في مستوى الحقوقي الممارس أو المتخصص، بل نطلب أن يكون لديه القدر اللازم من هذه الثقافة، مشيراً إلى أن وزارته تتحمل مسؤولية نشرها، وقد أعدت لذلك برامج مهمة ستنطلق رسمياً ـ إن شاء الله ـ مع تدشين المراحل العلميَّة لمشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء.

حديث الوزير اتسم بالوضوح والنظرة المستقبلية للرقي بهذا القطاع المهم، فإليكم ما جاء في ثنايا هذه الجلسة التي استمرت ساعة ونصف الساعة.

العدل .. والمستقبل

في البداية استهل الشيخ الدكتور محمد العيسى الحديث بأمنيته أن يكون الحديث شفافاً وواضحاً، لإعطاء إطلالة عامة على المرفق العدلي، واستشرافه المستقبلي، وقال الوزير في هذا الشأن: "وزارة العدل تضطلع بمهام إدارية ومالية لكافة القطاع العدلي، كما يناط بها الإشراف على تطبيق أنظمة القضاء، وحسن سير المنظومة العدلية، وزارة العدل، كما يعلم الجميع حلت محل رئاسة القضاة، وقد صدر أول نظام للقضاء (بهذا الاسم) عام 1395هـ حاملاً تراتيب تنظيمية، ولمرونة المنظم استطاع تعديل العديد من مواده بعد فترة وجيزة من نفاذه، أخذاً في الاعتبار أن المقصود توخي مصلحة العمل، التي ألحت بتعديل بعض المواد، بعد وضعها على محك التطبيق.

ثم بعد ثلاث وثلاثين سنة صدر نظام جديد للقضاء شاملاً (في أهم معالمه) الأخذ بفكرة التخصص النوعي، وسَمَّى تحديداً خمس محاكم: المحاكم العامة، والمحاكم الجزائية، والمحاكم التجارية، ومحاكم الأحوال الشخصية، والمحاكم العماليَّة، كما شمل النظام إيجاد محاكم استئناف ومحكمة عليا، فالنظام ـ في درجات التقاضي ـ على درجتين وليس ثلاثاً كما يتصوره البعض؛ لأن المحكمة العليا ليست درجة تقاضٍ، بل هي محكمة نظام لا محكمة موضوع، وتمارس رقابة مزدوجة: انضباطية على أحكام قاضي الموضوع، ومعيارية على مدى سلامة تطبيق قواعد الشرع والنظام، وتضطلع ـ عند الاقتضاء ـ بمهمة التفسير القضائي للنظام فيما يخص القضايا المنظورة؛ لتوحيد تطبيقه أمام المحاكم في مشمول توحيد المبادئ القضائية الموكولة إليها.

وأضاف الوزير أن محكمة التمييز الحالية تضطلع بمهمة الاستئناف ـ في بعض مراحل القضية ـ وأن الهيئة الدائمة في مجلس القضاء الأعلى السابق تقوم بالتدقيق الوجوبي لقضايا القتل والقطع والرجم، وقد انتقل اختصاص الهيئة إلى المحكمة العليا ـ بما في ذلك النظر في الأهلة.

وقال: إن هذه الخطوة التنظيمية تعد نقلة نوعية، ومنعطفاً مهماً في تاريخ القضاء السعودي، وأشار إلى أن كثيراً من زملائنا القضاة والحقوقيين والقانونيين خارج المملكة أشادوا بهذه النقلة.

وكشف الشيخ العيسى عن تعديل لنظام المرافعات، وقال"سيصدر، لكنه سيكون في قالب نظام جديد، وهذا التعديل راعى في مهماته أحكام نظام القضاء النافذ."

مشروع الملك عبد الله

عن مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء، تحدث بإسهاب، وقال:"هذا المشروع ينقسم إلى قسمين: قسم المنشآت والمباني، والقسم العلمي، ويُقصد بالأخير كلُّ ما يُعنى به المرفق العدلي في الجوانب العلمية، ومن ذلك: الدراسات والبحوث والاستطلاعات الميدانية، وإعداد الخطط والبرامج، وتنظيم المؤتمرات، والندوات، والملتقيات، وورش العمل، وتوسيع دائرة اتفاقيات التعاون القضائي وتفعليها على الوجه الأكمل، وعقد الشراكات في الداخل والخارج، وتبادل الزيارات والإفادة من الخبرات، وقال: إن منشآت وتجهيزات الوزارة القادمة ستكون ـ إن شاء الله ـ على أعلى المواصفات العالمية، بما في ذلك بنيتها التحتية التي ستكون ـ إن شاء الله ـ مهيأة للإفادة من كل معطيات التقنية الحديثة؛ لتدخل الوزارة إلى نادي الترافع الإلكتروني، وتختصر الوقت والجهد بما يسر الله من هذه التقنية، التي تعالج الكثير من إشكالات الترافع اليومي، بأسلوب تقني نقف فيه كلَّ يوم على مُبتكراتٍ مدهشة، بما في ذلك شؤون التوثيق، فالتقنية الحديثة تتيح الترافع، وتبادل المذكرات، وتلقي الإعلامات، وكافة الخدمات التوثيقية المتاحة تقنياً، بما في ذلك الاستعلام عن الوكالات، وإلغاؤها، وأخذ (برنت) عن تصرفات الوكيل، والإفراغ من أي مكان في المملكة بما يمكن معه إلغاء الولاية المكانية، وقال: "إن خادم الحرمين الشريفين سيرى قريباً ـ بمشيئة الله تعالى ـ طموحه الكبير نحو مرفق القضاء، ولاسيما أنه ـ يحفظه الله ـ قدم لنا كل الدعم ولم يبق علينا إلا التنفيذ."

الموارد البشرية

اعتبر الوزير أن اختيار الموارد البشرية في وزارته هو الأهم، وقال لا بد من حسن الاختيار وفق مطلبي: "القوة والأمانة "، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل حالياً على تطوير مواردها البشرية العاملة وفق خطط تدريبية، تتوخى معالجة ما قد يكون من مواطن قصور، وتطور مواطن القوة والتميز، وأن وزارته استعانت بخبراء في الموارد البشرية.
ذكر الدكتور العيسى أنه من منطلق مسؤولية الوزارة ـ بموجب نظام القضاء ـ عن تقديم المقترحات والمشاريع التي من شأنها رفع المستوى اللائق بمرفق العدالة، فإن لدى وزارته مشاريع تنظيمية مهمة وأخرى تحديثية سترفعها قريباً، وأنها ستسهم في تسهيل الإجراءات، ومن ذلك مشروع "نظام الوساطة والتوفيق"، وقال الوزير عنه " :فكرة الوساطة والتوفيق سبق أن قلت مراراً إنها اختزلت لدى بعض الدول الغربية 90 في المائة من تدفق القضايا إلى القضاء، ولدى بعض الدول العربية حدت بنسبة 40 في المائة، وعندما يخرج متخاصمان من "مكتب الوساطة والتوفيق "فسيكونان راضيين جميعاً، وقد تطوى ملفات خصومات أخرى، أما عندما يخرجان من المحكمة، فأحدهما راض والآخر ساخط في الغالب الأعم."
التوثيق .. والمبايعات
لم يغفل الوزير في حديثه عن مرفق "التوثيق"، حيث أكد أنه يحمل هم الجميع، وقال: "إن الوزارة تقوم بمهمة إصدار صكوك شرعية للمبايعات، هذه الصكوك سندات صادرة عن مظلة عدلية لا بد أن نتحقق من سلامتها، ولو على حساب الوقت، نحن نسارع ولا نستعجل، فالسرعة مطلوبة والعجلة مرفوضة، عندما يخرج الصك مبتسرًا فالملامة على الوزارة، ولا سيما وقد كتب على هذا الصك: أنه من الصكوك الشرعية الصادرة عن وزارة العدل، فنحن مسؤولون، وسلامة تملك الثروة العقارية في أعناقنا ولن نتساهل في إجراءاتها.
وتابع الوزير : هناك من يستعجل وحسب استقرائنا نجد أن البائع هو من يعجل في الغالب الأعم، أما المشتري فهو أسعد ما يكون بالتدقيق والتمحيص، أبشركم أن غالب لجان فحص الصكوك في كتابات العدل انتهت، وأبشركم أن تم تعيين ما يربو على 50 كاتب عدل قبل شهرين تقريباً، وأبشركم أننا حصلنا في ميزانية هذا العام على وظائف شاغرة بعدد 150 كاتب عدل، وأبشركم أن هناك برامج تدريبية لكتاب العدل على أعلى المستويات في الداخل والخارج، وأبشركم أن الوزارة حريصة كل الحرص على أن يرى نظام التسجيل العقاري النور قريباً بمشاركة الجهات ذات العلاقة."

أسباب تأخر القضايا
عرج الوزير عن تأخر القضاء في البت في القضايا، وقال: "أحب أن أوضح حقيقة، أن تأخر البت في القضايا هي قضية عالمية، لا تجد دولة في العالم لا تحمل هذا الهم، بل إن بعض الدول الغربية ـ الأوروبية تحديداً، والتي سبقتنا في التقنية والإجراءات، لقيت لوماً من منظمات حقوقية عن تأخر البت في القضايا.
تأخر البت في القضايا هم، ولا بد له من علاج، ولا يمكن أن نقول إن الجميع يعاني هذه المشكلة، ومن ثم نتقاعس، والدراسات المبدئية تشير إلى أننا تجاوزنا المعيار الدولي في عدد القضاة، ويجب أن يؤخذ في الحسبان أن عدد القضاة في كافة الدول لا يكون مقتصراً على القضاء العام، والبعض يخطئ في تعداد قضاتنا حيث يقصره على القضاء العام، ويترك قضاة ديوان المظالم، والجهات الأخرى التي تُحسب ضمن أعضاء السلك القضائي في المعيار الدولي.
المشكلة ليست في أعداد القضاة مطلقاً، والحقيقة أننا لا نعاني نقصاً فيهم بقدر ما نعاني مشكلات أخرى، وهذه الحقيقة لا نرتجلها، بل ننطلق فيها من دراساتٍ ومُسُوحَاتٍ دقيقة، نحن نعاني مشكلة الأدوات المساندة والمساعدة للقاضي، القاضي ليس لديه باحث شرعي، ولا نظامي، ولا محضر قضايا، ولا سكرتير أو أمين سر مؤهل لهذا العمل، القاضي يضطلع بمسؤوليات عديدة، وتحديدًا مسؤوليات بحثية وإدارية، ولكم أن تتصورا أن القاضي يقوم بنفسه بكتابة الوقائع ودراسة القضية، وتحضير بحوثها، ومباشرة كافة إجراءاتها الإدارية داخل مكتبه، ومع هذا كله فليس لديه مبادئ قضائية مكتوبة، ولا مدونة أحكام، وهناك تدفق للقضايا لم تضبط بالحكم بأتعاب الدعوى ومصروفاتها، وتفعيل تعليمات الدعاوى الكيدية، التي تزداد يوماً بعد يوم خاصة في القضايا الجزائية، والقاضي يواجه طيفاً من المتخاصمين يزيدون من عبء القضية، ويكفي في هذا الخصوص أن المحاماة ليست إلزامية في المرافعة، وحاصله: أن القاضي يتكبد عناء القضية من ألفها إلى يائها، وزيادة أعداد القضاة يكبدنا تكاليف باهظة، ومع هذا فهو لا يجدي، وعندما نزيد في عددهم لمواجهة تأخر القضايا ولا ندرس الموضوع دراسة موضوعية، فإننا بالتأكيد سنكرس السلبيات السابقة ولا نعالج مكمن المشكلة الحقيقي، لنقولَ تبعاً لهذا التصور: إنَّ المَهام التي يقوم بها القاضي في مكتبه (الإدارية والبحثية والتحضيرية)، فضلاً عن غياب بعض الأدوات المساندة كنظام الوساطة والتوفيق وبقية ما ذكر من أدوات جميعها لا علاقة لها بتأخر البت في القضايا، وأن الحل هو في زيادة أعداد القضاة، وترك العمل على ما هو عليه، وماذا لو زدنا أعدادهم وتمت معالجة تلك الأمور، وانتهت المشكلة بمعالجتها لا بالزيادة وهو ما نقطع به يقيناً ـ بإذن الله ـ وفق دراسات علمية مسحية، ماذا سنفعل بالأعداد

© مركز المعلومات

الزائدة التي يمثل متوسط مرتب أحدهم إضافة إلى المزايا التي اقترحها مشروع لائحة الشؤون الوظيفية للقضاة (في حال الموافقة عليها) ما يعادل عشرة باحثين، وأمناء سر، ومحضري قضايا ـ مؤهلين ومدربين ـ للعمل بمهنية عالية في المكتب القضائي، ويتركز دورهم على القيام بمهام محورية في تسريع الفصل في القضايا، تصل إلى نسبٍ عاليةٍ جداً من دورتها الزمنية، وكلُّ ما سبق تسندُهُ دراساتٌ موثقة."

وأضاف "اطلعنا على تجارب بعض الدول، فوجدنا أن القاضي مخدوم في دراسة القضية وكتابة وقائعها، ومخدوم قبل ذلك فيما يتعلق بجلسات المرافعة عندما تحال قضية إلى الدائرة، لتحال فيما بعد إلى أحد أعضائها، ثم يعهد بها العضو إلى أمين السر، ليستقبل المذكرات ويتم تبادلها عن طريقه إلا فيما يتطلب حضور الدائرة بكامل تشكيلها ولا يكون إلا في النادر، وفي بعض الدول الإسلامية ينظر القاضي في اليوم الواحد ما يقارب 40 جلسة، ولا تكبِّده عناءً؛ لأنها مخدومةٌ من الألف إلى الياء، ولا يتطلبُ من القاضي إلا العملَ الموضوعي في القضية (وهو منطوقها على أن القاضي يخدم في المنطوق أيضاً باقتراح الباحثين للعديد من خياراته من وحي السوابق القضائية) وما سوى ذلك وهو ما يمثل الركن الأهم (والبعد الغائب عنا) في مشكلة تأخر البت في القضايا فإنه موكول إلى الأدوات المساندة المنوه عنها."

وتابع: "لكم أن تتصوروا لو كانت هذه الوسائل متاحة لدينا كم يمكن لنا أن نختصر من وقت القضية، يجب أن نؤمن بأن لكل مشكلة سبباً، ولكل سبب علاج، ومع هذا يجب أن نؤمن أيضاً بأننا مهما بذلنا في علاج مشكلة تأخر القضايا فسيكون هناك هامش من التأخير لكن يجب أن يكون في السياق الطبيعي المسموح به ليكون مقبولاً وغير مؤثر، وهو ما نسعى إليه جاهدين، وسيستغرق العلاج بعض الوقت؛ لأنه يتعلق ببناء كوادر بشرية، وتشريعات، وهذه لا تعالج بزيادة الاعتمادات، أو بتأمين أجهزة ومنشآت، نستطيع الحصول عليها في وقت قصير، خاصة في ظل مشروع خادم الحرمين الشريفين ـ يحفظه الله ـ لتطوير مرفق القضاء، وما ضخه من مبلغ سخي لخدمة العدالة، وكلمة حق يجب أن تقال: وهي أن وزارة المالية كانت في منتهى: "التعاون المدروس"و"التعاطي الإيجابي"نحو مشاريعنا لتطوير كافة خدماتنا العدلية، وليس مرفق القضاء فحسب."

بعد هذا الحديث الموجز من قبل الوزير بدأت المداخلات التي استهلها الدكتور عبد الله القويز بالحديث عن موضوع تقنين القضاء والعجز في أعدادهم، واستفسر عن قضية حقوق الإنسان، وعلى الأخص التقرير الذي صدر من جمعية حقوق الإنسان في المملكة، فيما يخص المرأة وما تعانيه المرأة عندما تذهب إلى المحاكم.

وتطرق في مداخلته عن المحاكم المتخصصة والمحاكم التجارية، والحاجة الملحة بوجودها، إضافة إلى موضوع العقوبات البديلة، وهل سيكون هناك توسع بشأنها، واستفسر عن توكيل قضايا التوثيق إلى جهات خاصة.

رد الوزير على استفسارات الدكتور بالقول: أما "التقنين" فقد صدر عن هيئة كبار العلماء قرار يجيز "تدوين الأحكام القضائية" وفق آلية معينة جرى الرفع بها إلى المقام السامي، ولا شك أنَّ هذا القرارَ سيفتح آفاقاً رحبة في الموضوع، والتدوين عنصر مهم في تسريع القضايا، وسيحد من التفاوت اليسير في بعض الأحكام في الواقعة الواحدة، وهو ما ترصده المحكمة الأعلى في حينه، لكنَّنا نريد علاجه قبل ذلك، وعندما نصف التفاوت بـ ":اليسير"، نقصد به الوصف الكاشف، لا قسيم الكثير (والبعض يضخّم هذا التفاوت "اليسير" إلى حُدودٍ مبالغ فيها مما يشكك في دقة إيراده)، والتدوين يجعل القاضي أمام "معلمة قضائية" تضيء له الطريق، وتختصر جهده، وجهد باحثيه، وجهد المحامي، وفي اختصار جهد المحامي فوائد تتركز على الحد من تدفق القضايا للمحاكم، فعندما يعلم المحامي(وهو من يتمتع بأخلاقيات المهنة) أن القضية خاسرة بموجب حكم واضح في المدونة سيُفهم ـ حتماً ـ صاحب القضية بذلك، دون أن يتكبد كل منهم العناء، فضلاً عن عناء المحكمة، ولن يعدم المحامي عائداً في هذا، فله أتعاب الاستشارة، ومن سيجدف عكس هذا ـ بمكابرة واضحة لا حظ لها من النظر ـ لكسب أتعاب المحاماة، سيخسر سمعته أمام القضاء، وسمعته في وسطه المهني، وسمعته بالتدريج لدى الرأي العام، فضلاً عن مَعَرَّة الإثم.

وتعلمون أن نظرية التقنين ـ التدوين ـ "نظرية لاتينية"، ونظرية السوابق القضائية "نظرية أنجلو سكسونية"، والسوابق ذات صلة بالمبادئ القضائية، فالسابقة يستخلص منها مبدأ قضائياً، ويمكن الجمع بين النظريتين، ما دام كل منهما لا تتعارض مع الأخرى، ومتى حصل تعارض ناشدت المحكمة العليا "وهي صاحبة المبدأ القضائي"المشرِّعَ تعديلَ حكم مادة التدوين، بما تراه منسجماً مع قواعد العدالة التي تراها، ولا شك أنه من خلال العلاقة التكاملية بين السلطات الثلاث يتم تلافي أي سلبية.

وفيما يتعلق بالتقرير الصادر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، قال الوزير :اطلعنا عليه، وكتبنا وجهة نظرنا للجمعية، وصار بيننا وبينها تفاهم حوله، وفيما أحسب أن هذا التفاهم انتهى إلى رأي توافقي من قبل الطرفين، نعم لقد تحفظنا على بعض ما جاء في التقرير، وأجبنا بإجابات نحسب أنها تعالج ما أثير من إيرادات، في الوقت الذي نقدر فيه جهود الجمعية الموقرة، وما تتوخاه من تحقيق المصلحة الحقوقية، أداء لمهماتها الوطنية، ونقدر كذلك وجهة نظرها، ونقدر أسلوب

عملها، لكن أملنا من الجميع، سواء الجمعية، أو غيرها، بما في ذلك وسائل الإعلام، استقاء المعلومات من مصادرَ يمكن الاعتماد عليها كـ:"وثيقة ثبوتية"، وألا تكون آحادية الجانب، إذ لا بد من اطلاع الوزارة على هذه المعلومات، فقد ينتهي الأمر بإيضاح الوزارة، قبل أن يصل المتلقي معلومة لها ملابسات أخرى، وبالاطلاع عليها تنكشف حقيقة الصورة، بدل أن يصل الرأي العام معلومات غير دقيقة، لكن ـ مع الأسف ـ كثيراً ما يستقر المنشور الأول في الأذهان، وليس بالضرورة أن من تلقى المعلومة الأولى سيطلع على المعلومة المصححة.

المحاكم التجارية

بالنسبة للمحاكم التجارية، رأى الشيخ العيسى أن الجميع يتشوف لإنشاء هذه المحاكم في حين أنها قائمة عملياً، وقال:"نحن لا نعاني أي فراغ في القضاء التجاري، وأنه منذ ما يزيد على عقدين من الزمن كان هناك قضاء تجاري في المملكة تحت مظلة قضاء شرعي وهو ديوان المظالم.

وأضاف: لقد قضى النظام الجديد بسلخ القضاء التجاري من الديوان إلى وزارة العدل ضمن تشكيل محاكمها باسم "المحاكم التجارية"، والحقيقة أن هذا لا يعدو أن يكون ترتيباً إجرائياً، لا صلة له ألبتة بإنشاء قضاء تجاري لأول مرة في المملكة ـ كما يتصوره كثيرون ـ وهذا التصور الخاطئ يلزم منه أن هناك فراغاً مهماً في نظامنا القضائي لم يكمل إلا أخيرا، وفي هذا ظلم لقضائنا، وعندما شرحنا هذا لبعض الحقوقيين الذين زاروا المملكة اتضحت لهم الصورة بالكامل، وزال ما علق في أذهانهم بفعل المعلومات غير الدقيقة التي اتضح لنا أنهم تلقوها ـ مع الأسف ـ مما يكتب داخل المملكة، وليست هذه فقط بل غيرها كثير، وكنا نتمنى ألا يتحدث عن الشأن القضائي تحديداً إلا المختصون، فالحديث عنه تكتنفه الحساسية والدقة، ويتطلب مادة وخبرة.

وعوداً على ما سبق نقول: إن القضاء التجاري في المملكة له ما يربو على عقدين من الزمن تحت مظلة قضاء شرعي، وبسلخه إلى محاكم وزارة العدل لم يتغير سوى الجانب الشكلي فحسب، وإذا كان الأمر لا يعدو لوحة على واجهة المبنى بحيث تستبدل مظلة ديوان المظالم بمظلة وزارة العدل فهذا لا يغير كثيراً، وإن كان من جانب إيجابي له فهو توحيد الجهات القضائية وفق ترتيبها الأوفق، حيث إن اختصاصها يتبع القضاء العام، وللحقيقة فقد أبدع ديوان المظالم في إرساء مبادئ القضاء التجاري، وربما لا نبالغ لو قلنا إنه: "لم يترك زيادة لمستزيد ولا ثغرة لمستدرك"، وسينتقل قضاته وموظفوه إلى وزارة العدل، وهم ـ بمشيئة الله ـ في كامل جاهزيتهم القضائية والتأهيلية، وينضافون إلى زملائهم في السلك من قضاة وزارة العدل، وبالمناسبة فإن ميلادي القضائي كان في الوزارة، وغالب أقطاب قضاة الوزارة الحاليين كان بالأمس زملائي في القضاء العام قبل انتقالي لديوان المظالم، وإني لأحمد الله تعالى على أن قضاة الوزارة بهذا المستوى المشرف من التأهيل، والتميز، وسعة الأفق، فضلاً عن التزود بالقدر الكافي من المعارف الأخرى ذات الصلة بالعمل القضائي، وقد اطلعت على الكثير من أحكامهم، وكذا كتاباتهم، وبحوثهم، ومداخلاتهم في الداخل والخارج، فوجدت ما فاق التوقعات، وأدهش الجميع، ولا عجب في ذلك، فهذا كله من بركة علم الشريعة."

وحول إسناد بعض مهام كتابات العدل إلى القطاع الخاص، قال الوزير: إن الوزارة جادة في تخصيص بعض الصلاحيات التوثيقية، وبصدور نظام التوثيق الجديد تستطيع الوزارة العمل على هذا التخصيص.

فيما يتعلق بالعقوبات البديلة، قال هي حتى الآن سلطة تقديرية للقاضي، ونحن نستشرف في هذا الطموح الكبير الذي تحمله المحكمة العليا نحو مسؤوليتها الكبيرة في إرساء المبادئ القضائية، كما نستشرف مدونة الأحكام القضائية، التي لن تخلو ـ فيما نحسب ـ من مواد تتعلق بالعقوبات البديلة، ومنطلق الأحكام البديلة يأتي من أحكام التعزير في الفقه الإسلامي وهو غير محدد، وهو عند الفقهاء: "التأديب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة"، وبما أن الإسلام حريص على إعادة التأهيل، فما أحسن أن يُشمل التعزير بما يصلح، ويقلل من كثرة نزلاء السجون، ويحول دون أن تقع وصمة السجن والجلد بالمعزَّر، لاسيما متى كانت المعصية للمرة الأولى، فضلاً عن أن السجن يتعدى ضرره إلى ذوي السجين.

وأضاف الوزير: إن عديدا من القضاة يقضون بالأحكام البديلة، وليس هذا خاصاً ببعضهم، كما يتصوره البعض، مشيراً إلى أن هذا المعنى المهم في سياستنا الشرعية مترسخ في وجدان كفاءاتنا القضائية، وتعمل به عند الاقتضاء وفق سلطتها التقديرية، غير أن كثيراً منهم لا يتعاطى إعلامياً لاعتبارات يُقدرها، أو يكلها إلى استطلاعات الباحثين "الاستقرائية."

الدكتور محمد بكر تداخل في النقاش، وطرح بعض التساؤلات، كغياب معرفة المواطن بحقوقه وكيفية التعامل مع هذا المرفق، وهل ما يجري من تطوير الإجراءات سيخضع له ديوان المظالم أيضاً. واستفسر عن صيغة توحيد الوكالات.

© مركز المعلومات

وفي رده على هذه التساؤلات، يقول الوزير: بالنسبة للجانب التوعوي فإن الوزارة تعكف ضمن مهامها في تطوير المرفق في شقه العلمي على نشر الثقافة الحقوقية، وستكون هناك ـ بمشيئة الله ـ مؤتمرات، وندوات، وملتقيات، وكتب، وكتيبات، ونشرات، وثمن الوزير ما تقوم به بعض الجهات الأهلية والحكومية من الإسهام في نشر الوعي الحقوقي.
وأضاف: "لا شك أننا نعاني ضعفا في الثقافة الحقوقية، لا نطلب من الشخص العادي أن يكون في مستوى الحقوقي المختص، لكن لا بد أن يكون لديه قدر كاف من الثقافة الحقوقية، وهذا الضعف سبب إشكالات في أروقة المحاكم، وقال: بمناسبة هذا السياق نتمنى أن يُقصر الترافع على المحامي المرخص له."
وأشار إلى أن ديوان المظالم هيئة قضاء إداري مستقلة، مرتبطة مباشرة بالملك لا علاقة للوزارة بها وليس من حقنا أن نتحدث عن الديوان، ويمكن للدكتور محمد أن يسأل مسؤولي الديوان عما لديه، لكن ليثق أن التطوير القضائي يشمل الجميع، وفي ديوان المظالم مسؤولون حريصون كل الحرص على النهوض بجهاز الديون، وهم ـ بعون الله ـ قادرون على ذلك، وهم زملاؤنا وشركاؤنا في النجاح بإذن الله.
توحيد صيغة الوكالات
وشدد على انضباطية صيغ الوكالات، وقال كل ما كانت الصيغ أدق كانت عبارتها شرعية ونظامية، تتلافى أي سلبية متوقعة، مشيراً إلى أن البعض يطلب إضافة أشياء لا يمكن أن يوافق عليها لمخالفتها للشرع أو النظام، أو أن سياقها غير فصيح، أو أنها تتضمن جملاً غير لائقة كمن يقول: وكلت فلاناً في المخاصمة والمدافعة عن كل ظالم يريد أخذ حقي، وصكوك الوكلات صكوك شرعية لا بد أن تراعي سلامة العبارة شرعاً ونظاماً ولغة فضلاً عن الأدب واللياقة في الأسلوب، وقال هناك نماذج في البرنامج للعديد من أنواع الوكالات محكمة العبارة، كثيراً ما يُكتفى بها.
ويرى الدكتور عبد الرحمن الحميد في مداخلته أن هناك تشتتاً في الأنظمة في القطاع الاقتصادي والتجاري، سواء من كان تجارا أو من يتعامل مع تجار، حيث إنهم يعانون معاناة شديدة في إيصال القضايا للجهة المختصة، وأن هناك قضايا معلقة لسنوات، داعياً إلى إعادة النظر في المحور الاقتصادي.
وشدد الوزير خلال إجابته على مداخلة الدكتور الحميد وقال: ليس هناك فراغ إجرائي ولا موضوعي، والاختصاصات واضحة، والمبادئ القضائية راسخة ـ ومدونة بجهود فردية ـ خاصَّة القضايا التِّجاريَّة التي يعتزم ديوان المظالم ـ حسب علمي ـ على إخراجها في عدة مجلدات ستكون مرجعاً علمياً وثروة قضائية يفاخر بها، وسنستفيد ـ إن شاء الله ـ في القضاء العام من هذه الثروة عند تفعيل سلخ القضاء التجاري من الديوان للوزارة، لتضاف إلى منجزات وإبداعات قضاة وزارة العدل التي طبع بعضها، ونوه بها الجميع.
وأضاف: قد يحصل أحياناً تنازع في الاختصاص سلبي أو إيجابي، فيطول معه أمد القضية، وهذا يكثر في السابق، أما الآن فإن الأمور في منتهى الوضوح، أما تأخر بعض القضايا لسنوات، فهذا مرده دون شك عائد إلى حجم القضية، وتشعبها، وكثرة طلباتها العارضة، وذهابها إلى بيوت خبرة، واعتراض الخصوم على قراراتها، وإعادتها للخبرة ثانية بقناعة المحكمة، وأضاف: طول أمد بعض القضايا مع أنه عندنا في نطاق محدود، إلا أنه في كثير من الدول المتقدمة يصل إلى سنين طويلة، بل ونسمع في بعض القضايا أن بين الجلسة والأخرى ما يقارب نصف السنة.
المحامي إضافة للقضاء
وصف الوزير المحامين "بالشركاء في تحقيق العدالة"مضيفاً أن: "المحاماة مهنة شريفة، وظيفتها حماية الحقوق، ووسيلتها الكلمة الصادقة، وسندها الشريعة والنظام "، وقال: "إن المحامي المتميز يعتبر إضافة للقضاء، ولا غرو فهم القضاء الواقف"وحمد الوزير الله تعالى على القفزات النوعية في مهنة المحاماة، والسمعة الطيبة التي تحظى بها، مشيراً إلى أن هذا جاء في وقت قياسي، وقال: أذكر عندما كنت قاضياً، كنت وبعض الزملاء، نسارع إلى تصوير بعض مذكرات المحامين لما فيها من المادة الحقوقية المتميزة.
الدكتور محمد الحلوة عضو مجلس الشورى، طرح سؤالين، الأول عن موقع خريجي كليات الأنظمة والحقوق في المملكة في خريطة الطريق، والآخر عن جانب قطاع الخدمات المساندة للقاضي، وما رؤية الوزير في تطوير البعد المؤسسي، وتحويل المحور من الاهتمام على الشخص إلى المؤسسة.
رد وزير العدل على الحلوة بالقول إنه بالنسبة لمُخْرَجَات كلية الأنظمة أو طلبة القانون، فإن الوزارة تنوي الاستعانة بهم في المكاتب القضائية كمستشارين نظاميين، لقد قضت المادة الأولى من نظام القضاء على أن "القضاة مستقلون لا سلطان عليهم ـ في قضائهم ـ لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية"، إذن الأنظمة لها اعتبار، والدراسات النظامية لها أهلها ومختصوها، لاسيما عندما يتطلب الأمر تحليلاً نظامياً لمحل النزاع، وكثير من القضايا تحكمها مواد نظامية، إننا لا يمكن أن نقلل من أهمية خريجي الأنظمة، سيعتبرون إضافة، وأدواتٍ مساندة للقضاء، لكن في النهاية لا تصدر الأحكام إلا

وفق الشريعة الإسلامية والأنظمة التي لا تتعارض معها، ويصدرها قاضٍ انطبقت عليه شروط التعيين على الوظيفة القضائية

.وتابع: بالنسبة للبعد المؤسسي لا شك أن الأعمال الناجحة هي الأعمال المؤسسية، يجب ألا نركز على الفرد، وقد فاتنا الكثير بسبب مفاهيم هذه السلبية، وأؤكد بأن العمل المؤسسي عمل مهم في مسيرتنا العدلية، والعمل الفردي لا يخلو في كثير من الأحيان من الفوات، فالناجحون هم من يقول: "عملنا "، ويقابلهم من يقول "عملت " ، نعم لا بد أن يكون العمل صادراً عن عمل مؤسسي، وإن أخذ في شكله النهائي صيغة فردية، كما في الأحكام، فالقاضي يجب أن تؤمن له الأدوات المساندة كالطبيب الذي يُخدم في العديد من الإجراءات التحضيرية ليقوم في النهائية بما لا يتأتى لغيره، ويتوج العمل في الأخير له بمساندة فريقه الطبي.

وتحدث الدكتور سليمان العريني في مداخلته عن تنسيق وزارة العدل مع مركز المعلومات الوطني، وأهمية ذلك في التوثيق، لما لديه من معلومات دقيقة عن كل مواطن ومقيم.

ورأى العريني أن اختيار القضاة وتأهيلهم مطلب مهم لدى الوزارة، وأن يتم اختيارهم بشكل دقيق. واستفسر عن حقوق المواطن.

وقال الوزير رداً على العريني، بالنسبة لمركز المعلومات الوطني نحن نطمح إلى أن يكون هناك ربط بيننا وبين عديد من الجهات ذات العلاقة بحاجة عملنا، ولن ندخر وسعاً في التواصل في هذا الجانب.

اختيار القضاة

ما يتعلق باختيار القضاة فإن المجلس الأعلى للقضاء يقوم بهذه المهمة، والوزارة عضو في تشكيله، ولا تزال تتلقى بعض الترشيحات لشغل الوظيفة القضائية جرياً على العمل السابق باعتبارها المظلة العدلية، وتقدمها للمجلس فهو صاحب الاختصاص، طموحنا أن يكون هناك اختيار من البداية، في بعض الدول العربية برنامج اسمه "قضاة المستقبل" يُختار من بعد الثانوي، ويتم تعاهد المرشح في كلية الحقوق، وبعد ذلك يدخل في المعهد القضائي، فالمعاهد القضائية تتبع وزارة العدل في الدول التي لديها معاهد قضائية، ما لم تكن ذات صبغة أكاديمية بحتة كالمعهد العالي للقضاء التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فهذا لها وضع آخر، وإن حصل توافق في التسمية.

وبالنسبة للحقوق نحن ننشر الثقافة الحقوقية، لكن لا نزحف على اختصاصات هيئة حقوق الإنسان، ولا الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

ويشير الدكتور بشير العريض في مداخلته إلى شكوى سكان المناطق البعيدة عن العاصمة من قلة القضاة.

رد الوزير وقال: لن أتحدث عن هذا بصفة رسمية، لكن سأتحدث عنه بمرئيات خاصة، كما يقول ابن حجر: "وهذا إنما أسوقه بحثاً"، أنا ـ شخصياً ـ لا أميل إلى إنشاء محاكم في المراكز، خاصة المراكز الصغيرة، في السابق يعين القضاة في هذه المراكز، لأن القاضي يقوم بالعديد من الوظائف الدينية، بل يعتبر المرجع الشرعي للقرية، الآن اختلف الوضع إلى حد كبير، فالموضوع حالياً لا يتعلق بحاجة هذه المراكز للقضاة بقدر ما يتعلق بتباهي هذه المراكز بوجود محكمة فيها، وهذا على حساب تكاليف باهظة، وهدر وظيفي، وهذه المراكز لا يبعد الكثير منها في عشرة كيلوات عن أقرب محكمة، مع توافر وسائل السفر في الوقت الحاضر، وفي سنين خلت لم يكن فيها محاكم، مع تعذر وسائل السفر الحديثة، وباستطلاعات دولية لا نجد أن مثل هذه المراكز ينشأ فيها محاكم.

ويرى خلف الشمري عضو مجلس إدارة غرفة الرياض أن بعض المحامين يستغل بعض الظروف في عملية المماطلة والتسويف وفي عملية إطالة الأمور..، وأن القاضي ليس لديه السلطة في عملية تحديد وقت محدد للاتفاق على التحكيم.

يتداخل الوزير ويذكر أن هناك شرطاً ومشارطة للتحكيم، فالأول سابق للخصومة، والثاني بعد نشوئها، ومتى كان شيء من ذلك ودفع به أحد الخصوم قبل نظر القضية فإن القضاء يمتنع عن نظرها، وتمنى الوزير أن تُشمل العقود التجارية والمدنية بشرط التحكيم، وقال: إن في هذا تخفيفاً من العبء على المحاكم، وتوظيفاً للطاقات العلمية المتخصصة، للإفادة منها في تسوية المُنازعَات، وإفادتها من عائداتها التحكيمية، مشيراً إلى أن بعض الدول تعتبر العائدات التحكيمية مصدراً مهماً من مصادر الثروة القومية.

علي الشدي وجَّه أسئلته للوزير، فقال: هل ستشمل قضاة المحاكم المتخصصة كل المحاكم؟ وماذا عن اختيار القاضي من وقت مبكر؟ ومطالباً بزيادة بند التدريب في الوزارة، واستفسر عن المعايير الجديدة التي يمكن أن يختار بها كاتب العدل، وأخيراً عن عقوبة الجلد، وأن هناك عقوبة لا تستحق الجلد.

أجاب الدكتور العيسى عن تساؤلات الشدي وقال إن الفصل الأول من نظام القضاء أوضح ترتيب المحاكم على النحو التالي:

© مركز المعلومات

ـ المحكمة العليا.
ـ محاكم الاستئناف.
ـ محاكم الدرجة الأولى وهي:
أ ـ المحاكم العامة.
ب ـ المحاكم الجزائية.
جـ ـ محاكم الأحوال الشخصية.
دـ المحاكم التجارية.
هـ ـ المحاكم العمالية.
وسيكون ضمن هذه المحاكم المتخصصة دوائر، وإنشاء هذه المحاكم وتشكيلها في المدن والمحافظات من اختصاص المجلس الأعلى للقضاء.
أما الاختيار المبكر للقاضي فهو مهم، وسبق حديثنا عن بعضه في سؤال سابق.
القضاةُ والتَّدريبُ
أما ما يتعلق بالتدريب، فإن الوزارة معنية بتنفيذ التدريب القضائي، وستعمل على بذل كل ما في وسعها حياله، مشيراً إلى أن هناك اتفاقيات تعاون قضائي بين وزارة العدل والعديد من وزارات العدل في بعض الدول، تتضمن هذه الاتفاقيات التي وقعت عليها الوزارة أحكاماً تتعلق بالتدريب القضائي، وتبادل الخبرات، وتبادل الزيارات، موضحاً أن الأمر يحتاج إلى وقت حتى تصل عملية التدريب إلى مبتغاها.
أما ما يتعلق بالمعايير التي يتم بموجبها اختيار كاتب العدل، فقد أوضح الوزير أن ما يشترط في تعيين القاضي يشترط في تعيين كاتب العدل حسب المادة السادسة والسبعين من نظام القضاء، وقال:"هناك لجنة في الوزارة مختصة بهذا الأمر ومعاييرها ـ في الاختيار ـ عالية الدقة."
واعتبر الوزير أن اختيار 50 كاتب عدل من بين ما يربو على ألف متقدم على 150 وظيفة يعني وجود فحص عالي الدقة.
عقوبة الجلد
وفي حديث الوزير عن عقوبة الجلد، قال: إن عقوبة الجلد إما حدية وهذه لا كلام عليها، وعقوبة تعزيرية، وهذه ترجع لسلطة القاضي التقديرية، مراعياً في ذلك السوابق القضائية وما استقر عليه العمل، وقد يحكم القاضي بها وقد لا يحكم، مشيراً إلى أن بعض أنظمتنا الحديثة تضمنت موادها أحكاماً تتعلق بالجلد كنظام:"مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية."
ازدواجية كتابات العدل
وفي ختام اللقاء تحدث الدكتور محمد العيسى عن ازدواجية الإجراءات في كتابات العدل، وعن المؤشر العقاري وقال:"البعض يشتكي من ازدواجية الإجراءات في كتابات العدل، وقد تم ـ بحمد الله ـ القضاء على الغالب الأعم منها بعد الملتقى الأول لرؤساء كتاب العدل، وتم التعميم باعتماد بعض توصياته ـ في هذا الشأن ـ فيما تملك الوزارة إصدار قراره.
وعن المؤشر العقاري، ذكر الوزير أن هناك حركة جيدة في العقار، لكن حسب المعلومات الإحصائية، فليس هناك زيادة في أسعاره في الربع الأول من هذا العام، والمؤشرات الأولية تشير إلى أن الربع الثاني مقارب للربع الأول في استقرار الأسعار، مع وجود حركة بيع وشراء نشطة.

طفل يعيش بحضانة والدته ويتعرض لعنف جسدي وكي بالنار

المصدر: جريدة اليوم الاحد ، 23 مايو 2010
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13491&I=760430&G=1

تعرض طفل في الرابعة من عمره إلى عنف وإيذاء جسدي وكي بالنار في أنحاء متفرقة من جسده على يد أحد أفراد أسرة والدته حيث يعيش الطفل قبل أن يتدخل والده ويقوم باستلامه للعيش معه.

ووفقا لتقرير اللجنة الطبية رقم2300/ 13/ 54 ، الصادر من مستشفى محافظة القريات العام والتي عاينت الطفل فان الطفل يعاني من إصابته بجرح قطعي بطول 8 سم نتج عن أداة صلبة ووجود ندبات جلدية من بينها ندبة في الظهر رجح التقرير أنها ناتجة عن تعرضه للإيذاء الجسدي المتعمد.
كما أشارت اللجنة الطبية في تقريرها إلى أن الطفل قد راجع مستشفى الملك فيصل في القريات بتاريخ 1430/8/2هـ ، نتيجة وجود جرح في فروة رأسه ، كما يؤكد التقرير الطبي رقم 882 وتاريخ 1431/3/27هـ ، الصادر من مستشفى محافظة طريف العام أنه وبعد الكشف على الطفل تبين وجود ندبة جراحية في فروة الرأس بالقسم الأمامي من الجبهة من الناحية اليسرى كما تبين وجود ندبة جراحية أخرى في العمود الفقري ناتجة عن كي بالنار.
ولا تزال قضية نزاع حضانة الطفل بين والديه قيد النظر الشرعي لدى أحد القضاة في محكمة القريات ومن المتوقع صدور الحكم فيها خلال الأيام القليلة القادمة بعد استكمال متطلبات الدعوى من وثائق ومستندات .
وتعليقًا على ما سبق دعا الباحث في الشئون القانونية مفلح الأشجعي جمعية حقوق الإنسان للقيام بدورها من خلال التدخل الفوري في قضية الطفل وتوفير الحماية اللازمة له على اعتبار أن حماية الأطفال من تعرضهم لأي شكل من أشكال العنف هو واجب ديني وأخلاقي وإنساني ، وأن تركهم يعتبر نهبًا للأهواء دون غرس للمعايير والقيم سيجعلهم عرضة للضياع .

قد يؤثر في النظام الاجتماعي بالسلب

الإعلام الأسري ..البديل الوافد يستغل ظروف الغياب

المصدر: جريدة الرياض الاحد23 -5- 2010
.html528281/article23/05/2010http://www.alriyadh.com/

الرياض، تحقيق ـ هيام المفلح
يجمع العديد من المتخصصين، على عدم وجود "إعلام أسري" متكامل ومتخصص يخدم الأسرة، وما تواجهه من تغيرات وتحولات في هذا العصر، رغم الانفتاح الإعلامي الذي يغمرنا، والذي لم نستطع تطويعه بعد، للاستفادة منه فيما يخدم النواة الأسرية في مجتمعنا .
مجرد محاولات
تؤكد "وفاء التويجري" مساعد الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، أن الأسرة نواة المجتمع الأولى، تمر بتحولات ومتغيرات لمواكبة المتغيرات العالمية الجارية من حولنا، في ظل مرجعية شرعية وسطية، وإذا كان للإعلام دور كبير تجاه الشأن الأسري، فإن وجود إعلام متخصص في هذا الشأن أمر بالغ الأهمية، معتبرةً الموجود الحالي هو مجرد محاولات من هنا وهناك، وإن كانت هذه البرامج والمحاولات بدأت بخطوات تدريجية، استهدفت بناء الاتجاهات الإيجابية لدى أفراد الأسرة تجاه الثقافة التواصلية، لكنها لم تحقق توسعاً جماهيرياً، ومتابعة تساعدها على مواصلة المسيرة والانطلاق لآفاق أرحب .
مقترحات لتفعيله
وتطرح "وفاء التويجري" ضرورة بناء رؤى وتصورات علمية لتطوير هذا الإعلام وتشخيص واقعه، لتأسيس انطلاقة عمل مؤسسي بخطط استراتيجية، تضع احتياجات الأسرة الحالية في بؤرة الهدف، وتسعى للاستجابة للتحولات داخل

© مركز المعلومات

أروقة البيوت، تحقيقاً للتواصل الواعي بين أفراد الأسرة، كمطلق صحيح لجودة التعامل مع المحيط الداخلي والخارجي، مع استقطاب الكفاءات الوطنية التي تستشعر مسؤوليتها، بالإضافة إلى تهيئة فرص تنوع مصادر الخبرة، وتهيئة بنية تحتية لإعلام متعدد القنوات، واستثمار الخبرات والكفاءات من الممارسين للاستشارات والمهتمين بالشأن الأسري، لتطوير وإعداد وتقديم البرامج، والإشراف على الصفحات، وكذلك الحرص على إنشاء شراكات تكامل مع جهات الاختصاص، لتوليد استراتيجية توافق وانسجام بين السياسات والخطط، تستنطق الواقع وترسم لوحة الأمل بمداد العمل الطموح .

إعلام مقلِد

وتقيّم "هاجر حبيب الله" رئيسة القسم النسائي باللجنة الوطنية للطفولة، الإعلام المتواجد "المرئي، المقروء، المسموع" أنه إعلام ليس له رؤية ورسالة بأهداف واضحة يطمح إلى تقديمها، بل والأدهى والأمر من ذلك إن معظم الموجود حالياً، هو إعلام إما مقلد ومنقول من ثقافة غير ثقافتنا، حيث يلاحظ على وسائل وقنوات الإعلام السعودية أو العربية، أنها تستورد العنف بعدة أشكال "برامجية"، لتعيد بثه على الجمهور السعودي أو العربي، وكأنه في هذه الحالة يلبس أسرنا لباساً غير لباسها، بل ويصر على ذلك، أو أنه في المقابل إعلام يسعى إلى تدمير القيم والمبادئ والأسس، التي نشأت عليها الأسر مما يؤدي إلى فقدانها هويتها وثقافتها ومواطنتها .

أمر محمود

وعلى العكس ترى "د.وفاء محمود"، عضو هيئة تدريس بكلية التربية من قسم علم النفس في جامعة الملك سعود، وعضو مؤسس في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أن الموضوعات الأسرية أصبحت تحتل مساحة لا بأس بها من الإعلام، وأن خدمة الإعلام للمحور الأسري، لم تكن مهمة في وقت مضى بالمقارنة مع الزمن الحالي، وذلك لما يلمسه الجميع من تغير تحول اجتماعي سريع، يلقي بظلاله على الأسرة وتكوينها وعلاقاتها، وبالطبع ساهم الإعلام الأسري في الوقت الحاضر، في التفاعل مع كثير من القضايا الأسرية، من باب الوقاية ومن باب العلاج، وهذا شيء محمود يشكر الجميع عليه .

برامج خاصة للطفل

ودعت "د. وفاء محمود" لإصدار ضوابط تحدد حدود الحرية الإعلامية في هذا المجال، بأن تقف عند حريتنا في التحكم في البيئة الداخلية لأسرنا، كما دعت إلى أن يهتم الإعلام المرئي بالتوجه للطفل ببرامج تلبي احتياجاته، وتشجع على تنمية المفاهيم الأسرية التي يقوم عليها بناؤنا الاجتماعي المرتبط بديننا الحنيف، فتكون هناك أفلام ومسلسلات تشجع الطفل على حسن الأخلاق وطيب المشاعر، كما تتمنى أن تكون هناك مساحة كافية للتوعية بحقوق الطفل وحقوق الإنسان بشكل عام، لإنشاء جيل جديد سليم نفسياً، يكون أسراً جديدة مستقرة، بما تسمح به عقولهم ونفسيتهم، أما ما نراه أحياناً من اختراق الإعلام لبيوتنا، بموضوعات حساسة ومحرجة، لا داعي أصلا لمناقشتها، فهذا مالا نقبله .

وسيلة إعلام فعالة

ويعتقد "د.راشد الباز" أستاذ الخدمة الاجتماعية في جامعة الإمام، أنه ليس لدينا إعلام أسري متكامل ومتخصص، وهذا يستدعي الاهتمام به في فلسفته ووسائله، خاصة في هذا الوقت الذي نشهد فيه انفتاحاً إعلامياً كبيراً على المجتمعات الخارجية، من خلال القنوات الفضائية، والتي لها تأثير كبير على فكر وسلوك أفراد الأسرة، فأصبح الكثير من الأسر يُتابع بشغف ما تعرضه القنوات الفضائية الغربية والشرقية، من برامج وأفلام تُسوق قيمها وثقافتها، كما تسوق سلعها ومنتجاتها، وهذا بدوره أوجد أنماطاً ثقافية واستهلاكية جديدة لدى أفراد المجتمع، بعضها يتناقض مع الموروث الديني والثقافي والاجتماعي لمجتمعنا، مؤكداً على ضرورة التركيز على تأثير التلفاز، كوسيلة إعلام فعالة، حيث يُشكل ثقافة وظاهرة، خاصةً في المجتمعات، ويُنشئ جيلاً جديداً يُمكن أن يُطلق عليه "جيل التلفاز"، بما يحتله من شعبية وبما يُمثله من تأثير كبير في أفراد المجتمع، ويطرح مثلاً ما ورد في دراسة أجراها "مونتجمري" حيث وجد أنّ (89%) من الأطفال السعوديين يُتابعون التلفاز لأكثر من 3 ساعات يومياً، بينما يتابعونه خمس ساعات في نهاية الأسبوع، وبالنسبة للعائلة فإنّ متابعة التلفاز كانت تتراوح بين 6 و7 ساعات في اليوم، وأنّ (19%) من الأطفال في المملكة يُشاهدون التلفزيون لوحدهم، مما جعله يؤكد في تقرير أعدته شركة "ميرلين" الأمريكية المتخصصة في الاستشارات الاستثمارية، أنّ هناك انجذاباً من قبل الأطفال تجاه العالم الغربي، فهم يحبون كل المنتجات الفضائية الغربية، بالرغم من العادات التي تفرض عليهم عدم الانصياع لها .

لا .. للوافد

وينطلق "د. راشد الباز" في مقترحاته، من تأكيد الحاجة لإعلام أسري متخصص موجه لجميع أفراد الأسرة، قادر على التعامل مع الإعلام الوافد، ويرتكز على بناء القيم والمفاهيم الصحيحة، والسعي لإيجاد التوازن بين الأصالة، بالمحافظة على القيم الإسلامية والعادات الحميدة، آخذاً بالأساليب والأدوات الحديثة والأفكار الجدية، التي لا تتعارض مع قيمنا، مع

الاهتمام بأساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء والبنات، ومتابعتهم وإيجاد بيئة مناسبة للتحاور والتواصل معهم، وكذلك التوعية بالمخاطر والتحديات التي يتعرض لها أفراد الأسرة وكيفية مواجهتها، بالإضافة إلى تعميق قيم الفضيلة في المجتمع، وتحفيز الناس على احترام الأنظمة والقانون، والالتزام بهما، واحترام حرمات الآخرين، وتبصير الأسرة بأساليب مناقشة القضايا، التي تهم الشباب، كالانحراف السلوكي والفكري والتطرف، إلى جانب الإرهاب والبطالة والأمراض الجنسية، وذلك بأسلوب يعتمد على الموضوعية والحوار المتبادل، مشيراً إلى أن غياب الإعلام الأسري المتخصص، يُتيح الفرصة للإعلام الوافد في تشكيل شخصية أفراد الأسرة ككل، بما قد لا ينسجم مع ثقافة وتوجه مجتمعنا، مما قد يؤدي إلى تلوث فكري وسلوكي يُهدد النظام الاجتماعي .

استراتيجية وطنية

وتؤكد "هاجر نياز" على ضرورة إيجاد وقفة موضوعية جادة من قبل الإعلاميين والمسئولين عن الإعلام في وطننا، على أن يكون التواصل والتنسيق متواجداً بين الإعلاميين وبين المعنيين بشئون الأسرة في المؤسسات الحكومية والأهلية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، للتوصل إلى المشاكل والاحتياجات للأسر السعودية، حتى يتم مناقشتها وإشباع الاحتياجات، وإيجاد الحلول لها عبر المنبر الإعلامي المقروء والمسموع والمرئي، و ينبغي على المؤسسات الإعلامية والإعلاميين، أن يؤدوا دورهم تجاه الأسرة بإيجابية، مضيفة لكي يتم ذلك لا بد من وضع استراتيجية وطنية إعلامية موجهة للأسرة، بحيث تبنى على أسس وقواعد سليمة وبالرجوع إلى بيانات صحيحة سليمة، مع الاهتمام بإعداد دراسات لمتابعة المشاكل والاحتياجات للأسرة حتى يتم مناقشتها عبر الوسائل الإعلامية، داعية إلى توصيات المؤتمرات والندوات والدراسات التي أجريت في مجال الإعلام، وتبنيها وتفعيلها، مع العمل على استحداث جوائز في مجال الإعلام الأسري، تمنح لأفضل المواد الإعلامية الهادفة والبعيدة عن الإثارة الإعلامية، تُختار وفق معيار ومنها رصد للمواد الإعلامية، على أن يتم ذلك من خلال مرصد للإعلام والأسرة، يتناول بالرصد والمراقبة والتحليل كل ما يُنشر في وسائل الإعلام ويخص كل أفراد الأسرة.

حقوق الإنسان: سنتابع محاكمة المتهمين في كارثة جدة لضمان حصولهم على حقوقهم النظامية

المصدر: جريدة المدينة الأحد 23 مايو 2010
249933 http://www.al-madina.com/node/

سعد آل منيع – جدة

أكدت جمعية حقوق الانسان حرصها على متابعة محاكمة المتهمين في كارثة سيول جدة ورصد أي انتهاك لحقوقهم التي كفلها لهم النظام القضائي السعودي، ونفت في ذات الوقت تلقيها أي شكاوى من المتهمين، مشيرة إلى لجوء عدد من اقاربهم اليها لمعرفة الاجراءات التي سيتم اتخاذها ضد ذويهم.

وثمّن المشرف العام على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين بن ناصر الشريف النهج الاصلاحي الذي يتبعه خادم الحرمين الشريفين لاجتثاث الفساد ودعمه اللا محدود لقضايا حقوق الانسان.

وقال : إن فرع الجمعية يثمّن النهج الإصلاحي الذي يتبعه الملك عبدالله ودعمه لقضايا حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن إطلاق لقب (مملكة الإنسانية) على هذه البلاد لم يكن مجرد أقوال، إنما لازمتها الأفعال ومنها الدعم اللامحدود من مقامه الكريم للجمعية بشكل عام ووقفته الصادقة مع أبناء منطقة مكة المكرمة وبصفة خاصة محافظة جدة في أحداث السيول، وهذا لاشك هو استمرار للنهج الإصلاحي الذي يتبعه الملك، وكل خطواتنا إلى الأمام إن شاء الله في ما يتعلق بمكافحة الفساد الإداري والمالي والمفسدين وكل إنسان ينتهك حقوق الإنسان في المملكة.

© مركز المعلومات

وأضاف ان القرار الأخير جاء بمفهوم واسع وتأكيد للهجة الصادقة التي كانت في القرار الأول (تشكيل لجنة تقصي حقائق برئاسة سمو أمير منطقة مكة المكرمة)، وخادم الحرمين الشريفين يؤكد من خلال هذا القرار على عدة نقاط أولها التأكيد على دور العمل المؤسساتي للدولة، وبعد ما انتهت لجنة تقصي الحقائق من دورها واللجنة العليا التي تشكلت لهذا الخصوص بدا انه يجب أن تقوم الأجهزة المختصة الآن بدورها وهي هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة الرقابة والتحقيق، حيث تباشر الأولى دورها الجنائي واستكمال التحقيق النهائي مع المتهمين ومن ثم إعداد صحائف الادعاء من اجل إحالة المتهمين إلى المحاكمة، ونفس الدور بالنسبة لهيئة الرقابة والتحقيق ولكن بشقيه الإداري والتأديبي، وأيضا إعداد صحائف ادعاء ضد الموظفين الحكوميين ورفع دعاوى تأديبية عليهم بديوان المظالم.

ونفى د. الشريف ان تكون الجمعية تلقت شكاوى من أي جهة وفي حالة ورود أي شكوى تتعلق بالإجراءات أو الضمانات التي كفلها النظام السعودي لهؤلاء المتهمين فسوف نتحقق منها، كما سنتابع الوضع عن كثف وان استلزم الأمر سيكون لنا متابعة أثناء محاكمة هؤلاء المتهمين، وأبوابنا مفتوحة للجميع سواء مع المتضررين من سيول جدة أو من تم اتهامهم، لأنه ربما يكون احد منهم مظلوم أو تم انتهاك حقوقه ونحن مع الحق مهما كان.

وبين أن الجمعية تلقت بعض الاستفسارات من قبل أقارب المتهمين الذين لجأوا لها لمعرفة الإجراءات التي ستتخذ ضد المتهمين والحقوق التي لهم وكان دورنا أننا قمنا بإرشادهم لهذه الإجراءات الواجب إتباعها قانونيا.

مواطن يتهم مدرسة بممارسة العنصرية ضد ابنه

المصدر: جريدة شمس الاحد العدد 1593 / 23-05-2010
98199 http://shms.pressera.com/html/story.php?id=

تحقق الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في شكوى مواطن بحفر الباطن اتهم فيها إدارة التربية والتعليم بالتغاضي عن تصرفات عنصرية مورست ضد ابنه الطالب بإحدى المدارس الابتدائية من قِبل بعض معلميه الذين يتعمدون ضربه وإهانته أمام زملائه بل وتعمد رسوبه.

وقال سعيد المطيري إن ابنه «12 عاما» الذي يدرس بالصف الخامس بإحدى مدارس مركز الرقعي الحدودي، 90 كلم شمال حفر الباطن، يعيش في دوامة من الإحباطات والقلق النفسي نتيجة ما يتعرض له من استفزازات على فترات من قِبل عدد من المعلمين «تحتفظ شمس بأسمائهم» ليس لأنه فاشل دراسيا بل للعنصرية القبلية المقيتة، مشيرا إلى أن مدير المدرسة نفسه طرد ابنه ولأكثر من مرة عند التاسعة صباحا دون إبلاغه كولي أمر للطالب، وهذا إهمال جسيم فماذا لو تعرض الطالب بعد خروجه وحده لمكروه.

وأضاف أن الأمر وصل إلى عدم اختباره في مادة اللغة العربية بقصد ترسيبه وجعله يحصل على أقل الدرجات. ولما لم يجد إنصافا من المدرسة أبلغ إدارة التعليم بتلك التجاوزات فشكل مديرها لجنة للتحقيق يرأسها منسق مدرسي. لكنه عندما لاحظ لا مبالاة الإدارة تقدم بشكوى للوزارة ثم أعيدت لتعليم حفر الباطن مرة أخرى التي فصلت في الشكوى ووصفتها بالكيدية».

واستمر المطيري بمراجعة الوزارة عدة مرات ليحصل على حق ابنه لكن مسؤول المتابعة أبلغه بأن معاملته أرسلت مرة أخرى لتعليم حفر الباطن، حيث أخبره الباحث القانوني بكل استخفاف بأنه تم الحكم بتوجيه لفت نظر للمعلمين لضرب الطالب وطرده وتغيير شهادته لراسب. ولفت إلى أن رفع قضيته لجمعية حقوق الإنسان من أجل إنصاف ابنه ومعاقبة المتجاوزين.

من جانب آخر أكد مدير العلاقات العامة بإدارة التربية والتعليم بمحافظة حفر الباطن زبن الشمري لـ«شمس» أنه تم تشكيل لجنة مكونة من أعضاء بالإدارة المدرسية ولجنة القضايا وقسم التربية الإسلامية للتحقيق في شكوى المواطن، حيث زارت اللجنة المدرسة لأكثر من مرة لكتابة تقرير متكامل عن القضية، واستمعت لوجهة نظر المواطن ثم أحيلت إلى قسم المتابعة الذين حققوا بالموضوع وأصدروا العقوبات المناسبة بناء على رأي الباحث القانوني حسب النظام.

أما رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني فأكد تلقيهم شكوى المواطن، مشيرا إلى أنها محل دراسة وعناية من قِبل الجمعية وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وكذلك بالتواصل مع ولي أمر الطالب.

سجن مواطن على ذمة قضية منتهية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/06/10 هـ 24 مايو 2010 م العدد : 3262
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100524/ 20100524352107.htm.

منذ ثلاثة أشهر، يبحث مواطن في عقده الرابع عن رد اعتباره من جهات حكومية، إثر سجنه تسعة أيام في شرطة التنعيم في مكة المكرمة على خلفية قضية نفقة مرفوعة ضده، رغم سداده مبلغ نفقة لأبنائه (48 ألف ريال) قبل عام من القبض عليه لدى محكمة مكة المكرمة.

وأوضح المواطن دغيم الزهراني أنه فوجئ أثناء توجهه من المنطقة الشرقية إلى الدمام على متن حافلة تابعة للنقل الجماعي بطلب السلطات الأمنية في نقطة تفتيش بترجله من الحافلة، إذ كبلوه وأرسلوه إلى شرطة النظيم في الرياض على مرأى جميع الركاب والمارة ــ على حد قوله ــ بذريعة وجود بلاغ ضده من الحقوق المدنية في مكة المكرمة يتعلق بتهربه من دفع نفقة لأبنائه.

وبين الزهراني أنه أرسل لاحقا مخفورا إلى شرطة التنعيم في مكة المكرمة، وأودع السجن تسعة أيام، مضيفا: «منذ اللحظة التي قبض عليّ فيها حاولت غير مرة إقناع المسؤولين بأن قضيتي منتهية منذ عام، ولا يوجد مطالبات قضائية أو مالية في حقي، إلا أن محاولاتي فشلت».

واستطرد: «تسبب عدم سحب البلاغ، رغم سدادي كامل النفقة، في تلويث سمعتي، ليس فقط أمام ركاب الحافلة، وإنما بين أقاربي وزملائي في العمل والذين اكتشفوا أمري عقب تغيبي عن العمل جراء سجني في مكة المكرمة».

وخلص الزهراني إلى أنه قدم شكوى رسمية إلى المحكمة الإدارية في الدمام للمطالبة بتعويضه عن فترة سجنه ومحاسبة المتسبب في ذلك، بيد أنهم رفضوا استقبال شكواه، وطلبوا منه تقديمها إلى المحكمة الإدارية في مكة المكرمة.

وفي حين أكد لـ «عكاظ» مصدر في جمعية حقوق الإنسان أحقية المواطن في التظلم حيال ما تعرض له عبر تقديم شكوى رسمية لدى الجمعية أو جهات قضائية عليا، أوضح الزهراني أنه في صدد رفع دعوى قضائية إلى المحكمة الإدارية في مكة المكرمة، توطئة لمحاسبة المقصر في تأخير سحب البلاغ المسجل ضده.

© مركز المعلومات

وفد من جمعية حقوق الإنسان يزور هيئة جازان

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين10-6- 1431 العدد 13752
.htm68/ln20100524 http://www.al-jazirah.com/

استقبل مدير عام فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة جازان الدكتور عبدالرحمن المدخلي في مكتبه وفدا من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان برئاسة الدكتور أحمد البهكلي المشرف العام على فرع الجمعية بالمنطقة، حيث ناقش الوفد أهم المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان ودورة هيئة الأمر بالمعرف والنهي عن المنكر في ذلك. واستمع الوفد من الدكتور المدخلي إلى أهم منجزات الهيئة في تحقيق الأمن العقدي والفكري والأخلاقي وحقوق الإنسان وتعزيز الوسطية وإرساخ مفهوم المواطنة لدى كافة شرائح المجتمع بحثهم على الالتزام بالقيم والأخلاق التي حثنا عليها ديننا الحنيف ويمليها علينا واجبنا الوطني.

ونوه الوفد بضرورة التعاون المشترك بين الجهازين وتبادل الخبرات والتجارب بما يعود بالنفع على المواطنين، مثمنين في الوقت نفسه بالدور الواضح من هيئة جازان في التزامها بالأنظمة والتعليمات التي من شأنها الحفاظ على حقوق المقبوض عليهم وإسداء النصح والتوجيه لهم.

غياب الترفيه.. سبب شغب رعاية مكة

المصدر: جريدة شمس الاحد العدد 1593 / 23-05-2010
98225 http://shms.pressera.com/html/story.php?id=

عزا مدير جمعية شفاء الخيرية لرعاية المصابين بالأمراض المزمنة بمكة المكرمة وعضو جمعيات حقوق الإنسان والمتقاعدين وأصدقاء الزهايمر، محمد عبدالرحيم كلنتن، إثارة الشغب بدار الرعاية للفتيات بالعاصمة المقدسة، أخيرا إلى غياب الوسائل الترفيهية، معتبرا أنها السبب الرئيسي لما حدث، وطالب بتوفير وسائل ترفيه لهؤلاء الفتيات لأن الكثيرات منهن مررن بظروف صعبة أدخلتهن الدار التي يجب تهيئتها ببرامج ووسائل تبعدهن عما يعانينه من مشكلات.

وأوضح كلنتن أنه «تم إنشاء الجمعية لمواجهة الزيادة المطردة في أعداد المصابين بالأمراض المزمنة وخاصة مصابي داء السكري؛ حيث ظهرت الحاجة جلية إلى مد يد العون والمساعدة لهم من خلال إنشاء جمعية خيرية تتولى رعاية المرضى ومساندة الخدمات الصحية المجانية التي توفرها الدولة، وتؤمن للمحتاجين من المرضى تلك الحاجات؛ حيث تهدف إلى خفض نسبة انتشار الأمراض المزمنة بين المواطنين والمقيمين بالعاصمة المقدسة، وخفض نسبة مضاعفات السكري المزمنة مثل بتر الأطراف، فشل كلوي، جلطات القلب والدماغ، ضعف البصر، إلى جانب تقديم الرعاية الطبية والدعم اللازم للمرضى المصابين بالأمراض المزمنة وأسرهم ومساعدتهم في السيطرة على مرضهم ونشر التوعية بطرق الوقاية والعلاج من الأمراض المزمنة واتباع النمط الصحي في الحياة وإجراء ودعم البحوث العلمية بهدف السيطرة على الأمراض المزمنة».

3 آلاف تحت الرعاية

وأشار كلنتن إلى أن «عدد المستفيدين في الوقت الحاضر من خدمات الجمعية أكثر من 700 شخص، وتدشن الجمعية في رمضان المقبل مركزا طبيا بمقرها يحتوي على وحدة للعلاج الطبيعي، ومركزا للعيون، إضافة إلى مركز للأسنان وآخر للسكري للأطفال والكبار»، موضحا أن «الجمعية تقدم حاليا أربعة برامج صحية منها الرعاية الصحية المنزلية للمرضى المواطنين والمقيمين ببلد الله الحرام، ورعاية الأطفال المصابين بداء السكري، ورعاية القدمين ومكافحة البتر، ودعم المرضى الفقراء ورعايتهم صحيا».

وأكد أن «حقوق الإنسان» بالعاصمة المقدسة باشرت ووقفت على أكثر من ثلاثة آلاف حالة العام الماضي وجدت حلولا لها بنسبة 100 % بعضها عنف أسري وأخرى مطالبات حقوقية وغيرها من القضايا والحالات، مشيرا إلى أن جمعية الأيتام بمكة ترعى أكثر من ثلاثة آلاف يتيم تقدم لهم كل سبل الرعاية والاهتمام والعناية.

واقع الزهايمر
وفيما يتعلق بمرض الزهايمر لفت إلى أن خطورة الإصابة بالمرض تزداد مع تقدم العمر؛ إذ إن نسبة انتشاره ترتفع من نحو 1 % من سن 65 عاما إلى أكثر من 25 % لمن هم أكثر من 80 عاما، ولكن يمكن أن يحدث لمن هم في الأربعينات والخمسينات، فهو مرض عصبي تدرجي يحدث عندما تتراكم البروتينات في الدماغ، وتضر بالخلايا العصبية تدريجيا فتؤدي إلى تدميرها، ما يزيد من صعوبة التذكر عند الإنسان، وكذلك استخدام المنطق واللغة، ثم يصبح الإنسان مرتبكا وتائها ويعاني صعوبة في القيام بالمهام اليومية البسيطة مثل استخدام الهاتف، وتحضير الأكل، وإدارة الأعمال .

خبراء يطالبون بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وداخل المدارس

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء25 -5- 2010
.html528942 /article25/05/2010 http://www.alriyadh.com/

جدة - ياسر الجاروشة

اختتم أول برنامج توعوي متكامل يختص في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المجتمع المدني بعنوان "التوعية في ثقافة المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال "بحضور أكثر من 200 مختص ومهتم ومدير في القطاع الخاص عبر إطلاق 3 ورش عمل تغطي مجالات وموضوعات المسؤولية الاجتماعية في مختلف شرائح المجتمع في المجتمع المدني.وشدد البرنامج في ختام توصياته على ضرورة إعداد وتقديم المزيد من البرامج التدريبية المتخصصة في التوعية في مجال المسؤولية الاجتماعية في قطاع الأعمال، وإعداد كوادر بشرية متخصصة في إدارة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، وتأهيل المنسوبين بمنظمات المجتمع المدني وجمعية وهيئة حقوق الإنسان لنشر التوعية عن حقوق الإنسان في قطاع الأعمال، وتحفيز وتشجيع الشركات على تبني أنظمة تحمي حقوق العاملين بها، وكذلك تحفيز الإدارة العليا في الشركات على تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة أولا ثم خارج الشركة.وأشارت التوصيات إلى تحفيز وتشجيع الشركاء وأصحاب المصلحة في برامج المسؤولية الاجتماعية مثل مجلس الإدارة والموظفين والعملاء و الموردين والقطاع الحكومي وقطاع الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني، على المطالبة بتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية، وتحفيزهم أيضا على تطبيق نظام الحوكمة والشفافية داخلياً وخارجياً، ومراعاة الفروق بين الشركات العملاقة التي قطعت شوطاً كبير في مجال المسؤولية الاجتماعية وبين الشركات الراغبة في دخول هذا المجال حديثاً، مع

© مركز المعلومات

إمكانية تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهو ليس حصرا على الشركات الكبرى، ولضمان تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية لابد من وضع استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية داخل نظام الشركة والمنظمة، إضافة إلى بناء شبكة معلومات بين المهتمين في مجال المسؤولية الاجتماعية لتبادل المعلومات والأفكار والأخبار، ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في جميع القطاعات وخاصة في المدارس والجامعات لتطوير فكرة الشراكة في العمل التطوعي. وقالت الدكتورة نائلة عطار المستشارة الإدارية والاقتصادية إن البرنامج أعد من قبل فريق عمل محترف من شركة عالمية ومتخصصة في تطوير استراتيجيات الأعمال التجارية المستدامة من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية.

الشريف: هيئة التحقيق ليست الطرف الوحيد في كثير من القضايا الأمنية

المصدر: جريدة الوطن يوم الثلاثاء25 مايو 2010

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=5&CategoryID=3778

كشف المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن هيئة التحقيق والادعاء العام ليست الطرف الوحيد في العديد من القضايا الأمنية، وأن هذه القضايا تتشعب وتتنوع ما بين الحق الخاص، والعام وكل حق من هذه الحقوق تحكمه سلسلة من الإجراءات والأنظمة.

وأشار إلى أن الجمعية تتواصل مع كافة الجهات الحكومية؛ لمتابعة أوضاع حقوق الإنسان خاصة السجناء والموقوفين، وقال "نراقب ونرصد مدى التزام كافة الأجهزة الحكومية بالأنظمة التي سنتها الدولة، والتي تتعلق بحقوق الإنسان، وإن كانت هناك أي تجاوزات أو مخالفات للحقوق فنحن نرفع الصوت، ونطالب برفعها ."

وبين الشريف عقب زيارته لهيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة مكة المكرمة أمس مع عدد من أعضاء الجمعية أنه اطلع على سير الإجراءات التحقيقية التي تجريها الهيئة مع بعض الموقوفين، مشيرا إلى أن الزيارة تأتي في سياق الزيارات الميدانية التي تقوم بها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للجهات ذات العلاقة؛ لمد جسور التعاون والتفاهم فيما يتعلق بالقضايا المعروضة لديها. وقد التقى الوفد برئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء بمنطقة مكة المكرمة الشيخ فهيد بن ناصر المجماج الذي رحب بوفد الجمعية، مؤكدا على التعاون القائم بين الجمعية، والهيئة في كل ما من شأنه المساهمة في حفظ الحقوق، وإرساء العدل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

واوضح أن اللقاء مع المسؤولين في هيئة التحقيق والادعاء العام كان مثمرا، وهناك توافق في وجهات النظر أدى إلى فتح آفاق تعاون من ضمنها وجود منسقين على مستوى محافظة جدة، ومكة والطائف؛ لإنهاء القضايا المتابعة من قبل جمعية حقوق الإنسان في وقت قصير، مشيدا بالجهود المبذولة من قبل المحققين بهيئة التحقيق والادعاء العام خاصة فيما يتعلق بالرقابة على السجون.

وحول تأخير إطلاق بعض الموقوفين والسجناء بعد انتهاء فترة سجنهم، قال الشريف "كل قضية لها ظروفها والإفراج عن السجناء، أو التأخير في ذلك يختلف من خلال الحقوق الخاصة، وطول مدة الترحيل في الجوازات، وبعضها يكون عدم وجود الرقم الدولي، والبصمات والهيئة متفقة معنا في ذلك، والهيئة ترفع نفس الملاحظات ويتبقى تعاون الجهات الأخرى في تسهيل العقبات لمن انتهت محكومتيهم في إطلاق سراحهم."

تعزيز التنسيق بين حقوق الإنسان و هيئة جازان

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 25 مايو 2010
http://www.al-madina.com/node/250364

بحث وفد من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة جازان مع مدير هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
في المنطقة الدكتور عبد الرحمن عمر المدخلي التعاون والتنسيق بين الجهازين ودور الهيئة في تعزيز حقوق الانسان .
واستمع الوفد المكون من الدكتور أحمد يحيى البهكلي المشرف العام على فرع الجمعية، العباس أحمد الحازمي ،الدكتور علي شيبان العريشي ، الدكتور حمود علي أبو طالب، العباس حسن بشيري وعبد الله هادي محزري الى ايجاز من المدخلي عن منجزات هيئة جازان في تحقيق الأمن العقدي والفكري والأخلاقي ،حقوق الإنسان ، تعزيز الوسطية وترسيخ مفهوم المواطنة لدى كافة شرائح المجتمع من خلال حثهم على الالتزام بالقيم والأخلاق التي يحث عليها الدين الحنيف ويمليها الواجب الوطني .
وشدد الوفد على ضرورة التعاون المشترك وتبادل الخبرات والتجارب مثمنين في الوقت نفسه التزام هيئة جازان بالأنظمة والتعليمات التي من شأنها الحفاظ على حقوق المقبوض عليهم وإسداء النصح والتوجيه لهم.
وزاروا معرض الهيئة الذي يحتوي على نماذج من المخالفات التي قبض عليها من سحر وشعوذة وشعارات وافدة على مجتمعنا .

صرخة مواطن: أعيدوا منزل أبي وأجدادي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/06/11 هـ 25 مايو 2010 م العدد : 3263

33

© مركز المعلومات

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100525/ 20100525352319htm.

يبحث فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة شكوى مواطن ضد قاض سابق في محكمة مكة المكرمة، وبحسب مصدر مسؤول في الجمعية، فإن القضية قيد الدراسة، للتأكد من صحة إثباتات مقدم الشكوى.
وكان المواطن أحمد العصيمي (48 عاما) تقدم بطلب إلى فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة، ضد قاض سابق، يتهمه بإصدار حكم لم يستند إلى إثباتات رسمية لصالح مواطن آخر على صك منزله الذي ورثه عن والده، ما سبب له مراجعة القضاء طيلة 19 عاما خلت، عقب رفع المالك الجديد للمنزل دعوى ضده.
وأكد العصيمي وريث المنزل المتنازع عليه، أنه يحمل صكوكا شرعية تثبت ملكيته للمنزل الذي يقطنه ووالدته بالتوارث أبا عن جد، بدليل الحدود الموضحة في صكوك جيران منزله ـ بحسبه.
واستطرد أن معاناته بدأت منذ العام 1412 هـ، عندما فوجئ بادعاء شخص تملكه المنزل دون إثبات رسمي، وبعد ترافع الطرفين إلى محكمة مكة المكرمة العامة، أصدر القاضي حكما لصالح المدعي، معتبرا أن القاضي تجاهل جميع الإثباتات المرفقة.
وزاد العصيمي: «صك المدعي لا يحمل اسما ثلاثيا، أو رقم هوية وطنية، الأمر الذي غيب الحقيقة، ودفعني للترافع طيلة الأعوام الماضية لإثبات ملكيتي للمنزل، بيد أنها فشلت، ولجأت أخيرا إلى الجمعية وجهات عليا لبحث القضية بشكل جدي».

شمس
شبابية . منوعة . سعودية .

مقترح حقوقي يقرِّب المرأة من التحقيق والادعاء

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء العدد 1595 / 25-05-2010
http://shms.pressera.com/html/story.php?id=98385

طرحت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على هيئة التحقيق والادعاء إمكانية استفادة الهيئة من الكوادر النسائية المدربة والمؤهلة مهنيا في جولاتها على المؤسسات والدور النسائية خلال عمليات التفتيش والرقابة سواء الدورية أو الاستثنائية، وأكد المشرف العام للجمعية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف خلال اجتماع ضم ممثلين عن الجمعية والهيئة بالعاصمة المقدسة، أمس، أهمية التعاون والتنسيق المشترك بين الجهتين وبما يعزز العدالة وحقوق الإنسان في المملكة، فيما لم يتضح بعد موقف الهيئة من المقترح..
وكشف «الشريف» عن عدة ملفات تم طرحها على طاولة الاجتماع بشفافية كاملة منها ملف الرقابة على السجون، وإنهاء بعض حالات التكدس داخلها، وسرعة الإفراج عن المسجونين الذين انتهت مدة عقوبتهم، وما يتعرض له بعض المحامين والمحاميات من مشكلات روتينية خلال متابعتهم لإجراءات وسير الدعاوى القضائية من خلال الهيئة، منوها بالدور الإيجابي الذي تقوم به الهيئة في تسهيل مهمة المحامين وبما يدعم العدالة ويعجل بالفصل في القضايا بين المتخاصمين ويحفظ الحقوق وفق الأحكام الشرعية.
وأشار الزهراني إلى «شفافية تامة» في النقاش حول تلك الملفات بين الجمعية والهيئة ممثلة في رئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بالمنطقة الشيخ فهيد المجماج وأعضاء الفرع، وأكد توافق الطرفين على استحداث أقسام للتنسيق والاتصالات المشتركة بين الجهتين لضمان التواصل والتعاون لتسريع عملية التقاضي ودعم العدالة؛ حيث تم تطبيق تلك الأفكار بفرعي الجمعية في جدة والعاصمة المقدسة ويجري تفعيلها قريبا بمحافظة الطائف.
وشارك في الاجتماع المشترك كل من وفد الجمعية وأعضاء فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بحي العزيزية يتقدمهم رئيس الهيئة بالمنطقة الشيخ فهيد المجماج ورئيس دائرة الرقابة على السجون ودور التوقيف الشيخ عوضة الحارثي ومساعد رئيس دائرة الرقابة فهد المحلاوي وعضو الهيئة عبدالعزيز أبو عمر ومدير مكتب رئيس فرع الهيئة والمنسق الإعلامي بفرع الهيئة الدكتور فهد السحلي الذين توافقوا على ضرورة تفعيل التعاون بين الهيئة والجمعية.
وكان وفد من الجمعية بالرياض قد زار سجن الملز أخيرا، وقام بجولة تفقدية داخل عنابر السجن والتقى بالسجناء واستمع لشكاوى وتظلمات بعضهم، وتدوين بعض الملاحظات في تقرير بما تم رصده يتضمن الجوانب السلبية والإيجابية يتم

رفعه للجهات ذات العلاقة بشأن ما يلزم اتخاذه إذا لزم الأمر، وشارك في هذه الزيارة كل من رئيس لجنة الرصد والمتابعة الدكتور عبدالخالق آل عبدالحي، وعضو الجمعية الدكتور مازن خياط، وعضو الجمعية المستشار إبراهيم السليمان، إضافة إلى الباحث القانوني بالجمعية أحمد السعيد ضمن خطة الجمعية لزيارة السجون والاطلاع على أوضاع السجناء فيها .

وقفت ميدانيا على مخالفات صحية وتكدس في الغرف

حقوق الإنسان تطالب بإخلاء سكن طالبات أم القرى فوراً

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء12 /1431/06 هـ 26 مايو 2010 م العدد : 3264
.htm20100526352391 /Con20100526 http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

وقف وفد نسائي من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على سكن طالبات جامعة أم القرى أمس الأول. وهو السكن الذي أشارت «عكاظ» في 1431/3/25هـ إلى احتوائه على جملة من المخالفات ثبته الفريق النسائي حينما دعا في تقريره إلى ضرورة الإخلاء الفوري لطالبات سكن (ج). ورصد الوفد تردي الوضع الصحي، الاجتماعي والنفسي داخل السكن الذي أغلقت نوافذه بالكامل بأسيجة حديدية منعت التهوية، إلى جانب أن السكن غابت عنه وسائل الراحة والترفيه في ظل تكدس 261 طالبة في 74 غرفة. وذكر الوفد النسائي أن السكن لا يحتوي على غرف مخصصة لمذاكرة الدروس التي تتلقاها الطالبات مع افتقاره إلى عيادة طبية، وتردي دورات المياه والمطابخ والمصاعد وقلة أعداد عاملات النظافة، وضعف الوجبات الغذائية. ورأى وفد جمعية حقوق الإنسان أن مقر السكن يبتعد عن الجامعة بمسافة طويلة. وجاءت زيارة الوفد تجاوبا مع ما نشرته «عكاظ»، إضافة إلى تلقي الجمعية شكاوى من الطالبات جراء مايعانينه من إدارة إسكان الجامعة.
وواجه الوفد رفضا من دخول السكن لمرتين متتاليتين من قبل المشرفين على الإسكان حينما اشترطوا على الوفد إحضار موافقة الجامعة على الزيارة قبل أن ينجح الوفد وبصعوبة في دخول المسكن.
وكشفت لـ «عكاظ» عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الجوهرة العنقري أن الزيارة لسكن طالبات جامعة أم القرى قادها أكثر من دافع، من بينها جملة شكاوى من قبل الطالبات، «ونحن كحقوق إنسان من واجبنا تقصي الحقائق ونتابعها ونبلغ عنها، وسكن الطالبات مثله مثل أي سكن لدائرة حكومية أو قطاع خاص، يستوجب علينا الاطلاع على الوضع الحالي للسكن».
وأبانت العنقري، «حددنا أخصائيات لزيارة السكن وأشعرنا الجامعة بهذه الرغبة ووضعت مجموعة من المحاور للموظفات الأخصائيات الممثلات للجمعية لبحثها والنظر فيها والإجابة عنها، ووصلني تقرير متكامل عن السكن، حيث إنه مبنى مستأجر مكون من ستة طوابق وفي كل طابق ثلاث شقق ومجموع الغرف 74 غرفة وعدد الطالبات 261 طالبة». وزادت عضو جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، «المفروض أن تكون هناك غرف للنوم وغرفة

© مركز المعلومات

للمذاكرة والجلوس، إلا أنه نظرا لزيادة عدد الطالبات تحولت كلها إلى غرف نوم وسرر ولا يوجد مكان مناسب للمذاكرة، حيث إن الساكنات هن طالبات جامعة والهدف الأساسي من السكن توفير الراحة للطالبات لاستكمال دروسهن وهذا مبدئيا غير متوافر».

وأكدت الجوهرة العنقري، «كل نوافذ السكن مقفلة بما يمنع التهوية والوضع برمته غير صحي، وهناك مشكلة في التكييف وكذلك دورات المياه فيها مشاكل وأيضا الكافتيريا والمطابخ غير مكتملة، حيث إن الطالبات يأتين من الجامعة مرهقات ليس لديهن قدرة على الطبخ لأنفسهن، والمفترض توفير وجبات صحية جيدة تسهل عليهن الإقامة في السكن». ولفتت عضو جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة إلى أن المسكن بلا عيادة طبية و «نادرا ما تذهب الطالبة المريضة للمستشفى إلا في الحالات الحرجة طبعا، هذا يأتي نوعا من أنواع الحرص على البنات لكن هذا الحرص في عدم الثقة غير مبرر لأن المريضة لابد لها من مرافقة في الخروج والعودة وطالبات يدرسن في جامعة وصلن إلى مرحلة من الرشد والتعقل الذي يستوجب أن نثق فيهن».

واحتجت الجوهرة العنقري على معاملة بعض الجهات مع زيارات فريق الجمعية النسائي «ندخل إلى السجون ونجلس مع السجينات ونجد تقبلا من وزارة الداخلية، بينما هناك جهات عندما نزورهم كأنني أقول لوزير أنت مخطئ وأنت من وضع موظفين لايؤدون الأمانة ونريده أن يبحث عن الخلل ونحن هدفنا نبلغ لنلفت نظرهم لا لكي نتهم وكون الجامعة سمحت للجمعية فهي بادرة طيبة». وأكدت عضو جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أن تقريرا عن الزيارة سينقح ويرفع للجمعية في الرياض وسترسله بدورها إلى وزارة التعليم العالي، مؤكدة في الوقت ذاته «سنتابع الوضع في سكن طالبات جامعة أم القرى وعملنا نبلغ ونراقب ونرى ماذا سيحدث هل تحسن الوضع وأصبح إيجابيا وهل تم التجاوب مع تقريرنا وأرسل أحد من الوزارة أو الجامعة لتحقيق أكثر بناء على تقريرنا أم لا».

إلى ذلك، نقلت «عكاظ» ملاحظات وفد الجمعية النسائي للمسؤولين في جامعة أم القرى فسارعت عبر وفد رفيع المستوى بقيادة مدير الجامعة الدكتور بكري عساس بالوقوف ميدانيا على الوضع الحالي للسكن الجامعي، واكتفى عميد شؤون الطلاب الدكتور عبدالعزيز سروجي بالقول «لم تصلني بعد ملاحظات وفد جمعية حقوق الإنسان، وسوف نرد عليها حال وصولها وأدعوكم إلى أخذ تصريح من مسؤولي العلاقات العامة في الجامعة، فأنا غير مخول بالحديث لوسائل الإعلام».

وكانت «عكاظ» قد رصدت أوضاع سكن طالبات جامعة أم القرى حينما وردتها شكاوى من طالبات السكن، تركزت على ازدحامهن داخل غرفهن، الأمر الذي جعل البعض منهن تنام بجوار دورات المياه، زيادة عدد نزيلات الغرفة الواحدة التي لا تتجاوز مساحتها خمسة أمتار من أربع طالبات إلى تسع طالبات؛ إثر قرار الجامعة نقل طالبات الطب من السكن المخصص لهن سابقا، إلى سكن الطالبات في حي النزهة (وسط العاصمة المقدسة).

وتضمنت شكوى الطالبات ـ التي حصلت «عكاظ» على نسخة منها ـ معلومات تفيد أن بداية المعاناة كانت إثر سوء في خدمات سكن طالبات الطب، الأمر الذي دعا عمادة شؤون الطالبات للإسكان والتغذية إلى إصدار قرار الإخلاء، وحيث بينت الشكوى أن عدد الطالبات في المبنى الثاني أكثر من 200 طالبة، أخلت الجامعة نزيلات عدد من الأدوار في المبنى من أجل إسكان طالبات الطب اللاتي يتجاوز عددهن 120 طالبة، حسبما ورد في نص الشكوى.

وأشارت الشكوى إلى حوار كان قد نظم بين الطالبات وعمادة الإسكان والتغذية في جامعة أم القرى، بيد أن الطالبات أكدن أن الهدف من اللقاء كان فرض قرار الجامعة وليس النقاش مع الطالبات والاستماع إلى آرائهن ومقترحاتهن.

من جهته، أوضح لـ «عكاظ» عميد شؤون الطلاب في جامعة أم القرى الدكتور عبدالعزيز سروجي أنه لم ترد أية ملاحظات للجامعة من جمعية حقوق الإنسان، وقال «نحن في عمادة شؤون الطلاب نرحب بأي انتقاد هادف، ونتعامل مع جميع المواضيع بكل شفافية ولا يوجد عمل في أي مكان كامل إن كانت الجمعية حددت السلبيات ولم تذكر الإيجابيات الموجودة في المبنى».

وأبان الدكتور سروجي، «نحرص أن تكون الطالبة مرتاحة في الغرفة من خلال توفير سرير لها وخزانة ملابس ومكتب، ونعمل جاهدين لتوفير كامل احتياجات الطالبات خاصة وأننا نوفر برامج ترفيه من خلال إيصال شبكة الإنترنت مجانا كما أن هناك تلفزيون لمتابعة البرامج في الفضائيات».

وأكد مدير شؤون الطلاب في جامعة أم القرى أن هناك فريقا من الجامعة توجه إلى سكن الطالبات للتأكد من الملاحظات التي طرحت، إلا أن الفريق خرج بانطباع جيد. وكشف الدكتور سروجي، «نحن حاليا في المراحل النهائية من استئجار مبنى لطالبات الطب في حي النسيم بالقرب من الجامعة رصدت له ميزانية، ولم يتبق سوى إجراءات بسيطة من المتوقع الانتهاء منها نهاية الشهر المقبل بعدها سيكون المبنى جاهزا لتتوجه إليه الطالبات في الفصل المقبل».

زارت فرع الهيئة بمكة

حقوق الإنسان: هيئة التحقيق والادعاء بحاجة إلى الدعم في الكوادر البشرية والمادية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء26 -5- 2010
http://www.alriyadh.com/article26/05/2010/529203.html

وفد حقوق الإنسان مع منسوبي الهيئة

مكة المكرمة ـ تركي السويهري

© مركز المعلومات

كشف المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن العديد من القضايا الأمنية ليست هيئة التحقيق والادعاء العام هي الطرف الوحيد فيها والقضايا تتشعب وتتنوع مابين الحق الخاص والعام وكل حق تحكمه سلسلة من الإجراءات والأنظمة .

وأشار إلى أن الجمعية تتواصل مع كافة الجهات الحكومية لمتابعة أوضاع حقوق الإنسان خاصة السجناء والموقوفين ونراقب ونرصد مدى التزام كافة الأجهزة الحكومية بالأنظمة التي وضعتها الدولة والتي تتعلق بحقوق الإنسان أيضا ندعم الأجهزة لتنفيذ هذه الأنظمة وبين الدكتور الشريف عقب زيارته لهيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة مكة المكرمة امس الأول مع عدد من أعضاء الجمعية انه اطلع على سير الاجراءات التحقيقية التي تجريها الهيئة مع بعض الموقوفين وأشار إلى أن هذه الزيارة تأتي في سياق الزيارات الميدانية التي تقوم بها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للجهات ذات العلاقة لمد جسور التعاون والتفاهم فيما يتعلق بالقضايا المعروضة لديها وقد التقى الوفد برئيس فرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة الشيخ فهيد بن ناصر المجماج الذي أكد على التعاون القائم بين الجمعية والهيئة في كل ما من شأنه المساهمة في حفظ الحقوق وإرساء العدل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .

وبين الدكتور الشريف أن اللقاء مع المسئولين في هيئة التحقيق والادعاء العام كان مثمرا وهناك توافق في وجهات النظر بيننا أدى الى فتح آفاق تعاون من ضمنها وجود منسقين على مستوى محافظة جدة ومكة والطائف لإنهاء القضايا المتابعة من قبل جمعية حقوق الإنسان في وقت قصير وأشاد بالجهود المبذولة من قبل المحققين بهيئة التحقيق والادعاء العام خاصة فيما يتعلق بالرقابة على السجون .

وأضاف في الوقت الذي نثني فيه على دور الهيئة ونشيد بعظم دورها فإننا نؤكد أنها تحتاج الى مزيد من الدعم في الأعضاء سواء في الكوادر البشرية أو المادية والهيئة تعتبر صمام آمان للمتهمين وهي التي تسهر على حفظ حقوقهم من جهة الضبط في نفس الوقت ودورنا مراقب ومتابع من قيام الهيئة بتنفيذ الحقوق المنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية .

وحول تأخير إطلاق بعض الموقوفين والسجناء بعد انتهاء فترة سجنهم قال كل قضية لها ظروفها والإفراج عن السجناء أو التأخير في ذلك يختلف من خلال الحقوق الخاصة وطول مدة الترحيل في الجوازات وبعضها يكون عدم وجود الرقم الدولي والبصمات والهيئة متفقة معنا في ذلك والهيئة ترفع نفس الملاحظات ويتبقى تعاون الجهات الاخرى في تسهيل العقبات لمن انتهت محكومتيهم في إطلاق صراحهم.

الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

خبراء اقتصاديون يطالبون بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء26 مايو 2010 العدد 6071
.html398071 /article_26/05/2010 http://www.aleqt.com/

طالب خبراء اقتصاديون بضرورة نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وداخل المدارس العامة، وضرورة إعداد وتقديم مزيد من البرامج التدريبية المتخصصة في التوعية في مجال المسؤولية الاجتماعية في قطاع الأعمال، إضافة إلى إعداد كوادر بشرية متخصصة في إدارة تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، وتأهيل المنسوبين بمنظمات المجتمع المدني وجمعية وهيئة حقوق الإنسان لنشر التوعية بحقوق الإنسان في قطاع الأعمال، وتحفيز وتشجيع الشركات على تبني أنظمة تحمي حقوق العاملين بها، وكذلك تحفيز الإدارة العليا في الشركات على تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية داخل الشركة أولا ثم خارج الشركة .

وأشار الخبراء على هامش اختتام أول برنامج توعوي متكامل يختص بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في المجتمع المدني بعنوان " التوعية بثقافة المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال" بحضور أكثر من 200 خبير اقتصادي على تحفيز وتشجيع الشركاء وأصحاب المصلحة في برامج المسؤولية الاجتماعية مثل مجلس الإدارة والموظفين والعملاء

والموردين والقطاع الحكومي وقطاع الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني على المطالبة بتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية، وتحفيزهم أيضا على تطبيق نظام الحوكمة والشفافية داخلياً وخارجياً، ومراعاة الفروق بين الشركات العملاقة التي قطعت شوطاً كبيرا في مجال المسؤولية الاجتماعية وبين الشركات الراغبة في دخول هذا المجال حديثاً، مع إمكانية تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهو ليس حصرا على الشركات الكبرى، ولضمان تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية لا بد من وضع استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية داخل نظام الشركة والمنظمة، إضافة إلى بناء شبكة معلومات بين المهتمين في مجال المسؤولية الاجتماعية لتبادل المعلومات والأفكار والأخبار، ونشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في جميع القطاعات وخاصة في المدارس والجامعات لتطوير فكرة الشراكة في العمل التطوعي.

وكالة الأحوال: أرسلنا المعاملة برقم 6364 .. أحوال أبو عريش: المعاملة تخص ابن شقيقه فقط

تضارب معلومات يؤجل استعادة أسرة معشي للجنسية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء12 /1431/06 هـ 26 مايو 2010 م العدد : 3264
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100526/ 20100526352411htm.

قاد تضارب المعلومات بين وكالة الأحوال المدنية في الرياض وإدارة الأحوال المدنية في محافظة أبو عريش ــ منطقة جازان ــ، إلى تأجيل استعادة أكثر من 34 فردا من أسرة محمد إبراهيم معشي، التي سحبت منهم عام 1413هـ.
ففيما كشف لـ «عكاظ» أمس مدير العلاقات العامة في وكالة الأحوال المدنية في الرياض خالد المهيني، أن الوكالة أرسلت معاملة برقم 6364 إلى إدارة الأحوال المدنية في أبوعريش ــ منطقة جازان ــ، تتعلق بإعادة الجنسية لأسرة معشي، أكد مدير الأحوال المدنية في أبو عريش عبدالله حكمي، أن المعاملة المرسلة من وكالة الأحوال المدنية في الرياض، لا تخص أسرة محمد معشي، وإنما تخص ابن أخيه المتوفى منذ عدة سنوات.
وأوضح حكمي أنه سيتم الرد على الوكالة بخطاب رسمي، مطالبا محمد معشي بمراجعة وكالة الأحوال المدنية في أبو عريش لإنهاء إجراءات معاملته.
بينما يؤكد المهيني أن الوكالة دعت أحوال جازان لاستكمال الأوراق الرسمية وتمكين أسرة محمد معشي من استعادة جنسيتها، مشيرا إلى أن وكالة الأحوال سعت لإنهاء معاناتهم في أسرع وقت ممكن، في إشارة إلى أن إعادة الجنسية تحتاج لمزيد من الوقت بهذا الخصوص.
من جانبه، أكد لـ «عكاظ» محمد إبراهيم معشي تلقيه اتصالا من وكالة الأحوال المدنية في الرياض تطالبه بسرعة مراجعة أحوال أبو عريش، إلا أنه تفاجأ بمكالمة أخرى من قبل مدير أحوال أبو عريش يفيده أن المعاملة تخص ابن أخيه المتوفى فقط.
وفي وقت سابق، أرسلت جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة ملفا متكاملا يحتوي أرقام معاملات ومراجعات المواطن محمد معشي وأولاده، على مدى الأعوام الـ 18 الماضية، بالإضافة إلى صورة من حفيظة النفوس التابعة لوالدهم والتي تحمل الرقم 7035، ويطالب فيها بإعادة جنسيتهم، التي سحبت منهم سابقا.
وكشفت مصادر مطلعة لـ «عكاظ» أن الجمعية استفسرت عن الأسباب التي أدت لسحب جنسيات أولادهم وطالبت بمعاقبة المتسببين في ذلك.

© مركز المعلومات

هل سندفع المزيد من ضحايا الخطف والاغتصاب؟

المصدر: جريدة اليوم السبت08-06-1431 هـ الموافق22-05-2010 م
1&G=760204&I=13490http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

الشيخ محمد الصفار

اتهمت عضو ورئيسة مركز المعلومات والإحصاء والتوثيق بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين هيئة التحقيق والادعاء العام بتعطيل إجراءات الطب الشرعي لإثبات حالات وآثار اغتصاب الفتيات إلا بعد توجيهها إذنا لفحص الفتاة المغتصبة تمتد لأسبوع كامل مشيرة إلى أن آثار الاغتصاب لا يبقى لها أثر بعد تلك البيروقراطية التي تتخذها الهيئة تجاه الضحية وهو ما كشفه أحد العاملين بالطب الشرعي خلال مداخلته بلقاء الخبراء الثالث حول العنف الأسري بالرياض أمس في ضياع حق فتاة في السابعة عشرة من عمرها كانت تعرضت للاغتصاب من أحد أفراد عائلتها، متهماً هيئة التحقيق والادعاء العام بالإهمال بسبب تأخيرها في تحويل مثل هذه القضايا إلى الطب الشرعي) جريدة الجزيرة.19/5/2010

وقال رئيس لجنة التكافل الأسري التابعة لإمارة المنطقة الشرقية الدكتور غازي الشمري لـ «الحياة» : «لا يوجد في المملكة مراكز متخصصة للتعامل مع المغتصبات، إلا المراكز الأهلية، التي تستقبل هذه الحالات، وهي موجودة في كل المناطق، إلا انها تفتقر إلى الخبرة في معالجة هذه الحالات»، مضيفاً «نحن بحاجة إلى اختصاصيين لهم باع طويل في معالجة مثل هذه الحالات، فلدينا حالات اختطاف واعتداء جنسي، وأكثر ما نخشاه انتشارها، ونتعامل مع هذه الحالات بسرية تامة، ولا مجال لـ» الواسطة» والمحسوبية، لا في هذه النوعية الحساسة من القضايا، أو غيرها» جريدة الحياة 2010/5/19.

أتفهم تماما الموقعية التي من خلالها انطلقت الدكتورة سهيلة زين العابدين في تطرقها لقضايا الاغتصاب من هذه الزاوية فهي عضو ورئيسة مركز المعلومات والإحصاء والتوثيق بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، كما أعي بدقة جهة الاختصاص التي أطل من خلالها الدكتور غازي الشمري رئيس لجنة التكافل الأسري التابعة لإمارة المنطقة الشرقية .

ومع أن تلك الدراسات مهمة وتؤدي غرضها في زاوية ما، لكننا نلاحظ انعداما للدراسات الجادة التي تتحدث عن ظاهرة الاختطاف والاغتصاب باعتبارهما إخلالا بالأمن الاجتماعي الذي يضر المواطن، ويدفعه للبحث عن حماية نفسه بطرق وأساليب قد لا تكون سوية ومناسبة، وكذلك تنعدم الدراسات التي تحمل مسؤولية هذا الانفلات على الجهات التي من شأنها السهر على أمن المجتمع وتأكيد الطمأنينة بين أبنائه.

ولتقريب الصورة أقول : إن ما حصل في أمطار جدة كشف فسادا متمددا شارك فيه مسؤولون سابقون في أمانة جدة وبعض البلديات وكتاب عدل، ومؤسسات خدمية ضخمة، وتلاعبات مالية بملايين الريالات، وربما تتكشف الأمور(عمّا قريب) عن الكثير من المستور مما هو أكبر من ذلك.

لكننا حتى وصلنا إلى حقيقة الفساد الضارب في البنية التحتية لجدة، احتجنا لكل الأرواح والخسائر التي دفعها أهلنا في فيضانات جدة، لتتكشف الصورة الحقيقية (لجدة غير.(
فهل ستستمر جرائم الخطف والاغتصاب إلى أن نصبح مجتمعا مرعوبا ونخسر الكثير من الضحايا على هذا الطريق ثم نتحرك لنعاقب المسؤول والمقصر عن هذا الوضع الخطير؟
هل يمكن أن يكون الوضع الضابط والماسك بأمن المجتمع سليما وصفحات جرائدنا تمتلئ يوميا بالجرائم التي يندى لها الجبين؟ وهل سنستمر في اعتبار أن النجاح هو في الكشف عن مهرب هنا ومختطف هناك دون أن نسلمهما إلى نظام قضائي صارم يحفظ المجتمع؟ ودون أن نطيح برؤوس الإجرام الكبيرة التي تسيطر على عصابات المجرمين؟
إن بلدنا يمتلك كل الوسائل والإمكانات والكفاءات التي تؤهله لضبط الأمن الاجتماعي، ليبقى الأمن نقطة مشرقة على صفحات وتاريخ هذا البلد، لكن الحاجة ماسة لأن يتحول الأمن الاجتماعي لأولوية تسخر من أجلها تلك الطاقات والكفاءات والإمكانات، فهل سيتأخر ذلك؟

إلى جمعية وهيئة حقوق الإنسان.. مجرد تنبيه

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 1431/06/6 هـ 20 مايو 2010 م العدد : 3259
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100520/htm20100520351314.

زكي الميلاد

في الستة أشهر الماضية، وتحديدا في الفترة الممتدة ما بين 24 ذي القعدة 1430هـ إلى 29 جمادى الأولى 1431هـ الموافق 12 نوفمبر 2009م إلى 13 مايو 2010م، نشرت في هذه الزاوية ست وعشرون مقالة حول فكرة حقوق الإنسان.
وتطرقت هذه المقالات نقدا وتحليلا ودراسة إلى طبيعة القراءات والمناقشات السائدة حول هذه الفكرة في المجال العربي والإسلامي، وكشفت عن المقولات المؤسسة لهذه الفكرة في التصور الإسلامي، واقتربت من الأعلان العالمي لحقوق الإنسان وكيف تشكلت المواقف حوله نقدا وتأييدا ونقاشا في النطاق العربي والإسلامي، وانتهت بالحديث عن جدل الخصوصية والعالمية، إلى جانب قضايا ومفاهيم أخرى.
وقد تقصدت أن تكون هذه المقالات متصلة ومتتالية، وبدون توقف أو انقطاع، لتكون هذه سمة تعرف بها هذه المقالات هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى تذكر هذه المقالات ببعضها، وتحافظ على سياقها وتتابعها، ووحدتها النسقية.
ولا أدري إن كان قد سبقني إلى هذا الفعل أحد من قبل، في كتابة مثل هذا العدد من المقالات وبشكل متصل، وقد تكون هذه أول مرة في تاريخ الصحافة السعودية يقوم فيها كاتب بنشر هذا العدد من المقالات حول هذا الموضوع، وبشكل متتابع.
لكن اللافت في الأمر، وهذا ما حرضني على كتابة هذه المقالة، أنني منذ كتابة هذه المقالات التي استمرت كما أشرت ستة أشهر متتالية، لم أجد ولم يتناه إلى سمعي أو بصري أي شكل من أشكال الاهتمام تجاه هذه المقالات من طرف جمعية وهيئة حقوق الإنسان عندنا.
والقدر الضئيل جدا الذي وجدته أن من بين ست وعشرين مقالة، نشرت جمعية حقوق الإنسان على موقعها الإلكتروني مقالة واحدة لا غير.
ولا أدري كذلك فيما إذا كان أحد من أعضاء الجمعية أو الهيئة قد اطلع على هذه المقالات، أو تابعها أم لا!
ولا أدري أيضا إن كانت هذه المقالات في نظر الجمعية أو الهيئة لها علاقة بنشر ثقافة حقوق الإنسان، ولها فائدة في هذا الشأن أم لا !.
علما أن هذه المقالات جاءت متزامنة في نشرها مع ما أعلنت عنه هيئة حقوق الإنسان عن تبنيها لاستراتيجية نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، ابتداء من السنة الهجرية الحالية 1431هـ.

© مركز المعلومات

وفي هذا النطاق ألا يفترض أن يكون الكتاب باتفاق أو بدون اتفاق، طرفا شريكا من خارج الهيئة في دعم وإسناد وتفعيل هذه الاستراتيجية الوطنية التي يدرك الجميع الحاجة والحاجة الملحة إليها، والتي تتأكد كل يوم.

وبدا لي بعد نشر هذه المقالات أن الجمعية والهيئة لا تعتنيان أو لا يعنيهما التواصل مع الكتاب، ولاتدركان حاجة التواصل معهم، لا أقل هذا ما حصل معي، وبعد نشر هذا العدد من المقالات.

فأين لجان الإعلام والعلاقات العامة والرصد والتوثيق في الجمعية والهيئة؟ ولا أظن أنهم جميعا منصرفون كليا في استقبال ومتابعة الشكاوى.

وبخلاف هذا الحال تماما ما حصل مع مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، فبعد أن نشرت مقالة حول الحوار الوطني في شعبان 1424هـ أكتوبر 2003م تسلمت بعدها رسالة شكر موقعة من الأمين العام للمركز، وعلمت فيما بعد أن هذه الرسالة وصلت إلى كل من كتب شيئا له علاقة بالمركز ونشاطاته.

وحتى لا يقال إن هذه الخطوة جاءت من المركز لكونه آنذاك حديث النشأة والتأسيس، فيظهر هذا المستوى من الاهتمام، فقد تكرر الموقف مرة أخرى وبعد سنوات عدة، فحينما نشرت مقالة في شهر محرم 1430هـ يناير 2009م حول المركز، بعدها بأيام قليلة فقط تسلمت رسالة ضافية جدا من أمين عام المركز الأستاذ فيصل بن معمر، وأعتقد أن هذه الحال ظلت تتكرر مع آخرين أيضا، فأدركت أن المركز يرصد ويتابع جيدا كل ما له علاقة بالمركز، ويعتني بالتواصل مع الكتاب الذين يرى فيهم طرفا شريكا في نشر ثقافة الحوار في المجتمع.

وما أرجوه من الجمعية والهيئة أن تعتنيا بالتواصل مع الكتاب في إطار رؤية ترى فيهم طرفا شريكا في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

أردت من هذه المقالة مجرد تنبيه لا غير، ولا أدري إن كان هذا التنبيه قد وصل أم لا!. أم أن التنبيه بحاجة إلى تنبيه آخر لا أعلم!.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/06/10 هـ 24 مايو 2010 م العدد : 3262
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100524/htm20100524352068.

يوم في الهيئة

حمود أبو طالب

من أكبر الأخطاء أن يميل الإنسان إلى التعميم في آرائه وأحكامه.. الأشياء والناس والمواقف والظروف لا تتطابق، وبالتالي ليس من المنطق أن ينسحب حكم واحد عليها جميعا.. هكذا أعتقد دائما، وهكذا كان شعوري وأنا أدلف بوابة المديرية العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع زملائي أعضاء فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان..

كنت أتوقع أن يشوب النقاش بعض التوتر أو الاختلاف لأننا نحمل قائمة بمواضيع طالما سمعنا بعض الإخوة من منسوبي الهيئات يرفضون النقاش فيها بحساسية لا مبرر لها، وربما يذهبون بعيدا في ظنونهم عندما تثار أمامهم.. كنا نود أن نفتح المواضيع التالية:

* الإفراط في حالات الاشتباه..
* إيضاح حقوق المتهم عند القبض عليه..
* إشراك المرأة في إجراءات القضايا التي تكون النساء طرفا فيها..
* العنف والمطاردة..
* توعية المجتمع عبر الإعلام والمؤسسات التعليمية..
* نشر ثقافة حقوق الإنسان بين منسوبي الهيئة..

مواضيع كهذه ظننت أنه ليس من السهل التوغل في تفاصيلها، بيد أن ظني لم يكن صحيحا لحسن الحظ.. استمعنا في البدء إلى شرح مسهب من المدير العام الدكتور عبدالرحمن المدخلي لبرامج التطوير المستحدثة في أنظمة الهيئة وبرامج التدريب النوعية التي يتلقاها منسوبوها في مراكز وجامعات ومعاهد متخصصة. ثم استمعنا إلى أنواع القضايا التي تباشرها الهيئة في المنطقة ونسب حدوثها وأساليب التعامل معها، والحرص على سلامة المجتمع من كثير من الشرور التي رأينا إثباتاتها والأدلة عليها.. لم يحدث خلاف بيننا على بعض الاجتهادات الفردية غير المنضبطة التي تسيء إلى الهيئة كمؤسسة وإلى مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. لم يبادر المدير وزملاؤه إلى الاحتماء بالدفاع عن كل شيء أو اتهام المجتمع بالتجني أو استهلاك بعض المقولات التي لا تؤسس لعلاقة طيبة بين الهيئة والمجتمع.. مضت ساعات من النقاش لم نشعر بها لأنه كان نقاشا رائعا وراقيا، خرجت بعده وأنا أردد: فعلا هناك فرق بين المبشرين والمنفرين.

© مركز المعلومات

هيئة حقوق الإنسان

خبراء: تأخر نظام الحد من الإيذاء أضعف القدرة على كبح العنف الأسري

المصدر: جريدة الحياة الخميس، 20 مايو 2010
143377 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

اعتبر خبراء وطنيون متخصصون في مجال «حماية الأسرة»، أن تأخر صدور نظام الحد من الإيذاء أدى إلى «إضعاف قدرة الجهات الأمنية على التعامل مع قضايا العنف الأسري»، فيما لفت معظم الخبراء أن «العاملين لدى الجهات الأمنية لا يملكون مهارات كافية تؤهلهم للتعامل مع قضايا العنف الأسري.«

وحذر معظم الخبراء (250 خبيراً) الذين شاركوا في «لقاء الخبراء الوطني الثالث حول العنف الأسري ... من منظور أمني»، أول من أمس في ماريوت الرياض، من «العنف الأسري يسهم في تكوين شخصية متطرفة تمارس الإرهاب.«

وكان برنامج الأمان الأسري الوطني، الذي أقام اللقاء بالتعاون مع جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، قد أجرى استفتاءات للخبراء تتضمن 13 سؤالاً للتصويت عليه، إذ وافقت الغالبية «ضرورة تجريم كل ممارسات العنف الأسري بأشكالها كافة والتعامل معها بحزم مثل بقية الجرائم»، فيما عارض 36 في المئة، من الخبراء ذلك. وتباينت آراء الخبراء حول اعتقادهم أن الجهات الأمنية لديها «آليات محددة وفاعلة يتم تطبيقها عند التعامل مع قضايا العنف الأسري بأطرافها كافة سواء الضحية أم المعتدي»، إذ قال أقل من 2 في المئة «نعم توجد، ويتم تطبيقها بفعالية»، غير أنه أكد أكثر من 58 في المئة بأنه «توجد آليات ولكنها غير محددة ولا تطبق دوماً»، فيما قال 33 في المئة: «لا توجد أية آليات»، ومن «لا يعلم» أقل من 7 في المئة.

وأيد أكثر من 98 في المئة، من الخبراء «إنشاء إدارات متخصصة للتعامل مع قضايا العنف الأسري (الشرطة المجتمعية على سبيل المثال) يعمل بها ضباط واختصاصيون اجتماعيون مدربون»، غير أن 40 في المئة، صوتوا على أن أقسام الشرطة «لا تقوم حالياً بتلقي بلاغات العنف الأسري وتوثيقها في محاضر رسمية من دون اشتراطات (مثل حضور ولي أمر الضحية أو أن تكون الإصابة بالغة) وتستجيب لهذه البلاغات كما ينبغي ودونما تأخير»، فيما صوت 49.70 بأنها الأقسام «تتلقاها أحياناً»، و 10.30 في المئة أشاروا إلى أنها «تتلقاها دائماً .«

ودعا 86.59 في المئة من الخبراء الحاضرين، على «إبعاد المعتدي عن المنزل بدلاً من إيواء الضحية بعيداً عن منزلها وأطفالها، خصوصاً في حالات العنف الأسري الطارئة لأنه هو من يجب معاقبته»، فيما لم يؤيد ذلك 6.10 ذلك لأنه «مالك المنزل»، بيد أن معظم الخبراء طالبوا بـ «تعديل الإجراء الذي لا يسمح للطب الشرعي بتقويم حالات العنف الأسري إلا بإذن من الجهات الأمنية مما قد يؤدي لفقدان بعض الأدلة أو تغير نتائج الفحص.«

واعتبر ما يقارب 78 في المئة، من الخبراء أن «الجهات الأمنية مسؤولة عن حماية ضحايا العنف الأسري والمبلغين عنه، والمتعاملين مع هذه القضايا في المؤسسات الصحية والاجتماعية»، فيما لم يوافق على ذلك 18 في المئة، بيد أن 91 في المئة من الخبراء الحاضرين اعتبروا أن «ثقافة رجل الأمن تؤثر في طريقة تعاطيه مع قضايا العنف الأسري.«

© مركز المعلومات

ودعا معظم الخبراء إلى «إدراج قضايا العنف الأسري الواردة للجهات الأمنية في قاعدة للبيانات لتسهم في تطوير كفاءة الرصد والمتابعة لمعرفة حجم المشكلة»، مؤكدين أن «الدراسات والبحوث التي ناقشت قضية العنف الأسري وأبعادها الأمنية في المملكة لا تفي بالغرض.«

يذكر أن وكيل وزارة الداخلية الدكتور أحمد السالم قال في لقاء الخبراء، ان» مشاريع الأنظمة الخاصة بالحد من العنف الموجه ضد النساء والأطفال كمشروعي نظام الحد من الإيذاء ونظام الحد من إيذاء الأطفال لا يزالان قيد الدراسة الآن».

وكان قد شارك في إعدادها إلى جانب هيئة الخبراء في مجلس الوزراء، ووزارات الداخلية والعدل، والشؤون الإسلامية، والصحة، والتربية والتعليم، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وهيئة حقوق الإنسان.

وشارك في اللقاء نخبة من الخبرات الوطنية المتخصصة في مجال حماية الأسرة، إضافة إلى وفود رسمية من القطاعات الحكومية كافة، وذلك لـ «متابعة التوصيات الصادرة في اللقاءات السابقة، ومناقشة العقبات التي تعترض جهود الحد من العنف الأسري في المملكة ووضع الحلول لتجاوز هذه العقبات»، إذ أوضحت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف، أن «البرنامج تابع تنفيذ التوصيات التي خرج بها في اللقاءين الأول والثاني، والتي تحقق منها ما يقارب 60 في المئة»، مشيرة إلى أن » الجانب الأمني يعد أول نقطة تمر بها الحالة المعنفة، لذا لابد أن يكون هنالك وعي وإدراك كاملان لدى العاملين في هذا القطاع بكيفية التعامل مع هذه الحالات واتخاذ التدابير اللازمة.«

من جهته، طالب وكيل كلية الدراسات العليا في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية اللواء الدكتور سعد الشهراني، بـ»وضع استراتيجية وطنية للوقاية من العنف الأسري «، داعياً إلى اعتبار «العنف الأسري مهدداً رئيسياً للأمن على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع»، مؤكداً أن «العنف الأسري، عامل مفسِّر لظاهرتي التفكك الأسري وانحراف البالغين والأحداث»، محذراً من أن «العنف الأسري قد يؤدي إلى جرائم أعنف ضد المعتدي أو ضد المجتمع، من الضحايا، حتى ولو بعد حين.«

وشدد على أن «الدولة، ممثلة في الحكومة يجب أن توفر أربعة أنواع من الحماية :حماية الأفراد، حماية الأسر، حماية المجتمع، وحماية الدولة والكيان»، مؤكداً أن» تعرض أي عضو في الأسرة إلى عنف من أي نوع داخل محيط الأسرة يشكل انتهاكاً مباشراً لحقوق الضحية العامة والخاصة، بصفته عضواً في أسرة»، لافتاً إلى أن «العنف الأسري، يأخذ أبعاداً دولية تمس الأمن الوطني، بطريق مباشر وغير مباشر.«

وحذر من أن «العنف الأسري، يعتبر مهدداً مباشراً لضحايا هذا النوع من العنف، وعائقاً من عوائق التنمية البشرية، وعاملاً من العوامل السلبية في تحقيق مستوى أفضل من الأمن الإنساني»، معرفاً العنف الأسري بأنه «كل سلوك يصدر من أحد أفراد الأسرة ضد فرد أو أفراد آخرين من الأسرة نفسها ، تنتج منه أضرار بدنية أو نفسية أو معنوية، خارج حدود الضوابط الاجتماعية المشروعة.«

عسيري : صاحب حقيبة البلاغ الكاذب ليس من أعضاء حقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 21 مايو 2010
249532 http://www.al-madina.com/node/

عبدالله المانع - المدام

نفى ابراهيم عسيري مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية أن يكون المواطن مخلف دهام خليف الشمري صاحب حقيبة "البلاغ الكاذب" في مطار تبوك احد أعضاء هيئة حقوق الانسان . وقال في تصريح لـ "المدينة" انه ليس لهيئة حقوق الانسان الحكومية أي علاقة بهذا الشخص ولم يستلم العمل بشكل رسمي ولم يمثل الهيئة بأي شكل من الأشكال وكل ما ادعاه غير صحيح . وأضاف انه كان متقدما للحصول على عضوية والعمل وتم رفع الطلب إلى رئيس

الهيئة السابق السديري وبناء عليه وجهنا له خطابا انه في حالة الحاجة سوف نتصل بكم ، مشيرا الى ان الهيئة جهة حكومية تتبع وزارة الخدمة المدنية .

سكان حي الأجواد بجدة يستنشقون مخلفات النفايات الطبية

المصدر: جريدة الرياض الجمعه21 -5- 2010
.html527740 /article21/05/2010 http://www.alriyadh.com/

جدة، تقرير-عبدالرزاق الزهراني

طالب عدد من سكان حي الأجواد الواقع شرق مدينة جدة بإزالة مصنع تدوير النفايات الطبية الذي يقع بجوار الحي، لما له من آثار صحية خطيرة تشكل خطراً على حياتهم، لا سيما وأن المصنع يقوم بحرق كميات كبيرة من النفايات الطبية كل ليلة، مما يجعل الحي يعج بدخان تلك المخلفات ليستنشق الجميع كباراً وصغاراً هذا الدخان، الذي يعد طبياً من أخطر ملوثات البيئة، خاصة على فئتي كبار السن والأطفال، وكان المواطنون تقدموا بالعديد من الشكاوى للشؤون الصحية بجدة وأمانة جدة، ولكن بدون جدوى .!

وقال المواطن محمد ظافر الغامدي: إن مصنع تدوير النفايات الطبية موجود بجوار الحي منذ سنوات، ولكن لم نكن نعلم أنهم يقومون بحرق النفايات، إلا بعد أن تم نقل مرمى نفايات الأمانة الذي كنا نعتقد أنه مصدر كل الأدخنة والروائح بالمنطقة، وبعد أن قامت أمانة جدة بنقل مرمى نفايات إلى مكان بعيد اكتشفنا أن هناك نفايات طبية يتم حرقها كل ليلة في حدود الساعة (12) من منتصف الليل، مما جعل معاناتنا مع دخان النفايات مستمراً، بل إن العديد من الأطباء أبلغونا أن دخان النفايات الطبية أخطر على صحة الإنسان من النفايات الأخرى، لأنها تحتوي على مواد كيميائية خطرة جداً على صحة الإنسان، خاصة طبقتي كبار السن والأطفال، حينئذ تقدمنا بشكوى لأمانة جدة وأحالت الأمانة معاملتنا إلى محافظة جدة، والمحافظة أعادت المعاملة إلى الأمانة في15/3/1431 ه بعد ذلك تقدمنا بشكوى لهيئة حقوق الإنسان، لكن الهيئة طالبتنا بإحضار تقارير طبية من مستشفيات جدة تثبت أن حرق النفايات الطبية تضر بالصحة، ونحن عبر) الرياض) نناشد المسؤولين بوزارتي الشؤون البلدية والقروية والصحة أن ينقذوا مئات الأطفال من خطر هذه الملوثات البيئية .

ويقول المواطن عامر المطيري أنني عرضت منزلي للإيجار رغم أنني أنفقت كل ما أملك في بنائه، ولو وجدت مستأجراً له لما ترددت لحظة واحدة في النقل إلى أحياء أخرى بعيدة عن هذا الحي الذي لم نهنأ بالعيش فيه منذ عشر سنوات .

ويقول المواطن خلوفه الأحمري: لا أدري كيف أصدرت أمانة جدة ترخيصاً لمصنع مثل هذا يعمل على حرق وتدوير النفايات في منطقة مأهولة بالسكان؟، وهل النظام يسمح بمثل هذه التراخيص؟، وكان الأجدر بأمانة جدة أن تقدم المصلحة العامة عن المصلحة الخاصة، لا سيما وأن تلك المصلحة الخاصة قائمة على جماجم الأبرياء .!

ويقول المواطنان فهد الشماس وخضران الغامدي أن حكومتنا الرشيدة لا تدخر جهدا في السعي إلى سلامة المواطنين من الآفات وقد رأيناها تصرف مئات الملايين من الريالات من أجل مكافحة أي وباء من شأنه أن يهدد صحة المواطنين، فلماذا أمانة جدة لا تستجيب لصرخات المئات من المسنين الذين يعانون من الربو ومن حساسية الجهاز التنفسي؟،

© مركز المعلومات

ويعانون كل ليلة من دخان تلك النفايات الطبية؟ مع أن الأمر لا يكلف أمانة جدة سوى أمر صارم على صاحب المصنع يقضي بوجوب ابعاد ذلك المصنع عن المناطق السكنية.

ترأس الجلسة الثالثة بملتقى المستشارين والمحامين
د. الحسين: المحامي عون للقضاء وعامل أساسي في مجال إقامة العدل في مجتمعه

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد9-6- 1431 العدد 13751
.htm52/ln20100523 http://www.al-jazirah.com/

الرياض - «الجزيرة»
ترأس معالي الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان نيابة عن معالي رئيس الهيئة الدكتور بندر بن محمد العيبان الجلسة الثالثة في ملتقى المحامين والمستشارين والتي كانت بعنوان:
(مهنة المحاماة الواقع والتطلعات) والتي قدمت خلالها عدد من أوراق العمل، وقد استهل معالي الدكتور آل حسين الجلسة بكلمة حول علاقة المحاماة بحقوق الإنسان وما نص عليه النظام من أخلاقيات لهذه المهنة حيث قال معاليه: إن للمحامي دورا جوهريا باعتبار أن ما يقوم به داخل مجتمعه يدخل في نصرة الحق وإقرار العدالة وهو من هذا المنظور يعد أحد أهم أعوان القضاء لما يقوم به من إعداد البحوث الشرعية والقانونية وإعداد المرافعات التي تتطلب عناية فائقة ومجهودا كبيرا يساعدان القاضي على تقرير الحكم بعد الاستماع إلى ما يطرح أمامه من حجج كل طرف وأسانيده وكذلك ما يطرح من مرافعات تقوده إلى المقارنة والمفاضلة والترجيح وتيسر له الوصول إلى الحقيقة بعد توفيق الله، كما تمكنه من بناء أسباب الحكم وعلله وموجباته بعد سماع وجهتي نظر متعارضة، وهذا ما يمكن أن يقال عن دور المحامي في حق الحصول على «محاكمة عادلة «.
أما في الجانب الآخر الذي لا يقل أهمية عن سابقه فهو دور المحامي داخل مجتمعه لأنه عامل أساسي في مجال إقامة العدل وتعزيز سيادة الشرع والنظام ومعايير حقوق الإنسان في خصوصية شرعية تكمن في أن حقوق الإنسان ملك للفرد بوصفه كائنا إنسانيا لا يمكن حرمانه من جوهر هذه الحقوق في أي ظرف من الظروف، وعلى هذا النحو هي ملازمة للإنسان من حيث هو إنسان امتثالا لإرادة خالقه (ولقد كرمنا بني آدم... الآية).
ولكي يقوم بهذه المهمة الأساسية يجب أن ينال ثقة مجتمعه بالتزامه الشرعي والقانوني وانحيازه للعدل والعمل في سبيله ليس لأن علاقته بالقضاء علاقة تكاملية تقوم على تعاون صادق غايته إحقاق الحق فحسب - كما سبق - بل لأنه محاسب في ذلك ديانة وقضاء:
1) فيحرم عليه أن يقوم بالدعوة عند علمه ببطلانها أو كذب صاحبها لقوله تعالى: (ولا تكن للخائنين خصيما) وقال صلى الله عليه وسلم (من خاصم في باطل وهو يعلمه لم يزل في سخط حتى ينزع) أو كما قال- صلى الله عليه وسلم-، وقد ورد في المادة 11-1 من لائحة تنفيذ نظام المحاماة «على المحامي ألا يتوكل عن غيره في دعوى أو نفيها وهو يعلم أن صاحبها ظالم ومبطل، ولا أن يستمر فيها إذا ظهر له ذلك أثناء التقاضي» مما يترتب عليه الإخلال بمهنته فيحاسب على ما أقدم عليه قضاء.

2) كما أن عليه أن يلتزم بحسن الخلق واحترام الخصم أثناء الترافع فلا يؤذي خصمه وذلك ما جاءت به المادة 11-4 من اللائحة نفسها.
3) ألا يعلن عن نفسه بشكل دعائي في أي وسيلة إعلانية كما أوردته المادة 13-6 من لائحة تنفيذ النظام.
كل هذه النصوص تؤكد على مسؤولية المحامي في تحقيق العدالة والتكامل مع القضاء، لأن المحامي ليس مجرد لسان لموكله أو أجير صناعته الكلام يتساوى عنده الدفاع عن الحق والباطل بل هو حائز علم ممارس لفنونه وأدواته وهو صاحب خلق وأمانة على حقوق الناس وأموالهم.
ولأن على المحامي أن يحافظ في جميع الأحوال على شرف وكرامة مهنته باعتباره عاملا أساسيا في مجال إقامة العدل.
وهذا الملتقى يؤسس لعمل فاعل يجسد الطموحات ويذلل العقبات لتطوير مهنة المحاماة واضطلاعها بدورها في ظل التوجيهات الكريمة السامية لتطوير موقف القضاء والعمل المهني وذلك من خلال طرحه لموضوعات مهمة في ثلاث جلسات كانت أولاها عن عرض لتجارب قانونية محلية ودولية، وثانيها استعراض الشراكة والتعاون بين المكاتب القانونية محليا وعالميا، أما ثالثتها فقد كان موضوعها المحاماة واقعا وتطلعاً.

الحياة AL HAYAT

اختصاصية تطالب بـ إلزامية التبليغ عن حالات التحرش مدعومة بـ تقارير طبية

المصدر: جريدة الحياة الاحد23 مايو 2010
144424 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

طالبت اختصاصية الطفولة في القسم النسائي التابع لفرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية أمل الدار، بـ «إلزامية عمل تقارير طبية حول حالات التحرش الجنسي التي يتعرض لها الأطفال وتستقبلها المستشفيات، تمهيداً لرفعها للشرطة.«
واستعرضت الدار خلال ورشة عمل حضرتها نحو 40 اختصاصية، وفنية، وطبيبة وممرضة، أقيمت أخيراً في مستشفى صفوى العام، عدداً من قصص التحرش الجنسي. وعزتها إلى أسباب عدة، منها «الأخطاء الإعلامية، وأخطاء يقع فيها الوالدان، إضافة إلى أخطاء العمالة المنزلية»، لافتة إلى أهمية «توافر مهارة الاستماع، وملاحظة المؤشرات التي تفضح التحرشات الجنسية». ونفت «وجود «صورة نمطية عن المعتدين جنسياً.«
وأشارت إلى أن الهدف من إقامة ورشة «حمايتي... حقي»، هو «نقل مفاهيم الحماية للطفل بحسب المراحل العمرية من دون تهويل أو تهوين، إضافة إلى التعريف بالتحرش الجنسي، والمؤسسات التي يحتاجها الأطفال من ضحايا التحرش، وتبادل الخبرات والتجارب والمهارات في مجال الحماية ومكافحة التحرش». واستعرضت أساليب نقل الحماية، ومنها »الصراخ وطلب النجدة، وتكريس عبارات على لسان الطفل، ومنها «ماما ستحضر»، وتدريب الأطفال على آلية الهرب بالمشي للخلف ثلاث خطوات، ومن ثم الفرار»، مؤكدة على «جدوى هذه الفعالية في مواجهة حالات الاعتداء الجنسي، وأثناء التعرض للعنف، وذلك تمهيداً للهرب عن مصدر الخطر». وتضمنت التدريبات التي أقيمت في إطار الورشة، دراسة عدد من حالات التحرش، وسبل التعامل معها وآلية استقبالها، ومناقشتها، والهدف الأساس من التعامل مع هذه الحالات، ومصادر الدعم التي يفترض اللجوء إليها، والجهات التي يتم تحويل هذه الحالات إليها. وأثمر التدريب عددًا من المخرجات، مثل تعريف المتدربات بالجهات وتحديد الآليات المناسبة للتبليغ عن حالات التحرش.
وتأتي هذه الورشة على خلفية الاتفاقات الدولية لحقوق الطفل، التي تتعهد فيها الدول الأطراف بحماية الطفل من جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسي، وذلك باعتبار السعودية واحدة من الدول التي وقعت على الاتفاق. كما تأتي الورشة ضمن أنشطة هيئة حقوق الإنسان، التي تعمل من خلالها على منع إكراه الطفل على ممارسة أي نشاط جنسي غير مشروع، إضافة إلى منع استغلال الأطفال في الدعارة والممارسات الجنسية غير المشروعة.

© مركز المعلومات

يُشار إلى أن هذه الورشة أقيمت أيضا في روضة القطيف النموذجية، وشملت التدابير والإجراءات اللازمة لحماية الأطفال على المستوى الاجتماعي والتثقيفي والتوعوي والتقني والتشريعي. وتخلل الورشة عرض فيلم للرسوم المتحركة، يوضح للأطفال الفرق بين اللمسة والمفردة الجيدة، والأخرى المغرضة، وذلك لتعزيز الإدراك والوعي. كما تم التعريف بالآليات المتبعة للتعامل مع حالات التحرش الجنسي، ابتداءً من استقبال الشكوى، إلى دور الطب الشرعي والتحويل إلى الشرطة، ثم إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وانتهاءً في المحكمة.

الأمير أحمد بن عبد العزيز يشرف حفل الزهراني

المصدر: جريدة عكاظ الاحد1431/06/9 هـ 23 مايو 2010 م العدد : 3261
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100523/htm20100523351886.

شرف صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبد العزيز نائب وزير الداخلية حفل العشاء في منزل عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور سعيد عايض الزهراني في الرياض.
وحضر الحفل كل من أصحاب السمو الأمراء عبد العزيز بن أحمد بن عبد العزيز، نايف بن أحمد بن عبد العزيز، فيصل بن أحمد بن عبد العزيز وعبد الله بن فيصل بن عبد الله بن عبد العزيز، ووزير الدولة الدكتور مطلب بن عبد الله النفيسة ونائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبد المحسن الحسين، ومستشار وزير الداخلية سليمان الفالح، والشيخ عبد العزيز بن رقوش والشيخ عبدالوهاب الصعيري.

ترأس جلسة مهنة المحاماة .. الواقع والتطلعات

د .الحسين : المحامي مطالب بالتزام شرعي وقانوني

المصدر: جريدة الرياض الاثنين24 -5- 2010
http://www.alriyadh.com/article24/05/2010/html528534.

الرياض – اسمهان الغامدي
ترأس نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين نيابة عن رئيس الهيئة الدكتور بندر بن محمد العيبان الجلسة الثالثة في ملتقى المحامين والمستشارين والتي كانت بعنوان :(مهنة المحاماة الواقع والتطلعات (وفيها استهل الدكتور آل حسين الجلسة بكلمة حول علاقة المحاماة بحقوق الإنسان وما نص علية النظام من أخلاقيات لهذه المهنة .

وقال الدكتور زيد الحسين " إن للمحامي دورا جوهريا باعتبار أن ما يقوم به داخل مجتمعه يدخل في نصرة الحق وإقرار العدالة وهو من هذا المنظور يعد أحد أهم أعوان القضاء لما يقوم به من إعداد البحوث الشرعية والقانونية وإعداد المرافعات التي تتطلب عناية فائقة ومجهودا كبيرا يساعدان القاضي على تقرير الحكم بعد الاستماع إلى ما يطرح أمامه من حجج كل طرف وأسانيده وكذلك ما يطرح من مرافعات تقوده إلى المقارنة والمفاضلة والترجيح وتيسر له الوصول إلى الحقيقة بعد توفيق الله ، وتمكنه من بناء أسباب الحكم وعلله وموجباته بعد سماع وجهتي نظر متعارضة ، وهذا ما يمكن أن يقال عن دور المحامي في حق الحصول على "محاكمة عادلة ("

وتناول الدكتور زيد في كلمته أهمية دور المحامي داخل مجتمعه كونه عاملا أساسيا في مجال إقامة العدل وتعزيز سيادة الشرع والنظام ومعايير حقوق الإنسان في خصوصية شرعية ، تتجلى في أن حقوق الإنسان ملك للفرد بوصفه كائنا إنسانيا لا يمكن حرمانه من هذه الحقوق في أي ظرف من الظروف فهي ملازمة للإنسان .

وأوضح نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان في كلمته أنه حتى يقوم المحامي بهذه المهمة الأساسية يجب أن ينال ثقة مجتمعه بالتزامه الشرعي والقانوني وانحيازه للعدل والعمل في سبيله ليس لأن علاقته بالقضاء علاقة تكاملية تقوم على تعاون صادق غايته إحقاق الحق فحسب بل لأنه محاسب في ذلك ديانة وقضاء .

وأشار إلى أنه ورد من النصوص ما يؤكد على مسؤولية المحامي في تحقيق العدالة والتكامل مع القضاء .

وأكد الدكتور الحسين أن هذا الملتقى يؤسس لعمل فاعل يجسد الطموحات ويذلل العقبات لتطوير مهنة المحاماة واضطلاعها بدورها في ظل التوجيهات الكريمة السامية لتطوير موقف القضاء والعمل المهني وذلك من خلال طرحه لموضوعات مهمة في ثلاث جلسات كانت أولاها عن عرض لتجارب قانونية محلية ودولية ، وثانيها استعراض الشراكة والتعاون بين المكاتب القانونية محليا وعالميا ، أما ثالثتها فقد كان موضوعها المحاماة واقعاً وتطلعاً.

الشمري لـ المدينة: لم أتحدث عن متفجرات في حقيبتي المفقودة ولا علاقة لي بإغلاق مطار تبوك لأربع ساعات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 24 مايو 2010
250151 http://www.al-madina.com/node/

نفي مخلف بن دهام الشمري ما نشر عن تسببه في إعلان حالة الطوارئ بمطار تبوك وإغلاقه لمدة أربع ساعات على خلفية بلاغ منسوب إليه عن وجود متفجرات في حقيبته التي فقدها في رحلة داخلية بين تبوك والدمام، مشيرا إلى أنه رفع تظلما إلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية على التعامل غير الحضاري - حسب وصفه - من قبل الجهات المعنية في مطار الملك فهد الدولي بالدمام، مطالبا الخطوط السعودية بأن تعتذر له عما حدث من تأخير وفقدان لحقيبته.

وقال في تصريح لـ ''المدينة'': توجهت عقب فقدان حقيبتي إلى كاونتر خدمات العفش بمطار الملك فهد بالدمام حيث سجلت بلاغا رسميا برقم 40748 وأعطاني الموظف المختص (تحتفظ ''المدينة'' باسمه) النموذج وظرف معنون باسم السعودية طالبا مني إرساله إلى جدة، وفي هذه اللحظة حضر ثلاثة مقيمين يمنين قال اثنان منهم للموظف نفسه ''نحن تخلفنا عن رحلتنا بالرياض وحقائبنا طلعت بالطائرة وقد قدمنا بالسيارة فاشار لهم إلى حقائب متناثرة فذهبوا إليها وعثروا على حقائبهم، وعندما شاهدت بدائية التعامل مع العفش وإمكانية وصول أي انسان لحقائب المسافرين الآخرين تخوفت وقلت للموظف ''مادام الحال كذلك أريد إخلاء مسؤوليتي عما يمكن أن يحدث لحقيبي من سوء استخدام من بعض ضعاف النفوس فقد توضع بها أسلحة أو متفجرات أو مخدرات وهي تحمل اسمي ورقم هاتفي، خلاف أن الحقيبة غير مقفلة جيداً، أقصد محكمة بقفل'' فقال الموظف ''هذا مايخصني ولا يخص السعودية''.

© مركز المعلومات

وأضاف: فوجئت بعد ذلك بوصول فريق أمني طرح علي عدة أسئلة، محورها كيف أبلغ عن حقيبة قلت أن بها متفجرات، رغم أنني لم أقل ذلك، ويبدو أن هذه الشوشرة من موظفي السعودية بهدف التغطية على الثغرات الامنيه في طريقة الشحن، وخاصة عندما علموا أنني في مكتب شرطة المطار لعمل البلاغ فكذبوا على الجهات الامنية بأن الحقيبة بها قنبلة حتى يصرفوهم عن موضوعي الأساسي.

سألناه هل استلمت الحقيبة ؟

فأجاب: لم استلمها إلى الآن، ولا اعلم مكانها، والسعودية كذلك لا تعلم عنها شيئا، فجهاز هم يقول أنها شحنت في ذات الرحلة، والاتصال بمطار تبوك اثبت عدم وجودها هناك، ولهذا فتحوا ملف مطالبة بمفقود يحمل الرقم (40748).

وزاد: سأقاضي موظفي السعودية في مطار الملك فهد بالدمام على إهمالهم وإعطائي معلومات وبلاغ فقدان وإفادتي من واقع جهاز هم بأن الحقيبة تم شحنها على نفس الرحلة من مطار تبوك، ثم قيام أحدهم حسب ما أفادتني به الجهات الأمنية، بالافتراء عليَ كذبا بأني قلت له أن حقيبتي تحتوي على قنبلة.

كما سأقاضي مدير محطة المطار لتصريحه بأن الحقيبة تحتوي على متفجرات واني تركتها بصالة إنهاء إجراءات السفر بمطار تبوك وهذا ما اعتمدت علية الجهات الأمنية هناك في إعلان حالة الاستنفار.

أنا عضو بهيئة حقوق الانسان

وتحدث عن عضويته في هيئة حقوق الانسان قائلا: "انا عضو متطوع بهيئة حقوق الانسان ولدي مكتب هناك ولكن بعد استقالة الدكتور منصور القطري من الهيئة، لم أجد الجو المناسب للعمل فواصلت عملي من مكتبي الخاص بالخبر كوني متطوعًا عن المحافظة، وتمت الموافقه بخطاب رئيس الهيئه بخطابه رقم 9/2210 وتاريخ 1429/6/12هـ ثم جاء تأكيد ذلك بخطاب آخر رقم 17/4/4775 وتاريخ 1429/11/24هـ. والعمل في حقوق الانسان ليس وظيفة تقليديه وإنما يحتاج الى أفراد لديهم حس إنساني يدفعهم للعمل بهذا المجال ليرسموا صورة جميلة عن الهيئة كما تريدها القيادة بعيدا عن البيروقراطية والرسميات المبالغ بها، وانا راض تماما بما أقدمه وقدمته للهيئة بالشرقية ومساعدتي لبعض منسوبيها للمضي قدما في عملهم وتذليل بعض الصعوبات التي واجهتهم ولا انتظر رد الجميل من احد أيًّا ان كان".

سألناه: ولكن مدير فرع هيئة حقوق الانسان بالشرقية نفى معرفته بك شخصياً، كما نفى علاقتك بالهيئة ؟

فأجاب الشمري: استنكر تصريح مدير فرع الهيئة بالشرقية، فهو لم يقل الحقيقة، وللعلم هو يعرف من هو مخلف الشمري وماذا قدمت له، ولا أريد هنا ذكر أي شيء احتراما لمشاعر الأخوة والزمالة بيننا.

برنامج للحماية من التحرش الجنسي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 25 مايو 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/145100

ينظم المكتب النسوي في برنامج «الأمير محمد بن فهد لتنمية الشباب» في الدمام، يوم الاثنين 24 من جمادى الثاني الجاري، محاضرة بعنوان «حمايتي حقي» تلقيها الاختصاصية الاجتماعية في فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية أمل الدار .وتهدف المحاضرة إلى «نشر التوعية بمفاهيم التحرش والتعامل مع الحالات المعرضة له، وأساليب الوقاية والعلاج». ويستهدف هذا البرنامج المربيات والأمهات والطالبات.

إلى ذلك، شارك الفرع النسائي لهيئة حقوق الإنسان، في فعاليات مهرجان «القارات الخمس»، الذي أقيم أخيراً، في مجمع «الشاطئ» في الدمام، لمدة سبعة أيام، وذلك بهدف» تعريف الجمهور بدور الهيئة والخدمات التي تقدمها، من خلال ركن تعريفي، يضم منشورات ومطبوعات للهيئة إضافة إلى الرد على استفسارات الزوار، سواءً كانت اجتماعية، أو قانونية، أو استشارات. كما تم استقبال بعض الحالات وتم توجيهها وإرشادها». ولوحظ تفاعل الزوار مع الركن.

قانوني: تأجير الخادمات يدخل ضمن جريمة الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة الوطن يوم الثلاثاء25 مايو 2010
5&CategoryID=3726 http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

أكد أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عمر الخولي لـ"الوطن" أنه بالرغم من صدور قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص الذي صدر بالمرسوم الملكي رقم م/40 في 21 /7 /1430 بناء على قرار مجلس الوزراء على أن يبدأ العمل به يوم 17 /11 /1430، فإن الكثير من الحالات يتم التعامل معها على أنها جريمة اجتماعية فقط ولا يُنظر إلى أنها تخضع للنظام الجديد. وبين أن التصرفات التي قد يقوم بها البعض من المواطنين أو العمالة من تأجير للخادمات بنظام الساعات أو اليوم أو الشهر وأخذ مبالغ ناتجة عن جهد هؤلاء الخادمات تدخل ضمن جريمة الاتجار بالأشخاص. ونفى الخولي أن تدخل مكاتب الاستقدام ضمن هذه الفئة كونها وُجدت لتنظم تشغيل الخادمات الموجودات في المكاتب وفق آلية معينة تتحمل ضمنها المسؤولية. وقال إن نقل كفالة العامل دون رغبته لا يدخل ضمن هذا النظام لأنه يعد إجراءً إداريًا .

وذكر الخولي أن نظام الاتجار بالأشخاص تتم من خلاله معاقبة من يتاجر بالتأشيرات والتسول وممارسة البغاء إذا توفر فيه شرط إنشاء شبكة للقيام بهذه الجرائم بحيث يستفيد من يتاجر فيها من جهد غيره ممن يمارسون هذه التصرفات حيث يؤكد أن الفعل يصبح ضمن الاتجار بالبشر إذا تحقق ربح مادي للشخص على حساب جهد الآخرين من نشاط غير مشروع.

ومثل ذلك أن يقوم شخص بإحضار 100 عامل من الخارج ثم يتركهم في البلد على أن يدفعوا له أتاوة شهرياً، وأضاف أن التسول في حد ذاته هو مخالفة ولكن التشكيل العصابي لجماعات تقوم بالتسول بعملية منظمة فهو مظهر من مظاهر الاتجار بالبشر، ومثله الزنا حيث يعد جريمة لكن تنظيمه وتوزيع الفتيات من أجل ذلك يدخل ضمن جريمة الاتجار بالأشخاص .

وأشار الخولي إلى أن هذه الجريمة لا تعرف طبقة معينة في المجتمع مشدداً على أن هنالك فرقاً بين المخالفات الفردية والعمليات المنظمة .

من جهته، بين الباحث القانوني ناصر المري أن قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص السعودي يعاقب من يتحرّش جنسياً بشخص دون سنّ الثامنة عشرة وإن كان برضاه لأنه بحسب هذا القانون الضحية دون 18 سنة "طفل"، والطفل قانوناً لا إرادة له، ولا تقع عليه أي عقوبة أو مسؤولية، وتشدد العقوبة إن كانت الجريمة منظمة بأكثر من 10 أشخاص .

يذكر أن المادة الثالثة من هذا النظام نصت على أن من يرتكب جريمة الاتجار بالأشخاص يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (خمس عشرة) سنة، أو بغرامة لا تزيد على (مليون) ريال، أو بهما معاً.

وكان مجلس الوزراء السعودي قد قرر أن تشكل لجنة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في هيئة حقوق الإنسان من ممثلين من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية ووزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة الثقافة والإعلام وهيئة حقوق الإنسان.

© مركز المعلومات

قراء يعرضون التبرع بأكبادهم

حقوق الإنسان تتدخل في قضية الطفل المسموم بالدمام

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 25 مايو 2010

1&G=760886 &I=13493 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

الطفل مشاري يرقد في حالة سيئة بالمستشفى

تدخلت هيئة حقوق الانسان في قضية الطفل مشاري الذي تعرض لحادثة بشعة حينما وضعت له الخادمة الأندونيسية السم داخل رضاعة الحليب مما تسبب فى سوء حالته الصحية ونقله للعناية المركزة لتعطل وظائف الكبد.

وقال مدير هيئة حقوق الانسان بالدمام ابراهيم العسيري :إن الهيئة تتابع أحداث القضية بالكامل منذ ان طرحتها "اليوم" لمعرفة الأسباب التي ادت الى قيام الخادمة بارتكاب هذه الواقعة الخطيرة مؤكدا بأنها من القضايا المثيرة في المجتمع مضيفا بقوله إن ما يهمنا حاليا هو صحة الطفل.

وقامت الهيئة بالتواصل مع والد الطفل لمعرفة كافة تفاصيل القضية وما تسفر عنه بالاضافة الى متابعة الحالة الصحية للطفل والذي يرقد حاليا في العناية المركزة بمستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام.

من جانب آخر واصل قراء الموقع الالكتروني لـ"اليوم" تفاعلهم مع المتابعة التى تطرحها "اليوم" لتفاصيل القضية حيث ابدى عدد من القراء رغبتهم في التبرع بالكبد للطفل، إذ تلقت عشرات الاتصالات من القراء أبدوا خلالها رغبتهم بالتواصل مع والد الطفل والتبرع سواء بالدم أو الكبد.

وأعرب عدد كبير من القراء عن استعدادهم للتبرع بالكبد للطفل من بينهم احدى السيدات التي عرضت التبرع هي وثلاثة من أفراد أسرتها للطفل .

وكان الطفل مشاري الذي لم يتجاوز عمره ثلاثة شهور تعرض لجريمة بشعة ارتكبتها خادمة اندونيسية في منزله بالدمام حينما وضعت له السم داخل رضاعة الحليب وقدمتها له بعدما اشتد به الجوع والبكاء

وزير الشؤون الاجتماعية: لا تشريعات حول زواج القصر بدون إقناع الناس

تتويج صيتة بنت عبد العزيز بلقب أميرة العمل الاجتماعي في السعودية

المصدر: جريدة الوطن يوم الثلاثاء25 مايو 2010
3&CategoryID=3742 http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=

اعتبر وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين أن قضية زواج القاصرات تستوجب التوعية والتثقيف وإقناع الناس قبل إصدار القرارات وسن الأنظمة لها، موضحا أن هناك مباحثات تتم بين وزارة الشؤون الاجتماعية وهيئة حقوق الإنسان بهذا الخصوص من أجل تحديد أفضل السبل للتوعية بالآثار الضارة لهذه العادة التي يمارسها البعض.

وقال الوزير العثيمين في تصريح خاص لـ "الوطن" على هامش تدشين المهرجان الخليجي الثاني للعمل الاجتماعي الذي تحتضنه المملكة، "يجب أن نبدأ بالتوعية والتثقيف لمعرفة الآثار التي تترتب على زواج القاصرات، فلا بد أولا من إقناع الناس، ولا يمكن أن تسن الأنظمة بدون إقناع الناس، وهناك خطوات تتم بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبين هيئة حقوق الإنسان ضمن ندوات بهذا الخصوص."

من جهة ثانية، توج المهرجان الخليجي الثاني أمس الأميرة صيتة بنت عبد العزيز بلقب "أميرة العمل الاجتماعي في السعودية"، لدورها الريادي في خدمة القضايا الاجتماعية والخيرية والمبادرات الإنسانية لمدة أربعين عاما، بالإضافة إلى تكريم عدد من رواد العمل الاجتماعي في دول الخليج واليمن، من بينهم الشيخة حصة سعد الصباح، رئيسة اللجنة التنفيذية للجنة الكويتية لمكافحة المخدرات، والشيخة أمينة بنت حميد مطر الطاير، رئيسة جمعية النهضة النسائية في دبي، والشيخ علي المحروقي، رئيس اللجنة الاستشارية الاجتماعية لجمعية المرأة العمانية، وحياة بنت عبدالله الضبيان، رئيسة جمعية المرأة اليمنية الاجتماعية التنموية.

وكان قد تم تدشين المهرجان تحت رعاية أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، وبتنظيم من وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية. وقد افتتح أعماله أول من أمس (الأحد) الأمير مشعل بن ماجد، بحضور ومشاركة وزراء الشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربية واليمن، وعدد كبير من أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى المملكة. وعلى صعيد آخر، أكد الوزير العثيمين أن المهرجان يقدم ثلاثة محاور مهمة، وهي فرصة تبادل الخبرات، والتثقيف من خلال ورش العمل، والتكريم. مضيفاً أن "هذا التجمع فرصة لنا جميعا نحن العاملين في الشأن الاجتماعي للتباحث، وأن نتبادل الآراء والأفكار ونتباحث فيما بيننا، كما أن الورش المشاركة هي فرصة تعليمية تثقيفية للجميع، والأمر الثالث أن التكريم الجميل الذي يتم في هذه المنتديات، وكما رأيتم يجسد رغبتنا الصادقة بتقدير المكرمين، وأردنا أن تكون هذه أمثلة ناصعة بيضاء في سجل إنجازاتهم."

وكانت قد بدأ أمس (الاثنين) أول أعمال المهرجان العلمية، بتنظيم ندوة علمية، تخللها العديد من أوراق العمل منها "العمل التطوعي وعلاقته بالجمعيات الخيرية في المملكة" وقدمها عبد العزيز بن إبراهيم الهدلق وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للتنمية الاجتماعية، استعرض فيها العمل التطوعي وأنظمته في المملكة في إطار الجمعيات الخيرية، كما قدمت خيرية رحيمي عضو مجلس إدارة الجمعية الفيصلية الخيرية النسوية بجدة، ورقة عمل عن "العمل التطوعي

© مركز المعلومات

ودور الجمعية الفيصلية في تحقيق التنمية المستدامة"، فيما قدم عبد العزيز بن عبد الله حنفي ورقة عمل بعنوان "العمل التطوعي وأثره في التنمية المستدامة والرؤية الأوسع لدور منظمات العمل التطوعي."

حمايتي حقي في برنامج الأمير محمد بن فهد

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 25 مايو 2010

http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=1&G=760932 &I=13493

اليوم - الدمام

ينظم المكتب النسوي في برنامج الأمير محمد بن فهد لتنمية الشباب بالدمام محاضرة بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان بعنوان" حمايتي حقي" تلقيها الأخصائية الاجتماعية أمل الدوخي يوم الاثنين الموافق 24 جمادى الآخرة الجاري من الساعة العاشرة حتى الساعة الثانية عشرة صباحا. وخصص البرنامج لجنة للاستفسار والتسجيل والاتصال على 8415575 تحويلة 229 والفاكس 8437071 والبريد الإلكتروني.nalbinali@pmpyd.org.sa :

وتهدف المحاضرة الى نشر التوعية بمفاهيم التحرش والتعامل مع الحالات المعرضة للتحرش وأساليب الوقاية والعلاج ، ويستهدف هذا البرنامج المربيات والأمهات و الطالبات، والمحاضرة مجانية وعامة للنساء، في المكتب النسوي بمبنى البرنامج الواقع على طريق الأمير محمد بن فهد.

وتأتي هذه المحاضرة ضمن الانشطة التي تقدمها إدارة برنامج الأمير محمد بن فهد لتنمية الشباب بهدف توعية وتثقيف السيدات والفتيات السعوديات بالمنطقة في شتى المجالات، وذلك ضمن البرامج والخطط التطويرية التي ينفذها البرنامج في تفعيل المعارف والمهارات المكتسبة

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

المصدر: جريدة عكاظ الخميس1431/06/6 هـ 20 مايو 2010 م العدد : 3260
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100520/ 337351220100520.htm.

وقفات أسبوع حقوقي

محمد بن سليمان الأحيدب

** الأستاذ الفاضل حمد القاضي كتب عن تنظيم ساهر بعنوان (تنظيم ساهر نبل الأهداف وتعجل بالتطبيق) في جداوله في صحيفة الجزيرة يوم الأحد 2 جمادى الآخرة 1431هـ، وهذه المقالة التفصيلية النقدية لواقع بداية التطبيق تعبر بصدق عن مشاعر الناس نحو (ساهر)؛ فالجميع يؤيدون التنظيم من حيث نبل أهدافه الرامية إلى التقليل من الحوادث، وفي الوقت نفسه يرون استعجالا في التطبيق لا بد أن يصاحبه ما يصاحب كل استعجال من أخطاء ربما تصل حد الظلم. وشخصيا أعتقد أن خارطة طريق أستاذ كبير مثل الأستاذ حمد القاضي الكاتب المنصف المتزن وعضو مجلس الشورى جديرة بالاسترشاد بها والتوقف كثيرا عند إشاراتها.

** ليت وزارة المياه والكهرباء تولي اهتماما بما تردد عن أخبار أكدتها وزارة الصحة من تلوث مياه شمالي الرياض ببكتيريا القولون، وهو ما يشير إلى احتمال تلوث مياه الشرب بالمجاري، يوازي ذلك الاهتمام الذي توليه بإعلانات الحث على المرشدات، فلو صدر من الوزارة أي خبر يعلق على هذا الموضوع، فإنه سينشر فورا ومجانا بينما صفحات الإعلان الكاملة عن المرشدات في كل الصحف مكلفة وما فائدة أن نرشد ماء ملوثا؟!.

** بعد أخبار تلوث مياه شمالي الرياض ببكتيريا القولون التي لا يمكن أن تتواجد في المياه إلا عندما تختلط بالمجاري، فإن سكان جنوبي الرياض الذين عانوا سنوات طويلة وما زالوا يعانون من روائح مياه المجاري التي تصب خلف مناطقهم، سيقولون لسكان شمالي الرياض كنا نظنكم أفضل حالا منا والآن اقتنعنا أنه ليس من شم كمن شرب!!.

** كل شيء عندنا عجيب حتى هيئة حقوق الإنسان، فهي ما زالت ترى الإنسان في الخادمة والسائق فقط، أما الكفيل نفسه فهو بالنسبة لها من كوكب آخر وليست معنية عن حقوقه، بدليل أنها تتحدث دائما عن الكفالة ونظام الكفيل، أما ما يعانيه رب العمل من اعتداء على حرمة منزل بسبب عاملة أو ضياع حقوقه بسبب رفض العمل وإلزامه بإعطاء كامل الحقوق وتحمل تكاليف التسفير، رغم عدم الوفاء بالعقد فإنه لا يعنيهم، حسنا لنقل أن هذا أمر يخص جهة أخرى -وكل اختصاصات الهيئة لها جهات أخرى- فلماذا تصمت هيئة حقوق الإنسان إزاء الحراج الذي يتم في مكاتب رعاية العاملات المنزليات وممارسات موظفي المكتب السمسرة في نقل كفالة عاملة مخالفة إلى مواطن آخر مسكين لا يعلم أنها ذات سوابق.

© مركز المعلومات

زواج القاصرات... وأزمة المانعين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 25 مايو 2010
145137 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

حسن بن سالم

قضية تزويج القاصرات تُعد من أكثر القضايا الشائكة التي احتدم حولها الكثير من الجدل في المجتمع السعودي على مدى السنوات الثلاث الماضية، إذ اقتحمت هذه القضية وبما تحمله من أسى ومعاناة الميادين والأصعدة كافة سواء القضائية أو الإعلامية أو الشرعية أو الحقوقية أو النفسية، واستمع الجميع طيلة هذه المدة إلى جميع وجهات نظر المانعين لتقنين زواج الصغيرات والداعين إلى إباحته ماضياً وحاضراً، والتي يؤيدها ويساندها عدد من المشايخ والعلماء وطلبة العلم، وذلك عبر التسلح بسلاح الفتوى والتجريم فحسب لدعاوى التقنين، مع صدهم وإعراضهم في الوقت ذاته عن كل المصالح والمبررات الصحية والنفسية الخطرة المترتبة على مثل هذه الزيجات، التي قد تصل في أسوأ أحوالها إلى إزهاق أرواح وأنفس بريئة، وذلك كما حصل للطفلة اليمنية «إلهام»، التي فارقت الحياة في حادثة اهتز لها الضمير الإنساني والبشري، وقد جمع هذا الفريق جل ما لديهم في كتاب ضخم صدر أخيراً بعنوان «حكم تقنين تزويج الفتيات وتحديد سن الزواج» من تأليف الشيخ عبدالرحمن بن سعد الشثري، وقد أشرف على الكتاب الشيخ عبدالرحمن البراك.

في المقابل استمعنا وقرأنا لوجهة نظر الداعين إلى أهمية المسارعة والمبادرة بمنع» تزويج القاصرات»، وضرورة تحديد سن أدنى للزواج، ومعاقبة كل من يخالف تلك الأنظمة ولياً كان أم عاقداً، ويدعم هذه الرؤية عدد من الجهات الرسمية، كالجهات القضائية المتمثلة في وزارة العدل وهيئة حقوق الإنسان والصحة والكثير من الكتاب والمثقفين والنفسيين والمهتمين في مجال حقوق المرأة، وحتى لا أبخسهم حقهم أقول وكذلك بعض الشرعيين .

ولقد أبان وأوضح كل طرف حجته وأدلته ولم يعد ثمة جديد يمكن إضافته هذه الآونة، ولكن المتتبع في الساحة يلحظ في الآونة الأخيرة تحركاً من تيار الممانعين لتقنين زواج القاصرات، ليس الهدف منه فحسب القضية ذاتها بقدر ما يهدفون إلى تحقيق أهداف ومكتسبات أكبر من مجرد التحريم لسن القانون المتعلق بتحديد السن الأدنى للزواج، التي من أهمها محاولة إثبات استمرار الوجود والتأثير في الساحة، وذلك من خلال إصدار الكثير من الفتاوى المعارضة للتوجه الإصلاحي العام للدولة تجاه عدد من القضايا المتعلقة بالمرأة خصوصاً.

ومن ذلك قضية منع زواج القاصرات.

لقد صرح وزير العدل السعودي الشيخ الدكتور محمد العيسى في أكثر من مناسبة وملتقى بأن الوزارة بصدد إعداد تشريع لتقنين زواج القاصرات، وأرجع في حوار له إلى أن مثل ذلك التنظيم إنما هو لأمر مباح ومن حق ولي الأمر تقييد المباحات، وضرب مثالاً على ذلك بتقييد الزواج من غير السعوديات إلا بموافقة من الجهات الرسمية، ولكن هذا التقييد والتأصيل ينازع الممانعون فيه ولي الأمر، إذ استهل مؤلف الكتاب المذكور آنفاً أولى صفحات كتابه ببعض النقولات التي تشير إلى أن الحاكم ليس من حقه منع الناس أو تقييدهم من شيء أباحه الله، ولقد أعلن منذ اقل سنة أحد ابرز العلماء الممانعين لتقنين زواج القاصرات في بيان أصدره رفضه الشديد للتوجه الذي تسعى إليه وزارة العدل في هذه القضية، واصفاً «منع تزويج الصغار وتحديد سن النكاح بأنه من تحريم الحلال، لذلك فلا حرمة لهذا القانون وتجوز مخالفته، وان كل قانون يضاد حكم الشريعة ومقصودها فهو من الحكم بغير ما أنزل الله»، ولم يقف الأمر عند هذا الحدث فهناك الكثير من الفتاوى التي تصدر من حين لآخر التي تبطل وتجرم تحديد سن أدنى للزواج وتشرع الزواج بالصغيرات، بل كلما ظهرت على الساحة دعوات من الجهات الرسمية أو مناشدات من الجهات أو الشخصيات الحقوقية لحل وحسم تلك المشكلة رأيت في المقابل تحركاً لعرقلة تلك الدعوات والمناشدات.

لذلك تجدهم يحرصون على أن تبقى القضية في نطاق الحكم الشرعي تحديداً ومن دون تدخل من المختصين في الجهات الحقوقية أو الصحية أو النفسية وغيرها، خصوصاً أن الموقف الشرعي من الجهات الرسمية للإفتاء لم يحسم بعد، وهو ما

قد يفسرونه بالتأييد الضمني لموقفهم الشرعي تجاه هذه القضية، لذلك أصبح من الضروري أن تبادر الجهات الرسمية للإفتاء بحسم الحكم الشرعي في تحديد السن الأدنى للزواج وفقاً لما تقتضيه المصلحة الشرعية العامة، وهو ما سيكون له أثر ودور كبيران في إيقاف هذه المعاناة والمسارعة بتطبيق الأنظمة والتشريعات المختصة بمنع زواج القاصرات.

© مركز المعلومات

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

برامج لتنمية الأطفال وحمايتهم من العنف ضمن المهرجان الخليجي للعمل الاجتماعي

المصدر: جريدة الرياض الخميس20 -5- 2010
.html527368 /article20/05/2010 http://www.alriyadh.com/

تنظم جمعية حماية الأسرة الخيرية فعاليات الأطفال ضمن المهرجان الخليجي الثاني للعمل الاجتماعي والذي يفتتحه صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة بمحافظة جدة الأحد القادم تحت عنوان «شراكة اجتماعية لتنمية مستدامة» وتنظمه وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وأوضحت رئيسة مجلس إدارة جمعية حماية الأسرة الدكتورة إنعام بنت حسن ربوعي بأن الفعاليات ستقام بمقر الغرفة التجارية الصناعية بجدة لمدة أربعة أيام من الساعة الرابعة عصراً وحتى التاسعة مساءً .

وأشارت د.ربوعي بأن برنامج الأطفال يشتمل على العديد من الأنشطة والمسابقات والأركان الترفيهية إضافة للمسرحيات والمشاهد التمثيلية وبمشاركة الأطفال أعضاء نادي حنون، مبينةً بأن هذه الفعاليات تهدف لتنمية المهارات الإبداعية والإنتاجية لدى الأطفال وتنمية الوعي لديهم من خلال الترفية بمشاركة أفراد الأسرة فضلاً عن التوعية بخطورة العنف الأسري والوقاية منه من خلال عرض المجسمات الخاصة بالتصدي للعنف وتوزيع المطبوعات التعريفية عن الجمعية وأهدافها.

دورات وورش عمل عن سعادة الأسرة

المصدر: جريدة الحياة الخميس، 20 مايو 2010
143366 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

تدشن لجنة التنمية الأسرية وإصلاح ذات البين في جمعية العمران الخيرية، خطة عملها، اعتباراً من شهر جمادى الثاني المقبل، بإقامة دورة بعنوان «نحو أسرة سعيدة»، تستهدف الشباب المقبلين على الزواج. كما تقيم خلال الفترة المقبلة، ندوة حول» استقرار الأسرة»، وأخرى عن «صحة الأسرة»، وورشة عمل حول «الحقوق والواجبات الأسرية لحديثي الزواج.«

وقال عضو لجنة التنمية الباحث الأسري حجي النجيدي: «إن هذه الأنشطة تأتي ضمن خطة العمل اللجنة، التي تم تأسيسها حديثاً. وهي تهدف إلى بناء أسري متماسك، وترسيخ مفهوم الترابط الأسري، والتركيز على العناية في الطفولة، ومعالجة حملات العنف الأسري»، مشيراً إلى أن اللجنة «تسعى إلى التعاون مع المؤسسات والجهات الحكومية المختلفة، في إقامة ندوات ومحاضرات»، مبيناً أن الجمعية «تخدم ما لا يقل عن 60 ألف نسمة .«

وأضاف النجيدي «تتضمن خطط اللجنة تقديم الاستشارات الأسرية لجميع الحالات، وتلمس حالات الأسر التي تحتاج إلى إصلاح ذات البين، إضافة إلى قيامها بدور تثقيفي، يتمثل في طباعة كتيبات إرشادية، وتسليمها إلى مأذوني الأنكحة،

© مركز المعلومات

لتوزيعها مع عقود الزواج «، موضحاً أنه تم عقد اتفاق مع مجموعة «إثراء»، لعمل دراسة عن العنف الأسري في المجتمع». وذكر أن اللجنة «تسعى إلى إيجاد هاتف استشاري، لخدمة المجتمع.«

محامي أسرة الطبيب الجهني لـ عكاظ:

حكم الهيئة الشرعية مجرد بداية.. وسنتجه إلى ديوان المظالم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس1431/06/6 هـ 20 مايو 2010 م العدد : 3260
.htm20100520351397 /Con20100520 http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

بين لـ «عكاظ» المستشار القانوني أحمد سليم محامي أسرة طبيب الأسنان الدكتور طارق الجهني الذي قضى جراء خطأ طبي في مستشفى خاص، وصدر الحكم في قضيته البارحة الأولى، أن التوجه إلى ديوان المظالم لاستئناف الحكم الصادر عن الهيئة الطبية الشرعية سيتم عند استلام صحيفة الحكم بعد أسبوعين.

وأوضح محامي أسرة الطبيب الجهني أن تحرير صحيفة النقض لاستئناف الحكم شبه جاهزة، معدا استلام صك الحكم من الهيئة الطبية الشرعية نقطة انطلاق للفريق القانوني الموكل من أسرة الضحية لإيقاع أقصى العقوبات بحق المستشفى.

وقال سليم إن عشرة محامين أبدوا استعدادهم للمشاركة في دعم ورثة الجهني، مشيرا إلى أن «حكم الهيئة الطبية الشرعية ما هو إلا خطوة أولى، وستعقد اجتماعات مع المحامين المكلفين بملاحقة المستشفى، وكذلك أسرة المتوفى لتحديد الخطوات المقبلة، وتصعيد القضية إلى أعلى مستوى رسمي».

من جهته، دعا المحامي والمستشار القانوني عبد العزيز النقلي الجهات المعنية إلى تشريع وسن نظام جديد يتواكب مع الأخطاء الطبية، متخوفا من تشديد العقوبات على الأطباء بشكل كبير بحيث سيتسبب الأمر في حصر عمل الأطباء لتخوفهم من العقوبات..

ورأى النقلي أن الأحكام التي صدرت بحق المستشفى والأطباء المتورطين في وفاة الطبيب الجهني متناسبة مع الإهمال والأخطاء التي ارتكبت.

وقال المستشار القانوني إن نظام المنشآت الصحية فند الحد الأعلى والأدنى للعقوبات ويخضع لرؤية اللجنة الشرعية وتقديرها «ولا بد أن نعترف بأن العقوبات تصل إلى الحبس والغرامة وشطب المهنة»، موضحا أن ما صدر من أحكام ليست مستغربة بل كانت متوقعة.

أكد أن التحقيق لم يثبت سوء معاملة النزيلات .. اليوسف لـعكاظ :

الازدحام ورداءة المبنى سبب حادثة دار فتيات مكة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس1431/06/6 هـ 20 مايو 2010 م العدد : 3260
.htm20100520351213 /Con20100520 http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

أرجع وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والتنمية الاجتماعية الدكتور عبد الله اليوسف، أسباب مشكلة الفتيات في دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة إلى سوء المبنى والازدحام بين النزيلات والترميمات التي كان يخضع لها المبنى، «وهو ما كشفته التحقيقات» في الحادثة. وقال مجيبا «عكاظ» في مؤتمر صحافي عقده في الرياض أمس، ويتعلق بالمهرجان الخليجي الثاني للعمل الاجتماعي الذي سيعقد في محافظة جدة الأحد المقبل: «أتحفظ على كلمة فساد في دار الرعاية أو أن المبنى كان سيئا»، مشيرا إلى أن الوزارة افتتحت المبنى الجديد والأمور حاليا مستقرة وجيدة. وأكد اليوسف أن التحقيقات التي أجريت حول حادثة الدار لم تثبت أن سوء المعاملة كانت سببا فيها، لافتا إلى أن أي شخص تحتجز حريته لن يكون راضيا، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن الوزارة تعتزم افتتاح دارين جديدتين في جدة والدمام لرعاية المعنفات.

وحول المهرجان الخليجي الثاني للعمل الاجتماعي، قال اليوسف: إنه سيكون بعنوان «شراكة اجتماعية لتنمية مستدامة وسيعقد في مدينة جدة برعاية أمير منطقة مكة المكرمة ومشاركة وزراء الشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربي واليمن.

وأفاد أن المهرجان سيتضمن عرض دول الخليج لتجاربها في العمل الاجتماعي، بالإضافة إلى ندوات ومحاضرات، حيث يرأس وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين جلسة تحاورية بعنوان «الأسر المنتجة ودور برامجها في تحقيق التنمية المستدامة»، كما يتضمن مشاركة العديد من الجمعيات الخيرية والزيارات، وسيتم في المهرجان تكريم رواد في مجال العمل الاجتماعي، ومنهم صاحبة السمو الملكي الأميرة صيتة بنت عبد العزيز، لما لها من إسهامات جليلة فعالة تمحورت في مجالات عدة عبر ترؤسها برنامج الأمان الأسري الوطني ومساهمتها في إنشاء كرسي الأميرة صيتة بنت عبد العزيز لأبحاث الأسرة في جامعة الملك سعود وترميم منازل المتضررين في مكة المكرمة وتبرعها السخي بإنشاء دار لرعاية المعنفات في منطقة الرياض، كما سيتم تكريم عبدالعزيز مكوار.

© مركز المعلومات

ندوتان تناقشان مكافحة الاتجار بالبشر...والتعريف بأساليب حماية المنشآت

المصدر: جريدة الحياة الخميس، 20 مايو 2010
143403 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

ناقشت حلقة علمية حول «مكافحة الاتجار بالبشر» اختتمت أعمالها أمس، التدابير الدولية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر، ومكافحة هذه الجريمة على المستوى العربي، والإطار التشريعي لمكافحة الاتجار بالبشر في السعودية والقانون الدولي الإنساني والعدالة الجنائية، ومنظمات حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالبشر وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

وهدفت الحلقة التي نظمتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في مقرها في الرياض في حضور نائب رئيس الجامعة الدكتور جمعان رشيد بن رقوش ورئيس التفتيش القضائي في المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور ناصر بن إبراهيم المحيميد، إلى إكساب المشاركين مهارات في كيفية التصدي للاتجار بالبشر، والتعريف بالاتجار بالبشر كمشكلة عالمية، وإبراز دور المنظمات الدولية في مكافحة الاتجار بالبشر والتأكيد على الدور السعودي في مكافحة هذه الجريمة.

وشارك في أعمال الحلقة عدد من القضاة من المجلس الأعلى للقضاء في المملكة العربية السعودية. كما اختتمت في اليوم ذاته أعمال الدورة التأسيسية في الحراسات الأمنية الخاصة بمنسوبي وزارة المالية التي نظمتها كلية التدريب خلال الفترة من5/24 الى 1431/6/5هـ، لمنسوبي وزارة المالية السعودية، وهدفت إلى التعريف بالأساليب المتبعة لحماية وأمن المباني والمنشآت، وتنمية مهارات الحس الأمني لدى رجل الحراسات الأمنية، وإكساب المشارك القدرة على إعداد وكتابة التقارير الأمنية، والتعرف على إجراءات الضبط ومهارات التفتيش، وتنمية مهارات التعرف في المواقف الأمنية.

وأكد رئيس التفتيش القضائي في المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور ناصر المحيميد في كلمة له أهمية التواصل العلمي وتلاقح الأفكار بما يعود بالنفع على منظومة العدالة بأسرها ليتحقق العدل الذي هو ركيزة بناء الشعوب.

وبين حرص المجلس الأعلى للقضاء على التطوير والتواصل مع المنظمات البحثية والعلمية التي تعين على رفد القضاء بالمستجدات العلمية، منوهاً بالجهود التي تبذلها جامعة نايف التي ظلت تواصل العطاء منذ نشأتها وهي احد الشركاء الاستراتيجيين لتحقيق العدالة داخل المملكة وخارجها.

من جهته، رحب نائب رئيس الجامعة في كلمة له بالقضاة في هذا البرنامج العلمي المهم الذي ينفذ بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة تنفيذاً لتوجيهات النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للجامعة الأمير نايف بن عبدالعزيز لتسليط الضوء على هذه الجريمة التي أولتها الجامعة أهمية وعناية خاصة، إذ نفذ لمكافحتها العديد من المناشط العلمية فكانت سباقة في مكافحة هذه الجريمة التي تشكل تعدياً بشعاً على حقوق الإنسان وتهدد الأمن الدولي وحرمتها الأديان خصوصاً الدين الإسلامي، الذي اهتم بحقوق الإنسان منذ أكثر من 1400 عام.

وأوضح أن الجامعة قامت بتنفيذ حلقة عن «مكافحة الاتجار بالأطفال»، وكذا ندوة علمية عن «مكافحة الاتجار بالأشخاص» ونظمت في الإطار ذاته برنامجاً تدريبياً مع هيئة التحقيق والادعاء العام في المملكة، إضافة إلى عدد من البرامج مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة في فيينا وجامعة جون هوبكنز الأميركية، كما أصدر مركز الدراسات والبحوث في الجامعة مجموعة من الدراسات والإصدارات في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، إضافة إلى مناقشة أكثر من 12 رسالة ماجستير ودكتوراه حول هذا الموضوع من خلال كلية الدراسات العليا.

التربية تؤكد: أطفال دون الثالثة يتعرضون للأذى الجنسي والجسدي

المصدر: جريدة المدينة الخميس 20 مايو 2010
249312 http://www.al-madina.com/node/

أكد الدكتور إسماعيل المفرح مشرف وزارة التربية والتعليم أن حالات الإيذاء طالت حتى الأطفال دون الثالثة من أعمارهم سواء حالات إيذاء جسدي أو جنسي أو عاطفي معترفًا بوجود حالات إيذاء داخل المدارس من إهمال إلى إيذاء جسدي، وجنسي بدرجاته المختلفه .جاء ذلك خلال تحدثه في ختام ملتقى الإيذاء بنجران أمس والذي استضافته منطقة نجران خلال الفترة 3-1431/6/5هـ حيث قال في هذا الصدد: إن الوزارة سارعت في طرح مشروع يعنى بهذا المجال من خلاله يتم حصر حالات الإيذاء في مختلف مناطق المملكه التعليمية، وتم عمل تصنيفات لمثل تلك الحالات، مضيفًا أن مؤسسات المجتمع كامله ترمي باللائمة على إدارات التعليم والمدارس في تحمل ما يعاني منه المجتمع من عدم الانضباطيه السلوكيه والتطرف وعدم احترام الأنظمه وما شابها وبالتالي فإن التضافر داخل المنظومة سواء في الإدارة أو المدرسة يجعلنا قادرين على أداء الرسالة السامية التي من شأنها الوصول للهدف الأسمى مناشدًا (المفرح) المجتمع المدرسي بالتكاتف وأداء الدور المناط تجاه محور العملية التربوية والتعليمية (الطالب)، كما أهاب بالمرشدين الطلابيين داخل المدرسة في تفعيل البرامج الإرشادية، منوهًا إلى أن منع الضرب داخل المدرسة كان منذ عهد الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه. ومع أول وزارة للتربية والتعليم آنذاك بمسماها القديم مشيرًا إلى أن هناك أدوارًا كبيرة للجهات الأخرى أمثال لجنة الحماية الاجتماعية في مناقشة أي حالة إيذاء قد يتعرض لها الطالب

© مركز المعلومات

الشؤون الاجتماعية بالشرقية تنتزع طفلة من والدها بالتبني بعد 11 عاما مستندة على (شائعة) بإنفصاله عن زوجته

المصدر: جريدة المدينة الخميس 20 مايو 2010
249299 http://www.al-madina.com/node/

بعد أحد عشر عاما من تبني مواطن بالمنطقة الشرقية لطفلة رضيعة، فوجئ بمكتب الإشراف النسائي ينتزعها من بين يديه مستندا إلى شائعة مفادها انفصاله عن زوجته، ورغم نفيه لها وإثبات عدم صحتها بالأدلة والوثائق -حسب تأكيد الأب- إلا أن المكتب ظل يماطل في تسليمه ابنته بالتبني (نور) التي تم إيداعها في دار الرعاية الإجتماعية التابعة للمكتب، وبعد ثلاثة أشهر تمكنت الصغيرة من الهرب عائدة إلى الأب الذي تبناها وتعهدها هو وزوجته بالرعاية والاهتمام وعوضاها عن حنان الأب والأم معا على مدى إحدى عشرة سنة، لتروي له تفاصيل ما يحدث في الدار من ضرب وإهانة وحرمان من الطعام وحبس انفرادي للنزيلات.

ولم تنته فصول القضية عند هذا الحد، فهي لا تزال مستمرة ومرشحة لمزيد من التفاعل في ظل ملاحقة المكتب له لاستردادها متهما إياه بخطفها، مقابل إصراره على تصعيد مشكلته إلى الجهات المعنية حيث تم تحويل قضيته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام التي حققت معه ثم أطلقت سراحه حتى إشعار آخر وفقا لإفادته. وثمة أسئلة تطرح نفسها هنا، لماذا انتزعت الطفلة من الأب الذي تبناها بعد كل هذه السنوات؟ ولماذا تعرضت لكل ما حدث لها في دار الرعاية؟ وكيف تمكنت من الهرب؟ وماذا حدث بعد ذلك؟

كل هذه الأسئلة وغيرها يجيب عليها والد الطفلة (نور) بالتبني (ي.خ) والذي روى لـ ''المدينة'' تفاصيل ما حدث قائلا:

تقدمت قبل 11 سنة بطلب للشؤون الاجتماعية بالمنطقة الشرقية لاحتضان الطفلة نور، عندما كانت رضيعة، وتم عمل الإجراءات الرسمية وبعد التأكد من انطباق الشروط اللازم توفرها عليّ تسلمت الطفلة برفقة زوجتي وعاشت معنا طوال هذه السنوات والتحقت بالمدرسة وأصبحت من المتفوقات وحصلت على عدة جوائز وشهادة تقدير وامتياز.

وفي الأسبوع الماضي يقول الأب: حضرت موظفة مكتب الإشراف النسائي (ب.غ) إلى منزلنا وسألت عن زوجتي فذكرت لها أنها في منزل أهلها لتعرض شقيقتها لعارض صحي يتطلب ملازمتها لها بحكم أنه لا يوجد سواها من تقف معها في هذه الظروف، فطلبت مني موظفة الإشراف النسائي أخذ الطفلة نور بحجة إكمال إجراءات تخصها في المكتب ومن ثم تعود للمنزل فوافقت على ذلك، وفي اليوم التالي اتصلت بهم لاسترجاع طفلتي، إلا أنهم كانوا يتهربون مني ويتعمدون تصريفي، واكتشفت أخيرا ان المكتب وصلته معلومات بأنني انفصلت عن زوجتي، الأمر الذي دعاهم إلى الحضور لاصطحاب نور لعدم تمكنها من العيش معي منفردا وكون هذا يعد مخالفا لأنظمة الوزارة، إلا أنني أكدت لهم أن هذه المعلومات مجرد شائعة وأثبت لهم أن زوجتي لا تزال في عصمتي، ورغم ذلك استمروا في المماطلة لأكثر من ثلاثة أشهر والطفلة معهم، رافضين عودتها لي، حتى تمكنت من الهرب واللجوء إليّ وروت لي ما لقيته من تعذيب طوال الفترة الماضية.

يواصل الأب: وعندما علموا في مكتب الإشراف النسائي أن الطفلة معي في المنزل طلبوا مني إحضارها لهم، إلا أنني رفضت ذلك لأنهم أهملوها ولم يحسنوا معاملتها، وأوضحت لهم أنها ترفض العودة إليهم وتفضل البقاء معي، وذكرت لهم أيضا أن التسليم سيكون عن طريق الجهات الرسمية لتطلع على الحقائق كاملة، وبالفعل تقدمت بشكوى إلى إمارة المنطقة الشرقية ضد مكتب الإشراف النسائي، الذي قدم بدوره شكوى مضادة اتهمني فيها باختطاف الطفلة، فتم استدعائي من قبل الجهات المعنية، واحتجزت من يوم الجمعة الماضي بعد صلاة العشاء وحتى الأحد بتهمة الاختطاف، ولكني رفضت تسليم الطفلة وطلبت منهم تحويل القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام التي حققت معنا وتم إطلاق سراحنا والذهاب حتى إشعار آخر.

الطفلة نور: موظفات الدار حاولن تشويه صورة والدي بشتى الطرق
الطفلة نور روت لـ ''المدينة'' معاناتها داخل مكتب الإشراف النسائي، وتحديدا دار الرعاية الاجتماعية بعد أخذها من والدها بالتبني قائلة: كنت أبكي بشكل يومي بسبب حرماني من والدي، الذي فتحت عيني عليه، وكنت أطلب منهم ولو سماع صوته فقط، إلا أن موظفات الدار كن يقلن لي بالحرف الواحد (أبوك ما يبغاك) ويحاولون بشتى الطرق تشويه سمعته أمامي ويظهرونه في أبشع صورة.
وعن كيفية تعامل الموظفات مع الأطفال داخل الدار قالت: أي طفلة ترتكب خطأ يقومون بمعاقبتها بالحبس الانفرادي في إحدى غرف الدار وحرمانها من الأكل وضربها بالعصا والاحذية مع الشتم والسب، ونحن نصرخ ونستنجد ولكن لا أحد يجيب نداءنا، وكانوا لا يوفرون لنا أدوات النظافة كالشامبو والصابون ويقولون لنا (الاستحمام بالماء يكفي). وقد تحملت كل هذا الظلم طوال ثلاثة أشهر، وفي يوم من الأيام (الثلاثاء قبل الماضي)، وبعد انتهاء الدوام في المدرسة التي كانت تقلنا إليها حافلة الدار يوميا، قررت الهرب والعودة إلى والدي، وبالفعل انتظرت حتى حضرت ولية أمر طالبة لأخذ ابنتها من المدرسة؛ فخدعت الحارس بأنها أمي وسوف أخرج معها، وبالفعل تبعت أم البنت دون علمها وغادرت المدرسة، وبعدها لجأت إلى شخص صادفته في أحد شوارع مدينة الدمام وأعطيته رقم والدي وطلبت منه الاتصال به، وكان والدي خارج المنزل فطلب مني البقاء في مكاني لحين حضور والدتي (زوجته) لاستلامي.

الشؤون الاجتماعية: لا تعليق.. والمكتب النسائي لا أحد يجيب
''المدينة'' اتصلت بمدير الشؤون الاجتماعية بالمنطقة الشرقية سعيد الغامدي الذي رفض التعليق على القضية، موضحا أن مثل هذه القضايا من اختصاص مكتب الإشراف النسائي وهو المخول بالرد والتعليق عليها.
وبالتالي اتجهت ''المدينة'' إلى مكتب الإشراف النسائي الاجتماعي، وحاولت على مدار يومين الوصول إلى مديرة المكتب لطيفة التميمي، إلا أنها لم تجب على جميع وسائل الاتصال، رغم تعدد محاولات الاتصال بها على هاتفها الجوال وإرسال رسائل نصية إليها بطلب الاستفسار والتعليق على هذه القضية.

© مركز المعلومات

وسط غياب مؤسسات حقوق الإنسان والطفل

عصابات سرية تحول الأطفال لعمال تنقيب الحاويات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس1431/06/6 هـ 20 مايو 2010 م العدد : 3258
.htm20100520351224 /Con20100520 http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

عصابات سرية حولت حياته والكثير ممن في عمره إلى عمال بحث وتنقيب في حاويات النفايات المنتشرة في شوارع جدة، تلك العصابة حولت حياة من هم في أعمار الزهور إلى عمال حدودهم حاويات النفايات يتنقلون بينها نابشين في أكياسها، والمحصلة بعد يوم جهيد لا تتعدى 20 ريالا. لم يتعرف أكرم (ذو العشرة أعوام)، على طفولته التي يعيشها بقية الأطفال، فهو يتصيد ما يرمى في تلك الحاويات، قبل أن تسحبها معدات النظافة إلى مراميها كل يوم.

يجمع أكرم من الحاويات ما يتوفر من البلاستيك فضلا عن الكراتين والمواد القابلة لإعادة التدوير كي يبيعها على أشخاص مجهولين لقاء أجر زهيد لا يتعدى ثمن قوت يومه.

لم يقبل أكرم التحدث لـ «عكاظ» بسهولة، لكنه غير رأيه من تلقاء نفسه «لعل أحد الموسورين ينظر حاله فيعيد إليه طفولته من جديد»، هكذا أقنع طفل العاشرة نفسه ليخرج ما في جعبته من حكايا يندى لها الجبين.

ويؤكد الطفل أنه يتبع لتنظيم سري بعيدا عن أعين الرقيب وسط الشوارع العشوائية والأزقة الضيقة في أحياء الجامعة، «أخرج من منزلي عصر كل يوم مرتديا زي العمل التنكري، كي أجد الحرية في الاختباء دون أن يلحظني أحد، وأتوجه مباشرة إلى مكان أجمع فيه محصولي اليومي، ثم أسلمها لمدير العمل (من جنسية عربية)، والذي يوجهني إلى الشارع الذي يجب علي التنقيب في حاوياته مقابل 20 ريالا».

ويشير أكرم إلى أنه ليس وحده الذي يعمل بهذه الطريقة، إذ يوجد الكثير من الأطفال الذين يتم استغلالهم في وضح النهار، وسط غياب جمعيات حقوق الإنسان والطفل وغيرهما من المؤسسات التي تحمي الطفولة من التعرض للضرر اليومي.

«عكاظ» عرضت هذه القضية على مدير عام مشاريع النظافة في محافظة جدة محمد الغامدي، فأرجع نبش الحاويات إلى «تقصير واضح للجهات المعنية بمراقبتها»، مشيرا إلى أن هذه المشكلة ستناقش ضمن ورشة عمل نهاية الأسبوع الجاري وسترفع توصياتها للجهات العليا لاتخاذ ما يلزم.

الخدمة المدنية: الوظائف المطروحة لا تناسب راغبات العمل..

الحميد :"الجدل الاجتماعي" أبرز المعوقات

نائب وزير العمل : لدينا 200 ألف عاطلة عن العمل.. 78٪ منهن يحملن درجة البكالوريس

المصدر: جريدة الرياض الجمعه21 -5- 2010
http://www.alriyadh.com/article21/05/2010/527775.html

الرياض- فاطمة الغامدي

قدر الدكتور عبدالوحد الحميد نائب وزير العمل، نسب البطالة بين أوساط السيدات السعوديات بنحو 200 ألف عاطلة عن العمل .

ووصف الحميد خلال حديثة عن الفرص الوظيفية والتدريب في القطاع النسائي،بيوم المهن 2 بجامعة الأميرة نورة، هذا الأمر بالمحزن بالمقابل 8% من بطالة الذكور وهذا يرفع معدل البطالة العام- على حد قوله .

وأوضح الحميد ، بان 78% من العاطلات عن العمل يحملن درجة البكالوريوس،مشيراً الى وجود فرص واعدة للتوظيف منها الترجمة والقانون والمحاماة ومراكز التدريب النسائية والاستشارية وبيع وصناعة المستلزمات النسائية .

وذكر بقوله انه حسب إحصائيات المنشآت الخاصة قد تم إلحاق 454 ألف عاملة في 2008 في القطاع الحكومي والخاص ، منهن 257 ألف سعودية في القطاع الحكومي بنسبة 84 % و 16% في القطاع الخاص وتبلغ نسبة غير السعوديات 27 %.

معتبراً هذا الأمر دليلا على قصور في دخول السيدات السعوديات في القطاع الخاص وعزوف عن مشاركة المرأة ، وذلك في ثلاثة مجالات في مقدمتها القطاع التعليمي .

وأضاف الحميد أن من أهم معوقات عمل المرأة هو العامل الاجتماعي فنحن نواجه جدلا اجتماعيا غير مبلور وهناك من يضيق عليها في هذا المجال " ومنه الجدل حول بيع المرأة " للملابس الداخلية النسائية " ومن هنا بادرت وزارة العمل لطرح الموضوع في الحوار الوطني ولم يخرج بالنتيجة المطلوبة، وتابع ذلك انعكاسات سلبية تحد من قدرة الوزارة في طرح الوظائف، ولذا عمدت الوزارة الى التعامل بشكل إقناعي حتى يتم إنهاء الجدل الاجتماعي حول العديد من وظائف القطاع الخاص على رأسها بيع المستلزمات النسائية .

وأكد الحميد بأن جهود الوزارة تتضافر لطرح فرص العمل ومنها برنامج التوظيف الآلي فهو يوفر جانبين: العرض والطلب ، وتثقيف المرأة بحقوقها وواجباتها في العمل بالقطاع الخاص عبر إدارة مختصة نسائية بوزارة العمل .

من جانبه، أكد عبدالرحمن العبد القادر نائب وزير الخدمة المدنية، أن الوظائف المطروحة للمرأة السعودية لا تناسب راغبات طالبات العمل .

وقال خلال حديثه عن الفرص الوظيفية والتدريب في القطاع النسائي ، بيوم المهن 2 بجامعة الأميرة نورة، بأن أعداد المتقدمات للعمل يظهر فجوة كبيرة بين مؤهلاتهن ومتطلبات سوق العمل ، كما أن الخدمة المدنية يقتصر دورها على

© مركز المعلومات

التصنيف دون تحديد الأعداد أو مقر العمل ، مبيناً أن مهامها محدودة بإجراء المفاضلة و الاختبارات في ثلاثة السلالم المعروفة التعليمية والإدارية والأطباء ومن ثم الترشيح .
ولم ينكر العبد القادر اتساع الفجوة بين الوظائف المطروحة من التخصص وتدريب المطلوب وبين مؤهلات المتقدمات، مستدلاً ببلوغ عدد المتقدمات على وظائف التعليم العام 300 ألف في حين أن الوظائف المعلنة اقل من 9000 وظيفة ، ومع هذا – والحديث للعبدالقادر- هناك وظائف تبقى شاغرة بسبب الظروف المعيشية الصعبة لبعض المناطق النائية ، ونقص الكوادر المتخصصة في التعليم الخاص مثلا ، وخاصة في بعض المسارات الوظيفية .
أما عن الوظائف المشغولة بغير السعوديات قال العبد القادر ان الحاجة الماسة لسد العجز في بعض التخصصات الطبية والصحية يلزم شغلها بغير سعودية لحين توفر الكوادر السعودية .
وأشار العبد القادر بان عدد الموظفات في القطاع الحكومي وصل 278,403موظفة سعودية في جميع القطاعات على رأسها التعليمية إذ بلغت نسبة العاملات 52% ، مشدداً على ضرورة استحداث تخصصات جامعية مناسبة لسوق العمل تسهل على المتخرجة الحصول على وظيفة وتقلل من نسبة البطالة .
والجدير بالذكر أن الشيخ صالح كامل أعلن عن تبرعه الشخصي بمبلغ خمسة ملايين ريال ، لدعم مشاريع وبرامج تدريب وتأهيل منسوبات جامعة الأميرة نورة وإعداد الدراسات والأبحاث التي تجريها الجامعة لخدمة المجتمع .
فيما أعربت سمو الأميرة الجوهرة بنت فهد آل سعود مديرة جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن عن شكرها وتقديرها البالغ نيابة عن منسوبي الجامعة للشيخ صالح كامل رئيس مجلس الغرف السعودية، رئيس مجلس غرفة جدة، ورئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية الإسلامية.

تزوير تواقيع سيدات لم يحضرن إلى المحكمة

هل يكفي كشف الوجه لإثبات هوية المرأة أمام الجهات القضائية.. وعقد الزواج؟

المصدر: جريدة الرياض الجمعة21 -5- 2010
.html527631 /article21/05/2010 http://www.alriyadh.com/

طالبت بعض السيدات والمختصات بضرورة إيجاد حل لإثبات المرأة أمام الجهات القضائية، والدوائر الحكومية الأخرى، وذلك بعد ثبوت حالات تزوير ضد عدد من السيدات في الوكالات الشرعية التي تعمل للزوج أو لولي الأمر، وما يطلبه القاضي من معرفين وبطاقة للهوية - إن وجدت - دون التأكد منها، وبالتالي يعود عليها بضياع حقوقها كمسائل التركات، كذلك بعض المواضيع التي تحتاج فيها المرأة لأن تحسم أمرها، كسؤال المرأة عن موافقتها في الزواج دون التأكد من هويتها بسبب "لبس النقاب"، فقد تأتي أخت المتزوجة أو أي أمرأة أخرى وتدعي الموافقة وتوقع، فيتم الزواج دون إثبات موافقة المتزوجة، وربما وجد بعض السيدات بأن هناك استغلالاً ل "النقاب" وهو الغطاء الذي ينطلق من أصل الاحتشام للقيام بالكثير من الجرائم التي حدثت حتى تعرض بسببها بعض السيدات للخطر، كدخول الرجال لبعض قاعات الأفراح ونجحن في ذلك بسبب إرتداء "النقاب "وكذلك التسلل إلى بعض الأماكن المخصصة للنساء لاستغلال صورهن كالمشاغل النسائية والأسواق .

كما طالبن بأن يتم تعميم تجربة وجود "موظفات" مختصات للتحقق من هوية المرأة بكشفها النقاب أمام سيدة أخرى مثل ما هو معمول به في الجوازات والجمارك، وذلك لدواعي أمنية ولضرورة المصلحة العامة دون المطالبة بنقض مفهوم النقاب والحجاب الإسلامي، مشيرين إلى أن الضرورة قد تبيح كشف المرأة وجهها أمام الرجل لإثبات حقوقها في المجالس القضائية، وهو أحد الحلول مع حلول أخرى مثل وجود المعرفين .

ضحايا الإثبات

تقول "سكينة سعد" كنت في طريقي إلى غرفة الاستقبال في إحدى قاعات الأفراح الكبيرة وقد وقفت لأسرح شعري لدى المرأة، وقد أثارني منظر سيدة مرتدية العباءة وتغطي كامل وجهها ولا يبدو منها سوى عينيها الجاحظتين وقد ارتابني منظر تلك السيدة، خاصة بأنها تتصف بطول القامة وضخامتها، وقد كانت تنظر إلى الحاضرات بطريقة غريبة، وحينما شعرت بالريبة توجهت إلى قريباتي في "العرس" لأخبرهن عن مخاوفي من امرأة تجلس بمفردها في القاعة وترتدي النقاب دون أن تتحدث إلى أحد، وقد قامت إحدى قريباتي بالتوجه إلى مشرفة القاعة، وحينما توجهت إلى تلك السيدة "المريبة" خاطبتها وطلبت منها كشف وجهها فلم تتحدث تلك السيدة بكلمة، وحينما أصرت على الحديث معها فرت إلى بوابة القاعة الخارجية بعد أن ثبت بأن تلك السيدة "رجل" تسلل إلى القاعة مما أثار رعب الحاضرات، مشيرة إلى ضرورة توخي الحذر والتثبت من هوية من تغطي وجهها وذلك لحماية النساء الآمنات .

وتتفق معها "ابتسام" التي ترى بأن هناك الكثير من المواضع سواء كانت اجتماعية أو وظيفية تستلزم التثبت من هوية المرأة بالكشف عن وجهها، موضحة "إيمان" بأنها تؤمن بأن ستر الوجه واجب، فالدعوة هنا ليست ضد النقاب بكشف الوجه وإنما لامانع من وضع تنظيمات تسهل حفظ أمان النساء بالتعرف عليهن عن طريق كشف الوجه أمام مشرفة نسائية في تلك المواقع للضرورة، مثل تعرف الممرضات في المستشفيات على هوية المرأة حينما ترغب في استلام مولودها،

© مركز المعلومات

فتغطية الوجه وعدم التثبت من الهوية تسبب في سرقة بعض الأطفال من قبل مدعيات بأنهن الأم أو الجدة أو الخالة، لذلك لابد من وضع الحلول السريعة لتلك المشكلة التي تسببت بضياع الحقوق وأولى تلك الحقوق حقوق المرأة ذاتها .

كشف المرأة عن مواضعَ من جسدها للعلاج لا يقل عن حمايتها أمنياً ومالياً

الضرورات تبيح المحظورات

ويرى المحامي عدنان الصالح بأنه يوجد في التشريع الإسلامي أن الضرورات تبيح المحظورات، وتلك قاعدة شرعية لها ضوابط وشروط، والضرورة تباح للمصالح العامة، إلا أن الشارع يحدد اشتراطات لماهو ضروري ولماهو غير ضروري، ومن ذلك مايترتب على كشف وجه المرأة ومايراه ولي الأمر مثل القضايا المرتبطة بقضايا التحقيق أوالتلبس في الجريمة فعدم التحري بصحة هوية المرأة يترتب عليه ضياع لحقوقها، وربما ذلك مادعا إلى ضرورة إنشاء مكاتب نسائية في المحاكم للتعرف على هوية المرأة، وتلك إحدى البدائل لتثبت من هوية المرأة بدل كشف النقاب للمرأة، إلا أن مايحدث الآن في المحاكم أن المرأة تأتي بمعرفين ويستخرج لها حصر إرث مثلاً، أو تأتي بمعرفين لعمل وكالة وربما أرسلت بطاقتها مع امرأة أخرى بعلمها أو بدون علمها فتقع في إشكالية، فكثير من قضايا التركات تم استصدار وكالات شرعية لنساء لم يأتوا أصلاً للمحكمة، كأن يحضر الزوج شقيقته للمحكمة وهي "متنقبة" ويدعي بأنها الزوجة مرفق معها بطاقة زوجته فكثير من قضايا التركات حصل فيها اختلاسات كبيرة بسبب عدم التأكد التام من هوية هذه المرأة بأنها صاحبة التركة الحقيقية، وهذه من الإشكاليات الكبيرة في عدم التحري من هويتها، فإذا كان في كشف الوجه للمرأة مصلحة متأرجحة فلم لاتفعل، فمن المشاكل التي تترتب عليها إصدار وكالات شرعية للمرأة بمعرفيين دون إثبات هويتها يسبب ضياع حقوقها في التركات بفعل التزوير، كذلك التأكد من هوية المرأة أثناء زواجها من "فلان" من الناس وكذلك قضايا الدعاوى .

عضو هيئة كبار العلماء آل مبارك: إذا جاء العذر جاز النظر لأجل الضرورة

كشف الوجه مهم !

وتعتقد المستشارة في الهيئة العليا للإعجاز العلمي في القرآن والسنة وسيدة الأعمال المهندسة سعاد الزايدي بأن كشف الوجه قضية مهمة جداً للمرأة، ليس فقط في المحاكم والجوازات والجمارك، كذلك حتى على مستوى "الأعراس" ودخول دورات المياه العامة والأسواق، وكذلك في المشاغل النسائية التي أصبحت فيها بعض النساء يضعن النقاب حتى مع وجود نساء مما يثير الريبة في التحقق من جنسها امرأة أم رجل، وغيرها من الأماكن التي أصبح من السهل تعرض المرأة للخطر بسبب ارتداء النقاب، مما يسبب لبساً في الكشف عن هوية المنقبة هل هي رجل أم امرأة؟، فلابد من التأكد من هويتها من لحظة دخولها، فالمرأة المنقبة محترمة وسلوكياتها تلك تنبع عن أمور دينية، ولكن من المهم جداً وضع نساء متخصصات في جميع تلك الأماكن سواء كانت أماكن حكومية أو حدودية للتعرف على هوية المرأة ومطابقتها لصورة البطاقة الخاصة بها، فكما وضعت نساء للتثبت من هوية المرأة في الجوازات لماذا لايتم تعميم تلك التجربة في كل الأماكن التي تحتاجها المرأة، وتلك الإشكالية تصادف المرأة حتى في سكنها في الفنادق، فالفندق يرفض أن يسكن امرأة بسبب عدم التأكد من هويتها فلابد من زوجها يأتي لينهي أوراق الفندق ويغادر، فلماذا لايتم التأكد من هويتها بوجود نساء يستطعن الكشف على وجهها والتثبت من هويتها؟ .

إثبات الحقوق

وأوضح عضو هيئة كبار العلماء د.قيس بن محمد آل مبارك أنه يجب ابتداءً التنبُّه إلى أن أحكام الله تعالى ليست وجهات نظر تُناقَش لِتُقبل أو تُرد، وإنما هي خطاب الله تعالى لعباده، أمراً على سبيل الوجوب أو النَّدْب، أو نهياً على سبيل التحريم أو الكراهة، وليس للعباد إلاّ الخضوع لأمره ونهيه .

وقال: بشأن غطاء الوجه بأن ترتدي المرأةُ نقاباً أو غطاءً، فإنه ليس لأحدٍ أن يمنعها من ذلك، ولا أن يَفرض عليها أن تكشف عن شيء من وجهها، أما إذا اقتضت الضرورةُ أن تكشف عن شيء من ذلك، فقد نصَّ الفقهاءُ على أنه إذا جاءَ العُذرُ جاز النظرُ لأجل الضرورة، ويكون ذلك بقدْر الضرورة، أي إنما تكشفُ مِن وجهها ما بهِ تُعرفُ، من غير أن يُطلب منها التَّوسُّع في ذلك، فيكفي أن تكشف ما تندفعُ به الحاجة ويتحقق به المقصود، فقاعدة الفقهاء (ما أُبيحَ للضرورة يُقدَّرُ بقدْرها)، وقد نصَّ الفقهاءُ على ذلك في كشف المرأة مواضعَ مِن جسدها للعلاج وفي باب الشهادة .

وجهة نظر أخرى

ويقول مأذون الأنكحة الشرعية الشيخ فهد محمد الحميزي "لاشك بأن كشف المرأة للوجه مما حرمته الشريعة، وذلك على غير المحارم، إلا أن الشريعة الإسلامية كفلت حق المرأة في إثبات مايتعلق بحقوقها في المحاكم الشرعية أو في كتابة العدل أو غيرها من الدوائر الحكومية التي لايتوفر فيها غير الرجال، ومن ذلك نستطيع أن نفصل فنقول أولاً: ينظر إذا كان هناك امرأتان من أقارب الفتاة يشهدن بأنها "فلانة" وهذا مايعرف في المحاكم ب"المعرفات" فيعرفون هذه المرأة

وبذلك تثبت هوية المرأة فيثبت مالها من حقوق، ولذلك لاحاجة لكشف الوجه لدى القاضي لأن القاضي لن يستطيع التثبت من هويتها حتى وإن كشفت وجهها، وإن قال بعض "المالكية" أن للشهود الحق في أن ينظروا لهذه للمرأة في مجلس العقد إذا طلبوا ذلك حتى يشهدوا على الزواج ويكونوا على بينة، إلا أن ذلك القول مرجوح ولايمكن القياس عليه في بقية المعاملات التي تحتاجها المرأة أمام الرجال .

واشار إلى أن مجلس العقد إذا سئلت الفتاة بحضور ولي أمرها فإن ذلك يثبت موافقتها على الزواج، وليس من شروط العقد أن توافق المرأة ولكن من شروطه أن يوافق ولي الأمر، وأن يكون هناك قبول وإيجاب، وذلك القبول يكون من قبل والد المرأة "الولي" ومن الزوج، أما إذا حضرت المرأة المخطوبة فأنها في الغالب تكون هي الزوجة خاصة بأن ذلك العقد يتم بحضور أقاربها ووالدها أما اشتباه الكذب في تلك الأحوال فنادر ولايمكن القياس على هذه النوادر؛ لأن في التشكيك فتح لباب الخلط والتشتت في العقود، لذلك يكتفى بموافقتها من خلف حاجز لأنه يمكن أن تأتي الفتاة وهي مجبرة من والدها فتوافق على ذلك الزواج.

مدير الإدارة العامة لمأذوني الأنكحة لـ عكاظ:

رسمياً.. التأكيد على حق المزوّجة كرهاً في مقاضاة ولي أمرها

المصدر: جريدة عكاظ الجمعه 1431/06/7 هـ 21 مايو 2010 م العدد : 3258
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100521/htm20100521351438.

أكد لـ «عكـاظ» مدير الإدارة العامة لمأذوني الأنكحة محمد بن عبد الرحمن البابطين، أن إدارته تراقب بشكل مستمر التزام المأذونين بالتعليمات الخاصة باستئذان الفتيات وأخذ موافقتهن، إذ دعتهم إلى ضرورة أخذ أقوال الفتيات قبل إتمام عقودهم والتوقيع في دفتر الضبط الخاص.

وأوضح البابطين، أنه يحق للفتاة المكرهة على الزواج مقاضاة ولي أمرها، مبينا أن الوزارة تشدد باستمرار على ضرورة أخذ موافقة الفتاة خطيا قبل إتمام عقد الزواج وتراقب الإجراءات المتعلقة بذلك.

وقال مدير الإدارة العامة لمأذوني الأنكحة: «الوزارة لا تتدخل في الأمور الاجتماعية للأسر حتى لا تفسد العلاقة بين الفتاة وذويها، لكن للفتاة مقاضاة ولي أمرها ورفع الدعوى عليه إذا أكرهها على الزواج بمن لا ترغب فيه، أو حصل منه أي تجاوز شرعي فيما يتعلق بحقوقها في الزواج».

من جهته، أفاد عضو المحكمين في المملكة أن مقاضاة الفتاة المكرهة لولي أمرها لا ينافي بره ولا يكون عقوقا، في الوقت الذي رأى فيه أن بيان هذه الحقوق يمثل قلقا لدى بعض الأولياء الذين وصفهم بأنهم «لا يخافون الله في مولياتهم».

وبين المعبي أن مقاضاة الفتاة المكرهة على الزواج لولي أمرها مؤصلة شرعا وثابتة في السنة النبوية، مستدلا بالحديث «عن خنساء بنت خذام الأنصارية أن أباها زوجها وهي ثيب، فكرهت ذلك، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها».

واعتبر عضو المحكمين في المملكة، أن إعلان حق الفتاة المكرهة على الزواج في مقاضاة وليها بيان لحق شرعي، وتشجيع للفتيات المكرهات اللاتي يرغبن في اتخاذ خطوات كهذه، ويفتح الأبواب ليأخذن حقوقهن المسلوبة.

© مركز المعلومات

السجن عشر سنوات لرجل أعمال سعودي بتهمة الزواج من قاصر مصرية

سنتا سجن للمحامي وسنة واحدة لكل من الأب والأم

المصدر: جريدة الوطن يوم الجمعه 21 مايو 2010
5&CategoryID=3167 http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

أصدرت محكمة جنايات الجيزة في مصر أمس حكماً غيابيا بمعاقبة رجل أعمال سعودي يبلغ من العمر (60 سنة) ، تحتفظ الصحيفة باسمه ، بالسجن لمدة عشر سنوات، وبغرامة قدرها 100 ألف جنيه مصري (الدولار 5.61 جنيهات)، بعدما أدانته بتهمة الاستغلال الجنسي لطفلة عمرها 14 سنة إثر زواجه منها.

وبينت حيثيات القضية أن الشخص السعودي قدم إلى مصر، ليطلب من السمسارة أمل إبراهيم سالم أن تبحث له عن فتاة يتراوح عمرها بين ١٢ و١٥ سنة ليتزوجها، فرشحت له ٧ فتيات اختار منهن ضحيته، التي لا يزيد عمرها على ١٤ سنة، وتقاضى الأب ١٠ آلاف جنيه نظير الزواج، في حين حصل كل من المحامي الذي قام بكتابة عقد الزواج والسمسارة على ٢٠٠٠ جنيه.

وعاقبت المحكمة المحامي المتورط بالحبس لمدة سنتين، وتغريمه 50 ألف جنيه، كما عاقبت والدي الطفلة الضحية وهما من قرية طموة التابعة لمحافظة 6 أكتوبر، بالحبس لمدة سنة مع إيقاف التنفيذ، وتغريمهما 50 ألف جنيه، بتهمة تسهيل الاستغلال الجنسي لابنتهما .

وأثبتت التحقيقات أن المحامي والسمسارة كونا تشكيلا لتزويج المصريات القاصرات من رجال أعمال عرب مقابل مبالغ مالية تراوحت ما بين 10 إلى 20 ألف جنيه، ولذلك فقد عاقبت المحكمة السمسارة أمل إبراهيم بعقوبة مماثلة لتلك التي أصدرتها بحق المتهم السعودي، وهي السجن لمدة عشر سنوات وغرامة 100 ألف جنيه.

شهدت محكمة جنايات الجيزة في مصر أمس فصلاً جديداً من فصول أزمة زواج القاصرات من أثرياء عرب، حيث أصدرت المحكمة حكماً غيابيا بمعاقبة رجل أعمال سعودي (60 سنة (بالسجن المشدد لمدة عشر سنوات، وبغرامة قدرها 100 ألف جنيه مصري (الدولار 5.61 جنيهات)، بعدما أدانته بتهمة الاستغلال الجنسي لطفلة عمرها 14 سنة إثر زواجه منها.

بدأت القصة، كما كشفت عنها التحقيقات، حين وصل الكهل السعودي إلى مصر، ليطلب من السمسارة أمل إبراهيم سالم أن تبحث له عن فتاة يتراوح عمرها بين ١٢ و١٥ سنة ليتزوجها، فرشحت له ٧ فتيات اختار منهن ضحيته، التى لا يزيد عمرها على ١٤ سنة، وتقاضى الأب ١٠ آلاف جنيه نظير الزواج، فى حين حصل كل من المحامي الذي قام بكتابة عقد الزواج والسمسارة على ٢٠٠٠ جنيه.

وعاقبت المحكمة المحامي محمد سعيد عبد العال، بالحبس لمدة سنتين، وتغريمه 50 ألف جنيه، كما عاقبت والدي الطفلة الضحية علاء محمد فرج وزوجته سحر صلاح سيد عبدالفتاح، من قرية طموة، التابعة لمحافظة 6 أكتوبر، بالحبس لمدة سنة مع إيقاف التنفيذ، وتغريمهما 50 ألف جنيه، بتهمة تسهيل الاستغلال الجنسي لابنتهما.

وكانت التحقيقات أوضحت أن الضحية اتصلت بوالديها عقب الزواج، تهددهما بالانتحار، إذا لم ينقذاها من الجاني الذى كان يجبرها على ممارسات شاذة، وهو الأمر الذي أثبته تقرير الطب الشرعي، الذي كشف عن تعرض الطفلة بالفعل لانتهاكات جنسية وممارسات شاذة بالقوة. واتضح أن المحامي والسمسارة كونا تشكيلا لتزويج الفتيات المصريات

القاصرات من رجال أعمال عرب، مقابل مبالغ مالية تراوحت ما بين 10 إلى 20 ألف جنيه، ولذلك فقد عاقبت المحكمة السمسارة أمل ابراهيم بعقوبة مماثلة لتلك التي أصدرتها بحق المتهم السعودي، وهي السجن لمدة عشر سنوات وغرامة 100 ألف جنيه. وكانت النيابة طالبت بتوقيع أقصى عقوبة على المتهمين، فيما طالب دفاع المتهمين بالبراءة ودفعوا ببطلان التحقيقات التى جرت مع موكليهم فى النيابة.

واعتبر الدفاع أن المتهمين تمت إحالتهم إلى المحكمة قبل وصول رأي فضيلة المفتي في ما يتعلق بتزويج القاصرات.

وجاء في تقرير المفتي أن "الأب فاسق والزواج محرم فى تلك الحالة، وهو مجرد استغلال جنسي غرضه المال ."

حضرت الطفلة الضحية إلى قاعة المحكمة، وتحدثت مع أسرتها داخل قفص الاتهام. ورفضت الفتاة الكلام مع وسائل الإعلام وبكت كثيراً لمحاكمة والديها وإيداعهما قفص الاتهام بأمر رئيس الجلسة المستشار إيميل حبشي .

وكان المستشار عبد المجيد محمود، النائب العام المصري، قد وافق على إحالة رجل الأعمال السعودي، ووالدي الطفلة والسمسارة والمحامي إلى محكمة الجنايات نهاية شهر يناير الماضي.

وحصلت القضية على اهتمام إعلامي واجتماعي وسياسي كبير إثر الكشف عن واقعة مماثلة لطفلة من البدرشين تبين أنها تزوجت لمدة خمسة أيام فقط وبنفس الطريقة، وهو الأمر الذي أدى إلى إصدار النائب العام تعليمات مشددة بالتصدي لهذه الظاهرة والتعامل معها بحزم. ودخلت الحكومة المصرية على الخط إثر تزايد عدد الحالات التي كشفت عن زواج أثرياء عرب من قاصرات مصريات، حين تقدمت مشيرة خطاب وزيرة الدولة للأسرة والسكان ببلاغ إلى النائب العام يفيد بزواج رجل الأعمال السعودي من الفتاة القاصرة وكونه يمارس معها الجنس بطريقة عنيفة وشاذة بشقة بمنطقة المهندسين.

وكانت الوزيرة مشيرة خطاب كشفت عن دراسة أجريت على 3 مراكز بمحافظة 6 أكتوبر، أظهرت أن نسبة زواج القاصرات بهذه المراكز بلغت 74% من إجمالي الزيجات، بينما بلغت نسبة الزواج العرفي بالمحافظة 29%. وأشارت الدراسة إلى أن السبب الرئيسي للزواج العرفي هو الهروب من السن القانونية للزواج – 18 سنة -، إلى جانب التهرب من التكلفة المادية للتوثيق.

رأي الدين

تداخلت آراء علماء الدين فى القضية حيث اعتبر مفتي مصر الدكتور علي جمعه أن زواج القاصرات يعد زنى، وأفتى "بأن زواج القاصرات يعتبر استغلالا جنسيا للأطفال ويجب معاقبة من يفعله أو يقوم به سواء الأبوان أو المحامون أو الوسطاء (السماسرة) ، مؤكداً أن "الأب الذى يزوج ابنته القاصرة لرجل فى عمر جدها يعتبر "فاسقا"، وتسقط ولايته على أبنائه، مشيرا إلى أنه لا بد من عقاب الأب والأم والوسيط والمحامي والزوج، وأن يكون العقاب رادعاً لمواجهة هذه الظاهرة .ويقول الأمين العام للمجلس الأعلى المصري للشؤون الإسلامية الدكتور محمد الشحات الجندي إن زواج القاصرات جعل مصر محطة ترانزيت للأزواج العرب، مطالباً بضرورة التوعية المجتمعية الشاملة، خاصة للنساء الريفيات وألا يقتصر الأمر فقط على القوانين التى لا تستطيع تغيير المجتمع، بل على المؤسسة الدينية أن تقوم بدورها ووزارة الأسرة والسكان ومنظمات المجتمع المدني أيضاً.

من جانبها قالت رئيسة المركز المصري لحقوق الإنسان الناشطة نهاد أبو القمصان، إن ما يدفع المصريات القاصرات للزواج من الأجانب هو الفقر والجهل والأمية وعدم الوعي.

تحرك رسمي ومدني لوقف الظاهرة بالخليج

40ألف سيدة مصرية متزوجات من عرب وأجانب والأبناء أكثر من 150 ألفا

الطائف: ساعد الثبيتي

أقلق زواج الفتيات المصريات خاصة القاصرات منهن من الأثرياء العرب فيما يعرف بظاهرة الزواج الصيفي أو الزواج السياحي المؤسسات المدنية والحكومية في جمهورية مصر العربية. وبدأ التحرك فعلا على أكثر من صعيد لإيقاف ما تم وصفه بالكارثة الاجتماعية والأخلاقية والتي تستوجب تعاونا وتكاتفا من قبل مؤسسات المجتمع من أجل وضع حلول شافية وكافية لمحاصرتها وتحجيمها.

وعلى صعيد التحرك الشعبي أطلقت مؤسسة "منف" للتنمية والسياحة الثقافية والبيئية في جمهورية مصر العربية وهي مؤسسة تنموية تضم مجموعة من المتخصصين وذوي الخبرات في مجال العمل التنموي والحقوقي والسياحي ، أطلقت في 15أغسطس الماضي حملتها لمناهضة قضية الزواج السياحي وزواج القاصرات ، وتم إعلان الحملة في ندوة نظمتها

© مركز المعلومات

المؤسسة وحملت عنوان " الزواج السياحي في مصر المشكلة وأطر التوعية بمخاطرها " واستندت " منف" في حملتها على دراسات متعددة كشفت عن خطورة الظاهرة.

وقال المدير التنفيذي لمؤسسة "منف" للتنمية والسياحة الثقافية والبيئية ثامر عاطف لـ " الوطن " إن من الدراسات التي كشفت عن خطورة الظاهرة دراسة مصرية، أجريت بالتعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي مع منظمة "اليونيسيف"، وكشفت عن خطورة الزيجات التي تحدث بين الفتيات المصريات من الأجانب والعرب بشكل خاص، حيث وصلت حالات الزواج من العرب إلى ما يزيد على 40 ألف سيدة مصرية متزوجات من عرب وأجانب، تواجههن مشاكل يومية، بالإضافة إلى أبنائهن البالغ عددهم أكثر من 150 ألف ولد وبنت . وأرجعت الدراسة أسباب انتشار هذه الظاهرة، إلى انخفاض مستوى دخل الأسرة المصرية، إضافة إلى انخفاض المستوى التعليمي لها، وكثرة عدد الأبناء ورغبة الفتيات في مساعدة أسرهن اقتصاديا.

كما أشار إلى أن هناك دراسة أعدتها وزارة الأسرة والسكان تم الإعلان عنها أخيرا كشفت عن أن نسبة زواج الفتيات القاصرات من غير المصريين بلغت 74% ، وقد أجريت في 3 مراكز بمحافظة 6 أكتوبر وشملت عينتها العشوائية ألفي فتاة ، وأفادت الدراسة أن هذه المناطق تتميز بانتشار الفقر والبطالة والهروب من التعليم وقلة المرافق والخدمات ، كما كشفت الدراسة عن أن بعض العرب يهربون من الأطفال والبعض الآخر يمنع الزوجة من الإنجاب وآخرون يجبرونها على بعض الممارسات غير الأخلاقية بالإضافة إلى أخذهن إلى بلادهم ليعملن خادمات لزوجاتهم هناك.

وأوضح أن دراسة أجنبية – فرنسية - صادرة في جامعة السوربون ،أجراها البروفيسور جيرارد نيتش كشفت أن مصر تتصدر قائمة الدول العربية التي ينتشر فيها ما يعرف بالزواج السياحي ، وبلغ عدد حالات الزواج السياحي في عام 2006م بحسب هذه الدراسة أربعين ألف حالة . وذكر أن دراسة ميدانية أجريت عن الآثار الاجتماعية التي تسببها ظاهرة الزواج السياحي، كشفت أن نسبة أكبر من العائلات التي ترتضي الزواج السياحي لبناتها هي عائلات متوسطة الحال بنسبة 57.5 % تليها بفارق كبير العائلات الفقيرة التي شكلت نسبة 30 % فقط من عدد العينة المدروسة ، وبينت الدراسة والتي أجريت على عينة من الفتيات اللاتي جربن هذا الزواج، أن ضحايا هذا الزواج الصيفي في الغالب من الفئات العمرية " 20 - 24 عاماً بنسبة 38% تليها الفئة العمرية من 15 " 19 عاماً "بنسبة 35 % وجاءت في المرتبة الدنيا الفتيات من الفئة العمرية "25 - 29 عاماً ""بنسبة 20% من إجمالي العينة .

كما تبين أن غالبية فتيات الزواج السياحي من ذوات التعليم الثانوي بنسبة 30 % تليهن ذوات الشهادات الابتدائية بنسبة 22.5 % وحلت ثالثاً الفتيات من ذوات الشهادات الإعدادية بنسبة 17.5 % تليهن فئة الجامعيات بنسبة 12.5 % ثم من يُجِدن القراءة بنسبة 7.5 % فيما تساوت نسبة الفتيات اللواتي يحملن شهادات الدبلوم مع مثيلاتهن الأميات بنسبة 5 .%

وبين عاطف أن الحملة انطلقت بعد تفاقم مشكلة زواج القاصرات في مصر من عرب وخاصة الخليجيين الذين يدفعهم الهوس بما يسمى بالزواج السياحي والذي غالبا ما تدفع القاصرات ثمنه والمجتمع المصري ضريبته ويتحمل نتائجه وآثاره السلبية التي باتت تهدد قيم المجتمع المصري.

إستراتيجية لمناهضة الزواج السياحي

وبين عاطف أن مؤسسة "منف" التي أطلقت حملة لمناهضة الزواج السياحي تحمل أهدافا كثيرة من أبرزها " نشر الوعي بين المواطنين بخطورة أنواع الزواج المؤقت المرتبطة بالمواسم السياحية ، رفع قدرات الإعلاميين والصحفيين على رصد الظاهرة و العمل على مواجهتها ، توفير الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني لضحايا هذا النوع من الزواج سواء من الفتيات أو من الشباب ، والعمل على صدور تشريع يجرم هذا النوع من الزواج."

وتعمل المؤسسة في إطار آلية معينة تتضمن عقد سلسلة من الندوات والمؤتمرات الشعبية في المناطق التي تنتشر بها الظاهرة للتوعية بخطورتها ، وعقد مجموعة ورش تدريبية للإعلاميين والصحفيين والمحامين والناشطين في منظمات المجتمع المدني بهدف رفع قدراتهم في رصد الظاهرة والتعامل مع ضحاياها وتقديم الدعم لهم وتبني الدعوة لمناهضتها وتحجيمها ، وعقد مجموعة حلقات نقاشية مع أعضاء الهيئة التشريعية ورجال القضاء للضغط من أجل إصدار تشريع يناهض هذه الظاهرة ، و تأسيس شبكة من المنظمات الأهلية لمناهضة الزواج السياحي وتقديم الدعم لضحاياه.

من جهته قال رئيس مجلس الأمناء لمؤسسة "منف" للتنمية والسياحة الثقافية والبيئية وائل كرم لـ "الوطن" : "يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن تعدد حالات الزواج بين المصريات والأثرياء العرب، أن ما يحدث ليس زواجا بالمعنى المعروف بل صفقة يتم الاتفاق عليها ، فأهل الفتاة تخلوا عن تقاليدهم المصرية المعروفة بالسؤال عن زوج الابنة، كما أنهم تخلوا عن أبسط حقوقها في معرفة هوية الشخص الذي يعطونه ابنتهم، تحت غطاء مقبول اجتماعيا باسم "الزواج"، وعلى

الجانب الآخر، نجد أن الزوج، يدرك منذ اللحظات الأولى أنه سيدخل في لعبة اسمها الزواج، حتى تتحقق أهدافه، وبما أن كل فرد في هذه اللعبة يعرف دوره جيدا، فمع نهاية اللعبة، تنتهي الأدوار جميعا.

وبين أن مؤسسة "منف" أقامت ندوة باعتبارها بداية لسلسلة من الفعاليات التي تستهدف مناهضة هذه الظاهرة والقضاء عليها وإزالة اللبس والغموض المحيط بها ، وفك العلاقات المصطنعة والوهمية بينها وبين رواج صناعة السياحة في مصر . وأضاف : من الخطأ أن نعتبر استفحال هذه الظاهرة وهذا الزواج المحرم ضريبة لازدهار الموسم السياحي ، لأننا نصبح كمن يختصر إمكانات مصر السياحية وطاقاتها غير المستغلة الاستغلال الأمثل في مجرد إشباع نزوات فئة محدودة من السياح يمكن بسهولة توجيهها إلى مواطن أخرى للمتعة والاستمتاع إذا ما أحسنا تسويق منتجنا السياحي.

نماذج حية للزواج الصيفي

وبين كرم أن من الملاحظ أن أغلب الزيجات بين المصريات والعرب، تتحدد في عدة مناطق ومحافظات، حيث تعد محافظات المنصورة والشرقية والجيزة من أشهر المحافظات المصرية التي تنتشر فيها مثل هذه الزيجات، وتعد مدينة الحوامدية التي انتقلت إدارتها إلى محافظة ٦ أكتوبر أخيرا ، أكثر المدن التي تنتشر فيها هذه الظاهرة، وجلبت المدينة بشهرتها في هذا الأمر المئات من سكان محافظات أخرى مثل محافظة الفيوم وبني سويف.

وبين أن مدينة الحوامدية التي كانت مشهورة في الماضي بمصنع السكر أصبحت في عصرنا الحالي مشهورة بفتياتها اللاتي أصبحت الواحدة منهن عند إبائهن كالفرخة التي تبيض ذهبا نتيجة استغلالهن في المتاجرة بأجسادهن للزواج من الأثرياء العرب الذين لم يكتفوا بما أحله لهم الدين من الزواج بأربع فأصبحوا يسعون إلى زيادة متعتهم فحللوا الحرام وعرفونا بأنواع كثيرة من الزواج لم نكن نعرفها أو نسمع عنها من قبل كزواج المتعة وزواج المسيار والزواج العرفي وغيرها ، ووجدوا الكثير من الأئمة والمشايخ الذين يحللون لهم هذه الزيجات طالما أن خير هؤلاء الأثرياء يعم الجميع.

قصص مؤلمة للضحايا

وكشفت "الندوة " التي نظمتها المؤسسة ، وكانت بمثابة إعلان عن حملتها لمناهضة الزواج السياحي وزواج القاصرات عن مجموعة من القصص والحقائق المؤلمة والتي ذكرتها ضحايا زواج القاصرات.

حيث ذكرت إحدى الضحايا أن هذه الزيجات تمثل تجارة مربحة لذويها، مشيرة إلى أن أحدهم وهو سمسار متخصص في التوفيق بين طرفي هذه العملية (وهما والد الفتاة والثري العربي) قد زوج ابنته إيمان ذات السبعة عشر ربيعا ثلاث عشرة مرة من الأثرياء العرب . كما ذكرت فتاة أخرى أن معظم هذه الزيجات تتم بدون أي أوراق رسمية ، حيث تتم الزيجة وفق عقد يكتبه محام وعادة يكتب من نسخة واحدة يحتفظ بها الزوج أو السمسار أو والد الفتاة ، مشيرة إلى أنها لم تكن تعرف عن هذا العقد شيئا . وذكرت فتاة أخرى أن هذه الزيجات تتم عبر سماسرة يقومون بعقد صفقة الزواج، وهم الذين يقومون بالاتفاق على كافة الشروط، بل ويقومون بتذليل كافة العقبات ويتعاملون مع كافة السلطات المعنية من خلال الزوجة وذويها، ويتحصلون على أكثر من 80% من المهر المتفق عليه.

من خلال وحدة البحث الميداني الذي قامت به المؤسسة بمدينة الشرقية ودراسة الحالات التي تعرضت لهذا النوع من الزواج تمت مقابلة فتاة تدعى (ص. ع)15عاما لم تكمل التعليم الابتدائي وتحمل لقب مطلقة ، وذكرت عن قصة زواجها أنها كانت في المنزل وفوجئت بوالدتها تقول لها مبروك لقد تقدم إليك رجل ثري من بلد عربي وسوف نعقد الزواج بعد أسبوع ، وقد جهز لك شقة فاخرة في القاهرة.. تقول : هبط عليّ هذا الخبر كالصاعقة ، فأنا لا أعرف ما هو الزواج أو كيف سأتزوج أو ماذا سأفعل ؟. وأضافت وتزوجت في إطار ضيق من الأهل وذهبت معه إلى المنزل وكنت في إحساس أني في عالم آخر أو أني لست في وعي كامل بما يجري حولي... وبسؤالها عن عمر زوجها قالت: يقارب عمر أبي!(وقد قمنا بالسؤال عن سن أبيها وكانت 58 سنة) ، تقول : كنت في حالة اشمئزاز من شكل هذا الرجل.. فقد حدثت معي أشياء إلى الآن لو عرض عليّ كنوز الدنيا كي أتزوج لن أفعل ذلك .

وذكرت أن فترة زواجها امتدت7 أشهر وقد مرت خلال هذه الفترة بظروف قاسية من خلال حملها وإجهاضها وحصول نزيف لها .

وبينت أنه في أحد الأيام قال لها إنه سوف يغادر لمدة أسبوع وسوف يرجع ثانية وقام بإرسالها إلى بيت والدها.. وبعد يومين أخبرهم المأذون أنه قام بتطليقها ولن يعود ثانية !!، وقالت : أحمد الله على أني لم أرزق منه بطفل، ولكن حلمي أن آخذ حقي من هذا الرجل الذي رأيت معه أسوأ أيام حياتي من إهانة وتعذيب وأفعال لم أسمع ولم أر مثلها!!!

أما الفتاة (م . ذ)17عاما فلم تحصل على تعليم مطلقا وتعول طفلة ، تقول " كنت أعمل في أحد مصانع الملابس عاملة نظافة وكأي فتاة لي صديقات من البنات مقاربات لسني وأيضا فيهن من هي أكبر مني ، وفي يوم من الأيام جاءت إليّ فتاة وقد عرضت عليّ أن أتزوج من رجل ثري سوف يبعدني عن هذه الحياة التي كرهتها ولا أطيق أن أستمر بها .. وقلت

© مركز المعلومات

لها يجب أن يأتي إلى البيت ويطلب يدي من أبي وبالفعل جاء إلى البيت وقد قوبل بالرفض من جانب أمي ولكن أبي قال لها إنه سوف يقوم بدفع مبلغ من المال الجيد كي يتزوجني.. وبالفعل تزوجنا وذهبت معه إلى شقته وفوجئت بأنه متزوج وتوجد معه فتاة تكبرني سنا ومعها طفل، فقلت له: من هذه ؟ قال إنها زوجتي. فقلت له : كيف هذا؟ فقال لي إنه شرع الله . وذكرت أن مدة الزواج امتدت 3أشهر، وقد حدث لها حمل في الشهر الثاني من زواجها . وأضافت : ذهب والدي لكي يقوم بالمصالحة معه وأخبره أني حامل، فقال له: ابنتك طالق واذهب واسالها عن والد الطفل.. وقد حملت وأنجبت طفلة، ولا أعرف ماذا أقول لها أو من هو أبوها أو ماذا أكتب اسمها في شهادة الميلاد!!

الزواج الصيفي في التقارير الدولية

قالت مؤسسة "منف" في بيان لها ـ حصلت " الوطن " على نسخة منه ـ إن التقرير الأمريكي عن الاتجار في البشر الصادر عام 2009 م كشف أن هناك رجالاً خليجيين أثرياء يأتون لمصر للزواج من فتيات ممن هن دون سن الـ 18 فيما يعرف بظاهرة "الزواج المؤقت "ويتم عادة ترتيبه عن طريق سماسرة للزواج أو عن طريق أهل الفتاة.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة المصرية لا تمتثل "حتى للحد الأدنى من المعايير في سبيل القضاء على الاتجار في البشر". وأوضح التقرير أن الحكومة المصرية لم تبدِ أي تقدم في تطبيق قانون مكافحة الاتجار بالبشر على مدار العام الماضي، حيث يبرر التقرير سبب وضع مصر على قائمة الرصد، بأنها تفتقر لوجود تعريف رسمي لهوية الضحايا وإجراءات حمايتهم، حتى إن بعض ضحايا الاتجار يتم معاقبتهم لارتكابهم بعض الأفعال بسبب استغلالهم.

مواجهة الظاهرة .. تجارب دولية

وأشارت مؤسسة "منف" في حملتها ضد الزواج السياحي إلى أن الأمل معقود على جهود منظمات المجتمع المدني لإنهاء هذه المأساة، ويمكن أن تعتمد المنظمات الأهلية على 3 محاور رئيسية في التعامل مع هذه القضية، وهي: توعية الرأي العام، والمطالبة بنصوص تشريعية تواجه الظاهرة وتعاقب أطرافها ، ومساعدة الضحايا . وألمحت إلى أنه يمكن الاستفادة من الخبرات السابقة لمنظمات المجتمع المدني في الدول الآسيوية التي حاربت ظواهر مشابهة . حيث ركزت هذه المنظمات على تشكيل رأي عام مدرك لخطورة الاتجار بالبشر والأساليب التي يستغلها التجار للإيقاع بضحاياهم، وتأهيل المجتمع للتعامل مع الضحايا، فمثلا ينظم التحالف المناهض للاتجار بالنساء (CATW) حملات توعية للطلبة في المدارس عن الاتجار بالبشر وكيفية حماية أنفسهم .

وتتضح أهمية الجمهور بالنظر إلى جهود شبكة اليابان لمكافحة الاتجار بالبشر (JNATIP) التي تمكنت بفضل حشد الرأي العام من إجبار الحكومة على إقرار قانون مناهض للاتجار بالبشر خلال 6 أشهر من بدء حملتها.

وتعتقد (JNATIP) أن الاتجار بالبشر نوع من الجريمة المنظمة التي تتخطى الحدود؛ لذلك لا يمكن إنهاء هذه المأساة دون تعاون دولي، وتخطط الشبكة لإنشاء نظام للتعاون بين الدول المصدرة والمستقبلة للضحايا .

ويتركز المحور الثاني في عمل المنظمات على إغاثة الضحايا التي تشمل تقديم مساعدات نفسية وصحية وقانونية لهم وتوفير ملجأ آمن لهم ، وتسعى المنظمات كذلك إلى تعديل القانون الخاص بالاتجار بالبشر، فقد حرصت شبكة (JNATIP)على تقديم اقتراحات لتعديل القانون الياباني، وضمان إجراء محاكمات جنائية لمهربي البشر، كما لعبت دورا كبيرا لإقرار قانون لحماية ضحايا الانتهاكات والاتجار بالبشر من خلال الاعتماد على خبرات الضحايا ودعم وسائل الإعلام والمجتمع.

المطالبة بقانون يجرم زواج القاصرات

عضو مجلس الشورى المصري مجدي عفيفي قال لـ " الوطن " إنه تقدم بطلب إحاطة في مجلس الشورى بإصدار قانون يجرم زواج القاصرات وسرعة تقنينه ، لأن هذه الظاهرة بدأت تنتقل من مدينة إلى مدينة أخرى بعد أن كانت الغالبية العظمى تتركز في محافظة (6 (أكتوبر والمدن التابعة لها وهي (الحوامدية- البدرشين- أبو النمرس) ، وأوضح أيضا أن هناك مكاتب سماسرة لمثل هذه الزيجات التي تحدث في هذه المدن ومكاتب محامين لتسهيل هذه الإجراءات كما يحدث في مدن الغردقة وشرم الشيخ. وفى نهاية كلمته أوصى بضرورة إصدار تشريع يجرم هذه الزيجات والعمل على توعية المواطنين بخطورة هذه الظاهرة ومدى تأثيرها على الفتاة المتزوجة والطفل الذي يولد ويصبح مجهول النسب.

مطالبة بثورة إعلامية توعوية في السعودية

المستشار القضائي الخاص والمستشار العلمي للجمعية العالمية للصحة النفسية بدول الخليج العربي والشرق الأوسط الشيخ صالح بن سعد اللحيدان أوضح لـ "الوطن" أن الانفتاح الإقليمي بين دول الشرق الأوسط جعل بعض الدول وخاصة مصر مقصدا لسكان دول الخليج بقصد السياحة والتجارة والتعليم ونسبة متفاوتة من أجل الاقتران ببعض الفتيات مما ساهم في نشوء ما يسمى بالزواج السياحي وزواج القاصرات . وقال " أود من سماحة شيخ الأزهر ومفتي عام مصر وعلماء الأزهر أن يدرسوا قضية الزواج المؤقت أو ما يعرف بالزواج الصيفي أو الإيجازي من 3أوجه ، الوجه الأول

من وجهة نظر شرعية ومن باب فقه المستجدات ، أما الوجه الثاني فدراسة عميقة وشاملة ومتمكنة من وجهة نظر مستقبلية للأسرة وما يخص أهل الفتاة وكذلك الزوج المتقدم وما يترتب على الزواج من مفاسد وخاصة تزويج الكهول من كبار السن لميل بعض الأسر لذلك لحاجتها المادية ، أما الوجه الثالث فهو دراسة الحالة النفسية الإكلينيكية وما يترتب على هذا الزواج من تشتت الأطفال فيما بعد وبعض الإشكالات النفسية التي تقع للزوجة وما يحدث لديها بعد تجربة الزواج وخاصة صغيرات السن من ردة نفسية تنعكس على مستقبلها ومستقبل أطفالها.

كما بين أن المملكة بحكم كونها مرجعية علمية شرعية لجميع الدول الإسلامية ينبغي أن تتبنى ثورة إعلامية من أجل التوعية بآثار هذا الزواج المؤقت ، النفسية والاجتماعية والصحية والإقليمية . وتمنى أن تتبنى وزارة الإعلام السعودية بالتعاون مع وزارات الداخلية والعدل والشؤون الإسلامية حملة توعوية إعلامية بهذا الزواج ، وبين أن زواج القاصرة ينزل منزل المكنة ، مشيرا إلى أن القاصرة تكون بحالين: إما قصور العمر أو قصور الإدراك ، وفي كلتا الحالتين لا يرى الزواج لهذه الفئات لما يترتب عليه من نتائج وآثار تجلب السوء ، وبين أنه تلقى دعوات من بعض الإخوة في مصر تبرز مشكلات زواج القاصرات الذي برز هناك بشكل لافت .

حائل: تهديدات لرئيس هيئة على خلفية دهم خلوة

المصدر: جريدة الحياة السبت 22 مايو 2010
144095 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

تلقى رئيس مركز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مدينة الشملي (180 كلم غرب مدينة حائل) فرحان العنزي، تهديدات من مجهول، على خلفية عملية دهم نفذها رجال هيئة المركز لخلوة بين شاب ثلاثيني وسيدة أربعينية داخل خيمة في منطقة صحراوية مساء الثلثاء الماضي 18 آيار (مايو .(

وأكد الناطق الإعلامي في شرطة منطقة حائل المقدم عبدالعزيز الزنيدي لـ «الحياة» تلقيهم خطاباً من مدير هيئة مدينة الشملي يفيد فيه بتلقيه تهديدات وكلاماً غير لائق عبر اتصالات من هاتفين محمولين، لافتاً إلى أن مدير الهيئة لم يتهم أحداً بعينه في البلاغ، كما أشار إلى ان عمليات البحث والتحري في القضية لا تزال مستمرة .

من جهته، رجح مصدر مطلع في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة حائل أن تكون التهديدات جاءت على خلفية ضبط الشاب والسيدة والذي شهد اطلاق 3 أعيرة نارية من سلاح رشاش (كلاشينكوف) من الأخيرة باتجاه دورية تتبع الهيئة، لتمكن الشاب من ركوب سيارته والفرار من المكان.

يذكر أنه تم القبض على الشاب والمرأة وسلما إلى مركز الشرطة الذي حولهما إلى هيئة التحقيق والادعاء العام في منطقة حائل لاستكمال التحقيقات معهما حول الواقعة .

وكان رئيس مركز الهيئة العنزي حصل قبل نحو 13 شهراً على البراءة، بعدما تم توقيفه مدة 10 أيام على ذمة قضية اتهامه بالضلوع في وفاة مواطن داخل مقر هيئة سلطانة بمنطقة تبوك، حينما كان رئيساً للمركز آنذاك، قبل أن يتم نقله رئيساً لهيئة مدينة الشملي عقب أن تلقى اتصالات هاتفية من مجهولين هددوه فيها بدهسه مع أبنائه.

من جهتها، حاولت «الحياة» أكثر من مرة الاتصال بالعنزي للحصول على تعليقات بشأن التهديدات التي تلقاها أخيراً إلا ان هاتفه المحمول كان مغلقاً.

وكانت محافظة الشملي شهدت قضية خلوة مشابهة لسيدة عربية في العقد السابع من العمر مع شابين سعوديين قبل نحو عامين، ونفذت شرطة الشملي التابعة لمنطقة حائل قبل نحو شهرين حكم الجلد بحق الشابين.

© مركز المعلومات

أوتاوا: تقدم في قضية كندية يرفض والدأطفالها السماح لها بمغادرة السعودية

المصدر: جريدة الحياة السبت 22 مايو 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/144113

ذكرت هيئة الإذاعة الكندية (سي بي سي) على موقعها الإلكتروني أمس، أن قضية المواطنة الكندية ناتالي موران التي يرفض والد أطفالها الثلاثة السماح لها بمغادرة السعودية منذ أكثر من سنتين شهدت تطوراً إيجابياً يثير الأمل بحل نهائي للمشكلة، إذ أفادت موران (26 عاماً) بأنه تم نقلها من منزل والد أطفالها إلى منزل والديه، ريثما تتوصل محادثات بين الجهات المختصة في البلدين إلى حل. وأوضحت شبكة «سي بي سي» أن التطورات في مشكلة موران جاءت في أعقاب اتصالات أخيراً بين مسؤولين في البلدين .وذكرت أن موران كانت تعرفت بوالد أطفالها حين كان عمرها 17 عاماً في مقاطعة كوبيك .لكنها رفضت أن تتزوجه بعدما حملت منه بطفلها الأول. وأضافت أن شريكها السعودي أُبعد لاحقاً من كندا بعدما رفضت السلطات الكندية طلباً تقدم به لمنحه حق اللجوء!

وفي عام 2005 جاءت موران للسعودية، حتى يتمكن شريكها من رؤية طفله، لكنه رفض السماح لها بمغادرة المملكة. ورزقت منه بعد ذلك بطفلين، لكن والدتها جوان دوروشر تزعم بأن أحد هذين الطفلين جاء إثر اغتصاب ابنتها. وقالت شبكة «سي بي سي» إنها اطلعت على ترجمة باللغة الفرنسية لرسالة كتبها شريك موران يقول فيها إن ملف القضية أضحى بيد الجهات المختصة في البلدين.

ونقلت عن مسؤولين في سفارة كندا في الرياض قولهم إنهم تمكّنوا من مقابلة موران، لكن لم يكن بوسعهم نقلها إلى مقر السفارة. وكانت أحزاب المعارضة الفيديرالية الكندية طالبت حكومة المحافظين التي تحكم كندا في وقت سابق الشهر الجاري، باتخاذ إجراءات عاجلة لإعادة موران إلى بلادها.

الطائف: 16 سابقة تحسم مصير مدعي المحاماة المبتز للنساء

المصدر: جريدة الحياة السبت 22 مايو 2010
144154 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

تكثف الجهات المختصة في محافظة الطائف البحث في ملف سوابق «المحامي المزيف»، صاحب العلاقات الوهمية الذي عمل على ابتزاز النساء من خلال الترافع عن قضاياهن، وكشف مصدر مطلع لـ «الحياة» ان للشخص المذكور أكثر من 16 سابقة لا يزال بعضها قيد النظر، وأبرزها انتحال شخصية مرموقة، و«شتم» ضابط في سجون الطائف وقضية تزوير، والتردد على مستشفى الصحة النفسية مدعياً أنه محامٍ ووكيلُ شرعيٌ عن عاملات في المستشفى .

وذكر المصدر لـ «الحياة» أن فرع وزارة التجارة في محافظة الطائف أجرى تحقيقات حول كيفية فتح مكتب محاماة للمتهم ومزاولة أعماله من دون ترخيص، قبل أن يتضح أن «المحامي» لم يحصل على ترخيص أصلاً. وأوضح أن «مدعي المحاماة» تهجم على أفراد دورية أمنية وحكم عليه بالسجن 20 يوماً، إضافة إلى تورطه في ثلاث قضايا معاكسات حكم عليه فيها بالسجن والجلد 30 جلدة، وتورط في مشاجرة مع جندي مرور، وتلفظ على رجل أمن .

وأضاف المصدر، أنه سبق أن حكم على المدعى عليه بالسجن 10 أشهر و90 جلدة في قضية » شذوذ»، ودعوى أخرى ضد رجل أمن ثبت أنها كيدية. وكشف تشكيل لجنة من الشؤون الصحية والشرطة في الطائف للتحقيق معه في وقت سابق بخصوص تردده على مستشفى الصحة النفسية مدعياً أنه محام ووكيل شرعي عن بعض العاملات في المستشفى. ويذكر أن شكوى تقدم بها مواطن إلى إمارة منطقة مكة المكرمة ضد المحامي، بدعوى التشهير بشقيقه الموقوف في قضية مبالغ مالية للغير، أشار فيها إلى أن «المحامي المزيف» ارتكب عدداً من المغالطات بحق شقيقه.

© مركز المعلومات

استشهد بعدم اختفاء صحفي في حادث مدبر بدول الخليج ..

السديري :

تقارير مراسلون بلا حدود ظالمة وترتيبها للصحافة الخليجية مجحف

الجبوبي : مصالح وتجن واضح في تقارير المنظمات الدولية

المصدر: جريدة اليوم السبت22 مايو 2010

http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=2&G=760248 &I=13490

دافع رئيس اتحاد الصحافة الخليجية ورئيس تحرير جريدة الرياض رئيس هيئة الصحفيين السعوديين في ورقة عمل بندوة « الصحافة الخليجية في تقارير المنظمات الدولية» عن واقع الصحافة الخليجية رغم ما تجده من تشويه من خلال تقارير تلك المنظمات، مستشهداً بالصحافة الكويتية التي مارست الحرية الصحفية مبكرا قبل 40 عاماً ومازالت تعيشها وهو أمر لم يحدث في كثير من الدول الثورية التي تدعي أنها تمارس الحرية وهي لا تمارسها.

تصحيح أوضاع

ذكر السديري أن الصحافة السعودية تعيش الكثير من التطورات في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ، حيث صححت الكثير من الأوضاع وأصبحت محاكمة الصحفي أو الصحيفة لا تتم بالمحكمة وإنما هناك لجنة بوزارة الإعلام ومن عدة جهات هي التي تقوم بهذه المحاكمة وفق نظام المطبوعات فقط ما ساهم في الحد من بعض الإجراءات التي لم تكن موضوعية، مؤكداً أن هناك الكثير من الدعاوى التي أقيمت ضد صحف وصحفيين .

اختفاء صحفي

وأبدى السديري دهشته من ترتيب الدول الخليجية في تقارير منظمة مراسلين بلا حدود بعد بعض الدول العربية التي قادت الحريات فيها الى التراشق وتأخير مجتمعاتها في ظل الخصومات التي تحولت للأسف في مجتمعات عربية تشهد حروبا وتفجيرات وتصدير أشخاص يعملون بهدف إرباك الأوضاع الأمنية وهذا الأمر معدوم في دول الخليج التي لم يحدث على الإطلاق اختفاء صحفي نتيجة حادث سير من أجل التخلص منه.

موضوعية وحرية

وقال السديري : إننا وبالرغم من ذلك لا ندعي أننا فى حالة اكتمال أو نضج كامل وانما لا نزال نحتاج كثيرا الى الموضوعية في الطرح ومزيد من الحرية في تداول العمل الصحفي ، فنحن كإعلاميين علينا أن نهتم بالدور الذي يجب أن نفعله في توعية المجتمع القادر على استيعاب الحرية المطلوبة.

مواقف مقصودة

وشدد السديري على أهمية تواجد الصحافة كمنبر تعبير عن الرأي في دول الخليج أن هناك مواقف مقصودة في تعاطي بعض المنظمات الدولية أهلية كانت أو حكومية في تقاريرها عن الصحافة الخليجية، وقال في ذات السياق : إن هناك من يحاول التقليل من أهمية المجتمع الخليجي كبعض المنظمات التي أعدت تقاريرها وفق وضعيتها الخاص وتريد أن تكيف المجتمعات دون أن تدخل أوضاع هذه المجتمعات في حساباتها.

مقاييس ظالمة

وقال السديري : إن مقاييس هذه المنظمات تفتقد العدالة كما في منظمة مراسلون بلا حدود التي لم تتجاوب مع دعوته لأحد مسئوليها لزيارة المملكة ليرى ووفد منظمته الواقع بعينه الذي وعده بالمجيء في حواره معه عبر قناة العربية، لكنهم لم

يتجاوبوا مع مكتب "الرياض" في باريس الذي تواصل معهم لترتيب الزيارة ما يبرهن أن هناك مواقف مقصودة عند إعداد مثل هذه التقارير.

مداخلات ساخنة

وكانت الندوة التي أدارها رئيس تحرير جريدة أسواق البحرينية إبراهيم صفوان قد شهدت مداخلات ساخنة من عدد من رؤساء التحرير والصحفيين في دول الخليج العربي، بدأت بورقة لرئيس وحدة الدراسات في صحيفة البيان الإماراتية علي عبيد الهاملي استعرض فيها تقارير بعض المنظمات الدولية عن الصحافة الخليجية التي وضعت دول الخليج في مراتب متأخرة ضمن 175 دولة شملتها التقارير وورد في تلك التقارير بعض الجهات العربية اعتبرتها منظمة "مراسلون بلا حدود" ضمن قائمة صائدي حرية الصحافة في التصنيف المنشور على موقعها الالكتروني من ضمنها تونس وسوريا وليبيا.

حرية وقيود

وأشار رئيس تحرير جريدة القبس الكويتية وليد النصف الى أن الصحافة الكويتية تعيش حرية في الجانب السياسي على عكس ما يمارس عليها من قيود في الجانب الاقتصادي وهو الأمر الذي أثر على مصداقية الكلمة التي ينتظرها المتلقي.

صائدو الحرية

وذكر أحد الصحفيين أن اللافت للنظر في قائمة صائدي حرية الصحافة التي ضمت جهات كثيرة من الولايات المتحدة أو إسرائيل كأحد صيّادي الصحافة وحرية الإعلام في العالم نتيجة جرائمهم بحق الصحفيين في كل من العراق والأراضي المحتلة في فلسطين.

تقصي الحقائق

وأوضح نائب رئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء اليمنية سبأ نائب رئيس تحرير جريدة السياسة راجح الجبوبي، أن تلك المنظمات لها مصالح من وراء تلك التقارير التي تشهد تجنيا واضحا نتيجة عدم الأخذ في الاعتبار معايير تقصي الحقائق من داخل تلك البلدان التي أوردتها ضمن صيادي الصحافة في الوطن العربي .

© مركز المعلومات

القضايا الأخلاقية وإدمان المخدرات يتصدران قائمة الجرائم النسوية في المملكة

المصدر: جريدة اليوم السبت22 مايو 2010
2&G=760256 &I=13490 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

عبد المجيد العاصم ـ الرياض

تتصدر الجرائم الأخلاقية قائمة الجرائم التي ترتكبها النساء في المملكة تطابقا مع ما يحدث في معظم المجتمعات النسوية على مستوى العالم، وتأتي بعدها في الترتيب جرائم العنف الأسري، ثم جرائم إدمان المخدرات وتناول الكحول، تليها جرائم القتل، ثم أخيرا الجرائم الاقتصادية.

وأشارت دراسة أجرتها الدكتورة بدرية العتيبي حول التقبل الأسري للمرأة السعودية المحكوم عليها في المؤسسات الإصلاحية إلى أن هذه النتيجة تعكس ظاهرة اجتماعية في منتهى الأهمية تتمثل في وصول مثل هذا النمط من الجريمة على سلطات الضبط الاجتماعي الرسمية ممثلة في السلطات الشرعية.

وقالت الدراسة التي قدمت في اللقاء السنوي للجمعية العلمية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام بعنوان (التحضر ومشكلات المدن في دول مجلس التعاون) قالت : إن هناك مبررات موضوعية تبرز مؤشرات ارتفاع الجرائم الأخلاقية بين النساء في المملكة.

وفيما يتعلق بجرائم العنف الأسري أشارت الدراسة إلى أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية من أهم العوامل المؤدية إلى ارتكاب جرائم العنف الأسري مثل السرقة والجرائم الأخلاقية وترويج وتعاطي المخدرات.

وأكدت الدراسة بروز ظاهرة مقلقة تتمثل في ارتفاع نسبة العنف الأسري، وبالتالي ارتفاع نسبة جرائم العنف الأسري والقتل، حيث وصلت النسبة إلى 24.2 بالمائة وهذا يقود إلى التأكيد على أن ظاهرة العنف الأسري بدأت تظهر بوضوح وتأخذ طريقها إلى المرأة السعودية وهو يأتي نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من حيث التواصل مع المجتمعات الأخرى .

ووفقا للدراسة فإن جرائم إدمان المخدرات وترويجها أو تناول المسكرات من الجرائم غير المعتادة والمنتشرة في المجتمع السعودي إلى عهد قريب خصوصا ما يخص المرأة حيث إن تناول المسكرات والمخدرات لا يتفق وطبيعة المجتمع السعودي المسلم المحافظ.

80بالمائة عنفاً جنسياً وجسدياً و153 حالة إساءة ضد الأطفال خلال عام

المصدر: جريدة اليوم السبت22 مايو 2010
3&G=760266 &I=13490 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

أظهرت تقارير متخصصة حول الأسرة أنها رصدت خلال العام عددًا من حالات إساءة معاملة الأطفال المسجلة في القطاع الصحي إذ بلغت 153حالة إساءة إلى أطفال تضمنت 73 حالة لإناث و80حالة للذكور فيما سجل 60بالمائة عنفًا جسديًا للأطفال و20بالمائة عنفًا جنسيًا والنسب الباقية كانت تتمثل في أنواع من الإهمال.
وأشار التقرير السنوي لبرنامج الأمان الأسري خلال العام الماضي إلى أن مركز حماية الطفل في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية للحرس الوطني في الرياض سجل 64 حالة إساءة أو إهمال للأطفال خلال العام ذاته، منها 28 حالة إهمال، و24حالة إساءة جسدية وتسع حالات إساءة جنسية وثلاث حالات إساءة عاطفية .
ولفت إلى أن الوالدين شكلا النسبة الأكبر من المعنفين للأطفال بنسبة 74 بالمائة، وتوزعت 14بالمائة بين الأخوة والمعلمين والعمالة المنزلية والغرباء، فيما بقي المعنف مجهولاً في 12بالمائة من الحالات، في الوقت الذي تطرق فيه التقرير إلى أن 40بالمائة من ضحايا العنف كن جامعيات و14 بالمائة أميات.
وذكر التقرير أن برنامج الأمان الأسري قدم خدمات متنوعة لـ 177من ضحايا العنف تضمنت الاستشارات النفسية والقانونية، إضافة إلى إحالة بعض القضايا إلى مؤسسات الحماية الاجتماعية والإيوائية، في حين استفاد من خدمات البرنامج العام الماضي 47 طفلاً دون الـ 18 أو 130 من الراشدين ذكوراً وإناثاً، لافتاً إلى تنوع أنواع العنف الذي تعرض له الضحايا ليشمل العنف الجسدي في 30 بالمائة والنفسي 28 بالمائة فيما شكل التحرش الجنسي أقل نسبة

30 مرشدة طلابية يناقشن الوقاية من العنف

المصدر: جريدة الوطن يوم السبت22 مايو 2010
5&CategoryID=3240 http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

تشارك 30 مرشدة طلابية في ورشة تدريبية حول نشر الثقافة الحقوقية والوقاية من العنف والإيذاء التي تقيمها إدارة توجيه وإرشاد الطالبات في إدارة التربية والتعليم للبنات بمنطقة الرياض بالتنسيق مع المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني .وسينعقد البرنامج في مقر إدارة التدريب التربوي بالرياض غداً ويستمر يومين.
ويهدف البرنامج التدريبي الذي تفتتحه المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها بنت عبدالله المنيف إلى التعريف ببرنامج الأمان الأسري الوطني ومراكز الحماية، ويلقي الضوء على السجل الوطني الخاص بتسجيل حالات العنف وإساءة معاملة الأطفال، إضافة إلى مجموعة من المواضيع الأخرى .
وتقدم الاختصاصية الاجتماعية تهاني بنت عبدالرحمن المجحد والاختصاصية الاجتماعية شيخة بنت حمود العنزي فعاليات الورشة بعد تعارف المشاركات، وتوضيح أهداف الورشة، وقواعد العمل .وسوف تناقش المشرفات أنواع إساءة معاملة الطفل، ومن هم المسيئون؟، ومؤشرات إساءة معاملة الأطفال، والإجراءات الواجب اتباعها بالمدرسة عند الاشتباه في وقوع إساءة، والتعامل معها وفقاً للتعميم الصادر من الإدارة العامة لتوجيه وإرشاد الطالبات في وزارة التربية والتعليم.

© مركز المعلومات

وزير الشؤون الاجتماعية لـ"عكاظ":

نطالب بسرعة إصدار نظام حماية الأسرة

المصدر: جريدة عكاظ السبت1431/06/8 هـ 22 مايو 2010 م العدد : 3258
.htm20100522351627 /Con20100522 http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

أكد لـ «عكاظ» وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، أنه لا من العدل والإنصاف ولا من المصلحة الاجتماعية أن نحتفظ بالمعنفات داخل الدور، بل أن نعيد علاقتهن مع الأسر، داعيا في الوقت ذاته إلى سرعة دراسة نظام حماية الأسر من الإيذاء والذي سيدرسه مجلس الشورى قريبا. وأوضح العثيمين، في ختام أنشطة اللقاء السادس لمديري العموم ومديرات مكاتب الضمان الاجتماعي في المملكة، الذي عقد في نجران، أن صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وجه في وقت سابق بمعالجة بعض القضايا التي تختص بأعمال عنف الأسر وحاجة بعض المناطق إلى دار رعاية للمعنفات.

وحول دور مشاركة الجهات الحكومية في الملتقى، أشار وزير الشؤون الاجتماعية إلى أنه دعيت عدد من الجهات المعنية والصحافيين لطرح آرائهم والاستفادة مما يقدمونه، قائلا: «لا نقول إننا نعد الجميع أن نأتي بالشمس في يد والقمر في يد أخرى ونحن نستمع لما يقولون من أجل تطوير العمل ونعرف المعوقات ونعالجها بدورنا».

وفي شأن الملتقى، بين العثيمين أنه يعد جلسة مصارحة وشفافية وتبادل الآراء والأفكار والمصارحة بين مديري الضمان الاجتماعي في كل سنة لمعرفة معوقات العمل وسبل تطوير العمل بين العاملين ووكيل الوزارة، وفي هذا العام جاءت فكرة ميثاق العمل المهني والأخلاقي والمهني.

محاكمة أعضاء بـ تحفيظ الطائف بتهمة سلب حقوق مواطن

المصدر: جريدة شمس السبت العدد 1592 / 22-05-2010
98050 http://shms.pressera.com/html/story.php?id=

تنظر المحكمة الجزئية بمحافظة الطائف اليوم في اتهام أعضاء بجمعية تحفيظ القرآن في الطائف بمحاولة الاعتداء على مواطن في مكتبهم، وإرغامه على التنازل الخطي، مقابل حصوله على جزء زهيد من استحقاقه في مبلغ الوساطة الخاص ببيع قطعة أرض تعود ملكيتها للجمعية، وهي القضية الأولى على مستوى جمعيات تحفيظ القرآن في المملكة.

وقال محمد العصيمي «معلم وإمام مسجد بمخطط الأمير بدر بالحوية» إنه استقبل وفدا من الجمعية بمنزله يطلبون شفاعته لبيع أرض الجمعية الواقعة بالمخطط على ثلاثة شوارع بمساحة تقارب أربعة آلاف متر مربع إلى إدارة التربية والتعليم بالطائف، على أن يكون له 2.5 % من إجمالي القيمة كأجر سعيه، كما هو متعارف عليه لدى مكاتب العقار. مشيرا إلى أنه حصل على مشهد رسمي من إدارة الجمعية بفحوى الاتفاق.

وأضاف أنه نجح في إتمام صفقة بيع قطعة الأرض إلى إدارة التعليم بمبلغ ثلاثة ملايين ريال، وأبلغ المفوّض الرسمي لدى الجمعية بالاتفاق مع إدارة التعليم عن طريقه وبوساطته، فرد عليه بأن الجمعية ستعطيه دلالته المتعارف عليها في مكاتب العقار، لكنهم بعد استلامهم المبلغ من إدارة التعليم بدؤوا في مماطلته، وأخذوا يتجاهلون اتصالاته فترة من الزمن، ثم طلبوا منه الحضور إلى المكتب، حيث أغلقوا عليه الأبواب والنوافذ، وأعطوه عشرة آلاف ريال، وطلبوا منه التبرع بباقي المبلغ «65 ألفا» لصالح الجمعية بموجب مستند.

وذكر العصيمي أن الموجودين في المكتب أخذوا في إرهابه ورفع أصواتهم، وتجمعوا حوله مشمرين عن سواعدهم، بعد أن أظهر رفضه للتبرع، بعد أن أيقن أنهم إنما يريدون المال لأنفسهم، مضيفا أنه استطاع الاتصال على الدوريات الأمنية التي باشرت الحادث، وألقت القبض على المجموعة، التي اقتيدت إلى قسم شرطة الفيصلية، للتحقيق معهم بتهمتي الاعتداء والاختلاس

© مركز المعلومات

الأمان الأسري يدرس آليات التبليغ عن حالات العنف في المدارس

المصدر: جريدة الوطن يوم الاحد23 مايو 2010
3&CategoryID=3465http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=

كشفت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف عن قيام البرنامج بإعداد تنظيم عن حالات العنف في المدارس، وذلك بطلب من وزير التربية والتعليم. وقد أقيمت ورشة تدريبية نظمتها إدارة توجيه وإرشاد الطالبات بإدارة التربية والتعليم للبنات بمنطقة الرياض بالتنسيق مع المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني البرنامج التدريبي عن (نشر الثقافة الحقوقية والوقاية من العنف والإيذاء) لقرابة 30 مشرفة تربوية أمس بمقر إدارة التدريب بحي الربوية. وهدفت الورشة إلى معرفة واقع حالات العنف في المدارس من خلال خبرات المشاركات في الورشة التي تستمر ليومين. ويسعى التنظيم الجديد إلى وضع آلية عمل تربط حالات العنف المكتشفة في المدارس بمراكز الحماية والسجل الوطني لحالات إساءة معاملة الأطفال.

كما كشفت المنيف عن تدشين خط ساخن للأطفال للتبليغ عن أي حالة عنف وهو على الرقم 116111، وسيتم تدشين الرقم في يوم الطفل 23 نوفمبر المقبل. ويشارك في هذا الخط 15 جهة حكومية وسيطبق مبدئيا على منطقة الرياض لمدة ستة أشهر حتى يتم تلافي العيوب، بعدها سيعمم على مناطق المملكة جميعا وهو خط دولي سيتمكن الطفل من الاستفادة منه حتى لو كان خارج المملكة. وحول الشكاوى من عدم استجابة بعض الأرقام الساخنة لحالات العنف مثل الرقم 1919 الذي خصصته وزارة الشؤون أوضحت أن لكل جهة آليات عملها. ولكنها انتقدت أن من يجيب على اتصالات المعنفين رجل، وقالت: إن آخر ما تريد سماعه المرأة التي تريد الشكوى من عنف الرجل رجل آخر. وأوضحت المنيف أن حماية المبلغ عن العنف واجبة على الجهة الرسمية التي يتبع لها الشخص. وعلى المدرسة التي تشتبه بحالة طفل معنف أن تخاطب الجهات الرسمية بصفة المدرسة، وليس اسم المعلم أو المعلمة. وذكرت أن إحدى المشرفات اشتكت أنها عندما أرادت التبليغ عن حالة عنف رفضت الجهة التي تقدمت لها بالشكوى قبولها بمسماها الوظيفي وطالبتها باسمها وهاتفها وعنوان سكنها، وهو ما طالبت المنيف بحمايته.

وأشارت المنيف إلى أنه منذ إطلاق السجل الوطني لحالات الإساءة للأطفال العام الماضي بلغت الحالات 300 حالة تصدرتها الرياض بـ117 حالة والشرقية 26 حالة ثم منطقة مكة 7 حالات، وكل هذا في الخمسة الأشهر الأولى من إطلاق السجل. وأشارت إلى أن الأطفال دون سن الثانية كانت نسبة تعرضهم للعنف كبيرة، حيث بلغ العدد 48 حالة، ثم الأطفال من 6 - 12 بلغت 62 حالة .ويتصدر العنف الجسدي أنواع العنف بنسبة 45% ثم الإهمال 37% ثم الجنسي بنسبة 17 - .20% فيما بلغت نسبة الذكور المعنفين 52%، كما بلغت نسبة الإناث 48%. وتصدر الوالدان كمصدر للعنف بنسبة 72% وانخفضت نسبة عنف العمالة إلى 2%. ونفت أن تكون العمالة المنزلية مصدرا للعنف، وكذلك ما يشاع بأن أسباب العنف تعاطي الوالدين للمسكرات والمخدرات، والواقع يدل على غير ذلك، فكثير ممن يمارسون العنف متعلمون ذو مستوى مرتفع، بعيدين عن تعاطي المسكرات والمخدرات. وطالبت بحل مشاكل المناطق الموبوءة والتي تنتشر فيها البطالة وغيرها من المشاكل الاجتماعية حتى لا ينتشر العنف. وطالبت المشاركات في الورشة بتسهيل عملية الإبلاغ عن حالات العنف في المدارس، حيث قالت المشرفة بمركز وسط زينة العمري: إن استمارة التبليغ هي نفسها معيقة، حيث تتطلب توقيع ولي الأمر، والذي يكون هو سبب المشكلة في الأساس. وانتقدت السلسلة الإدارية الطويلة التي يتطلبها رفع الشكوى، والتي قد يكون المعنف قد توفي أو أصيب بمكروه ولم يبت في موضوعه بعد.

وأوضحت رئيسة وحدة الخبرات الإرشادية في إدارة التوجيه بإدارة تعليم الرياض ماجدة عبيد أن وجود تنظيم لحالات العنف بالمدارس سيساعد في وضع آلية واضحة للتعامل مع حالات العنف. وأوضحت أن هناك برامجا توعوية للمعلمات والطالبات في المدارس، وهذه الورشة هي الأولى من نوعها. وقد تم التعاون فيها مع حقوق الإنسان والشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمان الأسري في هذه البرامج.

مشرفات تربويات لـ الجزيرة: الخط 1919 لا يتجاوب معنا للإبلاغ

المنيف: رفعوا عليَّ الكثير من القضايا بسبب إبلاغي عن حالات مُعنفة بالمجتمع

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد9-6- 1431 العدد 13751
.htm20/fe20100523 http://www.al-jazirah.com/

الجزيرة - علياء الناجي
كشفت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري ومستشارة مجلس الشورى الدكتورة مها المنيف برفع قضايا عديدة عليها من قبل المُعنفين بعد إبلاغها عن حالات للعنف الأسري التي يتعرض لها الأطفال موضحة أن هناك توجهاً لإيجاد نظام يحمي المُبلغ عن حالات العنف بالمجتمع ولا يتم الإعلان عن اسم صاحبه.
وكشفت المنيف أيضا خلال الورشة التدريبية للمشرفات التربويات بوزارة التربية والتعليم بالرياض عن «مفاهيم إساءة معاملة الأطفال وكيفية الوقاية منها» بمقر إدارة التدريب التربوي بالرياض أمس أنه سيتم تفعيل الخط الوطني الدولي الساخن لمساندة الطفل في 24 نوفمبر القادم بمشاركة (15) جهة حكومية تتضمن الوزارات وهو(116111) مبينة أنه باستطاعة الطفل السعودي خارج المملكة أن يتصل عليه في حال تعرضه للعنف.
وفي ذات السياق قالت المنيف إن مابين (60-70%) تصلهم حالات عنف أسري بالسنة الواحدة مشيرة في الوقت ذاته إلى أن العمل على إيجاد العقوبات ضد المُعنفين يشغل جميع مستويات الدولة.
وعلى الصعيد ذاته قالت مدربة برنامج الأمان الأسري تهاني المجهد خلال الورشة أن أكثر الملابس الغريبة التي ترتديها الفتيات والبويات تشير إلى حالات مُعنفة وصامتة تحاول إفراغ ذلك عن طريق مظهرها الخارجي مشيرة إلى أن الحاجة باتت مُلحة لرحمة البويات ومساعدتهم وعلاجهم لا النفور منهم.
وأشارت دراسة قام بها برنامج الأمان الأسري إلى أن الحالات تشمل إساءة معاملة بحسب نوع العنف بلغت (45%) عنف جسدي و(16%) عنف جنسي و(37%) إهمال و(2%) عنف عاطفي في حين رصدت الدراسة عن أن أعلى نسبة لتوزيع حالات المُسيء للطفل الوالدين بنسبة بلغت (72 %) و(10 %) من الإخوة و(2 %) من العمالة المنزلية و(3 %) من الأقارب و(9 %) من الغرباء و(4 %) من الغرباء.
وقالت الدراسة إن الذكور أعلى نسبة بتعرضهم للعنف حيث بلغت (52 %) في حين عدد المعنفات شملت (48 %) .
وعلى الصعيد ذاته كشفت مديرة التوجيه التربوي بشمال الرياض وضحى الغاضي ل»الجزيرة» عن عدم تجاوب العاملين على الإبلاغ عن حالات العنف الأسري التي تشهدها المدرسة لاسيما وأنها حاولت مرارا الاتصال على الرقم المجاني (1919) للإبلاغ عن حالات العنف دون جدوى في حين لا يتم تجاوبهم مع الحالة موضحة أن هناك حالات كثيرة تردهم من الطالبات المُعنفات جسديا يأملن الإبلاغ عنها التي يستمر لمدة شهر كاملا دون جدوى.
وفي المقابل لذلك طالبت مشرفات تربويات عبر اللقاء لإيجاد حماية لهن بعد الإبلاغ عن حالات العنف الأسري بعد إلزامهن من قبل وزارة التربية والتعليم بالتبليغ الفوري والعاجل من مديرة المدرسة شخصيا أو من ينوب عنها عند تعذر حل المشكلة داخل المدرسة إلى إدارة التوجيه والإرشاد بالإدارة التعليمية.

© مركز المعلومات

انطلاق الحملة الثانية لـ 205 آلاف معلم ومعلمة للمطالبة بحقوقهم الوظيفية

المصدر: جريدة الوطن يوم الاحد23 مايو 2010
5&CategoryID=3389 http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

يطلق نحو 205 آلاف معلم ومعلمة اليوم من خلال موقعهم الإلكتروني على شبكة الإنترنت "ملتقى المعلمين والمعلمات" حملتهم الثانية للمطالبة بحقوقهم الوظيفية والتي تأتي استكمالاً لحملتهم الأولى والتي انطلقت منذ ما يقارب الثلاث سنوات وتمخض عنها حصولهم على بعض حقوقهم الوظيفية والمتمثلة في المستوى المستحق نظاماً، وبقيت هناك عدة حقوق لم ينالوها حسب بيان صدر أمس، وتتمثل في الدرجة المستحقة والتي توازي سنوات خدمتهم، والفروقات المالية بأثر رجعي عن السنوات الماضية والتي قضوها على مستويات أقل من مستوياتهم المستحقة مما تسبب في فقدهم جزءا من مرتباتهم الشهرية يصل إلى ثلثها، واحتساب سنوات الخدمة التي قضوها على البند 105.

أوضح ذلك المتحدث الرسمي للمعلمين والمعلمات المشرف العام على ملتقى المعلمين والمعلمات عبدالله الشريف في بيان أمس. وقال إن المعلمين والمعلمات سيسلكون جميع الطرق النظامية والمشروعة للحصول على كافة حقوقهم الوظيفية والتي كفلها لهم النظام، وأن الحملة تأتي استكمالاً للحملة السابقة، وسوف يتم من خلال هذه الحملة رفع برقيات التماس للمقام السامي للنظر في الوضع القائم للمعلمين والمعلمات المتضررين من قرارات اللجنة الوزارية والتي لم تلب مطالبهم في الحصول على حقوقهم الوظيفية. كما سيتقدم المعلمون والمعلمات بخطابات رسمية لكل من سماحة مفتي عام المملكة ورئيس ديوان المظالم للنظر في قضاياهم المرفوعة إلى ديوان المظالم في كل من منطقة مكة المكرمة ومنطقة الرياض والمنطقة الشرقية.

التمييز تعيد ملف قضية قاضي الرس وسجينة الكيدية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد9/06/1431 هـ 23 مايو 2010 م العدد : 3261
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100523/htm20100523351780.

أعادت محكمة التمييز في منطقة الرياض الأسبوع الماضي ملف قضية القاضي السابق في محكمة الرس والمواطنة سوسن سالم، الموقوفين على خلفية كتابة شكاوى كيدية ضد شخصيات اعتبارية إلى محكمة الرس، إثر رصدها جملة من الملاحظات على الأحكام الصادرة في حقهما تحتاج إجابات مقنعة حولها.

وتأتي خطوة محكمة التمييز بعد تمسك محكمة الرس بحكمها ضد القاضي والمواطنة السجينة في سجن النساء في بريدة ترافقها طفلتها، إثر رفض محكمة الرس الرد على ملاحظات محكمة التمييز التي أبدتها حول الحكم المبالغ فيه ــ بحسب رأي قضاة المحكمة ــ، وكذلك عدم وجود أدلة لإثبات الدعوى.

وتزامن رد محكمة التمييز مع الإفراج عن القاضي السابق بعد قضائه ستة أشهر في سجن الرس، وذلك حتى الانتهاء من صدور حكم محكمة التمييز في حقه.

بينما لا تزال المواطنة سوسن سالم وطفلتها الرضيعة قيد التوقيف في سجن النساء في بريدة.

وأوضح لـ«عكاظ» صالح الثواب زوج السجينة أن زوجته وطفلته الرضيعة تعانيان ظروفا صحية سيئة في السجن، مضيفا «فيما تمر أسرتي بوضع نفسي صعب أثر على مستوى أبنائي الدراسي بسبب سجن والدتهم».

وقال الثواب إنه رفع عددا من المطالبات والتظلمات إلى عدة جهات لإيضاح موقف زوجته السجينة وحيثيات الحكم الصادر في حقها، بيد أن جميع المطالبات لم تنجح في إيجاد حل للمعاناة.

من جهته، بين لـ«عكاظ» مصدر قضائي سابق (فضل عدم ذكر اسمه) أن الحكم الصادر في حق القاضي السابق والمواطنة لا يزال ابتدائيا ولم يكتسب القطعية، إضافة إلى كونه غير موجب للتوقيف باعتبار أن الحكم التعزيري لا يتفق مع المقتضى الشرعي، مستدلا بإمهال الرسول (صلى الله عليه وسلم) للمرأة التي وقعت في حد شرعي وهو الرجم إلى حين إتمام أرضاع طفلتها.

وأوضح المصدر أن إيقاف المواطنة مع طفلتها في السجن العام في بريدة مخالف للقرار 1900 الذي حدد الجرائم الموجبة للتوقيف، والتي ليس من ضمنها التهمة التي تواجهها المواطنة، مشيرا إلى أن الحكم في أساسه منته نظاما، بحكم شمولها بالعفو الساري تطبيقه، الصادر خلال فترة محاكمتها.

يشار إلى أن محكمة الرس أصدرت في وقت سابق حكما يقضي بسجن القاضي السابق عشرة أشهر وجلده 120 سوطا مكشوف الوجه معلن الاسم في مكان عام، وسجن المواطنة سنة ونصف السنة، وجلدها 300 جلدة على دفعات، وحرمانها من العفو، وسحب جنسيتها في حالة تكرار تقدمها بشكاوى مستقبلا.

© مركز المعلومات

المحرج: ملكية المرأة للسيارة لا يجيز لها القيادة ما لم تعترف بها الإدارة المختصة

المصدر: جريدة الرياض الاحد23 -5- 2010
.html528389 /article23/05/2010 http://www.alriyadh.com/

أكد مستشار قانوني أنه بإمكان من ترغب في الحصول على رخصة قيادة سيارة أن تتقدم بطلب إلى إدارة المرور، وفق ما نص عليه نظام المرور ولائحته اللذين لم يستندا في تفاصيلهما على قصر إصدار رخصة القيادة للذكور دون الإناث، على أن توثق المرأة طلبها المقدم، وهذا يستوجب على إدارة المرور إنشاء قسم نسائي خاص فيه لتدريب النساء على القيادة، وفي حال رفضت إدارة المرور هذا الطلب فإن للمرأة صاحبة الطلب أن تتقدم إلى المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) بطلب إلزام إدارة المرور إصدار رخصة قيادة لها لعدم وجود ما يمنع من ذلك نظاماً .

وأوضح المستشار بندر بن ابراهيم المحرج أن ملكية المرأة للسيارة وحصولها على رخصة قيادة دولية سارية المفعول لا يجيز لها القيادة ما لم تكن هذه الرخصة معترف بها من الإدارة المختصة وفقاً لنص المادة 37 من النظام ذاته .

في حين يجوز لحامل رخصة القيادة الدولية القيادة إذا كانت رخصته سارية المفعول ومعترف بها من قبل الإدارة المختصة وكان حاملها زائراً للملكة أو عابراً لها، مؤكداً أن قيادة المرأة دون حصولها على رخصة قيادة محلية أو حصولها على رخصة قيادة دولية غير معترف بها يعتبر مخالفة لنظام المرور ولائحته التنفيذية، ومع هذا فلا يوجد نص في النظام ولائحته يمنع حصول المرأة على رخصة قيادة متى ما توفرت الشروط المنصوص عليها فيهما، وذلك لأن كلمة "شخص" الواردة في نص المادة 32 من نظام المرور ليست مقصورة على الذكر دون الأنثى حين ذكرت "يحظر على أي شخص قيادة أي مركبة قبل الحصول على رخصة القيادة اللازمة وفقاً لأحكام هذا النظام ولائحته ."

وأضاف المحرج أنه "في حال احتجاج البعض بأن كلمة - شخص - الواردة في المادة 32 جاءت في سياق التذكير لا التأنيث فهذا قول مردود لأن معظم الأحكام الشرعية والخطاب الديني جاء في سياق التذكير، ويعنى به الذكر والأنثى، وكذلك فإن جميع الأنظمة التي صدرت لا تخص الأنثى بالخطاب إلا إذا لزم الأمر واقتضى الحال ذلك."

شدد على الإسراع في معالجة وضع العاملين على بند الأجور

الشورى يطالب التربية بحلول لمشاكل الدوام الجزئي والتقاعد المبكر والوظائف المؤقتة للمعلمات

المصدر: جريدة الرياض الاحد23 -5- 2010
.html528392 /article23/05/2010 http://www.alriyadh.com/

طالب مجلس الشورى وزارة التربية والتعليم بحل القضايا الأكثر تعقيداً والتي تواجه الوزارة والعاملين فيها وأوصى عبر لجنته للشؤون التعليمية والبحث العلمي بإعداد دراسات علمية من قبل الوزارة لإيجاد حلول للقضايا الأكثر إلحاحا في الوزارة مثل الدوام الجزئي والتقاعد المبكر والإجازات والوظائف المؤقتة والبديلة للمعلمات، والتقويم المستمر وأثره في التحصيل الدراسي لطلاب الصف الأول المتوسط فما فوق وغيرها من البحوث ذات الصلة .

وشدد في توصية أخرى للجنة التعليمية على الإسراع في معالجة وضع العاملين على بند الأجور، وسرعة تنفيذ الأمر السامي القاضي بأن يشمل النقل المدرسي الذي أسند للقطاع الخاص نقل طالبات الكليات والمعلمات وطلاب التعليم العام "بنين" ، وجاءت توصية أخرى للتأكيد على منح وزارة التربية والتعليم صلاحيات إبتعاث شاغلي الوظائف التعليمية والتدريبية .

وطالب المجلس عبر اللجنة التعليمية التي قدمت سبع توصيات على تقرير أخير لوزارة التربية والتعليم يتوقع أن يناقشه الشورى غداً الاثنين ، بتعزيز ودعم صلاحيات الإدارة المدرسية وإرشاد الطلاب والعمل على زيادة ما يعطى للمدرسة وهيئتها الإدارية والتعليمية من صلاحيات لتحقيق القبول والاحترام ، وأوصت اللجنة بالتوسع المدروس في برامج الدمج التربوي لاستيعاب جميع الأطفال ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة مع التحول التدريجي نحو التعلم الشامل لتحقيق أهداف التعليم للجميع ، وتوفير مايستلزمه ذلك من موارد بشرية ومالية .

ودعت اللجنة في توصية أخيرة إلى إجراء دراسة تقويمية محايدة للتعليم الأهلي والأجنبي في المملكة والوقوف على المعوقات التي تواجهه ، ووضع الحلول والإجراءات الكفيلة بتطويره وانتشاره وتوطين الوظائف .

من ناحية أخرى يناقش الشورى في جلسته العادية اليوم الأحد برئاسة الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعاد دراستها على ضوء ما تضمنته الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي أقرها مجلس الوزراء سابقاً، كما يستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئة تجاه التقرير الشامل لمجلس الخدمات الصحية ، ويستهل مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي 28 1429، وتوصياتها حول تفعيل برامج الرياضة المدرسية باعتبارها الممول الرئيس للرياضة الأولمبية، ووضع خطة مرحلية لإنشاء مباني الأندية المبنية بالجهود الذاتية أو المستأجرة، والتركيز على اللاعبين الموهوبين في الألعاب الفردية ورعايتهم للمنافسة بهم في الألعاب الأولمبية .

ويناقش المجلس ضمن جدول أعماله اليوم تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن التقريرين السنويين لوزارة التجارة والصناعة للعامين الماليين (27 1429) وتوصياتها التي شددت على الإسراع في إصدار نظام مكافحة الإغراق ولائحته التنفيذية، والقيام بمراجعة شاملة لأسس الحوافز التي تمنح للمصانع الوطنية لتكون مرتبطة بدرجة الاستخدام

© مركز المعلومات

التقني والاستثمار البحثي لزيادة نسبة القيمة المضافة على المواد الأولية للإنتاج وتحديد الآلية المناسبة لذلك، كما أوصت بضرورة قيام وزارة التجارة والصناعة بحصر المعوقات التي تواجه القطاع الخاص وتذليلها بالتنسيق مع الجهات العليا.

دشن الموقع الالكتروني للجنة الوطنية لمكافحة آفة العصر

الأمير نايف يوجه بعقد المؤتمر الوطني الأول لمواجهة ظاهرة المخدرات

المصدر: جريدة الرياض الاحد23 -5- 2010
http://www.alriyadh.com/article23/05/2010/528367.html

جدة واس:

دشن صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، الموقع الإلكتروني للجنة على شبكة الانترنت .

ووجه سموه خلال ترؤسه للاجتماع الثاني للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات الذي عقد في مقر وزارة الداخلية في محافظة جدة مساء أمس ، بالبدء في الترتيب لعقد المؤتمر الوطني الأول لمواجهة ظاهرة المخدرات تحت عنوان " المخدرات والمؤثرات العقلية ,إتجاهات الظاهرة وتحديات الواجهة " بمشاركة الجهات المعنية واستقطاب باحثين وخبراء مختصين لتشخيص هذه الظاهرة وأبعادها المختلفة. كما وجه سمو النائب الثاني الجهات المختصة بمضاعفة الجهد للتصدي لهذه الظاهرة بكافة السبل وتكثيف وتنسيق الجهود للحماية منها تحت مظلة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات. وحث سمو النائب الثاني ، القطاع الخاص ورجال الأعمال إلى المساهمة في التصدي لهذه الظاهرة ، شاكرا سموه وسائل الإعلام المختلفة على مساهمتها في التوعية ضد آفة المخدرات مما كان له الأثر الإيجابي في توعية الأسرة والمجتمع من هذه الظاهرة .

وقد ناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال ومنها مناقشة الاجتماع الأول للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات وما اتخذ فيه من توصيات وما تم تنفيذه، إضافة إلى مناقشة عدد من المقترحات التي تهدف إلى تطوير العمل وتنسيق الجهود فيما بين الجهات المعنية في هذا المجال.

الشورى: توصية إعانات البطالة قيد الدرس... حتى إشعار آخر

المصدر: جريدة الحياة الاحد23 مايو 2010
144456 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

استبشر العاطلون عن العمل خيراً بعد صدور خبر إقرار مجلس الشورى درس توصية بمنح إعانات مالية للعاطلين وفق ضوابط محددة، وهي التوصية التي تقدم بها عضو المجلس الدكتور سالم المري وأقرّ درسها في كانون الثاني (يناير) الماضي وأحال المجلس التوصية إلى لجنة العرائض والموارد البشرية التي لا تزال تدرس الموضوع. وأكد صاحب فكرة التوصية المري لـ «الحياة» أمس، أنه لم تعد له علاقة بالاقتراح، وأن اللجنة هي التي تدرسه، وشدد على أنه لا يعرف أي شيء عن الوقت المحتمل للانتهاء من درس الاقتراح .

وسألت «الحياة» رئيس لجنة الموارد البشرية والعرائض الدكتور فهاد الحمد، الذي قال: «الموضوع يحتاج إلى مزيد من الدرس، وقد تم تشكيل فريق عمل يتولى درس الاقتراح من الجوانب كافة». وأضاف: «منذ إقرار درس التوصية أعلنت آنذاك أنها تحتاج إلى وقت طويل لدرسها». ورفض الحمد تحديد موعد للانتهاء من البحث في التوصية.

وتشير مصادر وثيقة الصلة بالمجلس إلى ان اقتراح صرف إعانات للعاطلين سيتم إدراجه في جدول أعمال الجلسة العام المقبل، ومن ثم سيتم الاستماع لمداخلات الأعضاء قبل ان يتم التصويت عليه بالموافقة أو الرفض.

أستراليا: تهديدات لطالبة سعودية تقودلحملة حكومية لحماية المسلمات

المصدر: جريدة الحياة الاحد23 مايو 2010
144454 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أثار تهجم أسترالي أبيض على طالبة سعودية منقبة وتهديده بقذفها بحجر، استياء على نطاق واسع في ولاية جنوب أستراليا. وفي أعقاب تفاقم التوتر هناك بعدما طالب سيناتور ليبرالي في برلمان الولاية بحظر «البرقع» بدعوى أن مجرمين أضحوا يستغلونه للتخفي، أعلنت وزيرة شؤون التعدد الثقافي في الولاية غرايس بورتوليزي أنها قررت تشكيل لجنة عمل تضم مسلمات ونساء من إثنيات متعددة والشرطة وممثلي الحكومة الولائية لمعالجة إساءة معاملة المسلمات والقضاء على الأفكار السالبة المسبقة عن الثقافات الأخرى. وقالت الوزيرة بورتوليزي: «إن هذه اللجنة هي أول هيئة حكومية مكلفة بالتركيز على القضايا التي تواجه النساء المسلمات في جنوب أستراليا». وأضافت: «نحن نريد توعية المسلمات بالحماية المتوافرة لهن». وأكدت تعاون المسلمات اللاتي التقتهن مع الجهات الرسمية لإيجاد حلول. وأعربت عن أسفها لأن أطفال أولئك النساء يترعرعون في بيئة تعطيهم انطباعاً بأنهم غير مرغوب فيهم هناك.

© مركز المعلومات

وكانت صحيفة «ذي آدفيوتايزر» الأسترالية نشرت أخباراً عن اعتداءات لفظية وتهديدات بارتكاب أعمال عنف ضد نساء مسلمات يرتدين «النقاب» و«البرقع». وقالت الطالبة المسلمة رجاء نور التي تدرس في إحدى جامعات الولاية إنها ترحب بأي حملة لتوعية سكان الولاية بمبررات المسلمات لارتداء النقاب والبرقع.

القنصل السعودي في جاكرتا الرقابي لـ الرياض

نؤيد مطالبة مكاتب الاستقدام بإيقاف إصدار التأشيرات للعمالة الإندونيسية

المصدر: جريدة الرياض الاحد23 -5- 2010
.html528197 /article23/05/2010 http://www.alriyadh.com/

دعا القنصل السعودي في سفارة المملكة باندونيسيا الأستاذ عبدالعزيز الرقابي إلى إيقاف الجهات المختصة بالمملكة إصدار تأشيرات الاستقدام من اندونيسيا مؤيدا طلب مكاتب الاستقدام السعودية واللجنة الوطنية للاستقدام والمواطنين الذين يرون أهمية إيقاف إصدار التأشيرات حتى وقت آخر وحتى تلتزم المكاتب الاندونيسية بالاتفاقيات المبرمة معها وأبرزها حفظ حقوق المواطن المستفيد من العمالة الإندونيسة. كما أشاد الرقابي بالعلاقات القوية والمتينة بين البلدين موضحا أن الحكومة الاندونيسية ليس لها علاقة بتأزم موضوع العمالة الاندونيسية والذي يتحمله بالدرجة الأولى اتحاد العمالة والمكاتب الإندونيسة وللأسف مكاتب لا تتجاوز الخمسة ملاكها عرب وسعوديون ولهم نصيب كبير من الاستحواذ على تصدير العمالة الى المملكة هؤلاء لهم دور أيضا في تأزم الوضع والذي كان المفترض أن يكونوا في صف مواطنيهم لا العكس مضيفا أن التحويلات من العمالة الاندونيسية السنوية لبلادهم تبلغ أكثر من مليارين ومائتين مليون ريال من أصل أكثر من 6 مليارات على مستوى دول الخليج داعيا أيضا الى توحيد إجراءات البصمة بين دول مجلس التعاون بحيث يمنع دخول من يعطى بصمة مغادرة نهائية الى أي من دول المجلس عكس ما هو حاصل الآن يرحّل العامل من المملكة أو الكويت ويعود لأي من تلك الدول وهذا يجعله لا يهتم بالعقوبات المتخذة من قبله لعلمه أنه سيجد فرصة بديلة وفي دولة مجاورة .

جاء ذلك في حديث ل (الرياض) لتوضيح مسببات رفع الأسعار ومطالبة المكاتب السعودية للاستقدام بإيقاف إصدار التأشيرات حتى تتضح الصورة وتتم معالجة الأمور المسببة من قبل الجانب العمالي الاندونيسي حيث قال :

حتى هذه اللحظة لم يتم الإيقاف لأننا لم نبلغ من قبل حكومتنا بالإيقاف ولا زلنا نصدر التأشيرات حسب المتبع وأضاف نعم سمعنا مثل هذه المطالبات وتردنا اتصالات كثيرة وقابلنا مواطنين يطالبون بإيقاف إصدار التأشيرات من المملكة أما من ناحية التأييد من وجهة نظرنا ومن واقع ما نلمسه بحكم عملنا في القنصلية نؤيد إيقاف إصدار التأشيرات من المملكة حتى إشعار آخر ويوجد هناك مبررات كثيرة ومن باب يرى الحاضر ما لا يرى الغائب فالمبررات متعددة ومنها ارتفاع التكلفة غير المنطقية حيث بلغت الزيادة خلال سنتين 300% وأقصد تكلفة الاستقدام بعد أن كانت ب 2200 ريال قفزت الى 6600 ريال عدا رسوم التأشيرة والحافز الربحي لمكاتب الاستقدام في المملكة. كذلك التطارد في ارتفاع الأسعار وخصوصا قبيل شهر رمضان من كل عام. أيضا مشكلة الزيادة الكبيرة في هروب العمالة المنزلية ورفض العمل وبعض التصرفات الفردية من العمالة والتي زادت الأسعار بأثر رجعي يفاجأ أصحاب المكاتب السعودية برفع الأسعار رغم الاتفاقيات المسبقة مع المكاتب وجملتها يتحملها المواطن المستفيد من العمالة. وطول مدة الإجراءات من قبل الجانب الاندونيسي من حيث إصدار الجواز والتصريح والمدرسة التدريبية لمدة تصل إلى 3 أشهر وقد تزيد وغير المنطقية وغير

المبررة أو دفع رسوم زيادة التسريع في حال الرغبة بسرعة الاستقدام في الآونة الأخيرة أضف الى ذلك تكدس كم هائل من التأشيرات لدى مكاتب الاستقدام في البلدين مصدره ولكن لا يوجد لديها عمالة حيث الطلب أكثر من العرض وبمراحل على الرغم من وجود خادمات وسائقين لدى الكثير من المكاتب في اندونيسيا لكنهم يساومون نظراءهم المكاتب في السعودية على سرعة الاستجابة مقابل رفع الأسعار وعدم التزام الكثير من المكاتب الاندونيسية بالعقود والاتفاقيات مع الجانب السعودي وزيادة الاسعار. ويردف قائلا وهذه من مبررات تأييد الإيقاف حيث يتم فرض رسوم على تعليم الخادمات وتدريبهم بالمدرسة ومدتها 21 يوما وهي مدة طويلة جدا وعديمة الجدوى على الرغم من وعود الجانب الاندونيسي بأن يكون التدريب مجانا واكتشفنا فيما بعد أنهم يأخذون رسوما تتراوح مابين 70-100 دولار مما تسبب في رفع الأسعار وعدم الوفاء بمجانية التدريب ومن وجهة نظري الفكرة جميلة ولكن تطبيقها على ارض الواقع لم يكن بالشكل المطلوب وذلك للمبالغة في المدة بينما المنهج يمكن تدريسه في يومين كحد أقصى حيثها عبارة عن مصطلحات صورة ومسماها ويمكن تزويد الخادمة بكتيب ويغني عن التدريب وللأسف كثير من الشهادات التدريبية يستطيع المتدرب الحصول عليها خلال أقل من أسبوع وذلك لمن يدفع أكثر وجميعها على كاهل المواطن ويواصل ل (الرياض) حديثه : المفروض ما يكون فيه مدارس مستقلة لأن نظام البلد لكل مكتب معسكر والعمالة متواجدون بالمعسكر فمن المفترض يكون تدريبهم بالمعسكر ولماذا تحسب زيادة 21 يوم تدريب وهم أساسا متواجدون بالمعسكر فلما لا تستغل هذه المدة لنقضي على التأخير ولماذا تؤخذ عليهم رسوم التدريب؟ والمنهج عبارة عن مصطلحات لأدوات المطبخ والبيت .وعن المتضرر من الايقاف؟ وعند الايقاف المتضرر الأكبر الجانب الاندونيسي حيث يتواجد تقريبا مليون عامل بالمملكة وهذا يشكل دعما كبيرا حيث تبلغ الحوالات السنوية من الخارج 6 مليارات و 600 مليون ريال نصيبهم من المملكة أكثر من الثلث بمعدل مليارين ومائتين مليون ريال وهذا سيؤثر على الاقتصاد الاندونيسي ويستطرد قائلا الزيارة التي قام بها معالي الوزير مهيمن اسكندر وزير الهجرة والعمل من خلال ما أطلعت عليه في وسائل الإعلام الاندونيسية عن هذه الزيارة انه كان من ضمن الطلبات التي عرضها على الجانب السعودي زيادة الرواتب علما أن الزيادة لم يمض عليها عامين وكذلك مطالبته بتحسين الخدمة للعمالة المنزلية علما أنه تم رفع المرتبات بزيادة 200 ريال ويضيف على العكس من ذلك رواتب الخادمات في دول مجلس التعاون لا تتجاوز 700 ريال حيث تأكدت من ذلك بالاتصال على القنصليات الخليجية وجميعهم لم تتجاوز الرواتب 700 ريال على الرغم انه من المفروض أن تكون رواتب العمالة في المملكة الأقل نظرا لتفرد المملكة بإتاحة فرصة العمر من حج وعمرة وبالمجان من قبل الكفيل وهذا غير موجود في أي بلد .كذلك تصدير العمالة للمملكة أكثر من دول الخليج والمعدل السنوي نصدر أكثر من 200 ألف تأشيرة عمالة منزلية وهذه ميزة أخرى والآن حسب ما ذكره إعلام اندونيسيا المطالبة بزيادة الأسعار .

العلاقات بين البلدين متميزة والحكومة الإندونيسية بريئة من أزمة العمالة

ويجب أن يعلم المواطن أن السفارة جهة تنفيذية ولكن نحاول التدخل في حل أي أزمة تطرأ في موضوع العمالة بين الجهتين المسئولة عن العمالة في المملكة ممثلة باللجنة الوطنية السعودية للاستقدام وبين اتحاد العمالة الاندونيسي واللجنة الوطنية السعودية للاستقدام تقوم بدور المفاوضات من حيث الشروط والرواتب مع الجانب الاندونيسي ولذلك عندما تنشأ أزمة نبلغ اللجنة الوطنية عبر القنوات الرسمية وهي المناط بها ذلك ويجب أن نشيد بالعلاقات السعودية الاندونيسية والعلاقات الطيبة بين الشعبين والحكومة الاندونيسية ليس لها علاقة في وجود هذه الأزمة وفي رفع الأسعار بالعكس الحكومة الاندونيسية تستحق الإشادة ولن تؤثر مثل هذه الأمور على العلاقات الراسخة بين البلدين فنحن نتحدث عن مشكلة عمالية .

ويواصل الذي خلق الأزمة هم السماسرة الذين يحضرون العمالة من الأرياف والمناطق البعيدة ومكاتب الاستقدام الاندونيسية في جاكرتا والمتضرر المكاتب السعودية والمواطن بالمقام الأول وللأسف بعض المكاتب في اندونيسيا والتي يملكها سعوديون وعرب هم وراء هذه الأزمة أيضا علما أنهم لا يعدون على أصابع اليد الواحدة ولكنها الأكثر تصديرا للعمالة ولقد علمنا بذلك من واقع الاجتماعات التي تمت مؤخرا بين السفارة واتحاد العمالة عندما تناقشنا معهم بحضور سفير المملكة في جاكرتا الاستاذ عبدالرحمن خياط والذي يبذل جهودا كبيرة في متابعة كل ما يهم المواطن السعودي حيث أفادت المكاتب ذات السمعة الحسنة في جاكرتا أن من يقف وراء الأزمة أيضا هم السعوديون والعرب اصحاب المكاتب بجاكرتا كونهم يأخذون العمالة لمكاتبهم وبأسعار مرتفعة من السماسرة فيما لو اتحد الجميع على سعر موحد للسمسار لما تضرر المواطن وعن انفراج الازمة؟ قال إذا لم يلتزم الجانب الاندونيسي بالاتفاقيات المبرمة بين الجانبين وتحركت اللجنة الوطنية السعودية للاستقدام بجدية أكثر فلن تحل الأزمة ستظل إن لم تتأزم وهذا ما دعانا الى تأييد الإيقاف للتأشيرات من قبل وزارة العمل بالمملكة ويردف قائلا انصح كل من يتعرض لهذه الحالة السيئة رفض العمل يجب عليه

© مركز المعلومات

قبل ترحيلها تبصيمها عند المغادرة والمطالبة بذلك لأن نظام البصمة يمنع عودة الخادمة لمدة 5 سنوات وهذه الفكرة جيدة وعبر هذا اللقاء نشكر جهود القائمين على موضوع البصمة والتي حققت أهدافها وقللت من الهروب وأتمنى أن يكون هناك تعاون خليجي بحيث أن أية خادمة مرحلة وتم اخذ البصمة لها لا تعود لدول مجلس التعاون إلا بعد انتهاء المدة كون الحاصل حاليا يمكنها ترحل من الكويت وتأتي للمملكة أو الإمارات والعكس وتوحيد الإجراءات للترحيل.

إدارات تعليم: حدوث حالات طارئة شرط السماح بدخول الرجال مدارس البنات

المصدر: جريدة الحياة الاحد23 مايو 2010
144387 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

عناصر "المدني" يباشرون حادثة في مدرسة... وفي الاطار ضوئية لما نشرته "الحياة. في مارس الماضي) .الحياة(اشترطت إدارات تعليمية عدة تابعة لوزارة التربية والتعليم حدوث حالات طوارئ حقيقية للسماح بدخول الرجال إلى مدارس البنات أثناء وجود كوادرها، مؤكدة أن ذلك لا يرتبط بـ «حالات الاشتباه».وأكدت مصادر مطلعة أن الإدارات التعليمية حددت طبيعة الحالات الطارئة التي يسمح فيها للرجال بدخول مدارس البنات في حوادث الحريق أو الإصابة الشديدة. وقالت إن هذا التحرك يأتي في ظل الإجراءات الاحترازية التي تعكف على تنفيذها الجهات التعليمية حالياً في ظل دخول فصل الصيف، الذي غالباً ما تزيد فيه معدلات حوادث الحرائق.

وأوضحت المصادر أن الضوابط الجديدة تنص على عدم السماح بدخول أي رجل سواء من منسوبي إدارة التعليم أو أي جهة أخرى خلال وقت الدوام الرسمي، وعلى المديرة في حال ضرورة دخول أحد عمال الصيانة الرجوع لإدارة التعليم في المنطقة، أو إبلاغ مديرة المتابعة لأخذ الإذن، أما في حالات الطوارئ كحدوث حريق أو مرض طالبة في إحدى المدارس، فإننا نؤكد على السماح الفوري بدخول أفراد المهمات المعنية التي تتعامل مع الحدث وعدم منع أي منهم من مباشرة مهمات عمـله، كما أنه يجب فتح جميع مخارج المدرسة ويسمح لجميع الطالبات بالخروج فـوراً حفاظاً على أرواحهن.

وأكدت أن هذه الإجراءات لا ترتبط بحالات الاشتباه بل بحالات الطوارئ الحقيقية على غرار الحريق والإصابة الشديدة.

في المقابل، وزعت بعض الإدارات التعليمية على المدارس التابعة لها عدداً من الملاحظات الوقائية للحد من الحرائق، إذ تضمنت المطالبة بسلامة جميع الوصلات الكهربائية بما فيها مقابس الكهرباء، وجودة التوصيلات، وضرورة عدم ظهور أي أسلاك معراة في أي جزء من المبنى، مع التأكيد على اختيار المفاتيح والقابسات والتوصيلات القادرة على تحمل التيار، وعدم تعريض التمديدات الكهربائية للأخطار بتمديدها من أسفل السجاد أو من خلال الأبواب أو كشفها من دون دعم وتعريضها لشد أو لطرق المسامير، وعدم زيادة الأحمال الكهربائية على المقابس في موزع تيار واحد، والاستخدام الخاطئ وغير المناسب للتوصيلات الكهربائية بعدم فك كامل طياتها، واستخدامها بشكل مستديم، أو توصيلها بتوصيلة أخرى والاستمرار في استخدامها بعد تلف العوازل، وضرورة فصل التيار الكهربائي عن الإنارة وأجهزة التكيف بعد نهاية الدوام الرسمي، ووجوب توافر أدوات السلامة ومتابعتها بصفة دورية، وفتح مخارج الطوارئ وعدم إقفالها لأخذ الحيطة والحذر.وكانت «الحياة» نشرت على صدر عددها رقم 17153 الصادر في الـ 22 من آذار (مارس) الفائت تهديد مديرية الدفاع المدني باستخدام «القوة» تجاه كل من يحاول تعطيل أعمالها الإنقاذية، أو يمنعها من دخول مدارس البنات أو أي مؤسسات ومنشآت حكومية كانت أو أهلية، مشددة على رفضها الخوض نهائياً في قرار مناقشة دخولها إلى مدارس البنات تحديداً، وأنها لا تنتظر الإذن أبداً من أي أحد كائناً من كان قبل تنفيذ مهماتها الإنقاذية في مباشرة الحوادث في أي مكان.

وشدد المدير العام للدفاع المدني في سعد بن عبدالله التويجري (حينها) على أنه أصدر توجيهات صارمة لمديريات الدفاع المدني في المناطق كافة باستخدام القوة النظامية ضد كل من يحاول منع فرقها وآلياتها من دخول مراكز علمية كانت مدارس بنات أو بنين، أو جامعات، أو مستشفيات، أو مجمعات نسائية، أو يحاول تعطيل تلك الفرق عن أداء مهماتها.
ووجه التويجري تحذيره للجهات السابقة من أن الدفاع المدني ورجالها لن يتساهلوا مع أي شخص أو جهة تحاول تعطيل مباشرتهم لأعمالهم الإنقاذية، مؤكداً أن إدارته لا تأخذ الإذن من أحد لمباشرة أعمالها، كون أن نظام الدفاع المدني يخول لها الدخول لأي موقع حال وجود هدم أو غريق أو حريق وفي أي مكان كان.
وكان قطاع «التربية» كشف (سابقاً) عكوف لجان تابعة له حالياً على إصدار قانون جديد يسمح لفرق الإنقاذ بالدخول إلى مدارس تعليم البنات لمباشرة أي حادثة أو كارثة طبيعية كانت أو بشرية من دون انتظار أي أذونات، وهو ما رفضته «الدفاع المدني «جملةً وتفصيلاً، مؤكدةً أن ليس لأحد حق منعها من الدخول إلى مدارس البنات أو أي جهة أو مؤسسة أو منشأة أخرى.
وعاد الفريق ليوضح أن طبيعة أعمال الدفاع المدني إنسانية بحتة، ولا تحتمل أبداً مجاراة الإجراءات الروتينية، بل إنها تحتاج إلى سرعة التدخل، واتخاذ القرار السريع، بهدف إنقاذ الأرواح، والمحافظة على الممتلكات، خصوصاً أن الفترة الزمنية لإكمال الحريق لا تجتاز خمس دقائق، لافتاً إلى أن أهم نواتج حوادث الحريق غاز أول أكسيد الكربون، «وما نطلق عليه: القاتل الخفي»، يؤدي إلى الوفاة خلال ثلاث دقائق فقط ما يحتم ضرورة التدخل الفوري.

تشكيل 5 لجان للتحقيق مع المحامي المزيف

المصدر: جريدة الحياة الاحد23 مايو 2010
144384 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

علمت «الحياة» أن لجنة شُكّلت للتحقيق مع «محامي الطائف المزيف» ذي الـ 16 سابقة، الذي قبض عليه أخيراً أثناء إعداده خطة لابتزاز إحدى السيدات في محافظة الطائف. وقالت مصادر مطلعة إن اللجنة مكونة من خمس جهات، هي: هيئة التحقيق والادعاء العام، وإمارة منطقة مكة المكرمة، و«الشرطة»، و«المباحث الإدارية.«
وذكرت أن التحقيقات لا تزال جارية للوقوف على خلفية القضية والعلاقات الوهمية التي استطاع من خلالها ابتزاز النساء من طريق الترافع عن قضاياهن، بعد أن أطيح به في كمين.
وكشفت مصادر «الحياة» غياب «مدّعي المحامي» عن جلسة قضائية عقدت يوم الأربعاء الماضي في المحكمة العامة في جدة بعد إحالتها «الشيك» (القضية) إلى الأدلة الجنائية في شرطة جدة للتّأكد من مشروعيته في قضية ما عرف بـ «هامور المعلمات»، وتوقعت المصادر أن يتم شطب الدعوى التي رفعها «المحامي.«
ولفتت المصادر إلى وجود متضررين عدة في جدة من «المحامي المزيف» بدأوا الإعداد لتقديم أوراق تثبت إدانته في قضايا عدة، آخرها قضية ادعائه على مواطن بإعطائه شيكاً مزوراً، إذ لا تزال القضية منظورة عبر جلسة عقدت الأربعاء الماضي لم يحضر فيها بسبب القبض عليه في محافظة الطائف أخيراً.وبدأت الجهات المختصة في الطائف البحث في ملف سوابق «المحامي المزيف»، (انفردت «الحياة» يوم أمس بنشرها معلومات حول السوابق والقضايا التي ارتكبها «المحامي»)، الذي تبين أن له أكثر من16 سابقة، لا يزال بعضها منظوراً لدى الجهات الشرعية. وتضمنت السوابق انتحال شخصية مرموقة، وشتم ضابط في سجون الطائف وقضية تزوير، وإدانته في قضية تردده على مستشفى الصحة النفسية، مدعياً أنه محام ووكيل شرعي عن بعض العاملات في المستشفى، وتهجمه على أفراد دورية أمنية وحكم عليه بالسجن 20 يوماً، إضافة إلى تورطه في ثلاث قضايا معاكسات حكم عليه فيها بالسجن والجلد 30 جلدة، وضلوعه في مشاجرة مع جندي مرور، وتلفظه على رجل أمن وسجنه 10 أشهر و 90 جلدة في قضية «شذوذ«، ودعوى أخرى ضد رجل أمن ثبت أنها كيدية.

© مركز المعلومات

الداخلية: صاحب العمل لا يتحمل تكاليف ترحيل جثمان العامل الهارب

المصدر: جريدة المدينة الأحد 23 مايو 2010
249820 http://www.al-madina.com/node/

أصدرت وزارة الداخلية تعميمًا ينص على عدم إلزام صاحب العمل بتحمل تكاليف ترحيل جثمان العامل الهارب في حالة وفاته إذا بلّغ صاحب العمل عن هروبه وأخلى مسؤوليته تجاهه.
وجاء في التعميم أن ذلك جاء استنادًا إلى ما ورد في فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء المتضمنة عدم جواز تكليف بيت مال المسلمين بنقل جثمان العامل الهارب في حالة رفض ذويه.
وذكر التعميم أن تطبيق الإجراءات المتعلقة بترحيل أو دفن جثث المتوفين الأجانب يتم من قبل إمارات المناطق على العمالة المتوفاة التي سبق الإعلان عن هروبها من قبل كفلائها وسرعة التنسيق مع سفارات بلدانهم في المملكة عن طريق وزارة الخارجية لمعرفة ما قرر ذويهم حيال دفنهم أو ترحيلهم على حسابهم الخاص. جاء ذلك في تعميم وزع على جميع الإدارات والدوائر الحكومية.

إصابة امرأة أثناء هروبها من الهيئة في المدينة

المصدر: جريدة المدينة الأحد 23 مايو 2010
249819 http://www.al-madina.com/node/

أدخلت امرأة من احدى الجنسيات العربية لمستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة امس الاول بعد ان تعرضت لإصابة عند محاولتها الهرب من رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعد أن داهمت فرقة من ''الهيئة'' احد المنازل الشعبية والتي كانت تتواجد به المرأة وذلك للاشتباه بها ، ما استدعى نقلها إلى المستشفى لمعالجتها . فيما اكد مصدر طبي أن امرأة في الثلاثين من العمر من ادخلت الى المستشفى بعد تعرضها لاصابات ولازالت تتلقى العلاج .
من جهته قال الشيخ ياسر المطرفي مساعد المتحدث الإعلامي لهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة إنه سيتم العودة إلى سجل القضايا وإن وجد مايخص ذلك سيتم ايضاحه عبر بيان رسمي إن لزم ذلك .

العيسى: لا يمكن تحديد سن زواج القاصرات.. ويحق للمرأة الترافع دون رخصة

المصدر: جريدة المدينة الأحد 23 مايو 2010
249962 http://www.al-madina.com/node/

أكد وزير العدل محمد عبدالكريم العيسى أن وزارته لا يمكنها أن تحدد سن تزويج القاصرات في عقد النكاح، مشيرًا إلى أن زواج القاصرات لا يعد ظاهرة "ومن قال إنه ظاهرة فقد أخطأ"، وكدا أن الوزارة تدرس مشروعًا لزواج القاصرات ينطلق من أحكام الشريعة الإسلامية ولايخالفها البتة. وأوضح أن المرأة مسموح لها مزاولة مهنة المحاماة ولكن لا تعطى رخصة المحاماة. وأضاف أن المرأة من حقها المرافعه عن نفسها وعن غيرها منذ سنين، مشيرًا إلى أن الأمر الملكي الذي صدر في محاكمة المتهمين في كارثة سيول جدة واضح ولا نزيد عليه. جاء ذلك جوابًا على ما يتداول بأن محاكمتهم ستتم علنيًا. وأشار إلى أن محكمة جدة ستفتح قريبًا وليس للوزارة دخل في ذلك. وأوضح أن القاضي تسند إليه أعمال ليست من اختصاصه وأن الوزارة تعمل جاهدة على أن يكون كل قاضٍ متخصصًا في نوع ما. و أكد الوزير أن مشروع هيئة المحامين تم الانتهاء منه ورفع للمقام السامي مشيرًا إلى أن الحصانة القضائية للمحامي موضوع تحت الدراسة مضيفًا أن بعض مواد نظام المحاماة تقوم الوزارة بتعديلها وستقوم الوزارة برفعها للمقام السامي. وأوضح أن هناك دخلاء على مهنة المحاماة و أن الوزارة ستتابع أمرهم ولن يكون الترافع إلا عن طريق المرخص لهم من المحامين. وبين وزير العدل أن من يرى أن هناك توترًا بين العلاقة التي تربط القاضي بالمحامي أنه اختلاف في وجهة نظر من يرى ذلك، مشيرًا إلى أن القاضي أسعد ما يكون عندما يكون المترافع أمامه محاميًا مرخصًا له لما يتمتع به من المهنية العالية وقدرته على تقديم المذكرات القانونية، موضحًا أن المحامي شريك في عملية نشر الثقافة القانونية لأنه ضمن المنظومة العدلية . وأوضح الوزير أن الوزارة تتطلع إلى أن تدخل نادي الترافع الإلكتروني "المحاكم الإلكترونية"، مبيناً أن هذه النقلة ستريح من جهة الموارد البشرية، وتختزل الإجراءات زمانًا ومكانًا، وأنه مستقبلاً سيكون بإمكان المترافع الدخول إلى بوابة الوزارة، والاطلاع على المذكرات، ومواعيد الجلسات، والتبلغ بموعد النطق بالحكم، والحصول على نسخة منه. جاء ذلك خلال استضافته في ملتقى المحامين أمس المقام في فندق الانتركونتنتال ، حيث تطرق في حديثه مع المحامين إلى كثير من القضايا في المرفق العدلي في المملكة ونظام المحاماة. وعن تعديل نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المحاماة، وعن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، وفكرة الوساطة والتوفيق.كان الوزير صريحاً وشفافًا، في طرحه وإجاباته، حيث تناول موضوع تأخر البت في القضايا، ووصفها بـ "المشكلة العالمية"، مشيرًا إلى أن مكمنها لا يعود إلى أعداد القضاة، بل في أدوات العون والإسناد للقاضي، فالقاضي في المملكة يكلف بمسؤوليات إدارية وبحثية عديدة. وألمح الوزير إلى ضعف مستوى "الثقافة الحقوقية" لدى الكثير، مبينًا أنه لا يطلب من الشخص العادي أن يكون في مستوى الحقوقي الممارس أو المتخصص، بل نطلب أن يكون لديه القدر اللازم من هذه الثقافة، مشيرًا إلى أن وزارته تتحمل مسؤولية نشرها، وقد أعدت لذلك برامج مهمة ستنطلق رسميًا إن شاء الله مع تدشين المراحل العلميَّة لمشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء.

© مركز المعلومات

إغلاق قسم نسائي لاعتراض الهيئة على مسماه بـ العائلات بمركز تسوق في المدينة

المصدر: جريدة المدينة الأحد 23 مايو 2010
249973 http://www.al-madina.com/node/

أغلق اعتراض لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمدينة المنورة على مسمى (قسم نسائي) بمركز للتسوق بالمدينة كتب عليه "للعائلات"، حيث قامت الإمارة بإيقاف العمل موقتا لحين انتهاء القضية والبت في الخلاف بين معارضة الهيئة لوجود قسم نسائي مخصص للعائلات فقط في السوق الكبير، والذي يعمل فيه عدد من النساء، حيث طالبت الهيئة من إدارة السوق ومكتب العمل تغيير مسمى القسم من العائلات إلى النساء فقط، ورفعت تقرير بذلك إلى الإمارة وبررت فيه الأسباب التي دفعتها إلى تخصيص القسم للنساء فقط بدلا من العائلات.

وفي نفس الوقت يحتفظ السوق بتصريح من مكتب العمل ساري المفعول يسمح بفتح قسم للعائلات، ويسمح بممارسة عدد من النساء المدربات في هذا القسم الذي يخدم العائلات، والخلاف تسبب في إيقاف عدد من الموظفات عن العمل بعد عدة أشهر من التدريب ونجاح المشروع.

"المدينة" التقت عددا من النساء اللواتي عملن في السوق لمدة شهرين حيث عبروا عن استيائهن الشديد من إيقافهم عن العمل بحجة تغيير مسمى العائلات إلى النساء فقط، الأمر الذي أدى إلى إيقاف رواتبهن وتعطل مصالحهن .

وتقول أم عبدا لله وهي احدى العاملات في القسم النسائي في السوق أنا أتعجب من إيقاف هذا القسم الذي يخدم العائلات بحجة تحويل الخدمات التي يقدمها إلى النساء فقط، ولماذا هذا السوق بالذات يطبق عليه هذا النظام، فلماذا لايطبق على المستشفيات الخاصة والأسواق الأخرى التي تستقبل النساء والرجال دون قيود وبدون مشاكل.

وتضيف نحن نستغرب من هذا التصرف بالرغم من ارتداء كافة العاملات للحجاب في القسم، ويوجد أيضا مسؤول معنا يراقب العمل، ولا يوجد أي شيء غير طبيعي ولكن لاندرى ما السبب في إيقاف هذا العمل الذي كان مصدر رزق لي، وفعلا اثبت نجاحه بإشادة كثير من العائلات حيث خفف الزحام وسهل عليهم .

وأيضا توكد أم خالد على أن القسم النسائي في السوق خدم كثيرا من العائلات الذين فصلهم عن بقية المتسوقين، وقالت: نحن داخل القسم نرتدي الحجاب ونتعامل مع العائلات فقط وهذا العمل تلقينا فيه تدريبات كثيرة وفعلا وجدنا إعجاب العائلات فيه ولكن لانعرف لماذا تعارض الهيئة وجود القسم وتحويله إلى النساء فقط، بالرغم من الرقابة على القسم، وهذا الخلاف تسبب في قطع أرزاقنا لأننا نعتمد على الراتب الذي نحصل عليه من السوق، ونحن سوف نتقدم بشكوى لإمارة منطقة المدينة المنورة نطالب فيها بالسماح لنا بالاستمرار في العمل خصوصا وانه لايوجد فيه شيء يسيء للدين ولا للمجتمع وتقاليده ونحن نتمنى النظر في موضوعنا.

"المدينة" اتصلت بالشيخ بندر الربيش وسألته عن هذه القضية وقال ليس للهيئة الصلاحية في إيقاف العمل بالقسم النسائي، وطلب منا الاتصال بعد نصف ساعة للاطلاع على القضية لكنه لم يرد على اتصالاتنا المتكررة إلى ساعة إعداد الخبر.

تطبيق عقوبة الحبس والتشهير في جرائم الشيكات المرتجعة

أواخر شعبان

المصدر: جريدة اليوم الاحد ، 23 مايو 2010
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13491&I=760637&G=6

سعد السريع – الرياض

اعلنت وزارة التجارة والصناعة انه سيتم البدء في تطبيق قرار مجلس الوزراء الخاص بمعالجة ظاهرة الشيكات المرتجعة بعد تسعين يوما من قرار صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في 1431/5/24هـ باعتبار تلك الأفعال من الجرائم الموجبة للتوقيف.وبين مصدر مسؤول في وزارة التجارة والصناعة انه تم تحديد الافعال الموجبة للتوقيف.

ونص القرار على ان يكون تلقي البلاغات وشكاوى الشيكات من قبل رجال الضبط الجنائي (الشرطة) بوصفها جريمة جنائية وتقوم هيئة التحقيق والادعاء العام بالتحقيق في جرائم الشيكات ورفع الدعوى العامة (الحق العام (أمام مكاتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية التي عليها إصدار قرارها في القضية خلال ثلاثين يوماً.

واكدت على مكاتب الفصل في منازعات الأوراق التجارية العمل على تشديد العقوبات على مرتكبي جرائم الشيكات، وبخاصة إيقاع عقوبة السجن، والتشهير .

© مركز المعلومات

الأميرة غادة بنت جلوي: أخطاء القابلات والحوادث المرورية وراء تزايد المعاقين

المصدر: جريدة المدينة الأحد 23 مايو 2010
249957 http://www.al-madina.com/node/

أعربت الأميرة غادة بنت عبدالله بن جلوي آل سعود عن مخاوفها من احتمالات تزايد أعداد المعاقين بسبب الأخطاء الطبية أثناء الولادة إذا لم تتلق القابلات تدريبات علىمستو ى عالٍ وخبرة عملية تمكنهن من تداركها. وطالبت باتخاذ قرارات حاسمة من قبل الجهات المختصة ضد مسببي حوادث الطرق الذين يتسببون في موت وإعاقة الآلاف سنويًا مشيرة خلال زيارتها للجمعية الخيرية لرعاية وتأهيل المعاقين بالمنطقة الشرقية أمس إلى أن ما اطلعت عليه من قبل فريق الأخصائيين النفسيين في الجمعية حول أسباب الإعاقات يوضح أن معظم تلك الحالات يمكن تفاديها مستقبلاً من خلال الحد من الأخطاء الطبية خاصة أثناء الولادة وكذلك من خلال الحد من نسبة حوادث السيارات.

وحثت الجمعية على التصدي عبر مؤتمرات علمية وندوات متخصصة لما تم رصده من ملاحظات حول الأخطاء المهنية التي تقع فيها بعض المنشآت الطبية في التعامل مع ذوي الإعاقة.

وأثنت على خدمات الرعاية والتأهيل التي تقدمها جمعية المعاقين للمستفيدين منها والذين يتجاوز عددهم 21 ألف مستفيدًا ومستفيدة. وقالت أنها تعد إضافة نوعية في مجال خدمة ذوي الإعاقة على مستوى المملكة مشيدة بالمستوى الذي حققه مصنع الأطراف والجبائر التابع للجمعية، وأضافت أن مجانية الأعضاء الصناعية ليست السمة الوحيدة التي تشكر عليها الجمعية، بل أن معايير الجودة التي أخذت على عاتقها مسؤولية الالتزام بتطبيقها هي الجانب الذي يستحق الإشادة، لكونها لا تقدم خدماتها للمعاق إلا بعد تقديم الرعاية النفسية السابقة والاستمرار مع المرضى في الرعاية النفسية تحت ما يسمى الرعاية اللاحقة. و من جانبه كشف مدير جمعية المعاقين عبدالله رشيدان المغامس أن الجمعية مقبلة على التوسع في طاقتها الخدمية والإنتاجية خلال المرحلة المقبلة،مشيدًا بالدعم المالي والمعنوي المستمر من قبل أمير المنطقة وكذلك التبرعات التي يقدمها رجال الأعمال والعديد من الشركات.

نظام الحماية من التعنيف

المصدر: جريدة عكاظ الاحد1431/06/9 هـ 23 مايو 2010 م العدد : 3261
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100523/ 20100523351800.htm.

ليس من العدل والإنصاف ولا من المصلحة الاجتماعية الاحتفاظ بالمعنفات داخل دور الحماية، كما أنه ليس من العدل والإنصاف والمصلحة الاجتماعية أن تعيد الشؤون الاجتماعية النسوة والفتيات المعنفات إلى بيوتهن التي لجأن إلى دور الحماية فرارا مما كان ينالهن من تعنيف فيها؛ ذلك أنهن سوف يواجهن نفس المصير وربما يواجهن تعنيفا أشد قسوة وإضرارا بهن عقابا لما أقدمن عليه من لجوء إلى الجهات الأمنية أو القضائية وما اضطررن إليه من اتخاذ دور المعنفات مأوى لهن.

بين استمرار استضافة المعنفات في دور الإيواء وهو أمر ليس عادلا وإعادتهن إلى بيوتهن وهو أمر ليس آمنا، لا يبقى أمام الشؤون الاجتماعية والمسؤولين فيها غير محاولات إصلاح ذات البين بين المعنفة وذويها سواء تمثلوا في أب أو زوج أو أخ، برهنت الأحداث على عدم رأفته بمن أؤتمن على حسن التعامل معه، وعلى الرغم من نجاح كثير من عمليات إصلاح ذات البين التي تعيد رأب الصدع داخل الأسرة الواحدة إلا أن احتمالات تغلب روح التعنيف والرغبة في الإيذاء تظل واردة وهو الأمر الذي يحتاج إلى مزيد من الضوابط التي تكفل حماية المعنفين والمعنفات، وذلك لا يمكن تحقيقه دون المسارعة في إصدار نظام حماية الأسرة الذي يمكن له أن يشكل المرجعية لجميع الضوابط والإجراءات في هذا الشأن.

رئيس مجلس القضاء: ليس لدينا حساسية من النقد.. المهم تحري البحث والدقة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 24 مايو 2010
http://www.al-madina.com/node/250178

أكد رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ صالح بن حميد أن المجلس ليس لديه أي حساسية من النقد البناء الهادف، مشيرا الى انه من المهم أولاً تحري البحث والدقة. واضاف: إن تأهيل جميع القضاة وتدريبهم تقنيا هو الطريق الوحيد لانجاز جميع المعاملات القضائية اليكترونيا. وأكد على بدء شراكة بين المجلس والمؤسسات الحكومية المختلفة للتعاون وتبادل الخبرات المختلفة من خلال توقيع مذكرة التفاهم امس بين المجلس ووالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، بهدف التدريب والتأهيل التقني للقضاة ومنسوبي المجلس. واضاف انه تم تشكيل لجنة تنسيقية بين المجلس والمؤسسة لتنفيذ المذكرة ، يتم بموجبها قيام المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني على تنفيذ البرامج التدريبية للقضاة في جميع المناطق ومنسوبي المجلس.

© مركز المعلومات

وقال: إننا سائرون في اتجاه حوسبة خدمات المجلس ، وصولا للحكومة الإلكترونية ، فالتواصل مع القضاة وترقياتهم وتنقلاتهم، والوظائف الشاغرة ، تكون عن طريق موقع المجلس على الانترنت، مشيرا الى ان الاتفاقية هدفها الاستفادة من جهود وخبرات المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني في تدريب وتأهيل القضاة.
وأشار الى ان في خططنا التنموية نستهدف القضاة ، والتعامل مع الانترنت الان اصبح ثقافة ، ورحب الشيخ ابن حميد بأي عناصر آلية ، وقال: ليس لدينا أي حساسية من النقد البناء الهادف وأهم شيء تحري البحث والدقة.
من جانبه أكد د. علي بن ناصر الغفيص محافظ المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني على الدور الكبير الذي ستسهم فيه الاتفاقية في ترسيخ مجالات التعاون المشترك بما يعود بالنفع على الطرفين.
وقال الأمين العام والمتحدث الرسمي للمجلس الشيخ عبدالله بن محمد اليحيى: إنه انطلاقا من رغبة المجلس الأعلى للقضاء في عقد شراكات بين المجلس وعدد من الإدارات والأجهزة الحكومية والقطاع الخاص لدعم مسيرة المجلس ونقل الخبرات التقنية والإدارية والفنية إليه خاصة وأنه يمر بمرحلة هامة من مراحل التأسيس الفنية والإدارية والتقنية لأعماله وتطوير قدرات المجلس في مجال التدريب وتقنية المعلومات وتفعيل الاستفادة من خبرات المؤسسة الكبيرة في مجال التدريب والتقنية وأن يكون توقيع مذكرة التفاهم إطاراً لتنظيم علاقة تعاون وثيق ومثمر بين المجلس والمؤسسة.
وعن بنود ومواد المذكرة بين الشيخ اليحيى أن من ضمن أطر هذه المذكرة وبنودها أن تقوم المؤسسة بعرض الأنظمة التطبيقية والخدمات الإلكترونية الموجودة لديها على المجلس وتقديم التسهيلات اللازمة للاستفادة منها وفق آلية يتم الاتفاق عليها لاحقاً بما يتوافق مع احتياجات المجلس وتحمله التكاليف المترتبة على تطويرها لتتناسب مع احتياجاته. كذلك ستكفل الاستفادة من الخبرات والكوادر البشرية لدى المؤسسة في مجال التدريب والاستشارات بمختلف مناطق المملكة.

بعد عام كامل على أجرأ حملة صحفية فجرتها اليوم(1 - 2)

قضايا التوظيف تدخل عامها التاسع وأزمة الضحايا تزداد تعقيداً

حل مساهمات مشابهة أبرزها مشغل أبها والشرقية محلك راوح

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ، 24 مايو 2010
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=1&G=760670 &I=13492

فى مثل هذا اليوم من عام 2009 م الماضي .. فتحت "اليوم" ملف قضية توظيف الأموال وضياع مليارات الريال من أموال المواطنين بعد ما اودعوها ومعها" ثقتهم وأحلامهم" لدى عدد من "الهوامير" .. ولم يجنوا من وراء ذلك سوى اللوعة والاحزان .. ومع طول أمد القضايا والجلسات والمداولات فى دهاليز المحاكم اصاب اليأس البعض، بينما رحل عن عالمنا من رحل .. والآن السؤال هو ..ماذا بعد 96 شهرا؟ هذا السؤال الحائر يتردد ليلاً ونهاراً على شفاه أكثر من 60 ألف مساهم خسروا مدخراتهم بسبب ثقتهم العمياء التي جاءت نتيجة اغراءات أصحاب تلك المساهمات وكلامهم المعسول لدرجة ان البعض سلم كل ما يمتلك لهؤلاء الهوامير طمعا فى الارباح الفلكية والثراء بل وصل الحال بآخرين لبيع منزل العمر والانتقال لشقة سكنية وتقديم ثمنه على طبق من فضة اليهم .. وكانت النتيجة ان الغنى الفاحش الذي منوا انفسهم به تحول الى فقر مدقع وسراب يفوق في قساوته الكابوس المزعج.

أم القضايا

ولم يبالغ الكثيرون من الضحايا عندما وصفوا القضية بأنها "أم القضايا" .. ولما لا وقد عرضت على دوائر ديوان المظالم وازدادت تعقيداً وشكلت لجنة منذ حوالى عامين لحلها ولم يطرأ جديد.

بينما انتهت قضايا مشابهة ووصلت الى بر الامان بعد اعادة الاموال لاصحابها، ومن ابرزها مؤخرا قيام لجنة قضايا توظيف الأموال التابعة لإمارة عسير الاسبوع الماضي ببيع عقارات مشغل الأموال معجب بن عبدالله آل فرحان " المرحلة الأولى " في مزاد علني بفندق قصر أبها شارك فيه 54 رجل أعمال توفرت فيهم الشروط بعد أن احضروا شيكات مصدقة باسم لجنة معالجة قضايا توظيف الأموال بمبلغ 50 الف ريال، وتم بيع جميع العقارات التي تراوحات أسعارها من 255 الف ريال الى 6 ملايين ريال في خطوة تستهدف تحديد مصير أموال المساهمين واعادة حقوقهم، فيما أجلت الجهات المعنية إحالة "مشغل الأموال" للقضاء لحين استكمال التحقيقات مع الوسطاء وتدقيق الحسابات ثم إحالة الجميع للقضاء.

قضية معلقة

وفى المنطقة الشرقية ظلت قضية الثلاثة "الجمعة والحسن والعيد" معلقة على مدار الأعوام التسعة الماضية، بينما ضحاياها يئنون في صمت وآلاف الأسر لاتزال تنتظر بارقة أمل لاستعادة حقوقها الضائعة دون جدوى ..بعد ان التزمت اللجنة المشكلة الصمت ولم تعلن عن اي مستجدات، وفي المقابل يتصرف رجال الأعمال بحرية في أموال الضحايا جهارا نهارا..

فأحدهم تحايل على قرار التجميد وحول أمواله الى أسماء أفراد عائلته ووصلت به الجرأة الى شراء سلسلة مطاعم شهيرة بالمنطقة الشرقية باسم احد أبنائه دون ان يعترضه احد أو يقول له "عيب" .. والثاني لا يزال يمارس نشاطه دون رادع، بينما الثالث يواصل استمتاعه بين شواطئ دبي وفنادق البحرين ودولا عربية ويعقد الصفقات باسمه تارة واسم بعض أعوانه تارة أخرى ولم يكلف نفسه العودة لإعادة حقوق من وثقوا فيه وسلموه "تحويشة "العمر ، بينما يقف"الانتربول" عاجزا عن القبض عليه وإحضاره للمثول امام القضاء رغم صدور أمر بضبطه وإحضاره.

© مركز المعلومات

مشوار طويل

والآن وبعد مرور الأعوام الماضية يبدو أن الضحايا أمامهم مشوار طويل حتى يستردوا ولو جزء من حقوقهم .. والغريب حدوث كل هذا رغم ما طرحته " اليوم " في 12 حلقة متواصلة كان يمكن مضاعفتها ولكن إيمانا منها بحق الطرف الآخر في فرصة لتصحيح الوضع القائم وإعادة الحق لأصحابه أوقفت الطرح ومنحت الأباطرة الثلاثة عاما كاملا لعل وعسي يتحركون لانهاء معاناة المتضررين أو على الأقل توضيح الحقائق وتبرير موقفهم أمام الرأي العام ولكن شيئا من هذا كله لم يحدث .. وأمام لوعة وآلام وإلحاح المتضررين حاولت " اليوم " بكل السبل التوصل لمستجدات القضية إلا ان التعتيم المضروب حولها كان كثيفاً وتأكد لنا بالفعل أنها " أم القضايا" وان هناك لغزا يحيط بتجميدها ويضرب طوقا من الصمت حولها" .. اليوم" تعيد فتح الملف من جديد للوقوف على مستجدات القضايا والموقف القانوني للهوامير الثلاثة وأكثر من 60 الف مودع.

اعادة اموال

وفى البداية يؤكد المحامي مشعل الشريف قضية جمعة الجمعة لم يطرأ عليها اي تطور مشيرا الى ان المحكمة الادارية اصدرت قبل عام أحكاما بإلزام جمعة الجمعة بإعادة رؤس الأموال للمساهمين المتقدمين بدعاوى ضده لدى المحكمة الادارية واعترض محامي الجمعة على الأحكام ورفعت لمحكمة الاستئناف بالرياض التي لم يصدر منها أي شيء حتى الآن وبهذا يكون الموضوع الآن بيد محكمة الاستئناف التي تأخرت في البت في الأحكام الابتدائية وعلى إثر ذلك قامت المحكمة الادارية بالتوقف عن نظر الدعاوى الجديدة المقدمة لهم لحين النظر في الأحكام التي صدرت من قبل وتم رفع عدة خطابات للمحكمة الادارية بالرياض من قبل بعض المساهمين وذلك لطلب سرعة البت في القضية بوصفهم متضررين وخصوصاً أن القضية طال أمدها - وعلمنا من مصادر أن جمعة الجمعة يقوم الآن ببيع أملاكه في السودان بناءً على ما نشرته إحدى الصحف السودانية كما يقوم بنقل جميع ممتلكاته الموجودة هنا الآن بأسماء اقاربه ويقوم بالاستثمار مجدداً في المملكة ولكن ليس باسمه وقد علمنا بالصدفة قيام ابنه "عبدالرحمن" بشراء مطعم شهير فى الدمام - وبهذا يكون موضوع المساهمين قيد النظر لدى المحكمة الادارية بدائرة الاستئناف فى الرياض.

تدقيق الحسابات

وبخصوص ابن العيد انتهى المدقق من تدقيق الحسابات وانهى جميع الاعمال الخاصة به وقام بتسليم التقارير النهائية للجنة الملكلفة بوزارة الداخلية ولم يصدر عنها اي توضيح حول الموضوع الى الان واللجنة منذ تشكيلها لم تتعاون في هذا الجانب مع اي جهة سواء المحامين او المساهمين.

خارج البلاد

ما بخصوص ابن الحسن فلا يزال متواريا عن الانظار ولا يعرف له مكان سوى انه هارب خارج البلاد والتقارير التي تحدثت عن القاء القبض عليه ضمن من القى الانتربول القبض عليهم في الخارج غير صحيحة ولايعلم مصير أموال المساهمين ولا أين وصلت قضيته .

اجراءات بطيئة

ويؤكد المحامي خالد بن يحي السهلي انه منذ نشوب الخلاف بين المساهمين ورجال الأعمال الثلاثة "الجمعة وبن حسن والعيد" قبل 9 أعوام تم اتخاذ قرارات عدة ووصلت القضية لديوان المظالم إلا أن العمل على إنهائها كان بطيئا جدا وبعد أن طرحت "اليوم" القضية بشكل موسع اعتقدنا أنه سيكون هناك تحرك سريع ينهي معاناة المتضررين ولكن هذا لم يحدث.

تكتم عجيب

ويضيف السهلى أن القضية استمرت دون أي حراك يذكر ومضى على الطرح عام كامل دون أن نشهد أو نسمع عن تقدم ملحوظ بل على العكس تم التكتم على ما يحدث في القضية بشكل يثير كثيرا من علامات التعجب والمعروف عند القانونيين ان وزارة التجارة والصناعة أصدرت القرار الوزاري رقم (1-66) بتاريخ 1427/6/7هـ، بشأن الموافقة المبدئية لطرح المساهمات العقارية وجعلت فيه ضوابط للمساهمات العقارية وهي تقديم طلب للإدارة العامة للتجارة الداخلية في استمارة معدة لهذا الغرض ويرفق معه أيضاً صورة من صك الأرض المطلوب المساهمة عليها مع الأصل للمطابقة وكذلك يجب أن يكون الصك باسم المتقدم بطرح المساهمة ولا تقل حصته عن 20 بالمائة من قيمتها وبعد كل ما تقدم تتولى الإدارة العامة للتجارة الداخلية مخاطبة وزارة العدل ممثلة في الإدارة العامة للمتابعة للإفادة عن سلامة الصك الشرعي. وكذلك تخاطب البلدية أو الأمانة للإفادة عن موافقتها على تخطيط الأرض ورقم الموافقة على اعتماد المخطط وتاريخها. ثم يعرض الطلب على لجنة مشكلة بشأن تقدير قيمة الأرض وبعدها يصدر قرار من اللجنة تحت توقيع وزير التجارة بالموافقة على اللجنة والتقييم.

صندوق استثماري
وبعد صدور الموافقة من وزير التجارة يتقدم صاحب المساهمة قبل الإعلان عن المساهمة إلى هيئة السوق المالية بطلب فتح صندوق استثماري باسم المساهمة وفقاً لنظام السوق المالية ولوائحه، وكذلك يجب على صاحب المساهمة قبل الإعلان عنها أن يهمش على الصك ويسجله في كتابة العدل أو المحكمة المعنية بما يفيد بأن الأرض تحت المساهمة بحيث يضمن عدم تصرفه في الأرض خلال مدة المساهمة، وفي حالة وفاة صاحب الأرض أو ذهاب أهليته أو غيرها من الأسباب فإن مدير إدارة الصندوق الاستثماري يقوم مقامه فيما يتعلق ببيع الأرض وإفراغها ونحو ذلك. وكذلك يتخذ الإجراءات اللازمة لتصفية المساهمة. وعند الإعلان عن المساهمة يجب أن يكون الإعلان متضمنا لرقم موافقة وزارة التجارة والصناعة وتاريخه ورقم الترخيص من هيئة السوق المالية وتاريخه ورقم الموافقة على اعتماد المخطط وتاريخه.

اليوم الإلكتروني

الأمير طلال يرعى انطلاق حملة لتأهيل 15 ألف معاقٍ بصرياً بالمملكة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ، 24 مايو 2010
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=1&G=760649 &I=13492

عبد الله الزعت – جدة
يرعى صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية "أجفند" الرئيس الفخري لجمعية إبصار الخيرية اليوم بجدة حملة جمعية إبصار للتأهيل وخدمة الإعاقة البصرية التي تهدف إلى دعم تعليم وتأهيل 15 ألف معاق بصرياً في المملكة العربية السعودية لزيادة قدراتهم العلمية ومهاراتهم المهنية.
وقال رئيس مجلس إدارة جمعية إبصار الدكتور أحمد محمد علي إن الحملة تهدف لتوعية أسر المعاقين من خلال تنفيذ حملة تبرعات لشراء 1500 برنامج قارئ شاشة و15 ألف وسيلة تعليمية بطريقة برايل، وثلاثة آلاف عصا حركة وتنقل وتوزيعها مجاناً، مع تقديم التدريب اللازم على استخدامها لمواصلة حياتهم بصورة طبيعية وكريمة تمكّنهم من المشاركة والمنافسة في المجتمع علمياً ومهنياً، وذلك بالعمل مع شركة (mmj) والتي ستقوم بتسويق الحملة .
وأكد أن رعاية سمو الأمير طلال بن عبد العزيز لهذه الجمعية تعد داعماً قويا لفعالياتها المختلفة، لافتا النظر إلى أن المشاريع الإنمائية وجميع ما يتعلق بصحة وسلامة الإنسان تحتل مكانة بارزة في دائرة اهتمامات سموه الشخصية. وأشار إلى أن الحفل فرصة لالتقاء المختصين بتعزيز التعامل مع مختصي ضعاف البصر مع أكبر شريحة من عامة المجتمع والتي تهدف إلى تنمية الوعي والاطلاع على آخر المستجدات فيما يخص برامج ضعاف البصر.

© مركز المعلومات

الشورى يوافق على تشكيل مجلس أعلى للخدمات الصحية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 24 مايو 2010
http://www.al-madina.com/node/250216

وافق مجلس الشورى امس على تشكيل مجلس اعلى للخدمات الصحية يرأسه خادم الحرمين الشريفين، في اطار اقرار الشورى لتوصيات لجنة الخدمات الصحية والتي تضمنت ضرورة توفير الدعم المادي والاداري لمجلس الخدمات الصحية لكي يطلع بالدور المطلوب منه باستقلالية كاملة لتحقيق الهدف منه.

وناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد المعاد دراستها في ضوء ما تضمنتة الاستراتجية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تم اقرارها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (43) وتاريخ 1428/8/21هـ .

وقدمت اللجنة 3 توصيات، الاولى تضمنت التأكيد على قرار مجلس الشورى رقم 69/38 وتاريخ 1426/1/26هـ والذي ينص على الموافقة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والتي اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها رقم 4/58 وتاريخ اكتوبر 2003م ، كما نص على ان المملكة لا تعد نفسها ملزمة بالفقرة 2 من المادة 66 من الاتفاقية وذلك وفق ما ورد في الفقرة الثالثة من المادة نفسها. ونصت التوصية الثالثة على الاسراع في تنفيذ الهيئة الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تم اقرارها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 43 وتاريخ 1428/2/1هـ واستكمال نظام اللوائح وقواعد العمل والخطط التفصيلية والتنفيذية الاستراتيجية.

وقدم عضو المجلس الدكتور احمد ال مفرح توصية اضافية وتبنتها اللجنة ونصت على ضم ممثل عن وزارة التربية والتعليم من الادارة العامة للصحة المدرسية في عضوية مجلس الخدمات الصحية.

كما ناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي 1429/1428هـ . وقد اوصت اللجنة بعدة توصيات الاولى تفعيل البرامج الرياضية في المدارس باعتبارها المحتضن الأول للمواهب السعودية التي تشكل نواة المنافسة الرياضية في المحافل كافة وبالتنسيق بين الرئاسة العامة لرعاية الشباب ووزارة التربية والتعليم.

تشكيل لجنة لمتابعة دفن الجثث المتأخرة في ثلاجات الموتى

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 24 مايو 2010
http://www.al-madina.com/node/250200

كشف مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الرياض الدكتور هشام بن محمد ناضرة عن صدور توجيه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض بتشكيل لجنة لمتابعة دفن وترحيل الجثث المتأخرة بثلاجات الموتى بمستشفيات منطقة الرياض. من جانبه قال رئيس لجنة المتابعة عبدالعزيز السالم إن اللجنة قامت بجولات متفرقة على 17 مستشفى بمنطقة الرياض وعملت على توزيع أكثر من 245 تعميما، تم تسليمها لمسؤولي الثلاجات بمعرفة مديري المستشفيات توضح طريقة التعامل مع الجثث المجهولة والمتأخرة. واضاف ان اللجنة قامت بمهمتها من حيث متابعة المتأخرات من الجثامين في مستشفيات المحافظات وساعدت على دفن الكثير من الجثث المتأخرة.

الشرقية.. "التدريب المهني" و"مجمع الأمل" يبحثان تدريب وتوظيف المتعافين من الإدمان

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ، 24 مايو 2010
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=3&G=760676 &I=13492

استقبل مجمع الأمل للصحة النفسية وفد مجلس التدريب التقني والمهني بالمنطقة الشرقية لبحث مجالات التعاون في تدريب وتوظيف المتعافين من إدمان المخدرات.

وكان على رأس مستقبلي وفد التدريب التقني والمهني الذي برئاسة نائب رئيس وفد التدريب التقني والمهني المهندس حاتم الأحمدي، المشرف العام على المجمع الدكتورمحمد الزهراني ونائبه الدكتور عبدالله الجوهي ورئيس قسم علاج الإدمان الدكتور عبدالسلام الشمراني ومن إدارة العلاقات العام والتثقيف الصحي عبدالعزيز آل عمر.

وفي بداية اللقاء رحب مدير المجمع بالوفد الزائر مؤكدا حرص إدارة المجمع على التعاون مع التدريب التقني والمهني بالمنطقة الشرقية والكليات والمعاهد والمراكز التقنية لتأهيل وتدريب المتعافين من الإدمان والذي هو عمل خيري وجليل. مبينا أن إقامة مشروع الشراكة الإستراتيجية مع التعليم والتدريب التقني والمهني يساهم في تهيئة المتعافين من الإدمان في تدريبهم وإكسابهم مهارات متنوعة وحرف مهنية تساعدهم في توفير فرص عمل تسهم في محافظة على المتعافي من المخدرات وعدم عودته للانتكاسة والإدمان والوقوع فيها مرة أخرى.

واضاف الزهراني أن المتعافين يعلقون آمالا كبيرة على هذا التعاون لتوفير فرص عمل لهم خاصة أن عددا منهم يحمل شهادات ومؤهلات عليا وتدريب جيد وخبرات متنوعة يمكن استغلالها في توجيههم الى الطريق الصحيح .

ووصف الزيارة بأنها تشكل دعما وحافزا للمجمع لزيادة التواصل مع المتعافين مؤكدا بأن جميع إمكانيات المجمع تحت تصرف المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

من جانبه أكد نائب رئيس وفد التدريب التقني والمهني المهندس حاتم الأحمدي بأن المعاهد والكليات جاهزة للتعاون وتقديم الدورات وتأهيل المتعافين وإكسابهم الخبرات اللازمة في المجال التقني والمهني في ظل وجود آلية عمل متكاملة.

واشار الى أهمية تشكيل لجان بين الطرفين واجتماعات لوضع إستراتيجية لتدريب المتعافين ووضع التوصيات والمقترحات التي تكفل توفير التدريب الجيد وإمكانية المساعدة في التوظيف.

ودعا مدير العلاقات العامة بالمجلس التقني بالشرقية ابراهيم المسلم الى وضع توصيات ورفعها الى مقام الإمارة .

وشارك في الاجتماع مدير المعهد الصناعي الأول بالدمام المهندس عبدالله الطويل ومدير مكتب رئيس مجلس التدريب التقني والمهني بالمنطقة الشرقية المهندس فهد الجمعة ومدير العلاقات العامة إبراهيم المسلم.

وقام الوفد بزيارة أقسام المستشفى والمنومين والتقى بالمتعافين في خيمة الاستقبال واستمع لملاحظاتهم واقتراحاتهم والتي من أبرزها حاجتهم الى الدورات التقنية والمهنية ومساعدتهم في التوظيف.

© مركز المعلومات

إخضاع الأئمة والدعاة لبرامج عن فقه المواطنة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/06/10 هـ 24 مايو 2010 م العدد : 3262
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100524/htm20100524351968.س

تنظم وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الشهر المقبل في منطقة الجوف، برنامج فقه الانتماء والمواطنة الذي يستهدف الأئمة والخطباء والدعاة.

وأوضح لـ «عكاظ» وكيل الوزارة لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد الدكتور توفيق السديري أن البرنامج يعد الخامس وهو يأتي امتدادا لدورات سابقة عقدت في بعض مناطق المملكة واشترك فيها الدعاة والخطباء والأئمة بهدف تعزيز الانتماء والمواطنة في كل المناطق بما يتماشى وتطورات العصر، ويلائم أفراد المجتمع على كافة مستوياته.

وأبان الدكتور السديري أن الفخر بوطن كالمملكة أمر عظيم؛ لأن فيها الحرمين الشريفين ومهبط الوحي، ومنها انطلق نور الإسلام في أصقاع الأرض، وتعد المواطنة تفاعلا إيجابيا مع المجتمع الذي يعيش فيه المواطن ويشعر بالانتماء إليه.

وأفاد وكيل وزارة الشؤون الإسلامية أن البرنامج يهدف إلى تأصيل فقه الانتماء والمواطنة من الناحية الشرعية، وغرس حب الوطن والانتماء إليه وتأصيل ذلك شرعا، كما أنه يفعل دور الأئمة والدعاة للقيام بواجباتهم في بيان أهمية الانتماء والمواطنة لبلادهم التي تضم قبلة المسلمين ومسجد رسوله الكريم.

وذكر الدكتور السديري أن البرنامج يتطرق إلى موضوعات متعددة كالحكم الشرعي في المصطلحات المتعلقة بالانتماء إليه وتأصيل ذلك شرعا، تأصيل الانتماء والمواطنة الشرعية، شبهات حول الانتماء والمواطنة والرد عليها، الانتماء والمواطنة في المملكة الأسس، المواقف، واجبات الدعاة والأئمة تجاه تعزيز الانتماء والمواطنة في المملكة، ومقتضيات ولوازم الانتماء والمواطنة.

والد الطالب يناشد الوزير لإنصاف ابنه

إحالة قضية ضرب مدير ومعلم لطالب إلى التحقيق والادعاء

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/06/10 هـ 24 مايو 2010 م العدد : 3262
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100524/htm20100524351989.

أحال القاضي في المحكمة الجزئية في منطقة نجران قضية طالب الصف الرابع الابتدائي مسفر اليامي الذي تعرض للضرب على يد مدير المدرسة ومعلم التربية الإسلامية في مدرسة الإمام مسلم الابتدائية، («عكاظ» 1431/5/18هـ)، إلى هيئة التحقيق والادعاء العام «كونه فيها حق عام وخاص».

وأبلغ «عكاظ» يحيى اليامي والد الطالب مسفر أن إدارة التربية والتعليم في المنطقة استعانت بالوساطات القبلية للتنازل عن القضية، خصوصا وأن مدير المدرسة ينتظر نقلا إلى محافظة جدة، حيث أوقف النقل لحين الانتهاء من تداعيات القضية.

وانتقد والد الطالب تعامل إدارة التربية والتعليم في منطقة نجران، «التي لم تلتفت لشكواي ولم أتبلغ منها أين وصلت التحقيقات في القضية، التي رسب ولدي بسببها في مادة الدراسات الإسلامية، علما أنه متفوق في جميع المواد الأخرى»، مطالبا وزارة التربية التدخل في القضية وإنصاف ابنه ومعاقبة من تسببوا في أذيته.

العدل تبدأ تفعيل قسم "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الوطن يوم الاثنين24 مايو 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=5&CategoryID=3574

شرعت وزارة العدل في تفعيل قسم "حقوق الإنسان" التابع للإدارة العامة للمستشارين. وبين مستشار وزير العدل، المتحدث الرسمي القاضي الدكتور عبدالله بن حمد السعدان لـ "الوطن" دعم القسم لجميع المحاكم والإدارات بالمعلومات الحقوقية، وإعداد الإفادة القانونية لأيّ سؤال يتعلق بحقوق الإنسان.
وأشار إلى إسهام مستشاري القسم، في إفادة الأفراد من المواطنين والمقيمين قانونيا والرد على شكاواهم من خلال لجنة الردود على الادعاءات الفردية بالهيئة الوطنية لحقوق الإنسان التي تجتمع كل ثلاثاء من كل أسبوع حسب الاقتضاء .

للمرة الأولى، تفصح وزارة العدل عن تفعيلها للعمل الميداني لقسم "حقوق الإنسان "التابع للإدارة العامة للمستشارين، وذلك من خلال حديث مستشار وزير العدل، المتحدث الرسمي القاضي الدكتور عبدالله بن حمد السعدان لـ "الوطن"، والذي أكد دعم القسم لجميع المحاكم والإدارات بالوزارة بالمعلومات الحقوقية، وإعداد الإفادة القانونية لأيّ سؤال يتعلق بحقوق الإنسان، والمشاركة في اللجان الدائمة لحقوق الإنسان والاجتماعات المتعلقة بهذا الموضوع محليا وعالميا .
وأشار إلى إسهام مستشاري حقوق الإنسان بـ"العدل"، في إفادة الأفراد من المواطنين والمقيمين قانونيا والرد على شكاواهم من خلال لجنة الردود على الادعاءات الفردية بالهيئة الوطنية لحقوق الإنسان " التي تجتمع كل ثلاثاء من كل أسبوع حسب الاقتضاء"، إلى جانب المشاركة في أعمال اللجنة الدائمة لمكافحة الاتجار بالبشر بالهيئة "التي تعقد اجتماعاتها كل أحد من كل أسبوع حسب الاقتضاء للنظر في القضايا المتعلقة بالمتجارة بالبشر."
وأضاف السعدان أن فريق عمل القسم يعد التقارير ويتابع الاجتماعات ويجري الدراسات والبحوث ذات الصلة بحقوق الإنسان، إلى جانب المشاركة في اللجان الأخرى غير الدائمة، وكذلك المشاركة في إعداد التقرير الشامل عن حقوق الإنسان في المملكة، والمشاركة في المؤتمرات والمنتديات والندوات وورش العمل المحلية والدولية؛ والتي كان آخرها المشاركة في منتدى الدوحة التأسيسي لإعداد الكوادر المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر في الوطن العربي .
وأشار إلى أن القسم يعمل على ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وتوحيد الأعمال ذات الشأن الحقوقي، مضيفاً العمل من أجل الرفع بمستوى الأداء العدلي في الاهتمام بالمكاتب القضائية والتوجه العدلي لتزويده بالمستشارين الشرعيين والنظاميين والاختصاصات الأخرى كعلم النفس والاجتماع لمعالجة مختلف القضايا وبينها الحقوقية.
ويأتي ذلك تفعيلا لقرار عدلي باستحداث قسم لحقوق الإنسان في الإدارة العامة للمستشارين، قبل ما يقارب عام و4 أشهر، تنفيذا للأمر السامي المتضمن إلغاء جميع اللجان المتعلقة بحقوق الإنسان المكونة في الجهات الحكومية والاكتفاء بأقسام تتولى مواضيع حقوق الإنسان في الوزارات ذات العلاقة ومنها وزارة العدل.
واعتمد وزير العدل السابق الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على إثره، قرارا بإنشاء قسم خاص بحقوق الإنسان في أواخر صفر من العام الماضي، ليندرج القسم ضمن مهام الإدارة العامة للمستشارين بوزارة العدل.

© مركز المعلومات

تجمع 300 طالب أمام ثانوية احتجاجا على سوء معاملة المدير الفصيل: تشكيل لجنة عاجلة للتأكد من شكاوى الطلاب والمعلمين وإيجاد الحلول

المصدر: جريدة الوطن يوم الاثنين24 مايو 2010
5&CategoryID=3579 http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

تجمع أكثر من 300 طالب بإحدى المدارس بخميس مشيط وأولياء أمورهم ومعلميهم أمام بوابة المدرسة أول من أمس، وذلك لسوء معاملة المدير اللفظية والجسدية لهم حسب قولهم.

وأكدوا أنهم تقدموا بشكوى إلى أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد ضد مدير المدرسة، بينوا فيها تعرضهم للسب والشتم من قبل المدير والاعتداء عليهم بالضرب المبرح والكلمات المسيئة والتهديد بالفصل من المدرسة والخصم من درجات السلوك والحرمان من الالتحاق بالجامعة، مشيرين في الشكوى التي حصلت "الوطن" على نسخة منها إلى أنهم تأخروا في الشكوى للجهات المعنية بسبب الخوف من مدير المدرسة ومن تهديداته.

كما تقدم أكثر من 15 معلما بشكوى جماعية ضد نفس المدير، مؤكدين توجههم بالشكوى إلى مكتب الإشراف التربوي بخميس مشيط، وأنهم لم يجدوا أي أصداء لشكواهم التي تتلخص في سوء معاملة مدير المدرسة للمعلمين وإخماد العامل التربوي.

واتهم المعلمون المدير بإساءة المعاملة والتعدي على الطلاب بالضرب المبرح والسباب، مبينين أنه تمت اعتداءات على المدرسة ورميها بالسلاح وذلك نتاج سلوكيات مدير المدرسة وسوء معاملته للطلاب وللمعلمين والتلفظ عليهم بألفاظ نابية وتهديدهم بالعبث في تقارير الأداء الوظيفي، مؤكدين أن طلبات النقل من المدرسة تصل إلى 100%، فكل المعلمين يتحاشون البقاء في المدرسة.

وذكر عدد من المعلمين في حوارهم مع "الوطن" أمس أن هناك شكوى تم تسليمها لمكتب الإشراف التربوي في خميس مشيط في وقت سابق، وأنه تم تشكيل لجنة قامت بالتحقيق مع أكثر من 19 معلما في المدرسة. وتم إثبات جميع هذه المخالفات ولكن دون جدوى.

من جهته، أوضح مدير عام التربية والتعليم للبنين بعسير الدكتور عبدالرحمن الفصيل أن فكرة التجمهر ورفض الدخول للمدرسة من الأمور المرفوضة إذ أن الأمور لا يمكن أن تعالج بهذه الطريقة. وقال: هذه الشكوى الأولى التي وصلتني عن هذه المدرسة ولم يعرف عن إدارة التربية والتعليم التهاون في أي شكوى تمس العملية التعليمية أو الطالب أو المعلم .

وأشار الفصيل إلى أنه اطلع على الشكوى من خلال الخطابات ومن خلال أولياء الأمور والمعلمين الذين اتجهوا لإدارة التربية والتعليم أمس للتعريف بالمشكلة. وأضاف أنه تم تشكيل لجنة عاجلة لمتابعة مشكلة الثانوية والوقوف على الشكاوى الموجودة وتحديد أسبابها وطرق علاجها. وقال إننا لا نريد إصدار أحكام عشوائية دون التأكد من كل ما يدور في المدرسة وأثره على العملية التعليمية والتأكد من صحة كافة الشكاوى وتحديد المسؤوليات.

وأشار إلى أنه تم اتخاذ كافة الإجراءات لتحويل المشكلة إلى لجنة المتابعة للوقوف على الحقائق واتخاذ اللازم بما يخدم الطالب والمعلم والعملية التعليمية.من جهته رفض مدير الثانوية التصريح لـ"الوطن" قائلاً إنه غير مصرح له بالحديث مع الوسائل الإعلامية إلا بموافقة الإعلام التربوي أو خطاب من وزارة التربية والتعليم.

المملكة تشارك في مؤتمر العمل الدولي بجنيف

المصدر: جريدة الوطن يوم الاثنين24 مايو 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=5&CategoryID=3509

تشارك المملكة ممثلة في وزارة العمل في مؤتمر العمل الدولي الـ 99 الذي ينعقد في جنيف الثلاثاء الموافق أول يونيو المقبل بمشاركة سعودية ثلاثية التكوين "حكومية، أصحاب عمل، عمال". ويرأس نائب وزير العمل الدكتور عبدالواحد بن خالد الحميد وفد المملكة إلى المؤتمر.

وأوضح مدير عام إدارة المنظمات الدولية بوزارة العمل يحيى بن ناصر اليحيى أن المؤتمر سيبحث عدداً من الموضوعات الهامة في مقدمتها تقارير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، والتقرير العالمي بموجب متابعة إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل "إزالة عمل الأطفال بصورة فعالة"، ومقترحات البرنامج والميزانية لعام 2011-2012 ومسائل أخرى، ومعلومات وتقارير عن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات، والعمل اللائق لخدم المنازل بهدف اعتماد اتفاقية تكملها توصية، والإيدز في عالم العمل بهدف اعتماد توصية، ولجنة مناقشة الهدف الاستراتيجي للتوظيف، ومراجعة متابعة إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل سنة 1988، إضافة إلى عدد من الموضوعات الأخرى ذات العلاقة بالعمل والعمال.

إنطلاق حملة صحة بلا أخطاء .. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين24 -5- 2010
http://www.alriyadh.com/article24/05/2010/528749.html

الرياض - هيام المفلح

تبدأ اليوم الاثنين الحملة الثانية من مبادرة الحملات الحقوقية " حملة صحة بلا أخطاء " ، وعلى مدى ثلاثة أيام ، بتنظيم من مركز الدراسات الإنسانية في عليشة التابع لجامعة الملك سعود ، وبالتعاون مع طالبات التثقيف الصحي في الملز وطلاب كلية الطب في الدرعية ، وذلك من الساعة 8 صباحا حتى الثانية ظهراً من كل يوم .

وتتضمن آلية عمل الحملة أركانا تعريفية تشمل المراكز الثلاثة (عليشة ، الملز ، الدرعية " ، بالإضافة إلى ندوة توعوية عن الأخطاء الطبية بعنوان " المساءلة القانونية للأخطاء الطبية " تقام يوم الأربعاء من التاسعة صباحا وحتى الواحدة ظهراً ، يتحدث فيها كل من المحامي أحمد المحيميد ، ورئيس الهيئة الشرعية الطبية الشيخ علي الحسين ، بالإضافة إلى مريضين من ضحايا الأخطاء الطبية " سلطان ، وسامي."

© مركز المعلومات

قانوني يطالب بالتوسع في صلاحيات اللجنة الاستشارية لتشمل الرقابة على مشروعات المصلحة العامة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين24 -5- 2010
.html528519 /article24/05/2010 http://www.alriyadh.com/

شدد المحامي فيصل الدهيم على أهمية تحديد مسؤولية المقاول في المشاريع الحكومية القائمة، باعتبار المقاول من يقع على عاتقه القيام بالعمل في نهاية الأمر، متسائلاً عن حال المشاريع الضخمة في الدولة، والتي خصصت لها المليارات لإنجازها خلال العشرة أعوام القادمة، خاصة بعد ما حدث للمباني الموقتة، كجامعة الأميرة نورة بسبب الأمطار الغزيرة، ومنظر السيارات الغارقة في مياه الأمطار تحت أنفاق طريق الإمام سعود بن عبدالعزيز بن محمد، والتي لم يمض على إنشائها سوى عام أو عامين.وأشار الدهيم إلى ضرورة أخذ الحيطة في مثل هذه الأمور لأن تكاليف الوقاية دوماً تكون أقل بكثير من تكاليف العلاج والتي قد لا تجدي إذا كانت الحالة مستحيلة العلاج، منوهاً إلى تفعيل ما سبق صدوره في المادة 78 من النظام والتي تلزم وزير المالية بتشكيل لجنة من المستشارين لا يقل عددهم عن 3 "ومن بينهم خبير فني، ويرأسها مستشار قانوني لا تقل مرتبته عن الثالثة عشرة"، مهمتها النظر في طلبات التعويض المقدمة من المقاولين والمتعهدين وكذلك بلاغات الغش والتحايل والتلاعب وقرارات سحب العمل والنظر في طلبات الجهات الحكومية التي ترد إلى وزير المالية بطلب منع التعامل مع المقاول الذي نفذ مشروعاً معيباً أو مخالفاً للشروط والمواصفات المتفق عليها .

ويرى الدهيم عدم الاكتفاء بانتظار اللجنة لبلاغات الغش والتحايل والتلاعب وقرارات سحب العمل والنظر في طلبات الجهات الحكومية التي ترد إلى وزير المالية بطلب منع التعامل مع المقاول الذي نفذ مشروعاً معيباً أو مخالفاً للشروط والمواصفات المتفق عليها، وإنما قد يكون من الأفضل بدلا من محاولة العلاج بعد وقوع الواقعة القيام بتفاديها .

ومن سبل الوقاية التي يقترحها الدهيم: التوسع في صلاحيات تلك اللجنة ليكون لها الحق في الرقابة على المشروعات التي تمس المصلحة العامة، فتعطى صلاحيات التفتيش والدخول إلى تلك المشروعات والنظر فيما تم إنجازه من أعمال في ضوء العقد المبرم مع المقاول أو المقاول من الباطن، وإنذار المقاول بداية في حال إخلاله ببنود التعاقد ومنحه مهلة محددة لإصلاح الخلل، فإن لم يصلح الخلل خلال المدة الممنوحة له، تقوم اللجنة بإيقاع الجزاءات اللازمة على المقاول الرئيسي استناداً لقواعد المسؤولية التعاقدية ومسؤوليته عن أعمال المقاول من الباطن استناداً لمسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة، وإيقاع الجزاءات اللازمة على المقاول من الباطن استناداً على قواعد المسؤولية التقصيرية .

وقال الدهيم: حتى لا يكون ذلك الاقتراح ضرباً من الخيال، أنه يمكن أن يكون ضمن صلاحيات تلك اللجنة إنشاء لجان منبثقة عنها في مناطق ومحافظات المملكة المختلفة، تكون وظيفتها القيام بأعمال الرقابة، ومن ثم ترفع تقارير عن المشروعات تشمل عيوب المشروع ومخالفاته للشروط والمواصفات المتفق عليها، وكذا كفاءته وإنجازاته .

وأكد على أهمية التنبيه إلى أنه ليس من الإنجاز دفع المليارات أو الإنجاز خلال فترة زمنية بسيطة، وإنما الإنجاز الحقيقي هو بناء قاعدة ثابتة لمستقبل دولة، وليس" بناء توابيت لأبنائنا وبناتنا وإخواننا الطلاب والطالبات وموظفي الدولة، آملاً تكليف جهات حيادية للتأكد من سلامة المشاريع الضخمة التي هي في طور الإنشاء، مثل جامعة الأميرة نورة ومركز الملك عبدالله المالي، للتأكد من أن المقاولين الأساسيين والمقاولين من الباطن لم يقدموا الالتزام الزمني لتسليم المشاريع على جودة الأعمال وسلامتها، وألا يكون تكليف الجهات المحايدة بعد وقوع الكارثة كما حدث بجدة التي جاء تشكيل لجنتها لإجراء التحقيق مع المتسببين بعد وقوع الكارثة" - على حد قوله.-

سعوديات الغد: العلم سلاح المرأة

المصدر: جريدة الوطن يوم الاثنين24 مايو 2010
3&CategoryID=3594http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=

تناول عدد من الناشطات السعوديات في مجال حقوق المرأة والطفل قصص نجاحهن، وأجمعن في رواياتهن على أهمية العلم كسلاح لاغنى عنه للمرأة السعودية، حيث تستمد قوتها من العلم والمعرفة، جاء ذلك ضمن ملتقى سعوديات الغد، المبادرة الوطنية التي أطلقها مركز مدارات التطوير للاستشارات "التطوير لاستشارات تمكين المرأة"، الخميس الماضي بكلية دار الحكمة، برعاية الأميرة صيتة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.

شارك في الملتقى كل من هتون فاسي وهناء الزهير ونادية الدوسري وعائشة نتو وسلطانة علي رضا ولمى آل غالب والدكتورة نايلة فاران والدكتورة إلهام قطان. ودعت الباحثة والناشطة السعودية في حقوق المرأة والطفل الدكتورة هتون أجواد الفاسي إحدى المتحدثات في الملتقى ضمن جلسة عن تحفيز فعالية التعليم الذاتي المرأة إلى النظر للعلم بأنه بلا حدود عمرية ولا مكانية، مشيرة الى أهمية طلب العلم أفقيا وعاموديا، وعدم التوقف عند درجة علمية، بل يجب البحث عن العلم في كل لحظة، مبينة أن المعرفة هي العلم الذي يتحول إلى إدراك وإلى سلوك، وليس فقط معلوماتية، بل تصرفات ومبادرات، فيما دعت الشابات إلى حب العمل من زاوية منتجة ومعطاءة، مشددة على أن المرأة يجب تستمد قوتها من العلم والمعرفة. وقالت نائبة عضو هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، والرئيسة التنفيذية لبرنامج الآمان الأسري الدكتورة مها المنيف، عن تجربتها الإنسانية في ملتقى سعوديات الغد، "أن مرحلة التغيير في حياتي أتت خلال فترة الابتعاث، عندما أضافت لدي الثقافة الأمريكية الكثير من الوعي، وأصبح لدي ثقة كبيرة بقدراتي، فلم أقارن نفسي بامرأة عادية."

وتابعت المنيف متحدثة عن ثلاث مراحل سبقت مرحلة النجاح التي وصلت لها في الوقت الحالي إن "مرحلة الدراسة ثم مرحلة الوعي بالذات ثم مرحلة المبادرة والعمل، أهم ثلاث مراحل حملت التغيير في حياتي، فالرؤية الواضحة مفتاح النجاح."

وأضافت " كانت لدي رؤية واضحة، وهي مساعدة النساء والأطفال، أما العبور إلى ذلك فلم يكن في ذلك الوقت أفضل من كلية الطب، وعندما عدت للوطن، وجدت نفسي أمسك برايات، وأول راية هي انتخابات كبير الأطباء، حيث توجس المجتمع الطبي من ترشحي لنفسي لانتخابات كبير الأطباء، وكان سبب الاعتراض الوحيد هو أنني امرأة، برغم اكتمال جميع المواصفات، وبرغم أنني لم أفز في الانتخابات إلا أن مجرد خروجي عن الصندوق الأول، هو مرحلة من مراحل التغيير لدي ." ."وأوضحت رئيسة الملتقى واستشارية برامج تمكين المرأة لمى الغلاييني أن الملتقى يهدف إلى نشر ثقافة الإنجاز بين الشابات السعوديات، وتعزيز فرص توطين الوظائف، عبر تقديم استراتيجية متوازنة، وجلسات حوار تفاعلية نشطة بين المشاركات والمتحدثات، كما طرح الملتقى رؤية خاصة في مقومات النجاح الشخصي من خلال ستة محاور تتركز في صناعة منظور جديد للرؤية، وتحفيز فعالية التعليم الذاتي، وتقوية الذكاء العاطفي، وتحويل نموذج اللغة الشخصي، وتعزيز تقدير الذات الداخلي، وتغيير إطار الفشل إلى النجاح ."الجدير بالذكر أن الملتقى احتفى بلجنة أصدقاء حدائق جدة، حيث تحدثوا عن مبادرتهم المتفردة في إنشاء وتطوير حدائق ومساحات مفتوحة في أحياء جدة لتقديم أنشطة اجتماعية ورياضية تخدم أفراد الحي، وتشكل نواة لإرساء قواعد الجمال الخارجي والداخلي، وتعزيز ثقافة الإيجابية في الحي.

© مركز المعلومات

أمل خاشقجي: نشاط هذا العام للمرشدات الطلابيات بالمرحلة الثانوية

إدارة الشؤون النسائية بمكافحة المخدرات تكثف أنشطتها الوقائية والتوعوية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين24 -5- 2010
.html528750 /article24/05/2010 http://www.alriyadh.com/

الرياض - هدى السالم

تخطو إدارة الشئون النسائية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات خطوات واثقة في مجال التوعية والمكافحة وتستعد حالياً لإقامة المرحلة الثالثة من الورشة التعليمية بالتعاون مع إدارة توجيه وإرشاد الطالبات بوزارة التربية والتعليم (معاً تكتمل الوقاية) بمركز الأمير سلمان الاجتماعي بالرياض خلال الفترة الصباحية من السبت المقبل الموافق 1431/6/15ه حتى 1431/6/19ه وبرعاية الاتصالات السعودية .

صرحت بذلك مديرة إدارة الشئون النسويه بالمديرية الأستاذة أمل بنت يوسف خاشقجي وأضافت أن البرنامج خصص هذا العام نشاطه للمرشدات الطلابيات بالمرحلة الثانوية، وأفادت أن عدداً من المختصات من مديرية مكافحة المخدرات ومدينة الملك عبدالعزيز الطبية للحرس الوطني ووزارة التربية والتعليم وجامعة الملك سعود يقدمن عدداً من أوراق العمل القيمة .

بدايات وآفاق

هذا وفي لقاء خاص "الرياض" تحدثت الأستاذة خاشقجي عن بدايات افتتاح المكتب النسائي قائلة: "صدر أول نظام للمكافحة في المملكة في عهد مؤسس البلاد طيب الله ثراه الملك عبدالعزيز آل سعود في عام 1353ه الذي بنيت عليه عدة قرارات في مجال مكافحة المخدرات تحت اسم (نظام منع الاتجار بالمواد المخدرة واستعمالها) وفي عام 1426 ه صدر ثاني نظام في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله، واحتوى هذا النظام أربعا وسبعين مادة، وفي عام 1428 صدر قرار صاحب السمو الملكي وزير الداخلية برفع مستوى مكافحة المخدرات إلى قطاع مرتبط مباشرة بسمو مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، ونظرا لاتساع رقعة البلاد تطورت الإدارة إلى المديرية العامة، وأصبح يتبعها في الوقت الحاضر 106 فروع على مستوى المملكة، إضافة إلى 18 مكتب اتصال في سفارات خادم الحرمين الشريفين، واتخذت المديرية شعارا جديداً لها هو (مكافحة المخدرات واجب ديني ووطني "..(

وتابعت "ثم جاء افتتاح مكتب الشئون النسوية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات إدراكا لأهمية دور المرأة البارز والفعال في المجتمع، وكان ذلك في 1408/5/8ه بمكتب ملحق بالإدارة وبعدد بسيط من الموظفات.. أو بالأصح موظفتين هما منى الشربيني، ونوال الزامل، ثم تدرج توسيع خدمات القسم تدريجياً الذي يركز في الجانب الأرشيفي للقضايا والسجلات، ووصل القسم في وقته الحالي إلى خمسين موظفة بكافة التخصصات وتضم الإدارة أربع مكاتب نسائية في كل من محافظة جدة والمنطقة الشرقية ومنطقة حائل، إضافة إلى مدينة الرياض

وأسلوب العمل لدينا يقوم على شعبتين أساسيتين هما المكافحة والتوعية .

أما المكافحة فهي متعلقة بأمور الإحصاء والأرشفة بشكل عام وكل ما يتعلق بالقضايا والجانب التوعوي مرتبط بالبرامج والأنشطة التوعوية بكل أشكالها والمشاركة بالمناسبات العالمية والإقليمية الخاصة بالمكافحة .

كما تؤكد الأستاذة أمل خاشقجي أن أسلوب التوعية اختلف عن السنوات الماضية بما يتلاءم مع معطيات الجيل والتقنيات الحديثة التي تتم من خلال دراسات مستفيضة لوضع البرامج المناسبة لكل فئة ..
وتحدثت عن تميز القسم النسائي بكادر رائع وعدد متكامل متعاون يحوي كافة التخصصات من أعمال التدريب وشئون الموظفات والخدمات، وتفيد أن هذا الكادر يجد الدعم والمساندة من القيادات المسئولة .
ومن جهة أخرى فقد نفت الأستاذة خاشقجي أن يكون مكتب القسم النسائي بمدينة الرياض أكثر نشاطاً واهتماماً من غيره من مناطق المملكة كما يذكر بعضهم. وأوضحت أن عدد الكادر النسائي في العاصمة الرياض هو ما جعل الأنشطة أكثف قليلاً واستطردت " بالتأكيد جهود أربع موظفات لن يكون مثل جهود خمسين موظفة ولكن على صعيد العمل فجميع المناطق لديها أنشطة وبرامج طوال العام ."
وحول دور العمل التطوعي ذكرت الأستاذة هناء الفريح مديرة شعبة الشئون الوقائية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات أن القسم يحمل فوق كاهله دعم المبادرات التطوعية لعمل المحاضرات والندوات وتقديم ما يلزم من معلومات ومهارات تدريبية تساهم في دعم العمل في سبيل خدمة الوطن، وأكدت أن الشعب السعودي من رجال وسيدات يتمتع بروح عالية في المبادرة في الأعمال الخيرية .
وعلقت الأستاذة أمل خاشقجي قائلة: "شعار المديرية مكافحة المخدرات واجب ديني ووطني لذلك لن يكون مستغرباً أن يعرف المواطن أهمية حماية نفسه ومجتمعه من تلك الآفة تأدية لذلك الواجب."

برعاية الأمير محمد بن نواف

ملتقى العنف الأسري التثقيفي في بريطانيا.. السبت المقبل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين24 -5- 2010
.html528512 /article24/05/2010 http://www.alriyadh.com/

يعقد ملتقى العنف الأسري التثقيفي في العاصمة البريطانية لندن يومي السبت والاحد 29-30 مايو 2010م، ضمن انشطة أندية الطلبة السعوديين في المملكة المتحدة وايرلندا وتحت شعار "لنحمهم ولا نفقدهم"، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نواف سفير خادم الحرمين الشريفين في المملكة المتحدة. وذكرت رئيسة اللجان المنظمة والمشرف العام للملتقى ومنسقة مبتعثات ومرافقات نادي لندن للدورة الحالية بأندية الطلبة السعودين في المملكة المتحدة الدكتورة حنان بنت علي سلطان بأن الملتقى يهدف إلى تثقيف الجالية العربية وخاصة المبتعثين والمبتعثات، بحالات العنف الأسري، أسبابه ودوافعه، وآثاره الصحية وعلاجه والوقاية منه، ويسعى إلى التعريف بالقوانين المحلية ورؤية الإسلام حولها، كما يلقي الضوء على الدور المركزي الذي تقوم به سفارة خادم الحرمين الشريفين في المملكة المتحدة والملحقية الثقافية السعودية في المملكة المتحدة وايرلندا لمساندة ضحايا العنف الأسري، ويوضح دور المركز الثقافي الإسلامي وأندية الطلبة السعوديين للمساهمة في الحد من هذه الحالات بين المبتعثين ومرافقيهم، ودور الإعلام في المساهمة في التقليل والحد من هذه الظاهرة. كما ذكرت ان الملتقى سيصاحبه ثلاث ورش عمل تهدف إلى تعزيز المهارات وتطويرها في التعامل بين أفراد الأسرة للتغلب على المشاعر والسلوك السلبي للأفراد، بحيث يخرج المتدرب بأدوات عملية قابلة للتطبيق في محيط الأسرة للوصول إلى نتائج إيجابية. وقد اشادت الدكتورة نورة الضعيان منسقة المكتب الاعلامي لاتحاد الطلبة السعوديين للدورة 29 باهتمام اتحاد الطلبة السعوديين بالقضايا الاجتماعية واهمية

© مركز المعلومات

ادارجها على طاولة المناقشة وحرص رئيس الدورة الاستاذ تركي بن منصور بن شلهوب ونائبه توفيق بن محمد العنزي على طرح القضايا التي تهم الطلاب السعوديين بشكل عام.

محاضرة بجامعة الأميرة نورة عن التفرقة بين الأولاد والبنات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين24 -5- 2010
.html528562 /article24/05/2010http://www.alriyadh.com/

أقامت كلية العلوم بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن محاضرة توعوية بعنوان) التفرقة بين الأولاد والبنات) ألقتها الدكتورة أسماء الحسين الأستاذ المساعد بقسم علم النفس بجامعة الأميرة نورة .
وقد تحدثت الدكتورة أسماء عن الفروق التكوينية والنفسية بين الذكر والأنثى، وأكدت أنهما يختلفان بناء على طبيعة كل منهما ورسالته ودوره في الحياة، وأن كلا منهما مكمل للآخر ومحتاج إليه، وليس منافسا له .
وأشارت في معرض حديثها إلى الضرر الناجم عن التفرقة في المعاملة وكيف تنعكس بالسوء على نفسية الأبناء على المد البعيد .
وذكرت الأستاذة هيفاء القحطاني رئيسة اللجنة الاعلامية بالكلية أن هذه المحاضرة جاءت امتدادا لما يقدمه مكتب النشاط الطلابي في كلية العلوم من استضافة الأعضاء البارزين، وتنظيم المحاضرات القيمة الموجهة لمجتمع الكلية من طالبات ومنسوبات. وقد تميزت المحاضرة بحضور عدد كبير من الطالبات وأعضاء هيئة التدريس.

حماية تستقبل الأطفال في المهرجان الخليجي الثاني

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين10-6- 1431 العدد 13752
d.htm16/ln20100524 http://www.al-jazirah.com/

تستقبل أركان جمعية حماية الأسرة الخيرية الأطفال وأمهاتهم اعتبارا من اليوم الاثنين، ضمن فعاليات المهرجان الخليجي الثاني للعمل الاجتماعي، والذي يقام برعاية صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة، تحت عنوان «شراكة اجتماعية لتنمية مستدامة»، وتنظمه وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
وستقيم الجمعية فعاليات متعددة للأطفال اليوم بمقر الغرفة التجارية الصناعية بجدة، وذلك من خلال عدة أركان، وتستقبل الجمعية الأمهات في قسم خاص بالاستشارات لتقديم العون والاستشارة لهن.
وأوضحت رئيسة مجلس إدارة جمعية حماية الأسرة الدكتورة إنعام ربوعي بأن فعاليات الأطفال تستمر طوال أيام المهرجان، مشيرةً إلى أن برنامج الأطفال يشتمل على العديد من الأنشطة والمسابقات والأركان الترفيهية، إضافة للمسرحيات والمشاهد التمثيلية، وبمشاركة الأطفال أعضاء نادي حنون.

السفارات تطالب المبتعثين بـ إبلاغها عن المنازعات القضائية لتجنب العواقب الوخيمة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين24 مايو 2010
144717 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أبلغت السفارات والقنصليات السعـودية في الخارج أخيراً الطلاب المبتعثـين للدراسة بضرورة العمل على إبلاغها في حال التورط في نزاع أو مساءلة قانونية يكون أي منهم طرفاً فيها، في خطوة تهدف إلى تجنب الطلاب المبتعثين أي عواقب وخـيمة ناجمة عن التلكؤ في إحاطة المسؤولين بذلك، ما يعرض المبتعث لعقوبات قد تؤثر على مسيرته الدراسية وتؤدي إلى إلغاء إقامته، في الوقت نفسه أكد عدد من المتبعثين لـ«الحياة» حرصهم على عدم إبلاغ السفارة في حال حدوث مشكلات بسيطة (تتعلق بمخالفات مرورية أو تعرضهم لسرقات بسيطة في أماكن عامة).

وارجع المبتعث إلى أميركا عادل العتيبي في حديثه إلى «الحياة» عدم رغبة كثير من الطلاب في إبلاغ السفارة السعودية في حال تعرضهم لبعض المشكلات القانونية إلى تخوفهم من إلغاء بعثتهم، واستدرك بالقول: «في حال تورط أحد المبتعثين في قضايا كبيرة تكون السفارة هي الملجأ الأول، خصوصاً أن مثل هذه القضايا تتطلب محامياً.«

وأضاف: «إن كلفة المحامين باهظة الثمن غالباً، ولا يستطيع الطالب تحملها ما يدفعه إلى إبلاغ الملحقية الثقافية في سفارة بلده عند تعرضه لمشكلة يستوجب حلها وجود محام». مشيراً إلى أن تخوفهم من إلغاء ملف بعثتهم وعودتهم إلى السعودية هو ما يجبر الكثيرين على عدم إبلاغ السفارة إلا في حال تعقد القضية.

وزاد: «غالباً ما يتعامل الطلاب مع مشكلاتهم بشكل فردي، خصوصاً في حالات مخالفات الأماكن العامة وقضايا قيادة السيارة وهي أكثر المشكلات التي يقع فيها الطلاب المبتعثون، إذ يعمل المتورط في أي من هذه القضايا على دفع الغرامة وإنهاء المشكلة بنفسه.«

بينما وصف المبتعث إلى فرنسا أحمد الثبيتي القرار بـ «الإيجابي»، خصوصاً بالنسبة للطلاب المبتعثين حديثاً، نظراً إلى جهلهم بقوانين البلد الذي ابتعثوا إليه، وقال » :لا بد أن يكون هناك دور أكبر تلعبه الملحقيات الثقافية في السفارات السعودية، كعمل ورش عمل لتعريف الطلاب بأنظمة البلد، حتى لا يقعوا في المحظور.«

ولفت إلى أن جهل غالبية المبتعثين السعوديين بقوانين الدولة التي ابتعثوا إليها يمكن أن يوقعهم في مشكلات عدة.

في المقابل، يرى قانونيون مناحي إيجابية عدة تتمخض عن هذه الخطوة، خصوصاً أن الملحقيات الثقافية تلعب الدور الرئيس في متابعة المبتعثين ورعايتهم حتى عودتهم إلى البلاد .

وذكر المحامي نايف يماني لـ «الحياة»: «بدأت فعلياً الملحقيات الثقافية تلعب دوراً رئيساً في الإشـــراف والمتابعة والمفترض أن هذا الـــدور يشمل المبتعثين كافة، بمن فيهـــم الدارسون على نفقتهم الخاصة، لا سيما أن الملحقية الثقافية ذات دور إشرافي يمكّنها من متابعة جميع الطلبة.«

وطلب يماني أن تلعب السفارات السعودية في الخارج على وجه العموم والملحقيات الثقافية فيها تحديداً دوراً أكبر من الذي تؤديه حالياً، مضيفاً: «لا بد أن تكون هناك برامج متابعة لرعاية السعوديين في الخارج، خصوصاً المبتعثين منهم، لا سيما أن متابعتهم ستجنبهم الانخراط في مجموعات ذات أفكار سياسية تخريبية أو إرهابية .«مشيراً إلى أن المشكلات التي يتعرض لها الطلاب لا تتوقف فقط على مخالفة قوانين تلك البلدان، «ولكن هناك مشكلات فكرية يمكن أن يتعرض لها الطالب.«

© مركز المعلومات

وأشار إلى أن المتابعات تشمل تجنيب الطالب من الدارسين على حسابهم الخاص التعليم في جامعات غير معترف بها، إضافة إلى تعريف الطالب بالجهات والدور التي قد يحتاجها كافة أثناء وجوده خارج البلاد.
وطالب بوجود إدارة قانونية في الملحقيات الثقافية على أن يعمل بها محامون من البلد ذاته، وذكر أن أهمية الاستعانة بمحامين من الدولة ذاتها، جاءت استناداً إلى عملهم ودرايتهم بقوانين دولتهم، إضافة إلى شرعيتهم التي اكتسبوها بحصولهم على تراخيص معتمدة من بلدانهم. وأوضح أن توظيف محامين داخل السفارات السعودية في الخارج سيسهم في الحصول على الاستشارات القانونية اللازمة في قضايا السعوديين كافة، وقال» :إن الطـــالب الذي لا يتجاوز عمره 20 عاماً يصعب علية الإلمام بالإجراءات والأوراق المطلوبة للقضية كافة حتى لو كانت مخالفة مرورية بسيطة، لا سيما أن قوانين بعض الدول يمكن أن تحول تلك المخالفة أو حادثة السير إلى قضية تنظر في المحكمة .«وشدد على الدور المهم والحيوي الذي تلعبه السفارات والملحقيات السعودية في الخارج في حياة رعايا دولتها في الخارج، من حيث المتابعة والحماية وتوفير المظلة له في» الغربة«

تربويات يطالبن بـ لجنة للأمن الأسري

المصدر: جريدة الحياة الاثنين24 مايو 2010
144744 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

الرياض - سحر البندر
طالبت مشرفات تربويات وزارة التربية والتعليم، بتشكيل لجنة للأمن الأسري تتفرع منها لجان تتولى التبليغ عن حالات العنف التي قد يتعرض لها الطلاب، وتكون لها صلاحية الاحتفاظ بمن يتعرض للعنف في مكان آمن.
وشدّدن خلال ورشة عمل بعنوان «العنف المدرسي»، عقدت في مقر إدارة التدريب التربوي في الرياض أمس، على أهمية تعيين اختصاصيات نفسيات، وتكثيف المرشدات في المدارس نظراً للحاجة الماسة لهن في الحد من معاناة طالبات معنفات من ذويهم، والتعرف على حالات العنف، وتسجيل حالات الإساءة، وتحويلها إلى الجهات المعنية مباشرة، ومحاولة التعرف على المسيئين، سواء من داخل المدرسة أو خارجها، واتخاذ الإجراءات المناسبة بحقها.
وذكرت الاختصاصية الاجتماعية في برنامج الأمان الأسري الوطني المتخصصة في مجال العنف الأسري ضد المرأة والطفل شيخة العنزي، أن الدراسات الحديثة والحالات التي تتبّعها البرنامج، أثبتت أن ارتباط الأشخاص الذين يمارسون العنف الأسري بماض مرتبط بذلك ليس ضرورياً. وضربت مثالاً على أحد أنواع «العنف الحقوقي» بما تعرضت له فتاة يطالب والدها الذي طلّق والدتها بـ50 ألف ريال كي يسمح لها بالزواج، مشيرة إلى أن الفتاة تقيم الآن مع والدتها وشقيقها من والدتها الذي يقوم على تربيتها.
ودعت إلى تكثيف المحاضرات والخطب التوعوية التي تتعلق بالحقوق، خصوصاً مع تزايد أعداد ضحايا العنف، إضافة إلى توعية الأمهات من خلال المرشدات الطلابيات لتنمية مهاراتهن التربوية.
وتطرقت إلى أن فتاة توفيت بسبب إهمال والديها، إذ كانت تعاني من إمساك لنحو أسبوع وآلام شديدة في البطن، ثم بدأ بطنها ينتفخ ووجهها يزداد احمراراً، ما جعل أسرتها تنقلها إلى المستشفى الذي أجرى أطباؤه جراحة عاجلة لها لكن لم يسعفهم الوقت، إذ تبيّن أن أمعاءها انفجرت، ما أدى إلى وفاتها.
وأوضحت أن البرنامج يستقبل في نهاية الأسبوع الحالات المعنفة الخاصة بمنسوبي الحرس الوطني للاطمئنان عليها، وفي حال عدم حضورها لـ3 زيارات يتم إحضارها عن طريق الشرطة العسكرية لمتابعة حال الطفل المعنف.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

لجان ملتقى بيئة العمل في المملكة تتابع الاستعدادات النهائية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين24 مايو 2010 العدد 6069
.html397181 /article_24/05/2010 http://www.aleqt.com/

أكد عدنان بن عبد الله النعيم أمين عام غرفة الشرقية أن اللجان العاملة على تنظيم (ملتقى بيئة العمل .. نحو بيئة عمل أفضل) تتابع استعداداتها النهائية لعقد الملتقى غدا الثلاثاء على مدى يومين .

وستقام فعاليات الملتقى على مدى يومين في المقر الرئيسي للغرفة في الدمام، تحت رعاية الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز أمير المنطقة الشرقية، وحضور الأمير جلوي بن عبد العزيز بن مساعد نائب أمير المنطقة الشرقية، وذلك بتنظيم من غرفة الشرقية، بالتعاون مع شركة الفريق الأول للاستشارات (تيم ون)، ورعاية «الاقتصادية» إعلاميا .

وأوضح النعيم أن الجهود المبذولة من اللجان تواكب تطلعات الغرفة والمستويات العالية، التي تسير عليها في تنظيم وإقامة مناسباتها، مقدّرا التفاعل الكبير والتعاون القائم مع شركة تيم ون للاستشارات في إعداد البرنامج العلمي للملتقى، والرعاة الذين قدموا الدعم الكبير لإقامة الملتقى .

وقال النعيم: «الاستعدادات ما زالت قائمة، وجميع اللجان الآن تعمل على تنفيذ ما تبقى من مراحل خططها لتنظيم الملتقى، حتى يظهر بالصورة التي تليق بسمعة غرفة الشرقية، وتعكس طموح رجال الأعمال في المنطقة الشرقية في احتضان فعاليات كبيرة ومهمة بهذا الحجم، منوها إلى أن غرفة الشرقية تسعى دائما لإحداث التجدد في الأفكار الخاصة بتنظيم مناسباتها، مؤكدا أن ملتقى أفضل بيئة عمل وجد اهتماما كبيرا يليق براعي الحفل والأهداف المصاغة له، مشيدا بالأعمال القائمة حاليا التي ستظهر الغرفة في حلة جديدة .»

وذكر النعيم أن الملتقى عبارة عن جلسات حوارية تناقش أهم خصائص بيئة العمل المثالية مع المختصين في هذا المجال، لافتا إلى أنه تم اختيار المتحدثين الذين أسهموا في خلق بيئة عمل مثالية في منشآتهم، وذلك لخدمة الملتقى وضيوفه وتقديم المعلومة المفيدة والتجارب الناجحة، إلى جانب المبادئ الحديثة، بحيث يستطيع الحضور بناء فكرة جيدة عن ذلك إذا ما رغبوا في تحديث إداراتهم .

وأضاف النعيم أن الملتقى يعد تجربة ثرية ومكسبا معلوماتيا للمشاركين من خلال المتحدثين فيه، سواء للإدارات الكبيرة أو الصغيرة، كونهم سيستعرضون دور القيادة في رفع مستوى مشاركة موظفيها، كما سيكشفون أدوات قياس الرضا الوظيفي والأسباب الحقيقية وراء الرضا من عدمه، التي تستطيع الإدارات من خلالها وضع خطة بديلة تهتم بتلك المحاور .

يذكر أن 14 مختصا سيبحثون خلال ثماني جلسات تقام على مدى يومي الملتقى، الذي يعد الأول من نوعه في المملكة، مشاركة الموظفين الفاعلة في بيئة العمل، حيث تسهم هذه المشاركة في رفع مستوى الإبداع والعمل بروح الفريق الواحد، ليتحقق بذلك الرضا الوظيفي، أحد أهم العوامل التي تساعد المنشأة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية لتكفل بذلك النجاح والاستمرار

© مركز المعلومات

شاركت فيها الزميلة نوال الراشد بورقة عمل حول الإعلام ووسائط الاتصال الحديثة

انطلاق فعاليات الملتقى الإعلامي الأول لطالبات الإعلام تحت عنوان المرأة والإعلام

المصدر: جريدة الرياض الاثنين24 -5- 2010
.html528747 /article24/05/2010 http://www.alriyadh.com/

الرياض - سلوى العمران

انطلقت أمس فعاليات الملتقى الإعلامي الأول لطالبات الإعلام بجامعة الملك سعود وسط احتفاء طلابي وتفاؤل بمستقبل الإعلامية السعودية وذلك، بشراكة كل من قسم الإعلام ورسالة الجامعة ومجموعة الشراكة الطلابية بعنوان المرأة والإعلام وذلك بحضور عميدة الجامعة د. الجازي الشبيكي التي ألقت بدورها كلمة ترحيبية، حيت فيها جهود الشراكة بين كل من قسم الإعلام ورسالة الجامعة وبرنامج الشراكة الطلابية الذي أثمر عن هذا الملتقى الواعد للإعلاميات من داخل الجامعة وخارجها. بدأت فعاليات الجلسة الأولى بندوة رؤى إعلامية معاصرة لمستقبل الإعلامية السعودية والتي شارك فيها كل من :

دكتورة سهيلة زين العابدين الباحثة في الشئون الإنسانية بجمعية حقوق الإنسان، والزميلة نوال الراشد نائبة مديرة تحرير قسم المرأة بجريدة الرياض، والكاتبة والإعلامية هدى الدغفق. وكانت الزميلة نوال الراشد قد شاركت بورقة عمل بعنوان »العلاقة بين الصحفية الرائدة والصحفية الناشئة» أشارت فيها إلى ان افتتاح الاقسام النسائية في الصحف السعودية قد كان مرحلة مفصلية في تاريخ وتوثيق مسيرة الكاتبة والصحفية السعودية، التي بإنشائها أطرت العمل ونظمت النشر وحفظت الحقوق وأوجدت المهنة وطورت الامكانات ودربت العناصر وحددت المسؤوليات وأبرزت تمكين المرأة السعودية في المشاركة الاعلامية الحقيقية، وأضافت أن افتتاح القسم النسائي في جريدة الرياض عام 1401 - 1980 كان الأول بين الصحف المحلية وسجلت الدكتورة خيرية السقاف منصب أول مدير تحرير نسائي غير متفرغ في جريدة محلية وعلى مستوى المملكة العربية السعودية، وتم كتابة اسمها ومنصبها على ترويسة الجريدة الرسمية إلى جانب زملائها من مدراء التحرير، وعمل في بدايات افتتاح القسم عدد من الكاتبات والصحفيات البارزات اللاتي أثرن في مسيرة الصحافة النسائية بشكل واضح من أهم الأقلام النسائية الرائدة) :الدكتورة هيا المنيع، الأستاذة بدرية البشر، والأستاذة ولاء حواري، الأستاذة ندى الطاسان، الأستاذة فردوس أبو القاسم) وغيرهن ممن تبوأن مراكز قيادية مرموقة، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الصحفيات البارزات في إعمالهن. ومن انجازات القسم النسائي انه قبل أسبوعين فقط تحول اسم القسم النسائي إلى إدارة التحرير النسائي في الجريدة، يضم مستشارة صحفية، ومديرة تحرير، ونائبة، ونخبة صحفية متكاملة من الصحفيات السعوديات في مكتب الرياض، اضافه إلى 20 مندوبة صحفية متفرقة في مدن المملكة تم تفريغ 6 صحفيات في: أبها والخبر وتبوك والإحساء بوظائف محررات صحفيات وهذه نقلة حقيقية تحسب للرياض كصحيفة آمنت بتوطين المهنة وسعوديتها وضمها إلى عمل مؤسسي منظم يخدم مسيرة الصحافة السعودية. كما تضمنت ورقة عمل الزميلة نوال عدة محاور حول دور الإعلام في مواجهة المجتمعات، ووسائط الاتصال الحديثة التي ساهمت في نقل المعلومات

وسريانها في مختلف أنحاء العالم ومنها الإنترنت، والهاتف المتحرك عبر الفضاء، والرسائل النصية، البلوتوث، وسائط الفيديو والإنترنت عبر التلفزيون حتى لم يعد للإعلام لغة واحدة أو هوية واحدة أو وطن واحد، بل شعاره البحث عن الحقيقة بصدقية واحترافية عالية، وتناولت أيضا بعض المعوقات التي واجهت وتواجه الإعلامية عند انطلاقها، ومنها غياب الوعي لدى الأسرة حول ماهية العمل الصحفي، وغياب عنصر التدريب، وغياب الدعم المادي والمعنوي، وغياب التخصص، وغياب عقود العمل، مؤكدة دعم المجتمع لدور الصحفية، وأن ما تطرحه من قضايا هامة في الإعلام المكتوب ما أنعش فتح الملفات وطرح الموضوعات وعقد الندوات ومن ذلك قضايا المرأة، العنوسة، مكافحة الإرهاب، العنف الاسري، زواج القاصرات، فتح مجالات عمل جديدة .

كما تطرقت لمراحل التطور للمرأة في مجال الإعلام حتى افتتاح قسم الإعلام للطالبات، والمشاركات الدولية من خلال التمثيل الخارجي لها، وعضويتها في مجلس إدارة هيئة الصحفيين مختتمة بتوجيه نصائح وتوجيهات للإعلاميات الناشئات المقبلات على المهنة ومن ذلك: تحديد الهدف، والتخطيط المهني، والطموح، وسعة الاطلاع، ومتابعة مستجدات المهنة، وتوطيد العلاقات مع الآخر، التنظيم، القيادة، الإدارة، الإبداع، الفضول، حب الاستطلاع، الاهتمام بقضايا المجتمع، الصدقية في الطرح، والاهتمام بالانتاجية وتوقيتها. وتحدثت الكاتبة هدى الدغفق حول المؤسسات الاعلامية التي رأت انها تعاملت مع الإعلامية بصورة مجحفة، وخاصة منهن المتعاونات، وأنها لم تضف شيئا للصحفية يذكر في مشوارها الإعلامي. كما اشارت الى الغرق في الأيديولوجيات، فهناك الصحف الدينية والشعبية والاجتماعية وغيرها من التصنيفات التي أضرت العمل الصحفي وأرجعته للوراء، بينما أجمل ما في العمل الصحفي هو الحيادية. وامتدحت اتجاه الشباب والشابات للإعلام الإلكتروني الذي كان بمثابة مصانع تدريب وتأهيل لهم وحرية للتعبير والمهم هو الاستقلالية التي تحققت لهم. أما الباحثة والكاتبة، سهيلة زين العابدين فقد تناولت حقوق الكاتبة من واقع الرؤية العلمية أشارت فيها إلى بعض القيم والمفاهيم الاجتماعية السائدة غير الشرعية هي التي عززت ذلك ومنها الوصاية والولاية والهوية، كما رأت غياب الأنظمة والقوانين في الكتابة والنشر التي تكفل حقوق الكتاب والمؤلفين .

وتواصلت الفعاليات في الجلسة الثانية التي شملت عروض ابداعات اعلامية ومنها مسرحية المونودراما «امرأة مذنبة» من تأليف وتمثيل وإخراج الطالبة صفاء الزوري التي فازت بالترتيب الأول، وعرض تجربتي قدمتها مندوبات الرسالة التي فازت بالمركز الثاني، وعوض أخرى منها احجز موقعك على الإنترنت للطالبة فاتن يتيم وأماني العتيق، واليوتيوب قدمته الجوهرة المطيري وندى الأحمري وأسماء الذيب، وأنا أتحدث لغتك لنجد العتيبي، وأخيرا الإعلامي المؤثر لشروق الشايع وفاتن الشايع ومي الجربوع .

شمل الحفل كلمة لكل من رئيسة قسم الإعلام، د. عزة عبدالعزيز وأخرى لمديرة تحرير رسالة الجامعة، أ. أسماء قرني وكلمة رئيس الفريق الإعلامي للشراكة، العنود الوشمي.

© مركز المعلومات

ورقة عمل تكشف تدني البرامج التدريبية المقدمة لهن

الصحافيات السعوديات يعانين التهميش والتأهيل.. و5٪ متفرغات

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين10-6- 1431 العدد 13752
d.htm17/ln20100524 http://www.al-jazirah.com/

كشفت ورقة عمل قدمتها الإعلامية السعودية نورة الهاجري عن أن نسبة الصحافيات المتفرغات في الصحف السعودية البالغ عددها 12 صحيفة، لا تتجاوز 5%، فيما تصل نسبة مشاركة الإناث في المؤسسات الصحافية 22.7%. وتوصلت الورقة التي عُرضت خلال ندوة نظمها مركز «الأميرة جواهر بنت نايف لأبحاث وتطوير المرأة» أول من أمس، إلى أن التدريب في المؤسسات الصحافية «لا يرتقي إلى المستوى المأمول»، وأوضحت الهاجري التي عرضت الدراسة، أن 69% من العاملين في هذه المؤسسات تلقوا أقل من ثلاث دورات تدريبية، وأن 26% تلقوا بين ثلاث إلى خمس دورات. وناقشت الندوة أسباب ضعف دمج الإعلامية السعودية في المؤسسات الصحافية، وندرة وجودها مقارنة بالذكور، كما قدمت مجموعة من التوصيات، على أمل إحداث تغيرات في الساحة الإعلامية. وأوصت الدراسة بإنشاء منتدى إعلامي يجمع الإعلاميات السعوديات دورياً، ويتبع لجهة حكومية، أو مؤسسة صحافية، على غرار منتدى الإعلاميات العربيات في الأردن، واقتراح تفعيل مادة الإعلام في مناهج التربية والتعليم، وافتتاح مزيد من أقسام الإعلام في الجامعات التي تدرس فيها الطالبات، وطرح برامج تعليمية في المعاهد والكليات، وإطلاق برامج إستراتيجية تنظيمية توعوية مجتمعية، والتدريب الأكاديمي والتأهيل المنظم، ودمج الإعلاميات ضمن خطة تنمية الموارد البشرية في المؤسسات الصحافية.

6 اشتراطات جديدة للحد من تلاعب الخليجيين بالزيجات

المصدر: جريدة شمس الاحد العدد 1593 / 23-05-2010
98123 http://shms.pressera.com/html/story.php?id=

اعترف المحامي حسين الأنصاري النجار، الذي اشتهر بكتابة عقود زيجات لكثير من الخليجيين، بأن الزيجات العرفية دارجة في مصر، ويُقبل عليها عدد من العرب، وخصوصا من دول الخليج العربي.
وأوضح أن الجانب المادي يعد العامل الرئيسي في كثير من تلك الزيجات، حيث يتم إغراء الأسر الفقيرة والفتيات بالمال مقابل الموافقة على الزواج على الرغم من فوارق العمر الكبيرة والأوضاع غير الصحيحة والحقوق المهدرة: «عدد الزيجات العام الماضي تجاوز 700 حالة زواج مصريات بمواطنين عرب، وإذا اكتملت الشروط لا أتردد في عقد الزواج».
وأشار إلى أن الفشل المصاحب لكثير من تلك الزيجات بسبب اختلاف الأهداف، لتفرز أضرارا ملموسة، أبرزها أطفال معلقون، بلا إثباتات هوية، أو رعاية معيشية، لأن السفارات أيضا تتعامل مع واقع الأوراق الرسمية في رعاية رعاياها.
وبين أن هناك حلولا مقترحة لتخفيف تلك التجاوزات: « تتلخص في تحديد سن الزواج من أجنبي بـ 21 عاما، ليتاح للفتاة التفكير بشكل واقعي، وألا يتجاوز الفارق العمري عشرة أعوام، ووجوب الحصول على موافقة سفارة العربي على الزواج، وأن يكون غير متزوج، أو لدى زوجته ظروف خاصة تسمح بزواجه من أخرى، وتحر عن وضع الزوج المادي

والأسري، وتأمين كوديعة باسم الزوجة، تشرف عليها الوزارة المعنية مع السفارة، لتعويض الزوجة والأبناء في حالة إخلال الزوج بمسؤولياته».

يشتكون من ضعف إعانة الضمان الاجتماعي

معوقون ينتظرون وقفة صادقة من المجتمع تلبي احتياجاتهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين24 -5- 2010
.html528705 /article24/05/2010 http://www.alriyadh.com/

تبوك، تحقيق - نواف العتيبي

يمثل "المعوقون" ذوو الاحتياجات الخاصة 10% من سكان العالم، وترتفع النسبة في العالم العربي إلى 12% بناءً على الإحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وقد شهد القرن العشرين تطوراً كبيراً في الاهتمام بالمعوقين على المستوى العالمي، وتمثل ذلك في العديد من المواثيق التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة، وكان من أبرزها إعلان عام 1981م عاماً دولياً للمعوقين، ولقد نشطت الدول إبان ذلك العام في تطوير برامجها في مجال المعوقين، لذا أعلنت الأمم المتحدة في عقد الثمانينات عقداً دولياً للمعوقين، وكما نعلم أن فئة الاحتياجات الخاصة شريحة مهمة تحتاج إلى رعاية خاصة على الصعيد الإنساني والمجتمعي، فهم أفراد يعانون نتيجة عوامل وراثية أو بيئية مكتسبة من قُصور القدرة على التعلم، أو اكتساب الخبرات، أو امتلاك المهارات، وعدم القدرة على أداء العمل الذي يقوم به الفرد العادي السليم المماثل لهم في العمر، إلى جانب ذلك تبرز احتياجاتهم لأداء العمل بالشكل الجيد، وهي: احتياجات تعليمية، ونفسية، ومهنية، واقتصادية، وصحية، ويلتزم المجتمع بتوفيرها لهم؛ باعتبارهم مواطنين منتجين، وبما أن الدولة كفلت لهم الحق في الرعاية المكتملة داخل المجتمع إلا أن أغلبية هذه الشريحة غير راضية على الوضع التي هي عليه لتغير ظروف المعيشة الحالية في ظل الطفرة الاقتصادية والكثير من الجوانب اليومية التي تغيرت خلال السنوات، "الرياض" التقت ببعض أفراد هذه الفئة، ورصدت بعض معاناتهم واحتياجاتهم .

حقوق مفقودة

في البداية يقول: "علي العطوي" عن معاناته: أنا من ذوي الاحتياجات الخاصة، وأعاني من شلل وضمور بالأطراف السفلي، ومتزوج ولديه أطفال، والمشكلة ضعف دخلي المادي، والإعانات التي تصرف لي من مركز التأهيل الشامل لا تغطي راتب السائق الخاص الذي ينقلني وأسرتي من مكان لآخر مع أنني مستأجر شقة لأسرتي التي أعولها، فالوضع المادي شيء لا يطاق بالرغم من أننا كفئة خاصة يوجد توصيات لنا من مقام سيدي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز - حفظه الله - بمراعاة ظروفنا، سواء من حيث دعم الصندوق العقاري لنا بالقروض كأولوية عن غيرنا، أو توزيع الأراضي السكنية، وبل أنني تقدمت بطلب للصندوق العقاري منذ عام 1419ه وحتى الآن لما أحصل على هذا القرض، مضيفاً أنه قد صدرت الموافقة لنا بتوفير سيارة خاصة للمعاقين، وتم الاتصال بي لاستلامها من مركز التأهيل الشامل بتبوك، حيث تم حسم رسوم من راتبي للحصول على السيارة ولكن لا فائدة! فمنذ ثلاث سنوات وأنا انتظر استلامها، لعلها تكفيني راتب السائق الخاص حيث أنها مجهزة للمعاقين فهي تحل مشكلة راتب السائق الأجنبي .

ضعف الدخل والإعانة

ويشتكي "سعيد العطوي" -كفيف البصر- من إعانة الضمان الاجتماعي لهم، والتي لا تغطي مصارف السائق وإيجار السكن، ومصاريف الأكل واللبس، قائلاً: أعاني من ضعف الدخل المادي والإعانات التي تصرف لنا، فهي لا تغطي

© مركز المعلومات

الاحتياجات اليومية التي تزيد يوماً بعد يوم خاصة في ظل الطفرة الاقتصادية العالمية، ولا تستوفي طلبات البيت، فأنا رب أسرة كبيرة لديه أطفال يذهبون للمدارس وراتبي لا يتجاوز 1500 ريال شهرياً، والإعانة التي أحصل عليها من الضمان والتي اعتبرها مساعدة لجزء بسيط مما لديه من التزامات كثيرة، لذلك أتمني من الجهات المعنية النظر في الأمر في ظل خضم الحياة المتسارعة والمتجددة، ودراسة متطلباتنا فالحياة قبل خمس سنوات غير الآن، فكل سنة أصعب من التي قبلها والالتزامات تتزايد .

لا نمتلك سيارة

ويضيف "محمد البلوي" مشكلتنا كمعاقين هي عدم توفير سيارة خاصة لنا، بالرغم من تبرع بذلك لكن دون جدوى، فنحن نتنقل بواسطة التاكسي يومياً لقضاء حوائجنا وحوائج أسرنا، مما يتسبب في إرهاقنا مادياً ومعنوياً، فالحياة ومتطلباتها أصبحت صعبة على الأسوياء فما بالك بالمعاقين، لذلك نطالب الجهات المعنية بسرعة التدخل وحل مشاكل هذه الفئة، فنحن بشر ومن حقنا أن نعيش حياة كريمة كغيرنا، فالوظائف قليلة والدعم المادي لا يغطي مصاريفنا مع أبنائنا .

عدم وجود مواقف

بينما يقول: "مقبول العمراني" الأمور المادية للمعاق هناك يعاني منها كل واحد من ذوي الظروف الخاصة، إلى جانب عدم تنسيق الدوائر الحكومية بالمنطقة لتوفير مواقف خاصة بنا عند مراجعتنا اليومية، مثل: المستشفيات، والبنوك، والبلديات، فأنا أقود سيارتي ولله الحمد بنفسي لكن عندما أكون في مراجعة لمثل هذه الدوائر تجد حراس الأمن يرفضون اصطفافي داخل سور الدائرة أو بالقرب من المقر، بينما يتم السماح للموظفين أو كبار المسئولين والزوار بذلك!! فلماذا لا يتم توجيه الجهات المعنية لتلك الدوائر بالسماح لنا بالوقوف حيث يصعب علينا السير من المواقف الخارجية، بواسطة العكازين أو العربات المتحركة للوصول للمبنى، لذلك نتمنى مراعاة هذه المشكلة حيث أصبحنا نكره المراجعة بسبب هذه المشكلة.

جامعة القصيم توقف أكاديمياً عن العمل بتهمة الاختلاء بطالبة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين24 مايو 2010

144821 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أصدرت جامعة القصيم في بريدة قراراً بإيقاف أكاديمي يعمل في كلية التربية للبنات عن العمل، بعدما ضبطته هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مدينة بريدة يقل إحدى طالباته بسيارته، وأحالته إلى الجهات المختصة التي أفرجت عنه بكفالة لاحقاً .وأكد مدير العلاقات العامة والإعلام الجامعي في جامعة القصيم مصطفى المشيقح لـ«الحياة» أن إيقاف عضو هيئة التدريس سيبقى إلى حين انتهاء الجهات المختصة من التحقيق معه.

وكانت دورية لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضبطت نهاية الأسبوع الماضي الأكاديمي (من جنسية عربية) في سيارته ومعه إحدى طالباته في العقد الثاني من العمر، خلال عودتهما من مسكنه.

وأوضح المتحدث باسم فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة القصيم عبدالله المنصور أن عملية القبض أتت بعد أن لاحظ أعضاء الهيئة المقيم (العربي) يقود سيارته ومعه فتاة وهما في حال اشتباه، «وباستيقافهما لاستيضاح الأمر، تبيّن أنهما لا يمتان لبعضهما بصلة، فيما أفادت الفتاة بأن المقيم ذهب بها لمسكنه.« وجرت إحالة القضية في حينها إلى مركز شرطة بريدة الشمالية ثم إلى هيئة التحقيق والادعاء العام التي باشرت القضية.

سعوديات بلا آباء.. في مصر

المصدر: جريدة شمس الاحد العدد 1593 / 23-05-2010
98122 http://shms.pressera.com/html/story.php?id=

القاهرة. محمد المعدي

بين الجيزة وإمبابة والحوامدية وحلوان في مصر العربية يعيش عدد من أبناء السعوديين الذين تخلى عنهم آباؤهم وتركوهم في ظروف معيشية وأخرى نفسية أصعب.

أطفال سعوديون مشتتون في قُرى بعيدة عن المدنية، وزوايا متفرقة تنعدم في بعضها الحياة الكريمة، يعيشون دون يد حانية تلملم شتات طفولتهم الضائعة في ظل أفول نجم الأبوة، تاركا وراءه صغارا يجابهون المستقبل المجهول.

الحال هناك يعكس واقع 250 أسرة، وفق سجلات رسمية رصدتها السفارة السعودية، إلا أنه حتما يضم العديد من الحالات التي سقطت من الحصر، أو توارت عن الأنظار، أو تجنبت ضوء الفضيحة، أو لعلها ارتوت بدموع أصعب جملة مفادها.. «والدك مات»، على الرغم من أنه حي يرزق، في وطن لا يعرفه أبناؤه الذين حرموا من طعم الأبوة قبل أن يحرمهم آباؤهم من معنى المواطنة.

منازل متهالكة، تلملم شتات الصغار، البعض اعتاد عليها، إذ لم تر عيناه غيرها، والآخرون تمردوا على حياتها، فخرجوا للشوارع المجاورة، علهم يجدون فيها متسعا من الفضاء للتحرك، لكنهم يبحثون حتما عن مفقود منذ الميلاد.. هل رأيتم أبي؟

صرخات تدوي بين جنبات الحي القديم، لكن المارة لا يعبؤون بتأوهات الصغير، والكل يواصل المسير، فيما الأم تتلوع من نظراتها للضحايا، وهي لا تفتأ إلا على لحظات الندم، أحيانا على زواج مهره المادة، وقربانه المال، وعطاؤه الأموال، فيما لا يعرف طعم الاستقرار.

تتذكر الأيام الخوالي في عرف زميلاتها، عندما ارتبط بها مواطن سعودي الجنسية، أوهمها الرغبة في الحلال، أو لعلها أوهمته بالرغبة في عش زوجية هادئ لا يعرف معنى الوجع، لكنها تناست أن وجع الغربة عن الأوطان أشد وطأة.

وهم الغريزة

أوهمته بإمكانية العيش وراء الحدود، وخدعها بالقبول، والرغبة في الخروج من عباءة الوطن الأم، ونسي أن فيه الأم والأب والخل والأولاد، فحظي منها بواقع الموافقة، وسجل العقد في أقرب متجر يحمل العديد من علامات التعارف بين رجل خليجي وسيدة عربية.

مرت الأيام، ونجم ما نجم، وحدث ما حدث، وبعد عدة شهور تعد على أصابع اليدين، تفجر الصراخ، من غرفة المواليد: «مبروك رزقت بمولودة»، عندها تفجر الوجع، وبدأت الأعين في البحث عن مخرج للأزمة، البعض وقف صلبا، وانصاع لتعاليم دينه، وسجل المولود باسمه، لكنه سرعان ماعاد نادما على سوءة عمله، واندفع هاربا مثل غيره ممن فضلوا الهروب المبكر بلا تسجيل، أو وخزات ضمير، يحميهم زحام المدينة المترامية الأطراف، وأرقام هواتف وراء الحدود ليست مسجلة في قاموس شركات الاتصالات، أو لعلهم سارعوا بإلغائها، وإتلاف عنوان المنازل، حتى يصبح الرد الجاهز على كل رسالة بريد: «لم يستدل على العنوان»، فتعود الرسالة بخيبة أمل، ويصبح الأمر الواقع: «أطفال سعوديون في الشتات».

مرارة العيش

تمر اللحظات بطيئة مليئة بالدموع والدعوات والآمال ليصبح الصغار على شمعة أمل مع إشراقة كل صباح: «هل يأتي أبي؟».

© مركز المعلومات

يبحثون مع شعاع الشمس، عن سر ظهورهم على قيد الحياة، ولا يعرفون أن الجواب ليس سوى انتظار يتبعه انتظار، حتى تزيغ الأبصار، عن ضمائر أدمتها وقبرتها شهوة غريزة ليس في حلال أحله الله، بل في حرام مفاده هجران لا يرتضيه الله.

ريم سعودية بشهادة الميلاد، ابنة الثمانية أعوام، تنام على ذاك الواقع، تقاسم تسعة أشخاص حياتهم بجميع تفاصيلها، أو لعلهم يقاسمونها واقعها المؤلم، لأنهم يعرفون أبا وأما، فيما لا تعرف سوى الأم.

تعيش مع أبناء ذوي القربى، تتلحف جدرانا لا يتعدى مداها الثلاثة أمتار، شعارهم تحتها ابتسامة وشقاوة وبراءة، فيما الكبار يتجرعون مرارة وراء مرارة.

والدتها حنان – 29 عاما ـ، وحدها تعرف معنى المرارة، لماذا وكيف ومتى، لكنها لا تعرف متى يأتي الأب.

ازداد تمسكها بصغيرتها، التي أيضا لا تعرف سواها، وجدة أعياها الزمن، وميراث معلقة وضعت يدها أو وضعوها جبرا، في فخ اصطياد أولاد الخليج، بلا مقومات أو محتويات، سوى ورقة تميز المشروع من الممنوع.

كره الآباء

لكن ريم التي تجلس يوميا في حصة الندم التي يتدارسها الكبار، تعرف طعما للمرارة، تتحدث يائسة عن والد سافر عائدا لبلاده، بعد لحظات عشق أو غرام، فحمل معه طوعا أو كرها عروستها الغالية التي تردد كلمة «بابا».

عندها تحدثت العفوية والبراءة بلا قيود على الكلمات: «أكره ذاك الأب».

وتواصل ما ارتوته من تعاليم الزمن، أو لعله ما حفظته من ونسة الكبار: «تركني منذ عمري 40 يوما، فعشت محرومة من أب وأبوة، وظل راجل، يوفر لي اللقمة الهنية، التي أسد بها جوعي، لا أعرف معنى الشوكولاته التي أراها في التليفزيون، ولا العلاج الذي يذهب عني مرض الحساسية، فكلما تعبت أخذوني للطوارئ ومنحوني حقنة المخدر، وأعود زي الأول، حتى شهادتي الدراسية، كان نفسي أن أرى يوما ما توقيع والدي عليها، يقولون إنني متفوقة، لكن ما فائدة التفوق بلا توقيع أب».

تجرعت ريم التي تدرس في الصف الثالث الابتدائي حبات من الصبر، وقدمت وريقات من التفوق، تعكس حقيقة النتائج الدراسية، وتجد مرارة الألم الأسري، لتتلقف الأم حنان خيوط الحديث، تغزلها برفق لأنها تعرف وتشعر بالندم يوما بعد يوم: «لا أنسى ذاك اليوم، جاءتني امرأة وسيطة أعرفها تماما، رافقها رجل يكبرني بـ 30 عاما، أبلغتني أنه من أسرة معروفة تعيش في محافظة قريبة من مدينة الرياض، ويريد الحلال، فوافقت فورا، خاصة بعد إبلاغي بأنني سأرافقه للسعودية كزوجة لها كرامتها، تحفظه ويحفظها، واتفقنا على المهر أولا، وتسلمته الأسرة، ووعدني بما يعد به كل شاب فتاته، بيت من حرير، وحياة مدللة، لأنني سأكون سيدة البيت، وما إن حقق نصف وعده باصطحابي للسعودية، حتى كدت أطير من الفرحة، لكن بوصولي بدأت الأحلام في زوال، فوجئت بأنني لست الوحيدة، بل الزوجة الثالثة، والاثنتان اللتان سبقتاني في مقاسمة فراش الزوجية لهما من الأبناء ما يمكن أن يكفيه، وبدأت المعاناة، خاصة بعد حملي، فأجهضت التوأم، بعذابات لا يعرفها سواي، وتكرر الحمل، فحافظت عليه من المخاطر ومن سوء المعاملة، لأضع ريم، وأجد نفسي بعد 40 يوما من المخاض، برفقته عائدة إلى القاهرة، وانقطع حبل الوصل، حتى يومنا هذا».

لكن أوجاع حنان لم تنقطع: «لم ير ابنته منذ ثمانية أعوام، لكنه سمع صوتها آخر مرة قبل أربعة أعوام، خلال اتصال هاتفي، ولم يحن لكلماتها أو يحقق أمنيتها في رؤيته حتى ولو في الأعياد، بل ازداد قساوة وغطرسة، فلجأت للسفارة السعودية، ووجدت معنى المواطنة لديهم، قاموا بدور الأب والراعي، فعرفت أن الرجل الذي تزوجته لا يمثل سوى نفسه، والمجتمع بريء من قسوته، واصلوا الاتصال بنا ورعاية ريم باعتبارها سعودية باعتراف الأب، وتكفلوا بمصاريفها الدراسية في المدارس الخاصة، لأنها غير مصرية، ووفروا لها لقمة العيش، لكن ريم تبحث عمن يوفر لها حضن الأب».

طلاق غيابي

في زاوية أخرى من حي آخر، تعيش أسماء السعودية ابنة الـ 14 عاما، تزامل ريم في المعاناة، وفي التفوق الدراسي، لكنها تفوقها آهات ومرارة.

تقاسم والدتها وجدتها وخالها وأبناءه الشقة المتواضعة التي تآكلت مدارج بنايتها، فيما سدت النفايات بقية المخارج.

وحدها شهادات التفوق التي تزين ذاك البيت المتواضع، فيما لا يشوهه غياب الدهانات، أو الأسرة المتهالكة، بل تلك علامات الحزن التي سرقت البراءة من وجه الصغيرة.

عرفت أن هويتي مثل هوية والدها، لكنه لا يشبهه أحد: «أنت تعرف بابا؟».

فاجأني السؤال، فاختلط الحابل بالنابل، وكان الرد بديهيا: «بل جئت لأبحث معكم عن بابا».

لم تتمالك أم أسماء السؤال والجواب، فسالت دمعتان لملمتهما سريعا، وبدأت في التفاصيل: «أنا مطلقة منذ أعوام، لكن المرارة ليست في الطلاق، بل ما ذنب الصغيرة التي ما إن علم والدها بحملي بعد عدة أشهر من الزواج، حتى استبدل كلمة مبروك التي تلقفتها أذناه، بكلمة إنتي طالق».
انقطعت أخباره فجأة، وفشلت جميع المحاولات للوصول إليه، أو لإثنائه عن ترك ابنته، تصارع الحياة بلا أب: «عرفت أن السفارة السعودية لا ترضى بهذا الأمر، خاصة أن الزواج شرعي، فتم الاتصال به، وحضر لإثبات بنوة الطفلة، واستجاب، وتفاءلت خيرا في استيقاظ ضميره، لكن لم يتغير شيء، طلقني غيابيا وأخطر المحامي المصري الذي كان طرفا في تصديق الزواج، بإنهاء الإجراءات، وتحصلت منه على جزء من مؤخر الصداق، ثم اختفى، على الرغم من أنه ليس مجهول العنوان».
عندها أدركت أم أسماء أن الواقع يفرض التمسك بابنتها حتى آخر العمر: «لم يصرف عليها جنيها واحدا، واختفى من حياتها نهائيا، فلا مصروف ولا طعم حنان، وكل ما أرجوه منه أن يكمل لها أوراقها الرسمية من جواز سفر، يحميها من ذل السؤال، ونعرف أن السفارة تأبى أن تترك بناتها في مهب العواصف، ويمكن أن يساعدوها على حياتها، لكن هل يحكم ضميره؟».
لحظة عناد
حملنا هواتف من أنجبوا ريم ومثيلاتها، وعدنا إلى حنان الوطن، نلتفت يمينا ويسارا بحثا عن المفقودين، بمحض إرادتهم، والمنزوين بمحض قدرتهم، لكننا أخطأنا العنوان، والأرقام، فلا صوت سوى: «الرقم المطلوب غير موجود في الخدمة، فضلا تأكد من الرقم الصحيح».
عدنا أدراجنا وأجرينا آخر المحاولات، فجاء الرنين: «هلا مين معاي؟».
باغتناه بالسؤال: «أنت والد أسماء»، تلعثم في الرد، لكنه استجاب ورد بالإيجاب.
لم ينكر مقاطعته، وهجرانه، لكنه أنكر عدم التزامه باحتضان فلذة كبده: «أريد ابنتي أن تعيش معي وألتزم بأن تداوم على زيارة والدتها من فترة إلى أخرى بانتظام، ومستعد لدفع أي مبلغ في مقابل ذلك، ولكن إذا بقيت أسماء في مصر مع والدتها، وإذا استمروا في عنادهم وعدم الموافقة على عيش ابنتي معي، فأنا غير مسؤول عنها أبدا، ولن أعيرها ووالدتها أي اهتمام». وعندما لم يجد منا غير الصمت، واصل التفسير بهدوء بعيدا عن الانفعال: «أنا حريص على أن تعيش أسماء مع أسرتي وأن تنصهر بعاداتنا وتقاليدنا السعودية، وإذا لم يوافقوا على ذلك فلا ينتظروا مني شيئا إلا التجاهل».
احتفظنا بالعديد من التساؤلات، وبقي سؤال واحد للعلن بعيدا عن أي معاندات.. إلى متى العناد، وغفوة الضمير؟!

© مركز المعلومات

16عائلة تعيش مصيراً مجهولاً بعدمادمرت السيول منازلهم في النظيم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين24 مايو 2010
144751 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

بعد أسابيع عدة من هطول الأمطار الغزيرة على منطقة الرياض، والتي ألحقت أضراراً بمنازل عدة في حي النظيم، لا يزال سكانها (عددهم 16 عائلة) يعيشون مصيراً مجهولاً حتى لو أقاموا أياماً أو أشهراً في شقق مفروشة تبرع بها فاعل خير، كون مساكنهم الأساسية أزالتها السيول، ولم تترك لهم مأوى يعودون له من جديد.

وقال فهد العنزي لـ «الحياة»: «بعد دخول مياه السيول منازلنا الصغيرة التي لا تستطيع مقاومة المطر، انهارت بعد محاصرة السيول لها، ما أجبرنا على مغادرتها، والسكن في شقق مفروشة، حتى نعود إلى مساكننا «عبارة عن صفيح «، وأخشى على أسرتي التكيف في السكن الموقت حالياً»، مشيراً إلى أنه تردد في تسلم مفتاح الشقة خوفاً من انعكاسها سلباً على أطفالي وزوجتي.

وأضاف أنه حاول الحصول على سكن لعائلته من طريق المساكن الخيرية، لكن طلبه قوبل بالرفض لصغر سنه، كون نظام تلك المساكن لكبار السن فقط، على حد قوله.

وذكر بندر السبيعي أنه لا ينسى مشهد حصار السيول للعائلات في الحي، ومناظر عمليات إنقاذ رجال الدفاع المدني للمحاصرين، لافتاً إلى أن مصيره وعائلته مجهول بعد انتهاء مدة الإقامة في الشقق المفروشة، والعودة إلى البيئة التي كنا نعيش بها، وتفتقر لمقومات العيش، والرعاية الصحية والتعليم، والتكاليف المدرسية التي تحتاج إلى صرف مالي لها.

وأضاف: «نخشى على أطفالنا من لدغات العقارب والثعابين، التي تختبئ تحت مكان نومنا أو في داخل ملابسنا، إذ في إحدى المرات تعرضت ابنة أختي للدغة عقرب، وعرضتها على المسعف في المركز الصحي، وتفاجأت بعدم وجود مضادات لتخفيف الألم عنها وإحالتها إلى مستشفى آخر»، مطالباً بتوفير مساكن صغيرة للعائلات المتضررة، تقاوم المطر، ووجود رعاية صحية، وتعليم في الحي الذي يسكنونه.

فرحة السكن في الشقق المفروشة والبعد عن «الصناديق» تظهر جلياً على وجوه الأطفال، الذين لا يعرفون ما ستؤول إليه أيامهم المقبلة، إذ تقول الطفلة معالي العنزي (سبع سنوات) إنها لا تحب العودة من جديد لمنزلهم القديم خوفاً من لدغة العقرب لها مرة أخرى، وتريد الدراسة مع بقية البنات في المدرسة، خصوصاً أنها وجدت الراحة والأمان في الشقق المفروشة، ومشاهدة أفلام الكرتون من دون خوف من الزواحف.

وذكرت مصادر مطلعة (فضلت عدم ذكر اسمها) لـ«الحياة»، أنه تم تشكيل لجنة من الدفاع المدني وامارة منطقة الرياض، لصرف تعويضات للمتضررين من السيول، ووفرت لهم شققاً مفروشة موقتة حتى ينتهوا من ترتيب منازلهم المتضررة، ومن ثم العودة لها من جديد.

صحة الطائف:سيناريوهات 3 أخطاء طبية... خلال أسبوع

المصدر: جريدة الحياة الاثنين24 مايو 2010
144822 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

قد يكون الخطأ للمرة الأولى مقبولاً إلى حد ما، بيد أن تكراره ينبئ بفوضوية وغياب للتنظيم والدقة، ليصبح من غير المبرر استخدام شماعة (طالما أنت تعمل فأنت تخطئ)، أما وقوع الخطأ للمرة الثالثة فهذا ليس له تفسير سوى وصفه بـ«الكارثة واللامبالاة» ولا سيما إذا كان الأمر مرتبطاً بالصحة العامة، خصوصاً صحة الناس التي لا تقبل المساومة. ذلك هو السيناريو الذي عاشته «صحة الطائف» منذ مطلع الأسبوع الحالي، إذ شهدت حراكاً غريباً تزيح به عن نفسها «الضبابية» لتشرع في تقديم اعتذارات عدة عن سيناريو أخطاء طبية، ارتكبتها جراء آلية «مهترئة» اتبعتها في تعاملها مع الجمهور، وأضحى من غير المجدي لملمة المتناثر من الأخطاء أمام أعين الآخرين التي شكل أولها سرقة حلي «متوفاة» من ثلاجة الموتى في مستشفى الملك فيصل وتم تقديم الاعتذار، وغُضَّ الطرفُ عن الحادثة باعتبارها الأولى، وما إن تنفست «صحة الطائف» الصعداء آملة قبول عذرها حتى فاجأت المجتمع بـ «صعقة» بيانات صحافية تبث إلى الصحف بطرق غير معتمدة في هذا الجانب، ما دفع بـ«الصحة» أيضاً إلى التحذير من التعامل معها، وعلى رغم التحذيرات، إلا أن تلك البيانات ما زالت في تواصل مستمر إلى وسائل الإعلام تبحث عن طريقها للنشر، وفي المرة الثالثة قدمت «صحة الطائف» اعتذاراً أحاطته علامات استفهام عن هذه الأخطاء المتكررة في أسبوع، تمحور حول دعوتها جميع المتقدمين للوظائف الطبية الشاغرة في مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي، والذين سجَّلوا بياناتهم يوم السبت الماضي، إلى إعادة التسجيل مرة أخرى وبررت ذلك بوجود خلل في البرنامج أدى إلى عدم تسجيل بعض المعلومات المهمة عن المتقدمين، وأوجدت تلك الأخطاء حال ترقب لما تحفل به الأيام المقبلة وانتظار ما يخرج من خلف الكواليس وسط توقعات بتبرير الأخطاء الطبية.

وعلى خط موازٍ، قال الناطق الإعلامي في صحة الطائف سعيد الزهراني لـ«الحياة» :«نحن نحترم عقول الناس ونحرص على الشفافية الواضحة والصريحة، وحال أننا أخطأنا يجب الاعتراف بالخطأ بشكل واضح ومعلن ويجب علينا أيضاً الاعتذار، وبالتالي نحن نمارس حقاً مشروعاً في الوضوح لا غبار عليه والاعتراف بالحق فضيلة والاعتذار للآخرين مطلب وواجب.«

© مركز المعلومات

جمعية المعوقين:الحوادث المرورية سبب 25 في المئة من إعاقات الأطفال

المصدر: جريدة الحياة الاثنين24 مايو 2010
144771 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

كشفت الجمعية الخيرية لتأهيل المعاقين في المنطقة الشرقية، أن نسبة الأطفال الذين يخضعون إلى العلاج الطبيعي، بسبب الحوادث المرورية، تصل إلى 25 في المئة. وأوضحت اختصاصية العلاج الطبيعي في الجمعية سارة السنان، لـ«الحياة « أن «80 طفلاً يأتون يراجعون قسم العلاج الطبيعي أسبوعياً، للحصول على العلاج، أغلبهم بسبب حوادث مرورية تعرضوا لها.«

وأشارت السنان، إلى الزحام الذي واجهه قسم العلاج الطبيعي والنطق أدى إلى «إيجاد آلية لتغطية أعداد المراجعين كافة، وعلاج الأطفال الذين قد يأتون من مناطق بعيدة»، موضحة أنهم» يحتاجون إلى مهارات تدريبية، حتى لا تتفاقم حالاتهم، وتصل إلى إعاقات شديدة، والنسبة المتبقية هي إعاقات خلقية، لأسباب متعددة. ويتم التعامل مع كل حالة بحسب التشخيص العلاجي»، مبينة أن الاعتماد الرئيس يكون على «التمارين الرياضية، لعلاج المشاكل الجسدية والعضلية». وذكرت أن «الجمعية بدأت في توفير تمارين تطوير المهارات، وإيجاد طرق علاجية جديدة، عبر أجهزة متطورة، تساعد المعوقين على مرونة العضلات والمفاصل، خصوصاً الذين تعرضوا إلى حوادث مرورية، وأصيبوا بشلل دماغي، إذ يتفاقم وضعهم مع مرور الوقت، وقد يصل إلى تشوه، أو التواء في المفاصل والعظام، نتيجة زيادة التوتر العضلي المستمر، فيما يكون التحسن تدريجياً. إلا أن تأهيل الاختصاصيين يساعد على التخلص من المشكلات، إضافة إلى التعرف على تطوير المهارات، لأن الطفل يحتاج إلى مساعدة وتدريب تحت إشراف اختصاصي العلاج الطبيعي.«

وأشارت رئيسة قسم العلاج الطبيعي في الجمعية أمينة العباس، إلى أن عدد من الحالات التي ترد إلى القسم سبب إصابتها «زواج الأقارب، ونقص الأوكسجين في الدماغ، الذي ينجم عن الأخطاء الطبية وحدوث عسر أثناء الولادة، ما يحمل طبيبة النساء والولادة مسؤولية كبيرة، فهي التي تقيم حال الأم في حال التعسر، وسرعة البت في اللجوء إلى عملية قيصرية، للتقليل من احتمالات الإصابة بإعاقة قد لا يظهر بعضها إلا بعد بلوغ الطفل عمر شهرين، وآخرون تظهر إعاقات فور ولادتهم .«وأوضحت أن الأطفال المعوقين نتيجة الحوادث المروية يتم «التعامل معهم ضمن آلية علاجية معينة، حتى لا تتفاقم الحالة، وتزداد سوءاً.«

وحول أساليب علاج الأطفال، أشارت العباس إلى «وجود ثمان اختصاصيات يستقبلن نحو 12 طفلاً يومياً، ويتم تأهيلهم والتعرف على أسباب الإعاقة، للتعامل معهم بالأساليب والمهارات الحديثة .«وذكرت أن من ضمن العلاج الذي يقدم «اللجوء إلى دور الإرشاد والتأهيل الأسري»، مشيرة إلى إحدى الأمهات التي «تتردد على القسم، وتعاني من ضغط نفسي، لإنجابها ثلاثة أطفال معوقين، بسبب وجود قرابة شديدة بينها وبين زوجها»، مضيفة أن «هذه الأم كادت أن تفقد عقلها بسبب الاكتئاب الذي أصيبت به. ونحن بدورنا نلجأ إلى اتباع أساليب توعية وتأهيل، عبر جلسات متتالية للتخلص من الأعراض النفسية، لتصبح الأم قادرة على التعامل مع طفلها المعوق.«

فتوى رضاعة المرأة للرجل الأجنبي.

فتوى رضاعة المرأة للرجل الأجنبي.. العبيكان يصر على موقفه والمخالفون يعدونها نشازاً

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء25 -5- 2010
http://www.alriyadh.com/2010/05/25/article529017.html

الخبر، تحقيق - عبير البراهيم

أثارت فتوى الشيخ عبدالمحسن العبيكان المستشار في الديوان الملكي جدلاً واسعاً بين المختصين والعامة، بعد أن أفتى بجواز إرضاع المرأة الرجل الأجنبي لضرورة ملحة، حيث وجد البعض أن ذلك ليس من الدين، وأن الرواية التي جاءت في هذا الجواز في قصة معينة ولا يجوز تعميمها .

وفضّل الكثير من مشايخ الفقه عدم المبادرة لمناقشة من هذه المسائل، حيث اعتبرها من الأمور التي قد تخل بالدين ومفاهيمه لدى الناس، ففضّل التزام الصمت وعدم التعليق مع أخذ موقف الضد ..

فيما أبدى بعض النساء استغرابهن من تلك الفتوى التي وجد البعض منهن بأنها غير منطقية، ومن الصعب العمل بها، حتى وإن كانت لحاجة ملحة، فكيف تعطي المرأة حليبها لرجل بالغ لا يحل عليها؟

العبيكان يصر على الفتوى

وعلى الرغم من هذا الاختلاف، إلا أن ذلك لم يثن الشيخ العبيكان من التأكيد على صحة هذه الفتوى خلال حديثه ل"الرياض"، وقال:"إن هناك الكثير من الأمور الفقهية التي يجهلها الناس ولا يعرفون عنها شيئا، وذلك سبب استغراب الكثيرين ورفضهم للفتوى"، مشيراً إلى أن هناك الكثير من المسائل الفقهية غائبة عن عقول الناس، وزاد قائلاً " :الناس أعداء ماجهلوا". وأضاف أن من تلك المسائل جواز إرضاع المرأة لرجل أجنبي، وذلك لضرورة ملحة، مفصلاً بأن تلك الحاجة تكمن في سكنى الشاب في محيط أسرة بحيث يتكرر دخوله إلى بيت تلك الأسرة، فيشق الاحتجاب عنه، فذلك يجيز فيه أن ترضعه المرأة بمقدار خمس رضعات كما الصغير، بشرط أن يكون ذلك الإرضاع بطرق غير مباشرة من الثدي، ثم تحرم عليه بعد ذلك أن يتزوج بها، مؤكداً على أن هذه المسألة ليست بجديدة وهي موجودة عند أهل العلم، وهذا القول اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم والإمام الشوكاني، والعمل عليه معروف في المملكة منذ زمن قديم، وهناك من يفعل هذا الفعل بناءً على هذه الفتوى ولا ينكر مثل هذا إلا حينما كبر الجهل بين الناس في أحكام الشريعة .

واشار إلى أن جواز هذا الحكم واضح في النص الذي جاء في قصة سالم مولى أبي حذيفة حينما قال "أرضعيه تحرمي عليه"، قبل أن تنزل آية تحريم التبني، وفي قصة عائشة رضي الله عنها حينما كانت تأمر أخواتها بإرضاع من تحتاج للدخول عليها، موضحا أن هذه الفتوى لا تحتمل التأويل أو فتح المجال أمام كل امرأة رغبت بأن يحل عليها دخول "رجل" كزميل العمل أو غيره، وإنما المقصود هنا رجل يحتاج الدخول على أسرة لخدمتهم فيشكل على النساء تكرار دخوله "فتكون هناك حالة ملحة لإرضاعه فيجوز إرضاعه"، أما إذا لم تكن هناك حاجة كإرضاع زميل العمل أو من

© مركز المعلومات

رغبت في الحج وليس لديها محرم فتقوم بإرضاع من أرادت أن يسافر معها للحج فذلك لا يجوز، لأنه لايوجد ضرورة ملحة في ذلك، فإرضاع الحاجة هنا كمن تحتضن طفلا يتيما فيكبر فتحتاج إلى إرضاعه حتى يحل عليها وعلى بناتها وهذا بذلك .

حالة تردد

ويرى مدير إدارة الأوقاف في المساجد والدعوى والإرشاد أحمد الهاشم "أن هناك الكثير من المسائل الفقهية لم يلم بها البشر كلها، وعلماء السلف حققوا في الكثير من المسائل الفقهية، إلا أن هذه المسألة لم يطلع عليها من قبل، ولم يقف عندها، مفضلاً أن يلتزم موقف الحيادية في تلك المسألة دون أن يحرم أو يحلل، متوقعاً أن يكون هناك رفض كبير لهذه الفتوى وعدم قبول لها، لأن المرأة لن تتاجر بحليبها، فاللبن هنا ليس ملك الزوجة، وإنما هو ملك لزوجها، فحتى الطفل الصغير لا ترضعه الزوجة إلا بإذن زوجها، موضحاً أن هذا الرأي لم يذهب به من منطلق العادات والعرف، فالتقاليد لا تحكمنا، بل الدين يحكمنا، إلا أن العرف يرجع له في حالة عدم وجود أدلة شرعية، فيرجع إلى رأي العقلاء من الناس والعلماء، ومن أهل الحل فيقبل، أما ما تعارف عليه العوام، فالعوام خواص، مؤكداً على أن "الشيخ العبيكان" من المشائخ الأفاضل الذي قد يكون وقع على أمر لم يقع عليه غيره من الفقهاء، لذا فلا يمكن الأخذ بتلك الفتوى أو الوقوف ضدها .

النساء متذمرات

ولا تعتقد الناشطة في حقوق المرأة فوزية العيوني بصحة تلك الفتوى، حيث ترى أنه من الصعب على المرأة الاقتناع بها، فمن غير المقبول أن ترضع المرأة سائقها الأجنبي، لأنه من يقوم بشؤونها وليس هناك ألح من حاجة المرأة للسائق الأجنبي الذي تستقدمه، حيث ترى أن ذلك استحباب للفاحشة، مشيرة إلى أن تلك الفتوى لا تدل على سماحة الإسلام وإنما هناك الكثير من الأمور التي لا بد أن تشرع لخدمة المرأة والتي تحمل معاني سماحة الإسلام، فالرق موجود في القرآن الكريم ولكن ضرورات العصر أبته ورفض، فكيف لنا قبول أمور لا تصدق بالعقل؟، فالمرأة الطاعنة بالسن حينما تحتاج للرجل الأجنبي الذي يقوم بخدمتها كيف ترضعه؟، وهي لا تحمل الحليب في ثديها فالمستفيد من تلك الفتوى ضيق جداً .

فتوى نشاز

ويشدد أستاذ الفقه في كلية الشريعة بجامعة الإمام د. حمود عوبة على أن هذه الفتوى نشاز ولا يمكن الأخذ بها فلم يقرها أحد من السلف بها، مشيراً إلى أن "الشيخ العبيكان" يقيس من منطلق حادثة واحدة معروفة بعينها ولا يمكن القياس بها .

وقال: من الصعب الأخذ بهذه الفتوى لأنها تعتبر من الفتاوى الشاذة، فهناك الكثير من الفتاوى لو تتبعت لكانت تؤدي إلى الخروج من الدين، فليس كل مايقال عنه من فتواى يؤخذ به، فعلى سبيل المثال من يأخذ بفتوى الزواج دون ولي على رأي الحنفية، أو من يتزوج دون شهود عند العقد على رأي المالكية، أو من يرغب في الزواج دون رضا على رواية عند الحنابلة أو على سبيل المثال الزواج بنية الطلاق، وهذا مجمع على جوازه ولم يخالف فيه إلا القلة من الفقهاء ومع هذا أسيء استخدامه إساءة كبيرة من قبل أناس يسافرون إلى بعض الدول فتجد من يروج لمثل هذا الزواج في "المطار" حتى منع من الفقهاء، فذلك مدعى للفوضى في أمور الإسلام .

من يضع الضوابط؟

ويتفق معه الأستاذ الجامعي والكاتب الصحفي د. محمد الهرفي الذي يرى أن هذه الفتوى من الفتاوى الشاذة وليست هي الأصل، لأن الإرضاع لدى الفقهاء لابد أن يكون تحت السنتين بأن تكون خمس رضعات مشبعات فإن زاد على السنتين تكون الأقوال فيه شاذة .

وقال: لا يحسن من "الشيخ العبيكان" أن يفتي بهذه الفتوى حتى إن وجدت لدى بعض الفقهاء، لأنه يعرف بأنها من الفتاوى الشاذة، فقضية الضوابط فيها كلام عام كأن تأتي امرأة وتقول ليس لدي زوج أو أخ فتأتي بسائق وترضعه حتى يقوم بشؤونها، فتلك الفتوى يذهب بها الشيخ بأنها "بضوابط"، ولكن من يضع الضوابط هنا، فالمسألة هنا قد تترك المجال للجميع أن يضع الضوابط من عقله، وقد تحول "الأمور الشرعية" إلى السخرية لذا لا يجوز التهاون فيها .

مسألة مغمورة

ويتحدث الداعية الإسلامي والكاتب د. مسعود الغامدي بعيداً عن فتوى "الشيخ العبيكان" على اعتبار تقييم فتواه، إلا أنه يجد بأن الحادثة المتعلقة بفتوى جواز إرضاع المرأة لرجل الأجنبي وردت وهي حادثة "عين" خاصة بمن وقعت معهم، ولو نوقشت هذه الفتوى بعيداً عن المزايدات فلا بد أن يناقشه علماء الفقهاء فيقرونه، وأن اختلاف الفقهاء لا يعني التيسير في الدين، فالدين ميسر وإذا ظهرت فتوى مغمورة لا يعني بأنها غير موجودة، ولكنها قد تكون مغمورة وليس مأخوذ بها، فالمسألة هذه لايردها أو يقبلها عامة الناس، بل من يقبلها أو يرفضها علماء الفقه، وذلك مايجب أن يؤخذ به.

دراسة تؤكد أن النساء أكثر إقبالاً من الذكور

الدورات التثقيفية لراغبي الزواج من الجنسين مصدر الاستقرار الاسري

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء25 -5- 2010
.html529016 /article25/05/2010 http://www.alriyadh.com/

أبها، تقرير – مريم الجابر

دعا "د. منصور العسكر" الأستاذ المساعد في قسم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وعضو مجلس الإدارة في الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، إلى العناية بالدورات التثقيفية للرجال والنساء الراغبين في الزواج أو المتزوجين، وتنويع تلك الدورات لتشمل الجوانب الشرعية والنفسية وكذلك الاجتماعية والطبية، موضحاً أن قيام الدورات التدريبية للمتزوجين أصبح عملاً إجبارياً في بعض الدول، ففي ماليزيا مثلاً يتم وضع برنامج خاص للمتزوجين، كما يتم منحهم إجازة عن العمل لمدة تصل إلى شهرين، وفي تايوان يجبر الزوجان على حضور دورة تدريبية عن الزواج، وعن أنواع الدورات التدريبية، ذكر " د.العسكر" أن هناك دورات دينية تهدف إلى تعليم المتزوجين والمقبلين على الزواج بعض العلوم الدينية المتصلة بالقضايا الأسرية، مثل حقوق الزوجين والآداب الشرعية في التعامل بين الأزواج، وحقوق الأبناء، إلى جانب القضايا الشرعية المتصلة بالزواج والطلاق والخلع وغيرها .

وأضاف هناك دورات مرتبطة بالحياة الاجتماعية، مثل كيفية التعامل الناجح بين الأزواج في إدارة الأسرة، والآثار الاجتماعية للخلافات الأسرية على الزوجين والأبناء والمجتمع، وكيفية تربية الأبناء وحل الخلافات الأسرية، وكذلك آثار تأخر سن الزواج على المجتمع، بالإضافة إلى دورات مرتبطة بالقضايا النفسية، مثل التوتر قبل ليلة الزواج وكيفية علاجه، والتربية الجنسية والآثار النفسية للمشكلات الأسرية على الأفراد، لافتاً إلى وجود دورات صحية، متصلة بالقضايا الطبية مثل الآثار الصحية لزواج الأقارب، وضرورة الكشف الصحي قبل الزواج .

وصنف "د.العسكر" الشرائح المستفيدة من هذه الدورات إلى الشباب المتزوجين، أو المقبلين على الزواج من الجنسين، لتعريفهم ببعض مفاهيم الحياة الزوجية والارتباطات الخاصة بالزوجين، وما يتطلب من كل طرف في مرحلة الزواج في الأيام الأولى، وما بعد إنجاب الأطفال، ضارباً مثالاً على ذلك بالدورات التي يتم تنظيمها حول الثقة بالنفس، ومهارات الاتصال، والتطبيقات الأسرية، وكذلك السعادة الزوجية، والتربية الإيجابية للأولاد، مشيراً إلى وجود دورات تدريبية للعاملين في مجال الإصلاح الأسري ومن في حكمهم، مثل المستشارين في الإصلاح الأسري، والقضاة ومأذوني الأنكحة، وهي دورات ترمي إلى زيادة معرفتهم بالقضايا الاجتماعية، وكيفية التعامل معها وطرق معالجتها، بهدف المساعدة في تقليل نسب الطلاق والمشاكل الأسرية .

وكانت دراسة ميدانية في مدى إقبال واتجاه الأسر السعودية تجاه المشاركة في هذه الدورات، أعدها "د.منصور العسكر"، وتناولت عدة محاور أهمها: مدى تقبل الأسر السعودية لحضور مثل هذه الدورات والتفاعل معها، وكذلك التعرف على الدوافع من حضورها، وما هي الاتجاهات التي تحكم مشاركة الأسر أو مشاركة أحد أفرادها سواء من الذكور أو الإناث؟،

© مركز المعلومات

وهل تتحقق الفائدة من المشاركة أم لا؟، وقد أظهرت الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة التي شملت 229 مبحوثاً، أن النساء كن الأكثر إقبالاً من الذكور على المشاركة في هذه الدورات، حيث كانت نسبتهن (58.95%)، في حين كانت نسبة الذكور (41%)، وقال "د.العسكر": إنه يتبين من نتائج الدراسة بأنه كلما زادت أعمار الذكور المشاركين في الدورات التدريبية المتخصصة في الإرشاد الأسري زادت أعدادهم، في حين أنه كلما زادت أعمار النساء قل عددهن، مرجعاً السبب إلى أن سن الزواج بالنسبة للنساء أقل من سن الزواج لدى الرجال، كما أنه قد يكون عائداً لأسباب أسرية واجتماعية، كانشغال المرأة بأمور المنزل ومتابعة الأبناء بشكل أكبر من الرجال بعد الزواج .

وكشفت الدراسة أن نسبة الذكور المشاركين في هذه النوعية من الدورات الإرشادية ممن تتراوح أعمارهم بين 18 – 25 سنة، بلغت (16%) في حين بلغت النسبة (47.9%) لمن تتراوح أعمارهم بين 26 – 35 سنة، في المقابل تبين أن النساء ممن تتراوح أعمارهن بين 25 _ 18 سنة تبلغ نسبتهن (42.2%)، في حين كانت نسبة من تتراوح أعمارهن بين 25 _ 35 سنة (30.4%) وتبين أن من كانت أعمارهن فوق 36 سنة، قد بلغت نسبتهن (27.4 .%).

وفيما يتعلق باتجاه بعض الأسر السعودية إلى إجبار الشباب لحضور دورات قبل الزواج، قال "د.العسكر": تبين لنا أن نسبة كبيرة من رواد هذه الدورات تؤيد إجبار الشباب المقبل على الزواج لحضور دورات تدريبية في مجال الإرشاد الأسري، وبعد الدراسة والتحليل تبين لنا أن نسبة الفئة التي تؤيد بقوة تبلغ (75.9%)، بينما تبلغ نسبة الفئة التي تؤيد إلى حد ما (21.5%)، أما الفئة التي لا تؤيد فقد بلغت نسبتها(2.7%) ، وقد لوحظ أن نسبة النساء في هذا المحور من الدراسة كانت أكثر من الرجال، حيث بلغت نسبتهن (77%) مقابل (74%) بالنسبة للرجال .

وأضاف من خلال تحليل نتائج الدراسة ظهر لنا أن أغلب رواد هذه الدورات يؤيدون زيادة إقامة دورات تدريبية في كيفية التعامل بين الزوجين، مرجعاً ذلك إلى التغيرات السريعة التي تتعرض لها الأسرة السعودية، نتيجة عوامل اجتماعية عديدة، أفرزت انشغال الأزواج عن بعضهم البعض، وقد بلغت نسبة المشاركين ممن يؤيدون تكثيف إقامة مثل هذه النوعية من الدورات (95.5%)، بينما بلغت نسبة من يؤيد إلى حد ما (4.5%)، في حين لم يذكر أحد من أفراد العينة أنه لا يؤيد ذلك، ويلاحظ أن نسبة الرجال أكثر من النساء في تأييدهم بقوة في هذا الجانب حيث بلغت نسبتهم (97.8%) مقابل (93.9%) للنساء، كما تبين لنا من خلال الدراسة أن أغلب رواد هذه الدورات يؤيدون إقامة دورات لحل المشكلات الزوجية، حيث بلغت نسبة من يؤيد (92.2%) بينما بلغت نسبة من يؤيد إلى حد ما (7.3%) في حين كانت نسبة من لا يؤيد (0.5%)، وهنا نلاحظ أن نسبة الرجال أكثر بقليل من النساء في تأييدهم، حيث بلغت نسبتهم (93.4%) مقابل (91.4 .%).

وعن الأسباب الداعية إلى تنظيم دورات تدريبية في العلاقات الزوجية، أبان" د.العسكر" أن إقامة مثل هذه الدورات، هي نتيجة مباشرة لارتفاع حالات الطلاق في المجتمع السعودي، كما أن الدراسات الاجتماعية تحث على عمل دورات تدريبية ودراسات وبحوث ولقاءات علمية للمقبلين على الزواج والعاملين في الإصلاح الأسري، فهي تعتبر إحدى توصيات الملتقى الثالث لمشاريع ولجان الزواج في المملكة، والذي أقيم في مدينة الرياض ضمن مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج بالرياض.

زواج الصغيرات على طاولة مشرفي الخدمات النفسية

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء11-6- 1431 العدد 13753
d.htm92/ln20100525 http://www.al-jazirah.com/

تبوك - عبدالرحمن العطوي

تنظم المديرية العامة للشئون الصحية بمنطقة تبوك السبت القادم اللقاء السنوي السابع لمشرفي الخدمات النفسية والاجتماعية بالمملكة بحضور مدير عام الصحة النفسية والاجتماعية بوزارة الصحة الدكتور عبد الحميد الحبيب وذلك في قاعة المؤتمرات بمستشفى الملك خالد بتبوك.

وأوضح مدير إدارة الخدمات النفسية والاجتماعية مدير مستشفى الصحة النفسية بتبوك عبدالخالق الوكيل أن اللقاء الذي يستمر لمدة يومين سيتناول متابعة توصيات اللقاء الماضي، كما سيتناول اللقاء محاضرة عن المشاريع والأفكار

التطويرية، وبين الوكيل أن الفعاليات ستستمر في اليوم التالي بالعديد من المحاضرات كما سيناقش موضوع زواج الصغيرات (رؤية نفسية) من قبل الدكتور أحمد حافظ.

أنهت إجراء نقل 7سجناء إلى المملكة

سفارة السعودية بالقاهرة تحذر رعاياها من زواج القاصرات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء25 -5- 2010
.html528911 /article25/05/2010 http://www.alriyadh.com/

الرياض - محمد السهلي

حذر مسؤول شؤون الرعايا في سفارة المملكة بالقاهرة إبراهيم الحميد السعوديين القادمين إلى مصر من استدراجهم من قبل سماسرة الزواج العرفي في مصر والذين يعرضون عليهم الزواج من قاصرات حيث إن الزواج من فتاة أقل من 18 سنة يعرض المتزوج للسجن حسب قانون حماية الطفل وقانون الاتجار بالبشر، والذي أقرته الحكومة المصرية يمنع بموجبه الزواج من قاصرة حتى بموافقة والديها .وكانت الصحف المصرية نشرت مؤخرا حكما غيابيا من النيابة صدر بحق مواطن سعودي 82 سنة بالسجن 10سنوات وذلك لزواجه من قاصرة حسب مانشر في عام 2006م وبموافقة والديها اللذين أدخلا السجن وكذلك المحامي .

وأكد الحميد أن هنالك سماسرة يزورون في أعمار الفتيات القصّر من أجل إيهام راغب الزواج بأنها ليست قاصرة ويقصدون السياح السعوديين فعلى الجميع الحذر حتى لايقعوا تحت طائلة المساءلة وتطبيق العقوبات القانونية .

وعن أوضاع السجناء السعوديين في القاهرة أوضح أن السفارة أنهت إجراءات نقل 7 سجناء الى المملكة وننتظر تصديق اتفاقية نقل السجناء لمواطني البلدين لقضاء محكوميتهم في بلادهم وفقا للاتفاقية التي وقعها سمو النائب الثاني وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز مع معالي وزير الداخلية المصري أثناء زيارة سموه الأخيرة لمصر .

وأضاف أما بقية السجناء وعددهم 3 مواطنين أحدهم لم يحكم عليه حتى وقته وهو مقبوض بتهمة تهريب المخدرات ومواطنين آخرين مسجونين في قضايا مالية يتطلب سدادهم لها.

© مركز المعلومات

80 ٪ من المحال التجارية متستر عليها..و"السعودة" في خطر

التستر التجاري المواطن السلبي ينخر اقتصاد المجتمع

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء25 -5- 2010
.html529004 /article25/05/2010 http://www.alriyadh.com/

يعرف التستر التجاري وفقاً لأحكام المادة الأولى من نظام مكافحة التستر بأنه تمكين الوافد من استثمار أو ممارسة نشاط تجاري لحسابه أو بالاشتراك مع غيره محظور عليه ممارسته، أو لا يسمح له نظام استثمار رأس المال الأجنبي أو غيره من الأنظمة والتعليمات ممارسته، ويعتبر المواطن متستراً في حالة تمكين الوافد من استخدام اسمه أو ترخيصه أو السجل التجاري لممارسة النشاط التجاري، كما يعتبر متستراً كل أجنبي حاصل على ترخيص استثمار أجنبي وقام بتمكين وافد آخر من العمل لحسابه خلافاً لنظام استثمار رأس المال الأجنبي، حيث يؤدي التستر إلى تهرب الوافد من الرسوم التي يتطلبها نظام الاستثمار الأجنبي من خلال عقد صوري بالراتب والميزات، وعليه فإن كشف مثل هذه القضايا تكتنفه صعوبات عدة .

لمكافحة التستر والتشهير بالمخالفين على الملأ

مطالب باستحداث «جهاز أمني رقابي» لمكافحة التستر والتشهير بالمخالفين على الملأ

وعلى الرغم من أن وزارة التجارة والصناعة تسعى إلى توعية المواطن بأضرار التستر على الوطن اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً عن طريق الندوات والتشهير بالمتستر والمتستر عليه في الصحف المحلية ليكون رادعاً له ولغيره من ضعاف النفوس الذين يسعون إلى الثراء غير المشروع، إلا أن هذه التوعية لم تؤت ثمارها، حيث إن العمالة الأجنبية المتستر عليها في ازدياد كل عام، وانتشرت المحلات التجارية الصغيرة بأسماء مواطنين على "لوحة المحل"، كما توسعت هذه العمالة في إنشاء المحلات التجارية الكبيرة بأسماء مواطنين سعوديين، ويشغل وظائفها عمالة أجنبية، والشاب السعودي ما زال يلوح يومياً بملفه "الأخضر" بحثاً عن وظيفة تسد رمق عيشه، والسؤال الرئيس الذي نطرحه في هذه الندوة :من المسؤول عن تنامي ظاهرة التستر التجاري في المملكة؟، وأين الجهود الرقابية في الحد منها؟، والتشهير بالمخالفين؟ ..

أسباب التستر

في البداية تحدث "الصرامي" عن الأسباب التي أدت إلى تفشي التستر التجاري كظاهرة في السوق السعودي، وقال:إن هناك عدداً من الأسباب التي ساهمت في تفشي هذه الظاهرة أولها متعلق بالجهات الحكومية التي لم توجد أنظمة تشريعية صارمة وكافية لمواجهة هذه المشكلة، إلى جانب ضعف الرقابة، وصعوبة السيطرة على منافذ التستر نظراً لكبر مساحة المملكة، وثانيها متعلق بالمواطن المتستر وتكمن في عدم امتلاكه لرأس المال، وافتقاده للخبرة الفنية والإدارية وتعاطفه مع الأجنبي و"حسن النية" لديه وعدم امتلاكه لروح "المغامرة" وتكاسله جعلته يمارس دور المتستر في ظل جهله للنظام، وثالثها متعلق بالمتستر عليه الأجنبي القادم من دولة فقيرة ووجد الفرصة متاحة له في دولة غنية كالمملكة ولا يوجد بها ضرائب مقارنة ببلده.. وكل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى استفحال ظاهرة التستر .

مسؤولية المواطن

ويحمل "البقعاوي" المواطن مسؤولية التستر، واصفاً إياه بأصل المشكلة كونه العائق الأكبر في مداراتها عن الجهات ذات العلاقة لإسباغه الصفة الشرعية على أعمال مشبوهة ضحيتها للأسف الوطن والمواطن، بينما يبقى الوافد الأجنبي المتستر عليه هو المستفيد الأكبر؛ خاصة وأن التستر قد سلك مسلكاً خطيراً بعد أن برزت العديد من القضايا اللاأخلاقية

تورط فيها عدد من المواطنين السعوديين من خلال استقدامهم لعدد من أصحاب المهن غير المؤهلة في السوق، ولا تتوافق مع تخصصاتهم مما أوجد عدداً من العمالة المخالفة في بعض الشقق السكنية المجهولة والتي تقوم بأدوار مخالفة للشرع والنظام بعيداً عن عين الرقيب، ويصاحبها أحياناً الترويج لممنوعات أو منتجات منتهية الصلاحية، كما حمل "البقعاوي" الجهات الحكومية جزءاً كبيراً من هذه المشكلة لكونها وبحسب وصفه قد وفرت مظلة لهذه المخالفة في ظل عدم توفر الوظائف المناسبة للمواطنين .!

دور السفارات

ويؤكد "د.القحطاني" على أن قلة معلومات الوافد المتستر عليه بالثقافة السعودية، وجهله بأنظمة الإقامة والعمل راجع إلى ضعف دور السفارات السعودية في تثقيف هذه العمالة قبل منحها التأشيرة، وقدومها إلى المملكة، كذلك سفارة الوافد الأجنبي يفترض عليها أن تقوم بدورها بالتعاون مع الملحقيات التجارية حتى لا يقع الوافد في مثل هذه المخالفات نتيجة عدم تثقيفه، فكما يلاحظ المتابعون بان الباحثين عن التستر من العمالة الوافدة غالبيتهم أميون في بلدانهم كونهم لم يتعلموا القراءة والكتابة إلا بعد مقدمهم للمملكة، ودليل ذلك أن المقيمين من الدول المتقدمة يندر تورطهم في مثل هذه العلاقات التجارية المشبوهة نظراً لقيام سفارات بلدانهم بالأدوار المنوطة بها .

مشكلة من الداخل

وعاد "د.القحطاني"، وقال في الوقت الراهن نجد مشكلات اقتصادية تحدث بين فترة وأخرى مثل التضخم في أسعار المواد الغذائية، علماً أن هذه القطاعات الغذائية خصوصاً تسيطر عليها العمالة الأجنبية في الأسواق المركزية، والسؤال:أين الجهات المسؤولة عن ذلك؟، علماً أن السجل التجاري والتراخيص اللازمة جميعها نظامية، ولكن "ما خفي أعظم"، فرأس المال من العامل الأجنبي، والأيدي العاملة لديه جميعها من أبناء جلدته، والشاب السعودي يقف متفرجاً في تلك العمالة التي وجدت لها وظائف في بلده، وهو لا يزال يبحث عن وظيفة تسد حاجته .

جهود الغرف التجارية

وعن دور غرفة الشرقية في مكافحة التستر التجاري بين "الصرامي" أن هناك عددا من الجهات معنية بمكافحة ظاهرة التستر التجاري كوزارة التجارة ووزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة العمل، موضحاً أن دور الغرف التجارية ينحصر في الجانب التوعوي، مبيناً أن غرفة الشرقية عملت العديد من الندوات، مثل: ندوة عن ظاهرة التستر التجاري وخرجت بتوصيات أرسلتها للجهات ذات العلاقة، كما ان الغرفة التجارية قدمت العديد من الاستشارات القانونية في هذا المجال لرجال الأعمال والأشخاص بخصوص التستر التجاري، كما قامت بدراسة ظاهرة هروب العمالة التي هي جزء من ظاهرة التستر وأرسلت نتائج هذه الدراسة لأكثر من 300 جهة حكومية وقطاع خاص، كما أرسلت العديد من الرسائل الالكترونية لعدد من رجال الأعمال فيما يتعلق بالتستر، بالاضافة لطباعة الكتيبات تتحدث عن هذه الظاهرة من أجل توعية الجميع .

وتطرق "الصرامي" للحملات التي قامت وتقوم بها إدارة الجوازات لما لها من دور ايجابي كبير للحد من هذه الظاهرة وكشف المتسببين في تفشيها، كما أشاد بالدور الذي يلعبه الإعلام والذي يعتبر جزءاً مهماً نظراً لمساهمته في الجانب التوعوي .

دور مختلف

من جانبه يصف "د.القحطاني" الغرف التجارية بالجهات شبه الحكومية، والتي يقتصر دورها على الجانب التوعوي بحكم أنها جهة غير تشريعية، تعمل جهوداً جيدة من خلال العديد من برامجها، متمنياً أن تمارس هذه الغرف دورها كحاضنة للأعمال خاصة الأعمال الصغيرة التي نجحت وأثبتت تميزاً في جهود بعض الشباب الذين استفادوا من نظام العلامات التجارية "الفرنشايز" ووطنوا هذه العلامات بأيدٍ سعودية ورأس مال سعودي، مطالباً الغرف التجارية أن تمارس دورها لتبني بعض الأفكار وإقناع رجال الأعمال من أجل دعم مشروعات الشباب الصغيرة منها والمتوسطة. ويؤكد "الصرامي" على أن الشباب يعي أهمية العمل من خلال بعض البرامج التي تبنتها الغرفة التجارية كبرنامج كيف تبني مشروعك الصغير، وبرنامج كيف تطور مشروعاً سياحياً والنماذج التي تخرجت باشرت أعمالها وحققت عددا من النجاحات، كما أن مجلس شباب الأعمال نموذج جيد لتغير الفكر لدى الشباب بصورة ايجابية نحو العمل الحر .

السعودة والتستر !

هل البطالة والرغبة في «تحسين الدخل» سبب في تنامي الظاهرة؟ أم المواطن لا يزال كسولاً؟

وعن العلاقة بين مشروع السعودة والتستر التجاري يرى "د.القحطاني" أن هناك علاقة طردية بين مشروع السعودة والتستر التجاري، مشيراً إلى أن السعودة والتستر التجاري وجهان متضادان لن يتحقق الأول مالم يتم الحد من الآخر،

© مركز المعلومات

معللاً ذلك بأن العمالة سيطرت على المحلات التجارية الصغيرة وتوظف أبناء جلدتها والجهات الحكومية المعنية بالتستر التجاري تقف موقف المتفرج! نظراً لغياب تطبيق النظام، حيث أصبح التستر يمارس بصورة علنية ..

وقال: لا بد من مناقشة الأمور التي تلي التستر والمتمثلة في هروب الأموال خارج المملكة لإقامة مشاريع خارج المملكة، واعتقد أن إحداث نظام متعقل لعلاج هذه الظاهرة هو الحل بدلاً من تفاقم المشكلة من خلال وضع شراكة علنية بين المواطن والوافد الأجنبي وفق عقود تحفظ حقوق الطرفين وتحمي الوطن من كثير من الممارسات المشبوهة مع ضبط عمليات تحويل الأموال ومعرفة مصادرها الحقيقية .

تأثر المنشآت الصغيرة

وأضاف إن أثر التستر كبير على قطاع الأعمال، خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث لم يعد غريباً أن تجد يداً غير وطنية تفاوضك لإنجاز خدمة لك أو لعميل آخر، ولا يمكنني أن اقتنع أن من يفاوضني مندوب مبيعات أو أمين للصندوق، بل يفاوض من مبدأ صاحب العمل وهو يجني مئات الألوف من الريالات سنوياً، ولا ينال منها المواطن إلا القليل، والغريب في مثل هذه المهن ومنها على سبيل المثال الورش أو المطاعم أن اليد العاملة من بلد واحد وفي كثير من الأحيان لا أبالغ إذا قلت إنهم أقرباء وأبناء عمومة، وماذا يعني ذلك؟..يعني أن الوافد هو صاحب العمل ومن يملك زمام المبادرة في تحديد احتياجات العمل من اليد العاملة، وهو من يصرف مرتباتهم الشهرية ومن يستمتع بجمع الأموال الطائلة .

بيع التأشيرات !

المواطن أساس المشكلة..وتساهل تطبيق النظام أعادنا إلى الوراء

البقعاوي: المواطن أساس المشكلة..وتساهل تطبيق النظام أعادنا إلى الوراء

وأشار إلى أن "السوق السوداء" لبيع التأشيرات هي السبب الرئيسي في انتشار وتفشي ظاهرة التستر التجاري في السوق المحلي، مطالباً وزارة العمل ووزارة التجارة والصناعة بوضع آلية تحد من بيع التأشيرات .!

صور التستر

وقال "د.القحطاني" إن 80 بالمائة من المحلات التجارية من بقالات، مطاعم، بوفيهات، مغاسل، مشاغل، صوالين حلاقة، ملابس، محال بنشر وتغيير الزيوت، محلات صيانة الأجهزة الالكترونية، وخلافه تملكها عمالة أجنبية باسم مواطن سعودي يتقاضى خلال هذه العملية المؤثرة على اقتصادنا مبلغاً زهيداً بشكل شهري، متسائلاً: لماذا أقدم المواطن على منح العامل كل هذه التسهيلات؟، مطالباً في الوقت نفسه بتنظيم حملة توعوية تحت مسمى "لا للتستر التجاري"، مشدداً على سرعة تفعيل وتحديث نظام مكافحة التستر التجاري الصادر بمرسوم ملكي رقم م/ 22 بتاريخ 1425/5/4 ه والمواد المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للنظام الصادر من وزارة التجارة والصناعة رقم 7/م وتاريخ 1426/5/13 ه .

التأثير الأمني والاجتماعي

وعن الأثر الاجتماعي والأمني يؤكد "البقعاوي" على أن مشروعات التستر التجاري من الأسباب الرئيسية لانتشار الجريمة المنظمة، كالاتجار بالمخدرات أو السرقة أو التزوير، نتيجة تزايد أعداد المخالفين لنظام الإقامة والعمل، مما يجعل هذه المشاريع المخالفة ملاذاً آمناً للعمالة الهاربة من كفلائها، كون معظم العمالة الوافدة تتشكل في مجموعات بحسب جنسيتها وغالباً ما تكون غريبة على مجتمعنا، وقد تمارس بعض الأعمال المنافية مثل كثرة الأطفال المتشردين من أبناء الوافدين، وانتشار الباعة الجائلين والمتسولين في الشوارع وأمام المساجد، بالإضافة الى انتشار الأفلام المخلة بالآداب وانتشار السرقة، كسرقة الكابلات الحديدية التي عانت منها العديد من مشاريع التمنية .

د.القحطاني:لوحة المحل تزين اسم المواطن ونهاية الشهر يتسلم الراتب من الأجنبي !

جريمة وليس مخالفة

كما طالب "البقعاوي" بإعادة صياغة نظام مكافحة التستر الذي يعتبر التستر مجرد مخالفة، وتحويله إلى جريمة اقتصادية، مع استحداث فرق في الأجهزة الأمنية تتولى مكافحة الجرائم الاقتصادية ومقاضاة المتورطين أمام محاكم تجارية متخصصة .

تحجيم فرص العمل

وعن اثر التستر التجاري على المملكة اقتصادياً واجتماعياً يؤكد "الصرامي" على أن مخاطره تكمن في تحجيم فرص العمل للمواطنين واستنزاف رؤوس الأموال الوطنية، فالوافد بطبيعة الحال وبحكم تملكه للمشاريع يسعى الى توظيف عمالة وافدة ايضاً بينما رأس المال تحول ارباحه الى الخارج، وكل ذلك يتسبب بدرجة كبيرة في افشال سياسات الاستقرار الاقتصادي في المملكة وتشويه المؤشرات اللازمة لوضع السياسيات الاقتصادية المختلفة والتي من أهمها مؤشر الأسعار ومعدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الاثر السلبي على فاعلية السياسة النقدية، حيث إن زيادة

الانشطة المختلفة في اطار معاملات التستر التجاري ستؤدي بالتأكيد إلى زيادة الطلب على النقود مما يجعل الرغبة ملحة للاحتفاظ بها وهو ما سيؤثر حتماً على فعالية السياسة النقدية، ونتيجة لذلك تضعف كفاءة الاقتصاد ويصاب توزيع الموارد بالخلل وتكثر المنافسة غير المشروعة بين المواطن والوافد وتستفحل ظاهرة الغش التجاري وتنمو البطالة؛ بسبب احتكار الوافدين لبعض الأنشطة التجارية ويزداد عبء الانفاق على المرافق الخدمية صحية كانت أم تعليمية؛ بسبب وجود أعداد كبيرة من الوافدين وزيادة التستر بين العمالة الوافدة من أجل التكسب غير المشروع .

وأكد "د.القحطاني" على أن السوق السعودي يحتاج فعلياً لهذا الحجم الضخم من العمالة؛ كون المملكة تعيش نهضة تنموية تقودها حكومة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله-، وتساءل عن قيام هذا العدد بالدور المنوط به؟ .

وقال إن نصف هذا العدد لا يقوم بدوره كون غالبية العمالة غير متخصصة، مطالباً بالتركيز على العمالة الجيدة واستقدامها من دول تحترم العمل كالعمالة الصينية على سبيل المثال، فهي الأقل مشاكل مقارنة بغيرها من الدول التي يشكل رعاياها النسبة العظمى في العديد من الجرائم التي تشهدها بلادنا .!

مهددات «اقتصاد الظل «

تعاني دول العالم من ظاهرة تهدد الكثير من اقتصادات الدول النامية تتمثل في الاقتصاد الخفي (اقتصاد الظل)،ويشمل كافة أشكال الدخل التي لا يعبر عنها رسمياً،ومن ذلك التستر التجاري، وكافة صور الفساد المالي التي تؤدي إلى كسب المال بطرق غير مشروعة واختفائه من القيود المحاسبية في القطاعين العام والخاص، وينشط في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار وقصور الأنظمة والقوانين .

»الأجنبي» يحول الألوفات و«أبو ملف علاقي» لا يزال يبحث عن وظيفة !

وتعد أكثر النشاطات التجارية والصناعية التي سجلت معدلات مرتفعة للتستر التجاري هي البقالات الصغيرة التي سبق وأن أوضحت وزارة العمل أنها تعمل بدون تراخيص، ومحلات بيع الأقمشة، ومحلات بيع الخضار والفواكه التي أقرت الدولة سعودتها بالكامل، والمخابز، والمطاعم، أما في المجال الصناعي فقد تركزت في ورش السيارات ومراكز الخدمة.

ومن آثار التستر التجاري شديدة الخطورة تلك المتعلقة بإضعاف الكفاءة الاقتصادية عن طريق الإخلال بتوزيع الموارد، وهو ما يحدث على أرض الواقع فعليا بسبب المنافسة غير العادلة بين القوى غير المشروعة لاقتصاد الظل وقوى الاقتصاد الرسمي، حيث تجتذب معاملات اقتصاد الظل والتستر التجاري النصيب الأكبر من الموارد المالية البشرية المتاحة، بسبب ضآلة أو انعدام تكاليفها وارتفاع عوائدها، مقارنة بمثيلاتها في الاقتصاد الرسمي التي ينظر إليها على أنها غير مجدية وغير منافسة، ما يتسبب في اتساع وانتشار معاملات التستر التجاري التي يذهب النصيب الأكبر من عوائدها إلى العمالة الوافدة، والذين بدورهم يقومون بتحويلها إلى الخارج وحرمان الاقتصاد الوطني من الاستفادة منها، وهو ما يشكل تسرباً كبيراً للاقتصاد السعودي، حيث يقدر حجم تحويلات العمالة الوافدة من دول مجلس التعاون بنحو 90 مليار ريال سنويا منها 63 في المائة من المملكة، أي ما يقارب 60 مليار ريال، ويبلغ معدل نمو هذه التحويلات نحو 2.94 في المئة سنوياً، حيث تمثل هذه التحويلات الأجنبية حسب آخر الإحصاءات نحو 8.9في المائة من حجم الناتج المحلي الإجمالي في السعودية. وحد نظام الاستثمار الأجنبي من عمليات التستر إلى حد ما،إضافة إلى ما تقوم به الحكومة من سعودة للوظائف،

الصرامي:التستر عزز من احتكار الوافدين في البحث عن المال غير المشروع ..

وحصر عمل العمالة الأجنبية في بعض المهن، وإلزام المنشآت التجارية بسعودة الوظائف المتاحة لديها بنسبة ٥٧ ٪، مما أدى إلى تضييق المجال أمام اقتصاد الظل ومنعه من الانتشار والتوسع. ويفترض أن تكون هناك رقابة مالية على ما يخرج من البلد من أموال والتحقق منها، وإشراك البنوك بذلك، ومساءلة من قام بهذه التحويلات .

معوقات تطبيق العقوبات على المخالفين

تواجه وزارة التجارة والصناعة تحديات كبيرة في إلحاق العقوبات بممارسي التستر التجاري في المملكة، الذي بدأ ينتشر مؤخراً بشكل كبير مع توسع الانشطة الاقتصادية والخدمية في المملكة .

ومن أبرز هذه التحديات نقص الكوادر البشرية والموارد المالية، وقدم الاجراءات المتخذة بحق المخالفين، اضافة الى تأخر الاجهزة الحكومية الاخرى ذات العلاقة في تنفيذ العقوبات، مما ساهم بشكل كبير في تفشي هذه الظاهرة الخطيرة .

ومن الصعوبات قلة عدد اللجان وعدم اعتماد مبالغ مالية لتكليف اللجان بالعمل خارج وقت الدوام وفق متطلبات عمل هذه اللجان وطبيعة عمل المحلات التجارية المشتبه بوجود تستر بها، حيث يزداد نشاطها بعد ساعات الدوام الرسمي، اضافة الى عدم احداث وظائف كافية لمساعدة اللجان في عملها، لاسيما في جمع المعلومات اللازمة وتجهيزها وفق ما نصت عليه المادة الثالثة من القواعد التنفيذية للنظام، وعدم تأمين وسائل كافية لتنقلات أعضاء اللجان اثناء ممارستهم

© مركز المعلومات

مسئولياتهم، مما ادى الى اضعاف قدرتها وفعاليتها نتيجة للتوسع العمراني الكبير وانتشار المحلات والمؤسسات التجارية على نطاق واسع، كذلك تأخر بعض الجهات الحكومية المشاركة في اللجان في تعيين ممثليها بها رغم المتابعة المستمرة عليها من قبل وزارة التجارة وتأخر البت في بعض الطلبات المحالة للجان وبالخصوص ما يتعلق بالأعمال المساندة للجان مكافحة التستر، والخاصة بضبط المخالفات وتوقيف المتهمين عند الضرورة او منعهم من السفر مما يمكن المتستر والمتستر عليه من اخفاء بعض الادلة والقرائن المؤيدة للتستر، أيضاً تأخر ربط لجان مكافحة التستر بمركز المعلومات الوطني بوزارة الداخلية لتوفير المعلومات اللازمة عن الأشخاص المخالفين .

ومن المعوقات كذلك تأخر بعض الاجهزة في تنفيذ قرارات العقوبة وابلاغ المحكوم عليه بها وعدم الاعلان في الصحف المحلية، إضافة الى تأجيل النظر في بعض القضايا من قبل دوائر ديوان المظالم لمدة طويلة، اما لعدم حضور المتظلم أو تأخر حضور المدعي العام في القضية، أو لأي سبب آخر، كذلك ضعف آلية متابعة تنفيذ القرارات الصادرة بمعاقبة المخالف والتي اصبحت واجبة التنفيذ مما اتاح لبعض المخالفين امكانية الاستمرار في ممارسة نشاطهم سواء في محل المخالفة أو في موقع آخر مرخص له من جهة رسمية، بل وربما يكون قد شجع المتستر عليه في التمادي بأعماله والاستمرار في استنزاف الموارد الاقتصادية وتحويلها للخارج .

توصيات ومقترحات

*المطالبة بتفعيل نظام التستر التجاري وإعادة تحديثه

من لفظ "مخالفة" إلى لفظ "جريمة ."

*استحداث جهاز أمني رقابي معني بمكافحة ومتابعة ومعاقبة جرائم التستر التجاري .

*تنمية الانتماء الوطني لدى المواطن في عدم نقل أو تشغيل أو إيواء أي مخالف، أو السماح بأخذ مبالغ مقطوعة من العامل الأجنبي، وأن يكون لديه وطنية وحس أمني في الإبلاغ عن المتستر والمتستر عليه .

*رفع شعار "لا للتستر التجاري" من خلال حملات إعلامية مركزة، ومتنوعة في جميع الوسائل .

*تقنين استقدام العمالة الأجنبية، وحصرها على المتميزة منها .

*إصدار نظام واضح للعلامات التجارية "الفرنشايز" داخل المملكة وخارجها من قبل وزارة التجارة والصناعة .

*إلزام الشركات والمؤسسات المحلية بعدم توظيف العمالة في الأعمال الإدارية والمهنية، وخصوصاً المحاسبة وإحلال السعوديين مكانهم .

*احتضان وتثقيف المواطن بعدم "التستر التجاري" والامتناع عن ممارسة الأنشطة التجارية التي تديرها عمالة أجنبية .

*سعودة النشاطات التجارية ومنع العمالة منعا باتاً من العمل بها مثل السوبر ماركات، والمطاعم، ووضع حد أدنى للرواتب لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال مع محفزات للشباب السعودي .

*تشجيع الشركات على تخصيص ميزانية سنوية لدعم الشباب على فتح وابتكار نشاطات تجارية .

*إنشاء مؤسسة متخصصة في دعم الشباب السعودي في تأسيس النشاطات التجارية وتدريبهم وتقديم المشورة في النشاط التجاري .

*مراقبة العمالة الأجنبية التي تعمل لصالحها واتخاذ الإجراءات القانونية في حقهم .

*إلزام المواطن بعدم استقدام عامل للعمل خارج دائرة مجاله التجاري .

العقوبة سجن سنتين وغرامة لا تزيد على مليون ريال

نص نظام مكافحة التستر التجاري على معاقبة المخالف لأحكام المادة الأولى من النظام، وهي أنه لا يجوز لغير السعودي –في جميع الأحوال– أن يمارس أو يستثمر في أي نشاط غير مرخص له بممارسته، أو الاستثمار فيه بموجب نظام الاستثمار الأجنبي أو غيره من الأنظمة واللوائح والقرارات، ويعد في تطبيق هذا النظام متستراً كل من يمكن غير السعودي من الاستثمار في أي نشاط محظور عليه، والاستثمار فيه، أو ممارسة أي نشاط محظور عليه ممارسته، سواء كان ذلك النشاط عن طريق استعمال اسمه أو ترخيصه أو سجله التجاري أو بأي طريقة أخرى .

ونص النظام في مادة الرابعة الصادر بمرسوم ملكي بأن يعاقب المخالف من هذا النظام بالسجن مدة لا تزيد على سنتين، وبغرامة لا تزيد على مليون ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين .

الحكم على عاق بكتابة بحث عن أصدقاء السوء

المصدر: جريدة الوطن يوم الثلاثاء25 مايو 2010
5&CategoryID=3712 http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

أصدر قاضي المحكمة العامة بمحافظة العارضة رشيد بن سليمان الجبرين أمس حكما بديلا على ابن متهم بعقوق والديه بالعمل في الجمعية الخيرية بالمحافظة لمدة 30 يوما بواقع ساعتين وحفظ النصف الأخير من جزء النبأ وإعداد بحث لايقل عن 10 صفحات عن خطورة رفقاء السوء. وجاء حكم القاضي بعد شكوى تقدم بها أب متهما ابنه بالعقوق والعصيان والخروج عن أمر طاعته وتهديده بالضرب والتلفظ عليه وعلى والدته بألفاظ نابيه خارجة عن الأخلاق والقيم بالإضافة لعدم ذهابه لتأدية صلاة الجماعة وخروجه مع رفقاء السوء أول النهار والعودة آخره، مما أدى لتركه الدراسة، مطالباً في شكواه بتأديب ابنه لما فيه صلاحه.

من جانبه أقر الابن الشكوى التي تقدم بها والده إلا أنه احتج بجهله وعدم إدراكه لعواقب الأمور ولشدة غضبه الذي أخرجه عن تلك المبادئ والقيم مما جعله يتلفظ على والديه، مبينا استعداده التام بأخذ تعهد خطي بعدم تكراره لذلك السلوك.

وكان قاضي المحكمة قد أصدر الحكم البديل عوضا عن الحكم الأول الذي يلزم الابن بالسجن لمدة 30 يوماً والجلد 60 جلدة مفرقة على دفعتين بحيث لاتقل المدة عن التي تليها عن عشرة أيام.

وجاء اتجاه القاضي للحكم البديل لرؤيته بأن سجن الابن وجلده قد لا يترتب عليه مصلحة لاسيما وهو في مقتبل العمر بخلاف الحكم البديل الذي سيكون دافعا كبيرا لتعديل وتقويم سلوكه.

المجلس الأعلى للقضاء يحمّل العدل مسؤولية نقص الكوادر

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء1431/06/11 هـ 25 مايو 2010 م العدد : 3263
.htm20100525352189 /Con20100525 http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

حمل أمين عام المجلس الأعلى للقضاء عبد الله اليحيا وزارة العدل مسؤولية نقص الكوادر الإدارية في المحاكم، مشيرا إلى أن تأمين سكرتارية وباحثين جزء من عمل الوزارة ومسؤولياتها، وهو ما تقوم به لسد الخلل عبر إعلانات الوزارة للمسابقات الوظيفية.

وحول غلاء المباني المستأجرة للمحاكم كشف اليحيا عن أنه سيصرف من مشروع الملك عبد الله لتطوير مرفق القضاء على هذه المحاكم، مؤكدا أن وزارة العدل تعمل الآن على استئجار مقرات لمحاكم الاستئناف.

وخلص أمين عام المجلس الأعلى للقضاء إلى أن المجلس أصدر قراراته بإنشاء 13 محكمة استئناف في جميع مناطق المملكة، وسيتم تحديث تواريخ بدء هذه المحاكم في القريب العاجل، «لحين استكمال التجهيزات النهائية لهذه المحاكم».

© مركز المعلومات

توقيف مسؤول على خلفية تلاعب مالي جديد

بعد الصدرية .. المباحث تحقق في تجاوزات مستشفى شهار

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء1431/06/11 هـ 25 مايو 2010 م العدد : 3263
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100525/ 20100525352196htm.

اتسعت دائرة تحقيقات المباحث الإدارية مع صحة الطائف وشركة التشغيل والصيانة التابعة لها، ففي الوقت الذي لا تزال فيه التحقيقات جارية مع مسؤولين في مستشفى الصدرية وشركة التشغيل والصيانة على خلفية تلاعب وتجاوزات مالية، علمت «عكاظ» أن المباحث أوقفت مسؤولا في مستشفى الصحة النفسية (شهار) على خلفية تلاعب مالي جديد.
وأبلغ «عكاظ» مصدر مطلع أن المسؤول تلاعب في استخلاص مبالغ مالية وأدوات نظافة وعقود مالية مختلفة مع شركة التشغيل (وهي نفس الشركة التي تتعامل مع مستشفى الصدرية)، التي لا تزال التحقيقات جارية مع عدد من مسؤوليها.
وأفاد المصدر أن مسؤولا في الشركة نفسها تربطه صلة قرابة مع مسؤول آخر كبير في مستشفى الصحة النفسية، مرجحا استجواب آخرين على خلفية القضية.
كما كشف المصدر عن كف يد مسؤول في مديرية الشؤون الصحية عن العمل، وذلك ضمن التفاصيل التي تشهدها التحقيقات الجارية، «وأسندت مهمات إدارة العمل إلى شخص آخر كان في فترة سابقة مسؤولا لهذه الإدارة». وتأتي تحقيقات المباحث الإدارية في الطائف مواصلة لجهودها السابقة في كشف التجاوز والتلاعب في الجهات الحكومية، إذ وجهت (المباحث)، قبل أسبوعين تهمة التوظيف الوهمي لـ 13 وظيفة تمثلت في استخلاص رواتب شهرية لموظفين وهميين في مستشفى الصدرية، لعاملين في نفس الشركة ومعهما مسؤولون آخرون، («عكاظ» 24/ 5/ 1431هـ).
كما كشفت المباحث عن وجود قطع غيار لمعدات طبية وهمية وعلى الورق فقط، والنقص الكبير في أدوات النظافة رغم تسجيلها ضمن فواتير المستشفى.

التربية توجه بدخول الفرق الإسعافية لمدارس البنات

المصدر: جريدة الوطن يوم الثلاثاء25 مايو 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=5&CategoryID=3699

وجهت نائبة وزير التربية والتعليم لشؤون البنات نورة الفايز الإدارات التعليمية بمناطق المملكة في تعميم بهذا الشأن بتمكين الفرق الإسعافية بهيئة الهلال الأحمر السعودي من دخول مدارس البنات في الحالات الطارئة؛ لمباشرة الحالات الطبية حال حدوثها داخل المرافق التعليمية من مدارس وغيرها، مبينة أن هذا الإجراء يأتي في إطار حرص وزارة التربية والتعليم على سلامة وصحة منسوباتها .
يذكر أن مديرات مدارس البنات كنّ يتحرجن من طلب الهلال الأحمر لمباشرة الحالات المرضية بمدارس البنات، ويلجأن لإدارة التربية والتعليم لطلب الإذن لكل حالة مما يؤخر نقل الحالات المرضية .وكانت فرق الهلال الأحمر تضطر -سابقا- إلى استقبال الحالات خارج أسوار المدرسة بعد أن تنقل الحالة المرضية إلى خارج المدرسة، فتتسلمها من حارس المدرسة.

مدير إدارة الورش في مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني لـ عكاظ

جهات المدربين المعتمدين للحوار لا تتعاون مع برامجنا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء1431/06/11 هـ 25 مايو 2010 م العدد : 3263
.htm20100525352187 /Con20100525 http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

حمل مدير إدارة التدريب وورش العمل في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني عبدالله الصقهان الجهات التي يشارك موظفوها كمدربين معتمدين لدى المركز في مسألة تحميل مدربيها عبئا إداريا وتعليميا كبيرا أثقل كاهلهم وجعلهم غير قادرين على أداء مهماتهم على أكمل وجه. ورأى الصقهان، في حوار مع «عكاظ»، أن الاعتماد على المدربين المنخرطين في برامجه عبر اتفاقيات شراكة مع جهات حكومية أجدى من تخصيص مدربين يعملون بشكل مباشر لدى المركز؛ كون ذلك إن تحقق فسيعيق عملية الانتشار والوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المواطنين. إلى تفاصيل الحوار:

• كيف تقيمون دورة إعداد المدربين التي تعقدونها مع الجامعات السعودية؟

ـ المركز يفعل مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع عدد من الجامعات السعودية، حيث أقمنا خمس دورات تدريبية في خمس جامعات، مما كان له الأثر في توسيع قاعدة المدربين المعتمدين، الأمر الذي سينعكس على أداء المركز في تطوير مهماته والوصول إلى شرائح كثيرة من المجتمع ويجعل المركز يؤدي دوره على أكمل وجه، ولا شك بأن الأكاديميين قادرون على أداء دورهم على أكمل وجه وتفعيل خدمات المركز وتطويرها بشكل كبير، وهذا سيسهم في تفعيل الحوار داخل المجتمع، والجامعات تعتبر مراكز علمية وإشعاع ويدرس فيها أكثر من نصف مليون طالبة وطالب وسيسهل تدريب أعضاء هيئة التدريس على سهولة التواصل مع الطالبات والطلاب ونشر قاعدة الحوار بشكل أفضل.

• هل تقتصر الورش التدريبية على الجامعات أم يتعدى ذلك إلى جهات أخرى؟

ـ ليس صحيحا أننا نقتصر على الجامعات فقط، بل لدينا تعاون مع جهات ذات علاقة ومنها وزارة التربية والتعليم، حيث لدينا مدرسون ومشرفون تربويون وعلى قدر عال من الكفاءة وحسن الأداء ويؤدون دورهم على أكمل وجه وهم لديهم امتيازات، حيث يدرسون في مناطق نائية جدا مما يسهم في إيصال رسالة المركز للفئات المختلفة على مستوى المملكة.

• كم عدد البرامج التي نفذتموها وكم عدد المدربين والمستهدفين؟

ـ إدارة الورش في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني نفذت أكثر من 50 برنامجا، وتم تأهيل أكثر من 1500 مدربة ومدرب واستفاد من هذه البرامج أكثر من 200 ألف مواطنة ومواطن من مختلف الفئات العمرية ومن جميع المستويات.

• ما هي طموحات مركز الحوار الوطني في نشر ثقافة الحوار؟

ـ يطمح المركز إلى أن يصل الحوار إلى كافة فئات المجتمع من خلال مشاركة الجهات ذات العلاقة من خلال تنفيذ المدربين المعتمدين لأدوارهم على أكمل وجه، وتفعيل الشراكة وتطويرها مع هذه الجهات بشكل متميز لنشر ثقافة الحوار، ولن نصل إلى هذه المرحلة المتقدمة إلا من خلال تكاتف الجميع وعلى رأسهم القيادات العلمية في المؤسسات التعليمية وغيرها.

• ما هي أبرز أهداف الدورات؟

ـ هناك أهداف متشعبة وكثيرة نطمح إليها من خلال هذه الدورات، ولكن الهدف الرئيسي هو تمكين المشارك في البرنامج من امتلاك مهارات الحوار وقيم التسامح والاعتدال وتقبل الرأي الآخر وتوفير آليات التفاعل والنماء الثقافي والمجتمعي في المجتمع.

• ماذا عن خطط التطوير المقبلة في إدارة الورش؟

ـ هناك تخطيط وعلى نطاق واسع لنشر ثقافة الحوار في المرحلة المقبلة، حيث سيكون في إدارة الورش توسع كبير جدا وقد أبلغت إدارة الورش من قبل قيادة المركز بأن لها شخصيتها الاعتبارية ومكانتها العلمية لكي تنطلق الإدارة وتعمل

© مركز المعلومات

بشكل متميز وهذا ما يجعل إدارة الورش تحمل على عاتقها التطوير وصناعة الحوار واتقانه لدى المستفيدين.
• يرى البعض أن خبراتكم تمت صياغتها عبر عناصر أجنبية، كيف ترد؟
ـ ليس صحيحا ما يقال، فالمواد العلمية التي انتجها المركز صاغتها كوادر وطنية 100 في المائة، وكذلك على مستوى المدربين والتصاميم والمستوى الفني أيضا وهذا مما يؤكد قدرة المركز على صياغة الانجاز وإبرازه بشكل صحيح.
• إذن لن تستعينوا بجهات وخبرات خارجية في تطوير الحوار؟
ـ إذا كانت هناك حاجة للتطوير ووجود خبرات خارجية فستتم الاستعانة بها.
• ما أبرز الإيجابيات والمعوقات التي تواجهونها في إدارة الورش؟
ـ هناك طلبات كثيرة على المركز، وهذه بلا شك تثقل كاهله وتتطلب منه دورا كبيرا في توفير المدربين والحقائب التدريبية في تنفيذ البرامج وهذه مسائل إيجابية ومفرحة، كون المجتمع يتقبل ثقافة الحوار وهو في الأصل متقبل لها وليست لديه مشكلة في تقبلها وفهمها وليس كما يتوقع البعض فالمجتمع السعودي مثقف والآن تجد في كل بيت طالبة أو طالبا جامعيا على قدر كبير من العلم والمعرفة، أما المعوقات فهي عدم تمكين المدربين من المشاركة في التدريب، حيث تحملهم جهاتهم أعباء إدارية وعلمية تسهم في تقليل جهودهم وتأخذ الكثير من جهدهم وتقلل من نشاطهم في الحوار.
• ولماذا لا يفرغهم المركز وينقلهم إلى ملاك المركز للقضاء على هذه المعوقات؟
ـ المركز يعتمد في استراتيجيته على الاشتراك مع الجهات ذات العلاقة ولا يمكن للمركز مهما كان عدد المدربين فيه أن يصل للناس كلهم والمدن والقرى النائية والمحافظات، والتعاون مع الجهات ذات العلاقة هو أفضل وسيلة للوصول وتنفيذ الأدوار على أكمل وجه، أما لو وضعنا مدربين فسيصل الحوار لفئة معينة فقط وتزدحم الجداول ويحجبك هذا الازدحام عن فئات مجتمعية هي في حاجة ماسة للحوار ونحن لابد أن نعلم الزوجة والزوج الحوار وكذلك الطالب والمعلم لتحقيق حوار إيجابي محترم بين الطرفين مبني ومشبع بالقيم والأخلاق والأدب الجم حتى تنمو هذه الثقافة لتحقيق أهداف القيادة وأهداف المركز.

واعي تنظم برنامج الوفاق الأسري أمل يتحقق.. غداً

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 25 مايو 2010
http://www.al-madina.com/node/250429

تحت شرف صاحبة السمو الملكي الأميرة نهى بنت سعود بن عبد المحسن آل سعود حرم أمير منطقة المدينة المنورة تنظم جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي "واعي" القسم النسائي برنامج بعنوان (الوفاق الأسري أمل يتحقق) مساء يوم غد، للدكتورة أسماء الرويشد المشرفة العامة على مؤسسة آسية للاستشارات، وذلك بمقر الصالة الثقافية في مدينة الأمير محمد بن عبدالعزيز الرياضية الإستاد الرياضي، وسوف تكون محاور البرنامج هو عرض لأسباب العنف الأسري اجتماعيا ونفسيا وماديا وأهمية الحوار الأسري والذي تنفذه الجمعية على عدة مراحل لنشر ثقافة الحوار في الأسرة.
وسوف تعرض الدكتورة الرويشد صورا ونماذج للعنف الأسري فيما سوف يتم طرح علاج العنف الأسري والوصول إلى الوفاق الأسري ونجاح تحققه في الواقع، وتهدف جمعية واعي من ضمن برامجها إلى تنمية الوعي والسلوك الحضاري لدى الفرد والأسرة والمجتمع، وتفعيل طاقات الأفراد والمؤسسات، وغرس ثقافة العمل المؤسسي التطوعي ، وذلك بالسعي للتكامل مع المؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية، والإفادة من الدراسات والتجارب المحليّة والعالمية، ويأتي هذا البرنامج في إطار المشروعات التي يقدمها القسم النسائي في جمعية واعي ولتحقيق مجتمع يتميز أفراده ومؤسساته بالوعي الاجتماعي والسلوك الحضاري.

براءة المطلق سراحهما في قضية تزوير صك أرض ثول ليست نهائية

إطلاق السراح يرجع إلى ضعف أدلة الاتهام ضدهما

المصدر: جريدة الوطن يوم الثلاثاء25 مايو 2010
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=5&CategoryID=3768

في وقتٍ تترقب فيه الأوساط القضائية الكشف عن نتائج جديدة لقضية تزوير صك "أرض ثول" في 16 من الشهر الهجري الجاري، خلال الجلسة الثالثة القائمة في الدائرة الجزائية الثالثة بديوان المظالم، أكدت مصادر قضائية لـ "الوطن" عدم تبرئة كاتب العدل والمحامي المطلق سراحهما الأسبوع ما قبل الماضي بشكل نهائي، مشيرة إلى أن إطلاق سراحهما قائم على ذمة التحقيق حتى صدور حكم الدائرة الجزائية الثالثة، إما بتبرئتهما أو إدانتهما .

وأرجعت المصادر سبب إطلاق السراح المؤقت إلى قصور أو ضعف في أدلة الاتهام ضدهما. ويأتي ذلك وفقا لاستجابة القاضي الناظر للقضية للطلب العاجل بإطلاق السراح؛ بحسب ملابسات القضية وقناعاته وقوة التهمة أو ضعفها وحال المتهم وظروفه ومجموعة جوانب كسلطة تقديرية يتولى القاضي من خلالها النظر في الطلب العاجل .

وبشأن ما تردد في إحدى الصحف بشأن اعتراف الوسيط في تزوير صك "ثول" "بتسليم اثنين من كتّاب العدل الأربعة حصتهما من قضية التزوير المقدرة بـ 40 مليون ريال لكل منهما، وعدم تطرقه في أقواله إلى كاتبي العدل الآخرين، أوضحت المصادر القضائية أن عدم إقرار الوسيط بالتهمة ضد كاتبي العدل الآخرين، لا يعني عدم إثبات التهمة عليهما؛ لأن ذلك غير كافٍ قانونيا لتبرئتهما، لافتا إلى أن الاستدلال بذلك ساقط، لاحتمالية وجود أدلة أخرى بتلبسهما للتهمة .

وكانت أروقة المحاكم الإدارية بديوان المظالم قد شهدت قبل شهر، بداية محاكمة أربعة كتاب يعملون في كتابة العدل الأولى بجدة، إلى جانب 12 شخصا آخرين بينهم موظفون يعملون في كتابة العدل؛ بتهمة التورط في قضية "استغلال نفوذ ."

ويأتي ذلك على خلفية اتهامهم بالتورط في قضية تزوير صكوك وهمية - أثناء إجراءات الإفراغ والتصديق- لأرض تتبع لجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية في محافظة "ثول."

واستهدفت عملية التزوير المطالبة بتعويض عن قيمة أرض، زعم مواطنان امتلاكها برقم وتاريخ لـ"حجة استحكام" صادرة من محكمة حبونا في المنطقة الجنوبية، لموضوع آخر لا علاقة له بـ"أرض ثول."

وأوضحت مصادر قضائية أن إجراءات المقاضاة تتم من خلال فحص القضاة للإدانة من عدمها، ثم فحص التهمة، يأتي بعدها تقدير العقوبة، انتهاء بإصدار الحكم، فيما سبق ذلك رفع القضية أمام القضاء الإداري من قبل ممثلي ادعاء يتبعون لهيئة الرقابة والتحقيق.

وفيما تنتظر المتهمين عقوبات بالفصل من الخدمة والسجن لمدة قد تصل إلى 5 سنوات وغرامة تصل إلى 100 ألف ريال، أوضح المستشار القانوني والمحامي خالد الشهراني أنه طبقاً للمادة الخامسة من نظام التزوير فإن كل موظف ارتكب أثناء وظيفته عملية تزوير لصنع صك أو أي مخطوط لا أصل له أو محرف عن الأصل عن قصد أو بتوقيعه، إمضاء أو خاتماً أو بصمة إصبع مزورة أو أتلف صكاً رسمياً أو أوراقا لها قوة الثبوت سواء كان الإتلاف كلياً أو جزئياً، إلى آخر ذلك، تعد عقوبتها السجن من سنة إلى خمس سنوات، ويعد الفاعل والمشترك وكل من أسهم في تنفيذ الركن المادي للجريمة فاعلاً أصلياً.

وأضاف أن عقوبة الرشوة – وفقاً للمادة الرابعة من نظام مكافحة الرشوة– تتمثل في أن كل موظف مخالف أخل بواجبات وظيفته سواء امتنع عن عمل من أعمال تلك الوظيفة العامة، نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة، فهو يعد بهذه الحالة في حكم المرتشي ويعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز الـ 3 سنوات وغرامة لا تزيد عن 100 ألف ريال أو بإحدى العقوبتين .

ووصف قضية التورط هذه "استغلالاً للنفوذ"، وقال إنه يتبع هذه العقوبات بعد ثبوت الجريمة مطالبة هيئة الرقابة والتحقيق بعزل الموظف العام عن وظيفته.

© مركز المعلومات

الشيخ الأحمد يستنكر منع تزويج القاصرات ويصفه بالظلم

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 25 مايو 2010
6&G=761046 &I=13493 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

استنكر الدكتور الشيخ يوسف الأحمد عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقاً دعوة البعض إلى منع تزويج القاصرات عبر وسائل الإعلام المختلفة.

وأوضح لـ"اليوم" أن إظهار ذلك إعلامياً يعد انتقاصاً من الشريعة واتهامها بالظلم وعدم مناسبتها للعصر، ومحاولة إخضاع أحكام الشريعة لتوافق واقع الغرب، "وإلا فإن القضية مفتعلة، فهي لا تشغل المجتمع السعودي لا من قريب ولا من بعيد، والدليل على افتعالها أنه لا يوجد في المملكة طالبة متزوجة في المرحلة الابتدائية إلا أندر من النادر ."

ورداً على سؤال أشار الأحمد إلى أن المشكلة الحقيقية تكمن في عدم زواج الكبيرات معتبراً إياها معضلة اجتماعية في المملكة ,مستدركاً بقوله:"ولكن المنافقين لا تعنيهم هذه القضية لأنها لا تسهم في الشغب على الشريعة ."

واستدل الأحمد على الأدلة التي تبيح جواز القاصرات بقوله:"قال ابن عبدالبر في التمهيد (98/19):" أجمع العلماء على أن للأب أن يزوج ابنته الصغيرة ولا يشاورها؛ لتزويج رسول الله عائشة وهي بنت ست سنين". ومستند الإجماع على الجواز أدلة كثيرة منها قول عائشة رضي الله عنها:"تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم لست سنين، وبنى بي وأنا بنت تسع سنين" أخرجه البخاري ومسلم واللفظ له."

مشيرا إلى أنه لا يجوز لأحد أن يرد تلك النصوص، أو يستنقص شرع الله تعالى، أو يعتقد أن الصواب على خلافه، مستدلاً بالآية الكريمة:"وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبيناً) "الأحزاب36.(

وأضاف الأحمد:"واقع الناس من لدن النبي صلى الله عليه وسلم إلى ما قبل 40 سنة تقريباً وجميع النساء يتزوجن قبل الثامنة عشرة غالباً والوضع الاجتماعي أكثر استقرارا من الآن"، معتبراً أن تزويج المرأة بما فيه إضرار بها موضوع آخر "وهو أمر محرم في حق الصغيرة والكبيرة.. وعليه فإنه لا يجوز تقنين زواج القاصرات بتحريم ما أحله الله تعالى."

بعد عام كامل على أجرأ حملة صحفية فجرتها اليوم (2- 2)

الاستـــئناف والخاص والإجراءات 3 ثغرات تبدد أحلام المـــودعين

ابن حسن مصيره مجهول وضده مطالبات بمئات الملايين

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 25 مايو 2010
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=1&G=760935 &I=13493

في مثل هذا اليوم من عام 2009 م الماضي .. فتحت "اليوم" ملف قضية توظيف الأموال وضياع مليارات الريال من أموال المواطنين بعد ما أودعوها ومعها" ثقتهم وأحلامهم" لدى عدد من "الهواميير" .. ولم يجنوا من وراء ذلك سوى اللوعة والاحزان .. ومع طول أمد القضايا والجلسات والمداولات فى دهاليز المحاكم أصاب اليأس البعض، بينما رحل عن عالمنا من رحل .. والآن السؤال هو ..ماذا بعد 96 شهرا؟ هذا السؤال الحائر يتردد ليلاً ونهاراً على شفاه أكثر من 60 ألف مساهم خسروا مدخراتهم بسبب ثقتهم العمياء التي جاءت نتيجة إغراءات أصحاب تلك المساهمات وكلامهم المعسول لدرجة ان البعض سلم كل ما يمتلك لهؤلاء الهواميير طمعا فى الأرباح الفلكية والثراء بل وصل الحال بآخرين لبيع منزل العمر والانتقال لشقة سكنية وتقديم ثمنه على طبق من فضة اليهم وكانت النتيجة ان الغنى الفاحش الذي منوا انفسهم به تحول لفقر مدقع وسراب يفوق في قساوته الكابوس المزعج.

أم القضايا

ولم يبالغ الكثيرون من الضحايا عندما وصفوا القضية بأنها "أم القضايا" .. ولم لا وقد عرضت على دوائر ديوان المظالم وازدادت تعقيداً وشكلت لجنة منذ حوالى عامين لحلها ولم يطرأ جديد، بينما انتهت قضايا مشابهة ووصلت الى بر الامان بعد اعادة الاموال لاصحابها، وفى المنطقة الشرقية ظلت قضية الثلاثة "الجمعة والحسن والعيد" معلقة على مدار الأعوام الثمانية الماضية، بينما ضحاياها يئنون في صمت وآلاف الأسر لاتزال تنتظر بارقة أمل لاستعادة حقوقها الضائعة دون جدوى ..بعد ان التزمت اللجنة المشكلة الصمت ولم تعلن عن اي مستجدات، وفي المقابل يتصرف رجال الأعمال بحرية في أموال الضحايا جهارا نهارا .. فأحدهم تحايل على قرار التجميد وحول أمواله الى أسماء أفراد عائلته ووصلت به الجرأة الى شراء سلسلة مطاعم شهيرة بالمنطقة الشرقية باسم احد أبنائه دون ان يعترضه احد أو يقول له "عيب" .. والثاني لا يزال يمارس نشاطه دون رادع، بينما الثالث يواصل استمتاعه بين شواطئ دبي وفنادق البحرين ودول عربية ويعقد الصفقات باسمه تارة واسم بعض أعوانه تارة أخرى ولم يكلف نفسه العودة لإعادة حقوق من وثقوا فيه وسلموه "تحويشة "العمر، بينما يقف"الانتربول "عاجزا عن القبض عليه وإحضاره للمثول امام القضاء رغم صدور أمر بضبطه وإحضاره.

مشوار طويل

والآن وبعد مرور الأعوام الماضية يبدو أن الضحايا لايزال أمامهم مشوار طويل حتى يستردوا ولو جزءا من حقوقهم، والغريب حدوث كل هذا رغم ما طرحته " اليوم " في 12 حلقة متواصلة كان يمكن مضاعفتها ولكن إيمانا منها بحق الطرف الآخر في فرصة لتصحيح الوضع القائم وإعادة الحق لأصحابه أوقفت الطرح ومنحت "الثلاثة" عاما كاملا لعل وعسى يتحركون لإنهاء معاناة المتضررين أو على الأقل توضيح الحقائق وتبرير موقفهم أمام الرأي العام ولكن شيئا من هذا كله لم يحدث .. وأمام لوعة وآلام وإلحاح المتضررين حاولت "اليوم" بكل السبل التوصل لمستجدات القضية إلا ان التعتيم المضروب حولها كان كثيفاً وتأكد لنا بالفعل أنها" أم القضايا" وان هناك لغزا يحيط بتجميدها ويضرب طوقا من الصمت حولها .. "اليوم "تعيد فتح الملف من جديد للوقوف على مستجدات القضايا والموقف القانوني للهواميير الثلاثة وأكثر من 60 الف مودع.

سنوات الاستثمار

© مركز المعلومات

فى البداية يوضح المحامي حمود الحمود ان أشد ما يؤرق المساهمين لدى شركات توظيف الأموال هو أنهم استثمروا لدى شركات توظيف الأموال لأكثر من 10 اعوام دون تدخل من الجهات المعنية في منعهم ولذلك هم يعتبون بشدة على تلك الجهات في تركهم وعدم تحذيرهم حتى فوجئوا بقرار التجميد واتهامهم بالتفريط فى أموالهم.

أموال وحجر

ويشير الحمود إلى انه وحسب ما ورد في الفقه الإسلامي وما جاء في القضاء وبالنظر للكثير من القضايا المنظورة لدى المحاكم فإنه يتم الحجر على ما يثبت عليه عدم الأهلية في التصرف في الأموال التي تحت يديه، وأصحاب شركات توظيف الأموال اليوم في رغد من العيش، ويتصرفون في أموال طائلة تقدر بالملايين، ما بين تجارة واستثمارات أو تبرعات أو سياحة وسفر أو مناسبات أو هدايا أو دعاية وإعلان ولذلك هم أحوج من غيرهم للحجر عليهم ولكن للأسف فإن كل ما تحت أيديهم جرى كتابته باسم غيرهم من الأبناء أو الزوجة أوالأصحاب والأقارب للهروب من العدالة.

المحكمة الإدارية

ويعد أكبر المستفيدين من تعطل القضايا ضد جمعة الجمعة لدى المحكمة الإدارية بالرياض هو جمعة الجمعة نفسه، حيث صدرت أحكام كثيرة ضده لصالح مئات المساهمين ثم ترسل إلى هيئة التدقيق بالمحكمة الإدارية بالرياض لتدقيق الحكم وتأييده أو نقضه ثم إعادته للمحكمة الإدارية بالدمام، والحاصل حتى هذه اللحظة انه لم تتم إعادة حكم واحد ضد جمعة الجمعة وهذا ليس في مصلحة المساهمين الذين تضرروا أكثر من 8 اعوام على أمل اعادة إموالهم ولعل هذا الخلل الواضح وراء تعطيل وإطالة أمد القضية .

مصير مجهول

ويشير المحامي الحمود إلى انه كلما ألقى البوليس الدولي القبض على مستثمر خارج البلاد تداولت شائعات عبر المواقع أو بعض الصحف بأن عثمان بن حسن تم القبض عليه وسيتم إعادة أموال المساهمين، ولكن للأسف فمصير هذا الشخص مجهول حتى هذه اللحظة، بينما المطالبات ضده بمئات الملايين، وليس له ذكر أبدا، فالمساهمون يأملون من الجهات المعنية، طلب المستثمر عبر القنوات الدولية "البوليس الدولي" كي يمثل أمام القضاء حتى يتمكن المساهمون من مطالبته بحقوقهم، إن كان فعلا خارج أرض الوطن، وإن كان في الداخل فيتم احضاره وتفعيل المطالبات ضده.

طول الإجراءات

وحتى هذه اللحظة لم تخطر اللجنة التى تعمل في قضية العيد منذ أكثر من 5 اعوام المساهمين بما تم من حلول، ويبدو أن لديها ما يشغلها عن القضية ولذلك فهي غير قادرة على إنهاء القضية بدليل تأخير إنهاء الإجراءات، فمنذ 5 اعوام تدقق حسابات العيد، حيث شكلت مكتب السنيدي لتدقيق حسابات المساهمين لدى العيد، ثم تعاقدت مع مكتب عيد الشمري للتدقيق على تدقيق السنيدي لحسابات العيد، وحتى الآن لم يتم إنهاء تدقيق الحسابات والسؤال هو .. لماذا البطء والتأخر إلى تلك الدرجة المملة والمحيرة.

حق خاص

ويضيف الحمود بان قضية توظيف الأموال بالمنطقة الشرقية شهدت التركيز على الحق العام وإهمال الحق الخاص، وهذا خطأ وهو نفس الخطأ في قضية "هامور سوا" نتيجة تركيز القاضي على الحق العام للدولة واهمال الحق الخاص لحقوق المساهمين، والمفترض قانونا وحسب توجيهات ولاة الأمور "حفظهم الله " أن يتم البت والاهتمام والسرعة في إنهاء حقوق المواطنين الخاصة أولا، ثم يأتي الحق العام في الدرجة الثانية بمثل هذه القضايا المتعلقة بأموال المواطنين .

الصرف على دفعات

وتشير معلومات الى أن اللجنة تحتجز مبلغا يزيد عن 700 مليون ريال لحمد العيد، فما هو السبب في عدم توزيعه "نسبة وتناسب" على جميع المساهمين الذين يقدر عددهم بأحد عشر ألف مساهم، وما الفائدة من احتجاز وتجميد المبلغ دون سبب يذكر وهذا الأمر من أهم التناقضات في القضية ولذلك اقيمت دعوى امام المحكمة الإدارية بالرياض ضد اللجنة المكلفة بحل القضية فى وزارة الداخلية .

تضارب إفادات

تضاربت إفادات اللجنة حسب ما يردهم من مكالمات واستفسارات من قبل المساهمين .. فتارة يطمئنون المساهمين بقرب الصرف وأن المبالغ المتوفرة تغطي أكثر من 70 بالمائة من أموال المساهمين، وتارة اخرى تختلف الإفادات جذريا بأن العيد ليس عنده عقارات ولا أموال .. فالقضية في نظر المساهمين كلما قاربت على الانتهاء حسب تصريحات اللجنة يصدر كلام آخر يبدد الآمال بانفراج الأزمة .

قضية عقارية

ويقول الحمود ان قضية "العيد "تنازعتها عدة جهات قضائية فالمحكمة الإدارية تحكم بعدم الاختصاص بنظرها لأنها قضية عقارية والمحكمة العامة لا تنظر القضية بحجة أنها قضية مضاربة تجارية من اختصاص المحكمة الإدارية، والقضية كما هو معروف تنظر الآن من قبل اللجنة المعنية بوزارة الداخلية التي لم تصل إلى حل ولن تصل بسبب الحاجة لحكم قضائي ينهي القضية .

المحكمة الإدارية

ويؤكد المحامي مبارك بن عبدالله الجوير أن الاختصاص فى القضية يعود إلى المحكمة الإدارية في قضايا استثمار الأموال أي المبالغ المالية بينما المحاكم الشرعية تختص بقضايا الاستثمار التي تخص العقارات والمساهمات العقارية، ولو نظرنا الى المرحلة التي وصلت لها القضية لأدركنا ضعف أو انعدام الرقابة الإدارية من الجهات المختصة بهذه النشاطات بحيث كان من المفترض تعيين مفوض مراقب لأعمال تشغيل الأموال والمساهمات العقارية خاصة عندما تكون بالحجم الذي وصلت إليه في تلك القضية ويخشى منها تضرر المساهمين والمستثمرين على حد سواء وكان يفترض عدم ترك هذه الأعمال دون رقابة كما حدث في جمهورية مصر العربية عندما جمعت شركات استثمار رؤوس أموال لتشغيلها وما تبع ذلك من تداعيات أدت لضياع رؤوس أموال المساهمين .

أنصبة الغرماء

ومن الحلول التي قد تنجز القضية وفي وقت قصير، تعيين محاسب قانوني يقوم بجرد موجودات المستثمرين وإحصائها وتوزيع أنصبة الغرماء كل حسب حصته، ولو كان هناك محاسب قانوني لما وصلت القضية لهذه المرحلة وفي حالة استمرار نظر القضية وثبت إفلاس المستثمرين وعدم قدرتهم على التسديد للغرماء ,يجب عندها إعلان إفلاس المستثمرين ومؤسساتهم وشركاتهم وتدخل تحت التصفية وتعيين المصفي من قبل المحكمة ناظرة الدعوى ليقوم مقام المستثمرين حتى انتهاء المديونيات المترتبة عليهم.

ويوضح المحامي خالد بن يحيى السهلي أنه وبعد تزايد مشاكل المساهمات في الفترة الماضية وعدم التزام أصحابها بالضوابط المتقدمة وانتشار حالات النصب والمساهمات الوهمية التى بدأت تأخذ مسارات أخرى من غسل الأموال وغيرها، صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (130وتاريخ 1429/5/7هـ) بالموافقة على تشكيل لجنة برئاسة وزير التجارة والصناعة. يكون عملها النظر في جميع المساهمات العقارية القائمة المرخصة وغير المرخصة وتكليف من تراه من مكاتب المحاسبين القانونين لإعداد مركز مالي لكل مساهمة وكذلك إعداد تقارير مفصلة تشمل سجل المساهمين وحقوقهم المالية والجوانب القانونية والفنية للمساهمة، ورفع تقارير دورية عنها ومتابعتها حتى تصفيتها بما يحفظ حقوق المساهمين، وللجنة كذلك إحالة أي مساهمة لمصفٍ قانوني ولها أن تحيل من يثبت لديها أنه متحايل أو غير متجاوب أو مسيء لاستخدام أموال المساهمة للجهات القضائية المختصة. وبعدها صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 48 ب تاريخ 1430/2/14هـ بالموافقة على آلية عمل لجنة المساهمات العقارية المشكلة بقرار المجلس رقم 130 وتاريخ 1429/5/7هـ، واشتملت الآلية ان تستدعي اللجنة صاحب المساهمة والمكاتب المحاسبية المشرفة على سير المساهمات وتسألها عن وضع المساهمة، وفي حالة عدم تجاوب صاحب المساهمة مع اللجنة خلال ثلاثين يوماً يخاطب معالي رئيس اللجنة صاحب السمو الملكي وزير الداخلية لإدراجه على قائمة الممنوعين من السفر وقائمة المطلوبين "إيقاف خدمات"، فإن لم يتجاوب بعد شهرين يخاطب صاحب السمو الملكي وزير الداخلية لإدراجه على قائمة القبض وإحضاره للجنة وفق الإجراءات المتبعة، كما تقوم اللجنة بالكتابة للجهات المختصة للتهميش على الصكوك بعدم التصرف فيها بالبيع أو غيره ولا يرفع الوقف إلا بخطاب من معالي رئيس اللجنة.وكذلك إذا رأت اللجنة أن الحاجة تستدعي إيقاع الحجز التحفظي على أموال صاحب المساهمة الثابتة أو المنقولة وتوقف جميع حساباته من الأوراق المالية والمحافظ الاستثمارية وكذلك الأموال المنقولة من حساباته إلى حسابات أخرى إلى أن ينتهي موضوع المساهمة .

وكذلك للجنة أن تتخذ جميع الطرق لحفظ حقوق المساهمين سواء بالبيع المباشر للمساهمة أو إقامة مزاد علني أو انتظار اعتماد مخطط المساهمة أو الاستمرار بالقيام بأعمال التطوير بحسب حال كل مساهمة، وللجنة أن تحيل كل من يثبت لديها أنه متحايل أو مسيء لاستخدام الأموال إلى المدعى العام لمجازاته والمطالبة بإرجاع حقوق المساهمين .وفي حالة تصفية أي مساهمة عقارية لابد وأن يتم الإعلان عنها وعن رغبة اللجنة في إسناد التصفية لمكاتب محاسبية وقانونية وهندسية معتمدة .

وكذلك تشكل اللجنة أمانة عامة لها ولها تشكيل لجان تنفيذية إذا دعت الحاجة لذلك.

مراقبة المساهمات

© مركز المعلومات

ويشير القاضي السابق والمحامي محمد بن موسى الحماد الى أنه بتاريخ14/02/1430 هـ أقر مجلس الوزراء آلية عمل لجنة المساهمات العقارية التي كان من أبرز ملامحها إعطاء هذه اللجنة صلاحية استدعاء ومساءلة أصحاب المساهمات العقارية والمكاتب المحاسبية المشرفة على سير المساهمات العقارية لمعرفة وضع المساهمة، وأنه في حال لم يتجاوب صاحب المساهمة العقارية مع اللجنة خلال 30 يوماً يحق لها مخاطبة الجهات المختصة لاتخاذ ما تراه بشأنه وكذلك أعطى القرار اللجنة صلاحية أن تتخذ جميع الإجراءات النظامية التي تسهم في حفظ حقوق المساهمين وإعادة الحقوق بأنسب الطرق النظامية.

منع السفر

وأضاف وكيل وزارة التجارة للتجارة الداخلية أنها ستتضمن المنع من السفر والتحفظ على الأموال وبيع المساهمة إذا رأى رئيس اللجنة ذلك، ولا شك أن تلك القرارات تنم عن إحساس الدولة بمعاناة المساهمين في تلك المساهمات المتعثرة من ضياع اموالهم وحقوقهم وأثرها السيئ المنسحب على حياتهم وحياة أسرهم في كافة جوانبها المادية والاجتماعية والنفسية وفيها تفويض كامل لهذه اللجنة بإجراء كل ما يسهم في حفظ حقوق المساهمين وإعادتها بأنسب الطرق النظامية.

أسرع وقت

وتظل الإشكالية كامنة في مدى قدرة اللجنة على البت في الموضوع في أسرع وقت ممكن وهل ستتبنى قرارات جريئة وشجاعة ووفقاً للنظام وبما يرقى لحسن ظن ولاة الأمور بها وبما يتطلع إليه المساهمون ويصب في مصلحتهم ويسهم في رفع معاناتهم التي طال أمدها والمشقة التي لحقت بهم وهل ستتخذ في حق ملاك هذه المساهمات ومعاونيهم وسماسرتهم وكل من انتفع وارتزق منهم ممن يثبت تحايله وتغريره بالمساهمين والتلاعب بأموالهم ومقدراتهم إجراءات وتوصيات وإحالات للجهات القضائية وذلك لتعزيرهم وتأديبهم بأقصى العقوبات الرادعة لهم وامثالهم وبما يناسب ويقابل فسادهم العريض الذي استشرى في البلاد وأوقع عشرات الآلاف من ضحاياهم في الفخاخ التي نصبوها خصوصاً من تستر منهم بلباس الدين وتمظهر بمظهر أهل التقوى والصلاح وهو بممارساته وتصرفاته في مساهمته كان أبعد ما يكون عن ذلك.

صفقات وهمية

وليس دفاعاً عن أصحاب تلك المساهمات العقارية إلا أن أسباب تعثرها متعددة ومختلفة ولايمكن إطلاق فقط تلاعب بعض الملاك في المبالغ المستلمة من المساهمين وتوظيف أموالهم في استثمارات أخرى غير معروفة أو إجراء صفقات وهمية أو مشبوهة كسبب واحد يعم الجميع وإنما قد ترجع الأسباب أيضاً لعدم خبرة وكفاءة ملاك تلك المساهمات في القيام بمثل هذه المشاريع أو عدم دراسة الجدوى الاقتصادية لها .. فتطرح المساهمة بسعر معين ثم تتضح أن المصروفات المتعلقة بتخطيط تلك المساهمة من شوارع وأرصفة وإنارة وبنى تحتية اكبر من المبالغ المرصودة فيعجز الملاك عن إكمال المشروع كما يمتنعون عن بيعها بالسعرالحالي بحجة الخسارة فتتعثر ومنها ظهور إدعاءات بامتلاك الأراضي المطروحة من قبل أشخاص وجهات أخرى وقيامهم برفع دعاوى ضد ملاك هذه المساهمات تأخذ أمداً طويلاً في أروقة المحاكم حتى يتم البت بها ومنها مخالفة ملاك المساهمات ومؤسسيها للأنظمة والقوانين والتعليمات فتتعرض المساهمة للتجميد والحجز مدة طويلة دون الوصول إلى حل جذري وناجع ومنها وفاة أحد مؤسسي وملاك المساهمة أو فقده الأهلية المعتبرة شرعاً فتثور الخلافات بين الورثة والأولياء وبين بقية الملاك

ندوة عن التوعية الأمنية في مناهج التعليم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 25 مايو 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/145152

وافق مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز على موعد انعقاد ندوة المجتمع والأمن في دورتها السادسة خلال الفترة من 1432/1/27هـ إلى30/1/1432 هـ.
وأوضح المدير العام للكلية اللواء الدكتور فهد الشعلان في بيان أمس، أن الندوة التي ستقام تحت عنوان: «التوعية الأمنية في مناهج التعليم» هي نتاج عملٍ مشتركٍ بين كلية الملك فهد الأمنية ممثلة في مركز البحوث والدراسات ووزارة التربية والتعليم، لافتاً إلى أنها تحظى بمشاركة علمية واسعة من باحثين ومتخصصين في المملكة ودول الخليج العربي.وذكر مدير مركز البحوث والدراسات في الكلية العقيد الدكتور خالد الجضعي أن الندوة تهدف إلى التعرف على واقع مضامين التوعية الأمنية في مناهج التعليم العام، واستكشاف المبادرات المحلية والتجارب العربية والعالمية في مجال التوعية الأمنية بالمؤسسات التعليمية، وتعزيز أدوار عناصر المنظومة التعليمية في الجوانب الأمنية الوقائية والعلاجية، وتحديد المفاهيم الأمنية والخبرات المقترح إدراجها في مناهج التعليم العام، وتحقيق التكامل بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات التعليمية بما يكفل تعزيز الانتماء الوطني ورفع مستوى التوعية الأمنية، واقتراح النماذج والطرائق والآليات الملائمة لتقديم التوعية الأمنية في مؤسسات التعليم العام.

العدل تنظم ورشة عمل لتطوير القضاء

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 25 مايو 2010
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=1&G=760873 &I=13493

عقدت اللجنة التشاورية المكلفة بالنظر بالخطة الإستراتيجية لتطوير مرفق القضاء والتوثيق ـ عدل ـ ورش العمل الخاصة لعرض مسيرة المشروع وابرز مخرجاته يوم أمس الأحد بفندق قصر الرياض. وافتتح ورشة العمل التي شارك بها ممثلون من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط وديوان الخدمة المدنية وكيل وزارة العدل المكلف الشيخ حمد الصبيح الذي قال : إن وزارة العدل حريصة على أخذ أكبر قدر ممكن من وجهات النظر والاستماع إلى الآراء المتنوعة، والاستنارة بآراء المختصين والمهتمين حول الخطة الإستراتيجية لتطوير مرفق القضاء والتي تأتي هذه الورشة كإحدى الخطوات في هذا التوجه، مبينا أن الخطة تعمل على التطوير في إدارة المحاكم، والتدريب القضائي والقانوني، وتقنية المحاكم الإلكترونية، والاستشارات القانونية مع الاستفادة من التجارب العالمية المثلى في تطوير العمل في مجال القضاء والتوثيق.
وشارك في ورشة العمل من وزارة العدل مدير عام الميزانية والتخطيط احمد الزهراني ومدير شؤون الموظفين حمد الدوسري ومدير عام المشاريع المهندس محمد اليحيى ومدير التخطيط ناصر العتيق والشيخ كاتب العدل نايل النايل.

© مركز المعلومات

70 مثقفاً ومثقفة يناقشون الهوية والعولمة بمركز الحوار

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 25 مايو 2010
3&G=760902 &I=13493 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

يعتزم مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني عقد اللقاء الحواري الفكري الثاني حول الخطاب الثقافي السعودي، خلال الفترة من 18 إلى 19 جمادى الآخرة الجاري ووجَّه المركز دعوات لأكثر من 70 مثقفاً ومثقفة من السعوديين، للمشاركة في اللقاء الذي سيعقد تحت عنوان "الهوية والعولمة في الخطاب الثقافي"، على مدى يومين متواصلين .

وأوضح الأمين العام لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني فيصل بن عبد الرحمن بن معمر، أن اللقاء يأتي تواصلاً مع اللقاء الأول الذي عقده المركز تحت عنوان "الخطاب الثقافي السعودي وآفاقه المستقبلية" في بداية العام بمحافظة الأحساء.

وبيَّن أن اللقاء الثاني للخطاب الثقافي السعودي، سيتناول عددا من المواضيع الهامة على الساحة الثقافية، من خلال أربعة محاور رئيسية للقاء، وهي خصوصية المجتمع السعودي، والمواطنة في الخطاب الثقافي السعودي، والعولمة والمجتمع السعودي في الخطاب الثقافي، ومستقبل الخطاب الثقافي.

وأكد ابن معمر على أن اللقاء الثاني سيتناول الخطاب الثقافي السعودي من مختلف جوانبه، وسيشارك فيه عدد كبير من العلماء والمفكرين من مختلف الأطياف الفكرية والثقافية في المملكة.

وأضاف إن تشخيص واقع الخطاب الثقافي وكذلك استشراف مستقبله وما الذي ينبغي أن يتجه إليه الخطاب الثقافي السعودي، من الأمور الفكرية التي يصعب تشخيصها في إطار زمني محدود، ولذلك رأى المركز أن يتم عقد اللقاء الثاني بعد أن انتهى المشاركون في اللقاء الأول من طرح أفكارهم ورؤاهم حول هذا الموضوع،

كما سيعقد المركز لقاءات أخرى مشابهة إلى حين التوصُّل إلى صياغة وطنية حول طبيعة ومستقبل الخطاب الثقافي السعودي، يتفق عليها أغلب الأطياف الفكرية والثقافية في المملكة.

ويهدف اللقاء إلى إبراز ملامح الخطاب الثقافي السعودي بما يتفق مع مكانة المملكة على مختلف الأصعدة العربية والإقليمية والدولية، وبما يتواءم والتحديات الثقافية التي يشهدها العالم. ويرصد اللقاء تطلعات الإنسان السعودي في تطوير الخطاب الثقافي من خلال ما يقدمه المشاركون.

مشادة كلامية بين مسؤول في الشؤون الاجتماعية وممثلات الجمعيات الخيرية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 25 مايو 2010
145150 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

تحول الاجتماع الذي نظمته مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية أمس إلى مشادة كلامية بين مدير الجمعيات الخيرية في وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الشهري، ومسؤولات في جمعيات خيرية حول مدى الحرية التي تتمتع بها تلك الجمعيات.
وأكد الشهري أن دور الوزارة يقتصر على الرقابة على عمل الجمعيات الخيرية فقط، ولا يتدخل في الشخصية الاعتبارية لهن، لكن المسؤولات في الجمعيات الخيرية اعتبرن كلامه لا يتفق مع الحقيقة، كونه لا توجد شخصية اعتبارية، ولا سيما أن الخطابات التي تصدرها الجمعيات تخطر بها الوزارة.
وبعدها أشارت إحدى الباحثات إلى وجود فجوة بين الجمعيات الخيرية ووزارة الشؤون الاجتماعية، إذ قالت الباحثة الاجتماعية رشا الحفظي: «أثبتت الدراسة أن الجمعيات الجيرية تواجهها معوقات منها، وصل عدد النساء العاملات فيها إلى 15 في المئة، ولا يشرفن عليهن مدربات متخصصات في مجال التدريب، وما يقدم لهن جهود تبذلها الجمعيات.«
وشدد الشهري على أن الإحصاءات التي ذكرتها الدراسة غير صحيحة، لافتاً إلى أن عدد الجمعيات في المملكة وصل إلى 578 جمعية عامة، و37 جمعية نسائية، و79 مؤسسة خيرية خاصة، و8 جمعيات مختلطة رؤساء مجلس الإدارة كونها طبية، والجمعيات التعاونية تفتقر إلى العنصر النسائي، وعدم وجود تدريب داخلها، على رغم أن الوزارة تعمل على توفير التدريب والتأهيل للجمعيات.
وطالب الحضور بدعم المنتج الوطني وإعطائه أهمية عن المنتجات الأخرى، وانتشار المحال التجارية التي تحمل شعار «كل شيء بريالين»، لأن الصناعات الموجودة فيها مضرة بالصحة.
وكانت مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية نظمت أمس ندوة عرضت فيها الدراسة التي قدمتها رشا الحفظي عن إنتاج الحرفي بالجمعيات الخيرية النسائية في السعودية.

© مركز المعلومات

إقرار فصل الطلاب المعتدين على مديرثانوية جدة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 25 مايو 2010
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/145183

وفقاً للوائح السلوك والمواظبة المعمول بها في نظام التعليم السعودي، أكدت مصادر خاصة لـ«الحياة» أن إدارة التربية والتعليم في محافظة جدة أقرت فصل الطلاب الثلاثة الذين تهجموا على مدير مدرسة زيد بن الأرقم الثانوية صباح أمس فصلاً نهائياً، مشيرةً إلى أنها لن تتنازل أبداً عن حقها العام أو الخاص في هذه القضية التي ترفضها جملةً وتفصيلاً.

وكان مدير المدرسة المشار إليها، تعرّض صباح أمس لاعتداء بالضرب من ثلاثة طلاب تهجموا عليه داخل مكتبه، ودخلوا معه في مشادة كلامية بعد علمهم بإبلاغ أولياء أمورهم عن تغيبهم عن المدرسة، ما نتج منه إصابة المدير في إحدى عينيه، ليتوجهوا بعد خروجهم من مكتب المدير إلى المواقف المخصصة لسيارات معلمي المدرسة فأمطروا سيارة المدير بوابل من الحجارة، إضافةً إلى تهشيم أجزاء كبيرة من زجاجها الخلفي والأمامي .

وأوضحت تلك المصادر أن مدير إدارة التربية والتعليم في المحافظة عبدالله الثقفي سيزور المدرسة صباح اليوم (الثلثاء)، بعد أن اتصل بمدير المدرسة هاتفياً أمس، واطمأن على وضعه الصحي، مؤكداً له أن الإدارة تقف معه جنباً إلى جنب في كامل قضيته التي تعتبرها في الوقت نفسه قضيتها، وأنها ستلاحق المتسببين في إلحاق الأذى بمدير المدرسة، والتهجم على حرمة العلم والتعليم.

وشددت على أن ما أقدم عليه هؤلاء الطلاب يعتبر تصرفاً شاذاً، يحدث للمرة الأولى على نطاق مدارس جدة، وهو غير مقبول بكل معانيه ومسبباته، مشيرةً إلى أن الجهات الأمنية تدخلت أول من أمس لفض الاشتباك والقبض على الطلاب للتحقيق معهم حول الجرم الشنيع الذي ارتكبوه من دون وازع أو رادع يردعهم عن مثل هذا المسلك المشين.

وكشفت المعلومات التي حصلت عليها «الحياة» أن الجهات الأمنية استدعت أولياء أمور الطلاب الثلاثة للتحقيق معهم صباح اليوم (الثلثاء)، والاستماع إلى أقوالهم حول وقائع ومسببات الحادثة التي أقدم عليها أبناؤهم، موضحة في الوقت ذاته أن الطلاب الثلاثة يدرسون في الصف الثالث الثانوي وأحدهم سعودي فيما يحمل الطالبان الآخران جنسيتين عربيتين.

من جانبه، أكد أحد طلاب المدرسة الواقعة في حي النزلة في جدة (رفض ذكر اسمه) لـ« الحياة» أن الطلاب الثلاثة كانوا محتجين على إدارة المدير (المعتدى عليه) للمدرسة منذ فترة طويلة، وكانوا دائماً ما يثيرون علامات الاستياء والاستهجان ضده أمام الطلاب، مشيراً إلى أن مدير المدرسة سبق وأن طلب من أولياء أمور الطلاب المعتدين غير مرة الحضور إلى المدرسة نظراً إلى تكرر غيابهم، وخروجهم في أحيان كثيرة من المدرسة قبل انتهاء اليوم الدراسي. ولفت الطالب إلى أن عدداً من المعلمين تدخل لفض الاشتباك، قبل أن يتحول الطلاب الثلاثة بعد خروجهم من مكتب المدير إلى المواقف المخصصة لسيارات معلمي المدرسة ليمطروا سيارة المدير بوابل من الحجارة، إضافةً إلى تهشيم أجزاء كبيرة من زجاجها الخلفي والأمامي.

وكانت الجهات الأمنية باشرت الواقعة وألقت القبض على الفور على الطلاب المعتدين، فيما استدعت مدير المدرسة للتحقيق والحصول على الإفادات اللازمة.

لطيفة التميمي: 4 فتيات يرفضن الخروج من دار الحماية خوفاً من عنف أسرهن

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 25 مايو 2010
145102 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

كشفت مديرة مكتب الإشراف الاجتماعي في المنطقة الشرقية لطيفة التميمي، عن وجود أربع فتيات في الدور الاجتماعية، يعانين من عنف ذويهن، ما دفعهن إلى رفض العودة إلى أسرهن. وقالت لـ «الحياة»: «نعمل حالياً، على تأهيلهن تمهيداً لدمجهن في الدور الاجتماعية. ولا تزال أوضاعهن قيد الدراسة.«

وذكرت التميمي، أنه «في حالات رفض الأسر تسلم بناتهم، وبخاصة المتورطات في قضايا جنائية أو إدمان على المخدرات، تتم إحالتهن إلى دور اجتماعية، مثل دور الأيتام ودور حماية المعنفات، والتي تتوفر فيها مقومات الحياة العادية كافة، وكأنهن في منازلهن .كما نحاول تأمين وظائف لهن»، مشيرة إلى أن بعضهن «يعانين من ضغوط نفسية.« وأضافت «نلجأ إلى الجهات الإدارية العليا، وقد يتم التنسيق مع شرطة المنطقة، لإجبار الأب على تسلم ابنته، مع تعهده بعدم إيذائها، وضمان حقوق الفتاة. ويُلزم الأب بعدم إيقاع الضرر، وإلا تطبق عليه عقوبات قضائية. وفي بعض الأحيان نلجأ إلى تزويج هؤلاء الفتيات، أو تسليم الفتاة إلى أحد الأقارب المحارم، بعد موافقة ولي أمرها.«

وكشفت فتيات في دار الحماية الاجتماعية في الدمام، لـ «الحياة» عن معاناتهن من اضطرابات نفسية، بسبب ما يواجهنه من «عنف» من قبل ذويهن. وقالت إحداهن: «إن إحدى زميلاتي في الدار، تعاني من مشكلة ملاحقة والدها لها، إذ توعد بقتلها فور خروجها من الدار»، مضيفة ان «إدارة الدار تتواصل مع جهات معنية، لإيجاد حل لمشكلتها، خصوصاً أنها بدأت تعاني من حال نفسية مزرية». وذكرت الفتاة، «كنت مهددة من قبل أخي بالقتل فور خروجي من الدار. لذا رفضت في بادئ الأمر، الذهاب معهم. إلا أن فريق التأهيل التابع للدار، عملوا على إصلاح ذات البين، ووفروا التأهيل النفسي لأسرتي ومن توعدني.«

وتروي فتاة أخرى، كانت في دار الحماية، وخرجت بعد توصل فريق التأهيل النفسي والأسري، وأهل الفتاة، إلى حل يضمن توفير الحماية لها، «خضت تجربة الإدمان على المخدرات، وعندما علم والدي المنفصل عن والدتي بذلك، ضربني وطردني من المنزل. وبقيت لمدة يومين تائهة في شوارع الدمام، إلى أن توجهت إلى مجمع الأمل للصحة النفسية، وبدأت مرحلة العلاج، في قسم التنويم. وحاولت إدارة المستشفى التواصل مع والدي، لاستلامي بعد ان تعافيت، إلا أنه رفض، وتبرأ مني، فتم تحويلي إلى دار الحماية الاجتماعية، التي بقيت فيها لما يزيد عن سبعة أشهر. إلى أن تم رفع قضيتي إلى جهات ذات صلة». وتشير إلى أن من قادها إلى الإدمان هي «إحدى صديقاتي، إذ شجعتني على تعاطي المخدرات. إلى أن أدمنت. وندمت لاحقاً. ولكن الندم لم يكن ينفع حينها.«

وتوضح مشرفات في دار الحماية، أن أوضاع الفتيات «تخضع لدراسة كاملة»، مشيرات إلى » تدني أعدادهن حالياً، مقارنة في الأعوام الماضية، إذ لم يبق سوى أربع فتيات، يخضعن لعلاج نفسي وتربوي شامل. كما تنفذ جلسات تأهيلية لأسرة الفتاة، لتقبلها بعد خروجها من الدار، لأنهن يعانين من اضطرابات نفسية قد تقودهن إلى مشكلات جديدة مع أسرهن، خصوصاً أن سبب تلك المشكلات هو سوء التصرف والانخراط في أمور سلبية. علماً أن غياب الوعي والتربية وضعف الوازع الديني، تُسهم إلى حد كبير في تفكك الأسرة.«

© مركز المعلومات

المطالبة بقانون يحمي العمال من أضرار الصيف

لقمة العيش تُحول لهيب الشمس برداً وسلاماً

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 25 مايو 2010
2&G=761031 &I=13493 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

عندما تطلع شمس «الصيف» من مطلعها، تأكل الأخضر واليابس، ولا تترك شيئاً ـ تطاله أشعتها المحرقة ـ على حاله، إلا وتصيبه بأشعتها النافذة، فتفقده» الحياة»، وتصيبه بـ«الشلل».. ويبقى العاملون تحت لهيب هذه الشمس، ضحايا بطش شركات ومؤسسات، لم تلتفت إليهم، بقدر التفاتها إلى دورة العمل وزيادة الإنتاج، ولو على حساب مبادئ إنسانية، وحقوق عمالية، تُهدر في وضح النهار، دون قانون يضمن للعامل حقوقه في ميدان العمل، وتحديداً خلال فصل الصيف، ويبدو أنه لا مجال لإيجاد مثل هذا القانون، والسر يكمن في «لقمة العيش«، التي تجبر عاملاً بسيطاً على تحمل المعاناة والعطش تحت لهيب الحرارة، وتفرض على آخر أن يبلل منديلاً يضعه فوق رأسه، بالماء البارد، وإلا قتلته الشمس، وتُلزم ثالثاً على الاختباء تحت ظل حائط، لدقائق معدودة، بعيداً عن أعين تراقبه وتهدده بالعقاب إن جف عرقه، وهدأت ملامح وجهه. مع انطلاقة فصل الصيف، تبدأ رحلة من المعاناة للكثير من العاملين والموظفين بمختلف القطاعات الحكومية، والخاصة، بسبب الأجواء الحارة والارتفاع التدريجي في درجات الحرارة، وتبلغ المعاناة ذروتها في أوقات الظهيرة التي تشهدها المنطقة الشرقية. ووجه كثير من الموظفين والعمال، رسالة عاجلة إلى الجهات المختصة، بسن قانون، يحميهم من حرارة الشمس، يكون ملزماً للشركات والمؤسسات، التي لديها أعمال تحتاج إلى عمال ميدانيين، كما طالبوا مؤسساتهم وشركاتهم بإعادة النظر ومراعاة وضعهم الصحي، عند تحديد الدوام الرسمي وتوقيته، خاصة إذا كان العمل ميدانياً، تحت أشعة الشمس الحارقة، التي تصل درجات الحرارة فيها إلى أعلى مستوياتها، ويعيش كثير من العمال والموظفين هذه المأساة، وهو ما جعلهم يعيشون بين أمرين، أحلاهما مر، وهما العمل تحت لهيب وحرارة الشمس، أو التعرض للفصل أو الحسم من الراتب.

خطر الشمس

ويرى أبو محمد أن «العمل في مثل هذه الأجواء، شديدة الحرارة، أمر في غاية الصعوبة، ويشكل خطراً وعبئاً كبيراً على العاملين، خصوصاً من هم في العمل الميداني المكشوف، تحت أشعة الشمس»، مضيفاً «الدوام الصعب والمرهق في فصل الصيف، يبدأ من الصباح الباكر، ولا ينتهي إلا عند الساعة الخامسة عصراً، وقد يتواصل العمل 10 ساعات لبعض الموظفين والعمال، وهناك القلة ممن يحصلون على فترة للراحة»، موضحاً أن هذا الأمر «نشاهده بأعيننا وفي حياتنا اليومية من عمال النظافة، وكذلك العاملين على الطرق، في أعمال الحفريات، خصوصاً التي تكون في الصحارى «، مؤكداً أنه «في فصل الصيف يصبح الخطر أكبر على هؤلاء العمال، الذين يتعرضون لمشكلات صحية كبيرة، خصوصاً ضربات الشمس .«

فترة دوام

ويشكو متعب، الموظف في إحدى الشركات الخاصة، من طول فترة دوامه، وتعرضه للشمس الحارقة، وقال: «نعاني في الوقت الحالي من مشكلة فترة الدوام، خصوصاً أثناء فترة الظهيرة التي تكون الشمس فيها شديدة الحرارة وقوية»، مضيفاً «هذه الحرارة، ربما تسبب لنا مخاطر صحية، وخصوصاً ضربات الشمس والإجهاد الحراري»، مضيفاً أن «مثل هذه الشركات وغيرها يلزموننا بالعمل وسط ضغوط كبيرة علينا، من أجل تحقيق الفوائد لهم، وزيادة الإنتاج، وكل ذلك على حساب صحتنا، دون أي مراعاة لنا كعمال نعمل تحت أشعة الشمس ولفترات طويلة جداً»، مطالباً» الشركات والمؤسسات

بالمحافظة على موظفيها من تلك المخاطر». وقال: «لقمة العيش تجبرنا على العمل في مثل هذه الأوقات مهما كانت الظروف، وإلا فالحسم والعقاب بالفصل سيطالنا.«

عمليات الحفر

ويتحدث حمد سعد عن معاناته مع المناخ السيئ صيفاً » أعمل في إحدى الشركات المختصة بعمليات الحفر، وكنا في فصل الشتاء نعمل منذ الصباح وحتى الساعة الثالثة عصراً، ولا نعاني من أي مشكلة، وعندما حان موعد الصيف، ارتفعت الحرارة، وأصابنا الخوف والقلق والتوتر على صحتنا العامة، وطلبنا من المسئول في الشركة مراعاتنا، خصوصاً في توقيت الدوام ووقته، فرفض التجاوب معنا، ففضلت تقديم استقالتي، لأنني لا أتحمل العمل في حرارة الشمس القوية.«

حرارة شديدة

وعلى المنوال ذاته، يقول محمد عبد المجيد أحد عمال النظافة: «نعمل من الصباح وحتى العصر، والمشكلة تكمن في الحرارة في وقت الظهيرة، فنحتاج إلى ظل نستظل به، كما أننا نحضر كميات كثيرة من الماء البارد معنا، من أجل شربه بشكل مستمر»، مضيفاً «لا نستطيع أن نتخلف عن العمل أو التغيب، وهو ما جعلنا نضع على رؤوسنا القبعات والأغطية الحامية والواقية من حرارة الشمس، أو نبلل القماش بالماء، ونضعه على الرأس، حتى تقلل من مشكلة الشمس وحرارتها»، مضيفاً «أحد المراقبين لنا في ميدان العمل، كان يتعمد مراقبة ملامح وجوهنا، من تظهر عليه ملامح الراحة، أو من يجف عرقه، يتهمه بالتكاسل.«

موعد العمل

ويمتدح صالح الدوسري، أحد العمال في شركة خاصة، تجاوب شركته مع موظفيها، وقال: «في السابق، كنا نبدأ العمل من الساعة السابعة صباحاً، وننهيه في الثانية والنصف ظهراً، وبعد أن شعرنا بتقلب الأجواء المناخية، ومشكلة حرارة الشمس المحرقة، قدمنا اقتراحاً بتقديم موعد العمل، ليكون من الخامسة صباحاً، فوجدنا كل ترحيب من جهتنا الإدارية، وهو ما شجعنا كثيراً على بذل المزيد من الجهد في ميدان العمل، الأمر الذي خفف علينا العناء والتعب، بعد أن ننهي العمل قبل اشتداد حرارة الشمس.«

باعة جائلون

ويروي أحد الأطفال من البائعين الجائلين، معاناته مع الشمس ويقول: «ظروفنا المعيشية أجبرتنا على أن نخرج وقت الظهيرة، ونعمل في بيع ما نستطيع من الفواكه والخضراوات، من أجل مساعدة أهالينا». ويستطرد «والدي هو الآخر، دائما ما يتواجد على الطريق لبيع الحبحب، يخرج من الصباح، ولا يعود إلا في المساء، ويتعرض للشمس الحارقة على مدار الساعة، ولكنه يتحمل المشاق والمعاناة من أجل لقمة العيش، ونضطر أن نضع على رؤوسنا بعض المياه الباردة»، مؤكداً أنه «لست الوحيد الذي أتواجد في حرارة الشمس، فهناك غيري من العمال الباحثين عن لقمة العيش .«

تحت السيارات

ويروي عدد من العمال معاناتهم الحقيقية مع مشكلة حرارة الشمس خصوصا في أوقات الظهيرة، مؤكدين أنهم «لا نجد مكاناً نستظل به، إلا الاختباء تحت ظل السيارات، والركون إلى الراحة لدقائق معدودة، وشرب المياه البارد». وفي المقابل قال أحد العمال في صناعة الطابوق: «بسبب ارتفاع درجة الحرارة، فضلت أن أعمل طوال الليل، وأنام في فترة الصباح»، مشيراً إلى أن «عملي يبدأ من بعد صلاة العشاء، وأنجزه بكل راحة، وسط أجواء جيدة، دون التعرض لضربات الشمس أو حرارة الأجواء .«

© مركز المعلومات

اللجنة الإعلامية: المادة 18 حرمت المعلمين والمعلمات من 116 درجة مستحقة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 25 مايو 2010
145110 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

كشفت اللجنة الإعلامية لمعلمي ومعلمات المملكة، أن تطبيق المادة «18/أ»، أدى إلى» فقدان 18 درجة وظيفية من السلم الحالي لرواتب المعلمين والمعلمات، وهي الدرجات الوظيفية الواقعة بين تلك الدفعات» مؤكدة أن عودة تلك الدرجات المفقودة «مرهون بعودة 116 درجة وظيفية مستحقة، لم تقر حتى الآن، وهي الدرجات النظامية الموازية لسنوات الخدمة.«

وأوضحت اللجنة، أن هناك «درجة وظيفية مفقودة بين دفعتي عامي 1424 و 1425هـ، التربويتين، فالأولى على الدرجة الخامسة، فيما الثانية على الدرجة الثالثة. كما أن هناك درجة وظيفية مفقودة ستتحول إلى فقدان درجتين وظيفيتين في حال معالجة إشكالية التباين في الدرجات الوظيفية، إذ إن تلك الدرجات مفقودة بين دفعتي 1420 و 1419هـ .«وفصلت أن «دفعة 1420هـ، تعمل على الدرجة الوظيفية الثامنة. فيما دفعة 1419هـ، ستكون على الدرجة الوظيفية رقم « 11»، في حال إقرار توصية معالجة التباين في تلك الدفعة، بإعطاء جميع المنتسبين لها أعلى درجة وظيفية يعملون وفقها حالياً.«

ولفتت اللجنة الإعلامية في بيان أصدرته أمس (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، إلى وجود بعض من معلمي دفعتي 1419 و 1420 هـ، «يعملون على الدرجة الوظيفية «12»، وهم من تم تعيينهم في مدارس الحرس الوطني، وتم ضمهم عام 1425هـ، إلى وزارة التربية والتعليم، وبالتالي فمعدل الدرجات الوظيفية المفقودة سيرتفع إلى ثلاث درجات، ليصبح إجمالي ما فقد من درجات وظيفية بين تلك الدفعتين خمس درجات.«

وبينت أن «معدل فقد الدرجات الوظيفية بين المعلمين من دفعتي عامي 1417 و 1418هـ، بلغت درجة وظيفية واحدة. وبلغت بين المعلمين من دفعتي عامي 1416 و 1417هـ، درجة وظيفية واحدة. كما بلغ معدل فقد الدرجات بين المعلمات من دفعتي عامي 1419 و 1418هـ، درجة وظيفية واحدة. أما المعلمات من دفعتي عامي 1416 و 1417هـ، فبلغت درجاتهن المفقودة درجتين وظيفيتين. فيما بلغت الدرجات الوظيفية المفقودة لدى المعلمات من دفعتي عامي 1416 و 1415هـ، أربع درجات وظيفية، إذ إن الأخيرة تعمل الآن وفق ست درجات وظيفية متباينة». إلى ذلك، أثار الظهور الإعلامي لمعلم بمنصب «المتحدث الإعلامي لحقوق المعلمين والمعلمات»، موجة استياء كبيرة في الأوساط التعليمية والتربوية، لأنه «لم يحمل أي مسوغ قانوني أو رسمي» ليتحدث باسمهم جميعاً. وأكدت لجنة متابعة قضية مستويات المعلمين والمعلمات، أن «المعلم الذي نصب نفسه متحدثاً رسمياً باسم المعلمين والمعلمات، لا يوجد له أي اسم في مستندات القضية. ولا عقد للترافع فيها«، مشيرة إلى أنه «استغل قضية المعلمين والمعلمات لإشهار موقع إلكتروني تعود ملكيته له»، نافية أن تكون قامت بتوكيله بمهمة الحديث في وسائل الإعلام باسم المتحدث الرسمي.

حسم معاناة خريجات معاهد المعلمات بـ12600 وظيفة إدارية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 25 مايو 2010
145212 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

وضع مجلس الوزراء في جلسته أمس (الاثنين) في قصر السلام في جدة، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حداً لمعاناة آلاف من خريجات المعاهد الثانوية لتدريب المعلمات اللاتي تخرجن منذ ما يزيد على 15 عاماً ولم يحظين بفرصة التوظيف .

وقرر استحداث 12600 وظيفة إدارية بالمرتبة الرابعة في إدارة تعليم البنات في وزارة التربية والتعليم لاستيعاب هاتيك الخريجات، على أن تقوم وزارة المالية باستحداث تلك الوظائف على مدى ثلاث سنوات، بواقع 4200 وظيفة سنوياً اعتباراً من العام المالي المقبل (1432-1433هـ). ووجه المجلس بأن تكون أولوية التعيين للخريجات بحسب أقدمية التخرج والتقدير والنسبة المئوية للمؤهل. وفي لفتة لطمأنة الخريجات الراغبات في العمل وضمان استقرارهن العائلي والعملي، نص قرار مجلس الوزراء أمس على أن يتم تعيينهن في أماكن إقامتهن أو الأماكن المجاورة بحسب حاجة كل مدرسة للوظائف الإدارية. ووجه المجلس بتشكيل لجنة تضم وزارات الخدمة المدنية والمالية والتربية والتعليم لاستكمال إجراءات التعيين.

ويأتي قرار مجلس الوزراء في هذا الشأن استجابة لما رفعه إليه وزير الخدمة المدنية في شأن محضر أعدته لجنة شكلت بأمر سام في نهاية رمضان 1429هـ لحسم معاناة خريجات معاهد المعلمات الثانوية اللاتي مضى على تخرجهن أكثر من 15 عاماً من دون أن يتم تعيينهن.

ملاسنة بين الشؤون الاجتماعية والجمعيات الخيرية بسبب الحرية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 25 مايو 2010
145209 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أثار تمسُّك مسؤول كبير في وزارة الشؤون الاجتماعية بعدم تدخل الوزارة في عمل الجمعيات الخيرية، ملاسنةً بينه وبين مسؤولات عن جمعيات خيرية في اجتماع في العاصمة الرياض أمس، إذ تمسكن من جهتهن بأن الجمعيات الخيرية لا تتمتع بقدر يُذكَر من الحرية وبأنه لا وجود لما سماه مدير الجمعيات في الوزارة خالد الشهري «الشخصية الاعتبارية» لتلك الجمعيات التي قال إن الوزارة لا تتدخل فيها. وأكدن أن الجمعيات ملزمة بإخطار الوزارة بأي خطاب يصدر عنها.

ورفض الشهري إحصاءات أوردتها باحثة سعودية أثناء الاجتماع خلصت فيها إلى أن الوزارة لا توفر سنداً تدريبياً للعاملات في الجمعيات اللاتي وصلت نسبتهن فيها إلى 15 في المئة.

وقال الشهري إن دور الوزارة يقتصر على الرقابة فقط على الجمعيات الخيرية. لكن مسؤولات الجمعيات ردين بأن ما قاله لا يتفق مع الحقيقة، لأنه لا توجد أصلاً شخصية اعتبارية للجمعيات، وان الوزارة تطلب إخطارها بأي رسالة تُصدرها. وفي شأن عدد النساء العاملات في الجمعيات، أكد الشهري أنها تفتقر إلى العنصر النسائي، على رغم استعداد الوزارة لتدريبهن.

© مركز المعلومات

مشادة كلامية بين مسؤول في الشؤون الاجتماعية وممثلات الجمعيات الخيرية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 25 مايو 2010
145150 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

تحول الاجتماع الذي نظمته مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية أمس إلى مشادة كلامية بين مدير الجمعيات الخيرية في وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الشهري، ومسؤولات في جمعيات خيرية حول مدى الحرية التي تتمتع بها تلك الجمعيات.
وأكد الشهري أن دور الوزارة يقتصر على الرقابة على عمل الجمعيات الخيرية فقط، ولا يتدخل في الشخصية الاعتبارية لهن، لكن المسؤولات في الجمعيات الخيرية اعتبرن كلامه لا يتفق مع الحقيقة، كونه لا توجد شخصية اعتبارية، ولا سيما أن الخطابات التي تصدرها الجمعيات تخطر بها الوزارة.
وبعدها أشارت إحدى الباحثات إلى وجود فجوة بين الجمعيات الخيرية ووزارة الشؤون الاجتماعية، إذ قالت الباحثة الاجتماعية رشا الحفظي: «أثبتت الدراسة أن الجمعيات الجيرية تواجهها معوقات منها، وصل عدد النساء العاملات فيها إلى 15 في المئة، ولا يشرفن عليهن مدربات متخصصات في مجال التدريب، وما يقدم لهن جهود تبذلها الجمعيات.«
وشدد الشهري على أن الإحصاءات التي ذكرتها الدراسة غير صحيحة، لافتاً إلى أن عدد الجمعيات في المملكة وصل إلى 578 جمعية عامة، و37 جمعية نسائية، و79 مؤسسة خيرية خاصة، و8 جمعيات مختلطة رؤساء مجلس الإدارة كونها طبية، والجمعيات التعاونية تفتقر إلى العنصر النسائي، وعدم وجود تدريب داخلها، على رغم أن الوزارة تعمل على توفير التدريب والتأهيل للجمعيات.
وطالب الحضور بدعم المنتج الوطني وإعطائه أهمية عن المنتجات الأخرى، وانتشار المحال التجارية التي تحمل شعار «كل شيء بريالين»، لأن الصناعات الموجودة فيها مضرة بالصحة.
وكانت مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية نظمت أمس ندوة عرضت فيها الدراسة التي قدمتها رشا الحفظي عن إنتاج الحرفي بالجمعيات الخيرية النسائية في السعودية.

النجراني يتهم طبيباً بالتسبب في فقدانه البصر

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 25 مايو 2010
http://www.al-madina.com/node/250388

تنظر المحكمة الادارية (ديوان المظالم) بالرياض شكوى تقدم بها شاب سعودي يتهم طبيبا بالتسبب في فقدانه بصر عينه اليسرى بعد عملية جراحية أجريت له في مركز طبي خاص بالدمام (تحتفظ المدينة باسمه) لزراعة عدسة. وفي الوقت ذاته يتظلم من قرار للهيئة الشرعية للمؤسسات الصحية الخاصة في المنطقة الشرقية يقضي بتعويضه بـ 41 الفا و 800 ريال .

وأكد مدير العلاقات العامة والناطق الاعلامي للشؤون الصحية بالمنطقة سامي السليمان الواقعة مشيرا الى أن صحة الشرقية أحالت الشكوى الى الهيئة الشرعية الصحية لكنه رفض استلام مبلغ التعويض واعتبره أقل من الضرر الذي لحق به، فيما أشار الدكتور نايف الشريف أستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز الى أنه يحق للنجراني الاستمرار في المطالبة بحقه الخاص وتتحمل الشئون الصحية مسؤولية متابعة المراكز الصحية.

ويشتكي النجراني الذي يحمل شهادة فني صيدلي من أن قرار الهيئة لم يتعد الغرامة والابعاد من المملكة للطبيب الذي يتحمل نسبة الخطأ بنسبة 100% (حسب قوله) مشيرا الى أنه فقد الى جانب بصر عينه اليسرى وظيفته في منشأة طبية في الجبيل بسبب كثرة مواعيد المراجعة والعمليات التي أجريت له.

ويقول أنه تعرض لمضاعفات صحية بعد عملية زراعة العدسة.

مناقشة معوقات التدريب والتوظيف النسائي في المملكة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 25 مايو 2010
http://www.al-madina.com/node/250377

رعت صاحبة السمو الملكي الأميرة صيته بنت عبدالله بن عبدالعزيز مساء أمس الاول الملتقى الوطني الأول للباحثة عن العمل بعنوان " ملتقى الفتاة السعودية بين الوظيفة والبطالة " بحضور سيدات الأعمال وطالبات المركز الثقافي للصم والخريجات وذلك في مركز الأمير سلمان الاجتماعي. ويهدف الملتقى للنهوض بدور المرأة السعودية بشكل عام والفتاة السعودية بشكل خاص وتفعيل هذا الدور ببناء ذاتها البناء الإيجابي الفعال روحياً ومعنوياً وثقافياً واقتصادياً وفتح قناة اتصال مباشرة مع المرأة السعودية لتعزيز دورها الاجتماعي والتنموي واستعراض معوقات التدريب والتوظيف النسوي وإتاحة الفرصة للشركات التي لديها فرص توظيف نسائية للمشاركة بعرض ما لديها من فرص والتوجه الأمثل لاستغلال القدرات والطاقة الكامنة في سوق العمل السعودي وإبراز أهمية الهواية وتطوير واستغلال أوقات الفراغ من خلال الالتحاق بالدورات التدريبية.

وألقت رئيسة الملتقى بإدارة المراسم العربية لتنظيم المؤتمرات والمعارض هدى المطيري كلمة رحبت فيها بالحاضرات وأوضحت أن الهدف من الملتقى هو صنع فتيات سعوديات منجزات. بعد ذلك ألقت رئيسة اللجنة النسائية بالندوة العالمية للشباب الإسلامي الدكتورة منيرة القاسم كلمة أشادت فيها بدور المرأة السعودية العاملة والمشاركة في رفع مستوى وطنها والنهوض به وتحدثت عن بعض البرامج والأنشطة التي تقدمها الندوة خلال العام في كل منطقة من مناطق المملكة من تدريب للفتيات وعمل اللقاءات التوعوية التثقيفية والنوادي الصيفية واحتفالات الأعياد وغيرها لاستثمار أوقات الفراغ واستغلال للطاقات.

© مركز المعلومات

الشورى يُوصي بالإسراع في معالجة العاملين على بند الأجور ويطلب حضور وزير التربية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 25 مايو 2010
145206 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

خرجت لجنة الشؤون التعليمية في مجلس الشورى خلال جلسة أمس (الاثنين) بتوصيات تتعلق بعمل وزارة التربية والتعليم، بعد مناقشة تقريرها السنوي الأخير الذي ورد إلى المجلس، ونصت التوصية الأولى على سرعة تنفيذ ما ورد في الأمر السامي بشأن إسناد النقل المدرسي الى القطاع الخاص، على أن يشمل نقل طالبات الكليات والمعلمات وطلاب التعليم العام «بنين». ونصت التوصية الثانية على منح الوزارة صلاحية ابتعاث شاغلي الوظائف التعليمية وتدريبهم، فيما ذهبت التوصية الثالثة إلى أنه على الوزارة القيام بدراسة علمية لإيجاد حلول للقضاء الأكثر إلحاحاً في الوزارة، مثل الدوام الجزئي والتقاعد المبكر والإجازات والوظائف الموقتة والبديلة للمعلمات، والتقويم المستمر وأثره في التحصيل الدراسي للطلاب.

أما التوصية الرابعة، فنصت على التوسع المدروس في برامج الدمج التربوي لاستيعاب جميع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، مع التحول التدريجي نحو التعليم الشامل لتحقيق أهداف التعليم للجميع، واعتماد ما يلزم لذلك من موارد بشرية ومالية، ونصت التوصية الخامسة على تعزيز ودعم صلاحية الإدارة المدرسية وإرشاد الطلاب، والعمل على زيادة ما يعطى للمدرسة والهيئة الإدارية والتعليمية من صلاحيات لتحقيق القبول والاحترام، وجاء في التوصية السادسة إجراء دراسة تقويمية محايدة للتعليم الأهلي والأجنبي في المملكة، والوقوف على المعوقات التي تواجهه، ووضع الحلول والإجراءات الكفيلة بتطويره وانتشاره وتوطين الوظائف، فيما لفتت التوصية السابعة إلى الإسراع في معالجة وضع العاملين على بند الأجر اليومي.

من جانبه، طالب عضو المجلس الدكتور نواف الفغم بالإبقاء على التدريبات الرياضية الصباحية في مدارس البنات في مراحل التعليم العام، وإدراج الرياضة المدرسية للطالبات، مبرراً ذلك بأن المجتمع لا يريد نشئاً يتعرض لأمراض مزمنة مثل السكر والكولسترول والتي تصاب بها الفتيات في المدارس .

وأوضح زميله الدكتور أحمد الزيلعي أن المعلمين والمعلمات المعينين على بند 105 غير منصفين، إذ إن الفروقات المالية بينهم وبين زملائهم ليست في مصلحتهم، كما لم تكن هناك أية معالجة خلال السنوات الماضية لأوضاعهم، كالخدمات أو احتسابها ضمن سنوات الخدمة، أو حتى احتساب تلك السنوات لمصلحة التقاعد، ويترتب عليها تقاعد مبكر لهؤلاء المعلمين والمعلمات. كما طالب عدد من أعضاء المجلس بدعوة وزير التربية والتعليم للحضور إلى المجلس، والرد على تساؤلات المجلس بشأن التعليم، ومشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم.

كما وافق المجلس على مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي في المغرب، والمقدم من لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي.

المقاولون اعتبروه تجاوزاً غير مبرر لصلاحياتها

لجنة التعديات تحتجز معدات 3 شركات في جدة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1431/06/11 هـ 25 مايو 2010 م العدد : 3263
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100525/ 20100525352168.htm.

احتجزت لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعديات في محافظة جدة أمس، معدات ثلاث شركات كبرى تعمل في تنفيذ مشروع الطريق الدائري الجنوبي، وتوسعة طريق جدة ـ جازان في المرحلتين الأولى والثانية. وأوضح رئيس اللجنة المهندس سمير باصبرين، أن عملية احتجاز الآليات تندرج ضمن مهماتهم الرسمية بمنع الاعتداء على الأراضي الحكومية.

وبين باصبرين أنه ضبطت آليات أثناء إحداثها لأخاديد وحفر في منطقة الصقعاء دون ترخيص، مشيرا إلى أن المخالفة سبق تكرارها من بعض الشركات وطبق بحقها النظام والغرامة اللازمة، مؤكدا أن العقوبة ستتضاعف بحق الشركات عند تكرارها المخالفة.

بدوره، اعترض المدير الإداري لمشروع إحدى الشركات العاملة هلال الصاعدي على إجراء اللجنة، معتبرا إياه تجاوزا غير مبرر لصلاحياتها، لافتا إلى أن الشركة التي يمثلها ترتبط مباشرة مع وزارة النقل ويحتكم الطرفان إلى عقد يوضح حقوق وواجبات كل طرف.

وقال الصاعدي: «حسب العقد لم تقم الشركة بمخالفة لأي من بنوده وكان يتوجب على اللجنة التنسيق مع وزارة النقل قبل أن تفاجئنا باحتجاز المعدات وهو إجراء لم نصادفه من قبل على كثرة وضخامة العقود المبرمة مع وزارات عدة في مختلف مناطق المملكة، وستحتفظ الشركة بحقها في اتخاذ اللازم ضمانا لحقوقها المنصوص عليها في العقد».

وبالعودة إلى رئيس لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعديات، أوضح في شأن متصل، أن اللجنة سلمت إدارة الطرق والنقل في منطقة مكة المكرمة مسار الطريق الدائري بعد إزالة 33 موقعا متعديا كانت تعترض مسار الطريق، فيما أمهل قاطني ثلاثة مواقع مأهولة لإخلائها في أسرع وقت.

© مركز المعلومات

أمير تبوك يوجه بإنشاء وحدة خاصة تعنى بمشاكل العنف الأسري

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء12-6- 1431 العدد 13754
d.htm88/ln20100526 http://www.al-jazirah.com/

وجه صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز أمير منطقة تبوك رئيس مجلس دارت جمعية برنامج فهد بن سلطان وجمعية الملك عبدالعزيز الخيرية بتحديد يوم خلال شهر رمضان المبارك يسمى (يوم البر لعمل الخير في منطقة تبوك) يشمل كافة الجمعيات الخيرية في المنطقة ويدعى له رجال الأعمال والشركات والمؤسسات في كافة أنحاء المملكة.

وقال سموه خلال ترؤسه أمس الثلاثاء بمكتب سموه بالإمارة الاجتماع التنسيقي الأول بين جمعيتي الملك عبدالعزيز وجمعية برنامج فهد بن سلطان الاجتماعي إن من المهم إيجاد لجنة بين الجمعيتين تهدف إلى عدم الازدواجية في الأعمال التي تتبناها الجمعيات سواء في مجال المساعدات أو التأهيل الاجتماعي أو التدريب.

وناقش سموه خلال الاجتماع تحديد موعد الجمعية العمومية لجمعية برنامج فهد بن سلطان الاجتماع لتنفيذ النظام الخاص بتشكيل مجلس إدارة منتخب.

وأثنى سموه على جهود القائمين على أعمال برنامج سموه الاجتماعي في الفترة السابقة الأستاذ أحمد الخريصي والأستاذ مدني أمين العلي كما تناول سموه في حديثه مشروعات الجمعية التي بدأت في أعمالها من خلال المشروعات التي تنفذ بمناسبة شفاء وعودة الأمير سلطان بن عبدالعزيز، وأثنى سموه على جهود الدكتور عبدالخالق السحلي وحث سموه الجميع على مضاعفة الجهود.

كما استعرض سموه مع أعضاء مجلس إدارة جمعية الملك عبدالعزيز الخيرية جدول الأعمال وشدد سموه على ضرورة أن تبدأ الجمعية في إنشاء وحده خاصة أو مركز للتأهيل الاجتماعي ومخاطبة الجهات المعنية بالأمر.

كما طالب سموه الجمعية بإنشاء وحدة خاصة تعنى بمشاكل العنف الأسري واستقطاب أخصائيين اجتماعيين وأطباء نفسين للمساهمة في التصدي لهذه المشاكل التي نأسف أن تتواجد في مجتمعنا ولا نتمنى أن تكون ظاهرة تؤرق المجتمع.

وأكد سموه أن الجمعية معنية للتخلص من أساليبها القديمة واتباع منهج وأساليب حديثة أصبحت ذات جدوى في العمل الإنساني الخيري.

تحذير السعوديين من الزواج بقاصرات في مصر

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء26 مايو 2010
3&G=761198 &I=13494 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

حذر مسؤول شؤون الرعايا في سفارة المملكة بالقاهرة إبراهيم الحميد السعوديين القادمين إلى مصر من استدراجهم من قبل سماسرة الزواج العرفي في مصر والذين يعرضون عليهم الزواج من قاصرات، حيث إن الزواج من فتاة أقل من 18 سنة يعرض المتزوج للسجن حسب قانون حماية الطفل وقانون الاتجار بالبشر، والذي أقرته الحكومة المصرية يمنع بموجبه الزواج من قاصرة حتى بموافقة والديها .

وكانت الصحف المصرية نشرت مؤخرا حكما غيابيا من النيابة صدر بحق مواطن سعودي 82 سنة بالسجن عشرة أعوام وذلك لزواجه من قاصرة حسب ما نشر في عام 2006م وبموافقة والديها اللذين أدخلا السجن وكذلك المحامي. وأكد الحميد أن هنالك سماسرة يزورون في أعمار الفتيات القصّر من أجل إيهام راغب الزواج بأنها ليست قاصرة ويقصدون السياح السعوديين، فعلى الجميع الحذر حتى لا يقعوا تحت طائلة المساءلة وتطبيق العقوبات القانونية

إحالة 30 موظفاً إلى المظالم بتهمة الفساد شهرياً

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء26 مايو 2010
250665 http://www.al-madina.com/node/

كشف مصدر مطلع لـ "المدينة" عن ان الجهات المختصة تحيل شهريا ما يقارب 30 موظفا الى ديوان المظالم بتهمة الفساد الاداري بعد ثبوت تقاضيهم للرشوة واستغلال نفوذهم الوظيفي لمصالحهم الشخصية او لا احد أصدقائهم مثل ترسية المناقصات، مشيرا الى وجود اكثر من طرف في بعض قضايا الرشوة اذ يكون هناك وسيط يلعب دورا فى تسهيل حصول الموظف على رشوة. واشار الى ان بعض موظفي الدولة يسعون الى تأخير المعاملات لديهم لتقاضى الرشوة بطرق مختلفة.

واكد أن بعض قضايا الرشوة الواردة إلى ديوان المظالم يكون بعض أطرافها وافدين حيث يقومون بعرض الرشوة للموظف لتسهيل معاملاتهم او معاملة أخرى يكونون طرفاً فيها لأخذ حصتهم من مبلغ الرشوة. كما ترد بلاغات من موظفين يتم عرض الرشوة عليهم من قبل إفراد او شركات ويتم القبض على مقدم الرشوة وهو متلبس خلال رشوته للموظف ويحال إلى ديوان المظالم للحكم عليه وفي المقابل فإنه تم القبض على موظفين في أجهزة حكومية أثناء استلامهم للرشوة.

واضاف المصدر أن ديوان المظالم سبق أن أصدر حكماً على مهندس مرتشٍ يعمل فى أمانة العاصمة المقدسة بالسجن والغرامة المالية بعد ان تم ضبطه من قبل المباحث الإدارية أثناء استلامه رشوة 4 آلاف ريال . كما حكم على 19 شخصاً تمت إدانتهم بتهمة الرشوة في أمانة الطائف بأحكام متفاوتة تتراوح ما بين السجن سنة إلى 5 سنوات والتغريم من 10 آلاف ريال إلى 100 ألف ريال.

واوضح ان استغلال النفوذ الوظيفي يأتي فى المرتبة الثانية بالنسبة لقضايا الفساد المنظورة في ديوان المظالم وهذه القضايا يتم التحقيق بها من قبل المباحث الإدارية إذ يصل الحكم بها إلى عشر سنوات وغرامه ماليه (عشرون ألف ريال) وقد تم الحكم على فردين من موظفي جهة حكومية بغرامة ثلاثة آلاف ريال لكل منهما وتم الحكم على موظف آخر بالسجن بعد إدانته باستغلال النفوذ الوظيفي.

من جهته قال قاضى ديوان المظالم الشيخ ابراهيم النجمي أن هناك نظاما وضع لإصدار أحكام الرشوة. وتختلف عقوبة المرتشى من شخص الى شخص، فهناك من يقوم بتقاضي الرشوة من الأفراد فهذا تنطبق عليه عقوبة تختلف عن عقوبة الشخص الذي يتقاضى الرشوة من الشركات والمؤسسات التي تتقدم لأخذ مناقصات او تسهيل معاملاتهم. وأضاف أن عقوبة الرشوة تصل الى السجن لمدة عشر سنوات وغرامة ماليه بمليون ريال.

واضاف: مهما حاول المتهمون من تغيير معاني الرشوة كالهدية مثلاً لمحاولة الهروب من عقوبات الرشوة النظامية والشرعية إلا أنها تبقى رشوة ويتم معاقبة أخذها بالغرامة والسجن. هذا وتتابع الجهة المختصة بمكافحة الرشاوى عمليات الرشوة من موظفي الدولة من خلال البلاغات التي تردهم.

© مركز المعلومات

لجنة تربوية للتحقيق في خلافات ثانوية كود بعسير

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء26 مايو 2010
250644 http://www.al-madina.com/node/

اشتعلت الخلافات في ثانوية (كود) بتندحة شرق منطقة عسير وعلا صوتها بين المعلمين والطلاب وأولياء الأمور من جهة، ومديرها من الجهة الأخرى، ليتجاوز أسوار المدرسة إلى خارجها مما أحدث حالة من الفوضى والتخريب فيها وصل إلى حد إطلاق النار عدة مرات وتهشيم زجاج سيارات بعض المعلمين وزيادة المضاربات والمشاجرات بين الطلاب، حيث سجلت شرطة المنطقة (6) وقوعات إطلاق نار على المدرسة التابعة لمركز الإشراف التربوي بمحافظة خميس مشيط، على مدى السنوات الماضية ولا تزال آثار الطلقات النارية في مدخلها الرئيس ونوافذها الزجاجية.

ورفع ما يزيد على 150 طالبا و 14 معلما وأكثر من (96) ولي أمر مذكرة لصاحب السّمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير ومدير عام التربية والتعليم أشاروا فيها إلى ان ما يحدث من مشاكل في ثانوية كود يعود إلى تعامل مدير المدرسة مرتكزين على مقاطع بلوتوث تؤكد وقائع الإهانة والضرب "المبرح" الذي يتعرض له الطلاب.

ووجه مدير عام التربية والتعليم بمنطقة عسير الدكتور عبدالرحمن بن محمد فصيّل بتشكيل لجنة تربوية للوقوف على اسباب الاعتداءات المتكررة على ثانوية (كود) بتندحة والتحقق من الشكاوى وتذمر الأهالي والطلبة والمعلمين، مطالبا بتكاتف كافة الجهات المعنية لوقف هذه الخلافات.

الطلاب والمعلمون يتفقون فى الشكوى ويستصرخون الجهات المعنية بإيجاد الحلول

تقدم معلمو ثانوية كود بتندحة بمذكرة الى الجهات المعنية تحمل شكواهم من المعاملة السيئة داخل المدرسة مؤكدين بأن مدير المدرسة أخمد العامل التربوي في نفوس المعلمين واصبحت المدرسة تكتلات، مما كان لها الأثر في سلوك الطلاب في الاشتباكات والمضاربات بين الطلاب.

حيث يقوم بمعاملة بعض الطلاب بغلظة وجفوة ويتلفظ عليهم بكلمات لا تصدر عن رجل تربوي، حيث يتدخل بضرب مبرح ويتلفظ عليهم بالسب والشتم، وما حدث من رمي بالسلاح على المدرسة إلا نتيجة عن تعامل مدير المدرسة واستبداده واستطردوا أن المعلمين أصبحوا يفتقدون الثقة في أنفسهم بعد تشكيك مدير المدرسة في نواياهم وصدقهم وإخلاصهم.

فيما حملت مذكرة الطلاب والتى تم توقيعها من 150 طالبا تضررهم مما وصفوه بالمأساة التى يعيشونها داخل المدرسة وتعامل مدير المدرسة الاستبدادي في التفرقة بينهم وقالوا أن مدير المدرسة يلاحقنا بالتهم والاهانات ويهددنا بالفصل من المدرسة والخصم من درجات السلوك وحرماننا من الالتحاق بالجامعات بلا سبب مقنع أو مبرر مقبول.

مدير المدرسة يرفض التحدث للإعلام ويتجاهل مقاطع (البلوتوث)

مدير ثانوية كود بتندحة سيف بن محمد حلاش قال أنا أمتنع عن الحديث للصحافة والإعلام في هذه القضية حسب توجيهات الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة عسير في تعميم على المدارس.. وأنا أعمل في حقل التربية والتعليم منذ (25) عاماً عملت معلما ومدير مدرسة وعن المقطع الذي تم تسجيله عليه وهو يضرب أحد الطلاب ومواجهة مدير المدرسة به أمتنع عن الإجابة ورفض التعليق.

طلاب: نكره المدرسة ولدينا ما يثبت تعرضنا للضرب والإهانة

مشبب عبدالرحمن ناصر بالصف الثاني ثانوي بالقسم الشرعي قال في الحقيقة إن هذه المدرسة لا أطيقها ولولا الخوف من أهلي لبقيت في المنزل من غير اهانة من مدير المدرسة وقال الطلاب خالد مرعي و سعد عبدالله ناصر و خالد محمد سعيد و أحمد عبدالله سيف و مرعي محمد عبدالله لقد سئمنا الحال في هذه الثانوية فقد ازداد الحال سوءًا من اهانات وكلمات سيئة وضرب مبرح وتهديد مستقبلنا، نحن نحترم المعلمين وهم أساتذة افاضل ونحترم مدير المدرسة لكن

تصرفاته وسلطاته الديكتاتورية والتقليل من شأننا هذا ما جعلنا نكره التعليم والمدير.. فلماذا يتحامل علينا ويضغط علينا ويوجه لنا الشتم والسب، نحن بشر نخطئ ولكن عندما نحس أننا في هذه المدرسة غرباء بين إخواننا بالمدرسة تتولد عندنا الحساسية والغيرة نحن على اتم استعداد لأي تحقيق ولدينا صور مقاطع (بلوتوث) وهو يضرب احدنا بكل قساوة وغلظة ونعرف التعليمات من وزارة التربية والتعليم بمنع الضرب منعاً باتاً .. ونطالب الجهات المسؤولة النظر فينا بعين الاعتبار، وليس لجنة تذهب ولجنة تأتي دون فائدة.. نحن تحدثنا لكم وبأسمائنا الصريحة دون خوف على مستقبلنا ورهن أشارة التحقيق في أي لحظة لأنه ما عاد يهمنا أي شيء .

المقدم ظفران: التفحيط والمضاربات ظاهرة مؤسفة تحتاج لحلول "رادعة"

الناطق الإعلامي بشرطة منطقة عسير بالإنابة المقدم عبدالله بن ظفران قال إن الشرطة تلقت خلال السنوات الخمس الماضية عدداً من البلاغات الجنائية من ثانوية كود وطلابها منها مضاربات واعتداءات على سيارات المعلمين وتفحيط نتج عنه عدة حوادث وإصابات.. كما تم اعتداء بعض الطلبة على المعلمين بالضرب وسرقة سيارات طلاب بنفس المدرس وتكسيرها بالإضافة إلى وقوع إطلاق النار على المدرسة.. وقامت الشرطة بتوجيهات مدير شرطة منطقة عسير باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة.. كما أن هناك معظم قضايا المضاربات تحدث داخل أسوار المدرسة وهذه تتم معالجتها عن طريق إدارة التعليم بالمنطقة وأردف المقدم ظفران قائلا إن المضاربات بين الطلاب واعتداءهم على المعلمين ظاهرة مؤسفة ومؤرقة لا بد من وضع حد لها مناشدا أولياء الأمور إن يكونوا قدوة صالحة لأبنائهم .

مدير التعليم: نرفض الضرب وسنحاسب من يثبت تقصيره

مدير عام التربية والتعليم بمنطقة عسير الدكتور عبدالرحمن بن محمد فصيّل قال: لقد تم تشكيل لجنة تربوية ومشرفي التوجيه والإرشاد للبحث عن ما يحدث في ثانوية كود بتندحة التي قد تم الاعتداء عليها أكثر من مرة بإطلاق النار وسيتم بعد التقصي ومعرفة الأسباب سيكون هناك معالجة عاجلة..

وسيتم محاسبة المقصر أي كان من منسوبي المدرسة سواء المدير ام المعلمين أو الطلاب . وقال إن عدم تداركنا لهذه المشكلة وهي في مهدها من الممكن تحولها إلى ظاهرة وحول استخدام أسلوب التعامل بالعصا بالمدرسة عبر الدكتور فصيّل عن رفضه واعتراضه تجاه محاولة العودة إلى إتباع مثل هذا الأسلوب العقابي لان الإنسان بطبيعة الحال مكرم . مؤكداً بأن هذا الاهتمام سيصبح ديدن المجتمع بشكل عام والعودة أو إعادة الأوضاع كما كانت عليه في الماضي ويشدد فصيل لجميع المدارس على عدم العودة مطلقا إلى هذا الأسلوب في ذات الوقت الذي يرى فيه أن الأمر أصبح يتطلب ضرورة تبني أساليب عقابية جديدة تتمثل في : لائحة السلوك مؤكداً أن اتباعنا ..

لهذا الأسلوب سيكون من الأساليب الناجحة التي يمكن الاستناد عليها لاستمرار العملية التربوية وتقويم سلوك الطالب عوضاً عن إتباعنا لأسلوب العقاب البدني الذي لم يولد سوى التشوهات البدنية والأمراض النفسية والقلق والإحباط .. خاصة وان مجمل هذه العوامل نالت الكثيرين والكثيرات من المعلمين الذين مارسوا معهم أسلوب العقاب البدني وللأسف الشديد لابد لنا أن نكون على طول الخط ضد هذا الأسلوب.

د. غيثان: التنشئة وضعف المؤسسات الدينية وغياب المتخصصين وراء ما حدث

الدكتور غيثان بن علي الجريس استاذ وباحث بجامعة الملك خالد بأبها قال: العنف في المدارس ظاهرة مؤسفة باتت تؤرق المسؤولين والمختصين بالتعليم والتربية ورغم الجهود التي تبذل لعلاجها والحد من آثارها الاجتماعية مازالت إفرازاتها مستمرة في حوادث غريبة وعجيبة بين الطلاب بعضهم البعض أو بينهم وبين معلميهم والمشرفين على توجيههم دراسيا وعن الأسباب قال : إن ما يحدث في مدارسنا من مضاربات جماعية واشتباكات وغيرها يرجع إلى التعصبات أبرز المؤشرات لانحدار المستوى التربوي والثقافي والاجتماعي وعن انتهاك كرامة الطالب قال الدكتور غيثان يعتبر ظهور العنف في العملية التربوية والتعليمية امراً غير طبيعي وشاذا سواء كان عنفا بدنيا بهدف إحداث إصابات وجروح أو عنفا لفظيا يعتمد على اهانة الآخر بالكلام وبصفة عامة فان الطلاب أو الطالبات الذين يلجأون للعنف هم في الحقيقة يريدون إثبات وجودهم في المدرسة وقد تكون السلوكيات العنيفة الصادرة تجاه المدرسين والمدرسات سببها الأول التنشئة الاجتماعية والأسرية والتربوية للطالب أو الطالبة.

فالأسرة التي تعاني من التفكك إما بسبب الطلاق أو المشاحنات الدائمة بين الوالدين يرتكب ابناؤها أنماطا سلوكية غير مرغوب فيها فهؤلاء الأبناء يلجأون لتفريغ شحنات من السلوك تم اقتباسها من محيط الأسرة والأمر الثاني المؤثر أيضا

© مركز المعلومات

هو نوعية وطبيعة سلوك المعلمين والمعلمات تجاه الطلاب فهناك فئة من المعلمين تتعدى على كرامة الطالب إما بالضرب أو العقوبة المبرحة مما يؤدي إلى لجوء الطالب أو الطالبة للانتقام باستخدام العنف ويستطرد الدكتور غيثان وعلى سبيل المثال أحيانا يتأخر أحد الطلاب عن الحضور للمدرسة صباحا فيستقبله مدير المدرسة وينهال عليه بالسبّ والشتم والضرب ويقوم بطرده بشكل غير لائق وعندما أراد الطالب الرد على هذه الاهانة لم يجد أمامه إلا سيارة المدير فقام بتحطيمها فمثل هذا المدير لم يكن حكيما في التعامل مع هذا الطالب وكان من الأفضل أن يطلب من الطالب الذهاب إلى الفصل ثم يقوم باستدعائه فيما بعد لسؤاله عن سبب التأخير.
ومثال آخر معلمة تستخدم أسلوب شد الشعر مع الطالبات كوسيلة للعقاب وأخرى تستخدم القرص وثالثة تضرب بالعصا فكل هذه السلوكيات قد تدفع الطالبة إلى العنف والشغب. وقال د. غثيان نحن لا نحمّل وزارة التربية والتعليم وحدها التسبب في هذه المهزلة وتقصيرها في جانب التوجيه والإرشاد وتعديل السلوك وعدم تفعيل لوائح السلوك والمواظبة ومساهمتها في غياب الدور التربوي للمعلم وتركيزها على الجانب التعليمي، بل تشاركها عدة جهات من أهمها : التنشئة الاجتماعية.. والأسرية و ضعف المؤسسات الدينية في القيام بدورها التوعوي والإرشادي على مستوى خطباء المساجد وهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغياب المختصين من أساتذة وعلماء التربية وعلم النفس وعدم القيام بواجبهم تجاه وطنهم بدراسة هذه المشاكل واقتراح الحلول المناسبة.

(الطب الشرعي) تُصدر بياناً للدفاع عن هيئة التحقيق العام: المغتصبة فُحصت خلال يوم.. والطبيب لا يملك الصفة الرسمية

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء12-6- 1431 العدد 13754
d.htm2/lp20100526 http://www.al-jazirah.com/

الجزيرة - ياسر المعارك
تصدَّى استشاري الطب الشرعي المشرف على إدارة الطب الشرعي بصحة الرياض الدكتور سعيد بن غرم الله الغامدي للدفاع عن هيئة التحقيق والادعاء العام في بيان إعلامي وُزِّع يوم أمس؛ حيث نفى فيه صحة الاتهام الذي وجهه أحد الأطباء خلال مداخلة له في ملتقى الخبراء الوطني الثالث بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية حول العنف الأسري، أشار فيه إلى ضياع إثبات واقعة الاغتصاب بحق فتاة في السابعة عشرة من عمرها على يد قريب لها، متهما هيئة التحقيق والادعاء العام بالإهمال؛ ما تسبب في تأخير تحويلها إلى الطب الشرعي الذي يتطلب سرعة التحويل بشكل عاجل لرفع تقرير دقيق عن الحالة الصحية وإثبات الواقعة التي تزول وتتغير مع مرور الوقت في العديد من القضايا.
وأشار بيان إدارة الطب الشرعي بصحة الرياض إلى أن ما ورد بحق هيئة التحقيق والادعاء العام على لسان الطبيب المذكور (الذي لا يعمل بإدارة الطب الشرعي بصحة الرياض) مخالف للحقيقة، وأكد أن المتداخل طبيب زمالة وملتحق بالتدريب لدى إدارة الطب الشرعي وليس له صفة رسمية تخوله بالتحدث عن قضايا الطب الشرعي.
وأشارت إدارة الطب الشرعي إلى أنه بالرجوع إلى ملف القضية تبين أنه تم الكشف على الفتاة بتاريخ 28-5-1431هـ بموجب خطاب شرطة منفوحة بتاريخ 27-5-1431هـ، وليس كما قال طبيب الزمالة المذكور في مداخلته.مؤكدة أن هناك تعاونا مستمرا مع فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بالرياض، وكذلك هناك تواصل مستمر، ولم يسبق أن سجلنا تهاونا أو تأخيرا، بل هيئة التحقيق والادعاء العام حريصة كل الحرص على مباشرة قضايا العرض بأسرع وقت ممكن حتى لا تضيع المعالم الإصابية للحالات المحالة إلى الطبيب الشرعي.

ملتقى المحامين يطالب بالتعريف بأهمية ومكانة المهنة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء26 مايو 2010
250721 http://www.al-madina.com/node/

انطلق مساء امس ملتقى المحامين الاول في جدة في احتفالية اقيمت في جامعة الملك عبدالعزيز شهدت حضور عدد من القضاة والمحامين والاقتصاديين وجمع من الطلاب تجاوز عددهم 300 شخصية.
وكان المحامي والمستشار القانوني ماجد قاروب والمحامي محمد ال طالب القحطاني والمحامي طارق ال ابراهيم من ضمن قائمة الحضور، حيث ناقش الحضور العديد من الامور والمواضيع المتعلقة بالمحامين ومن اهمها المعوقات التي تواجههم وكذلك المعوقات التي تواجه الطلاب المتدربين وما مدى قوة علاقتهم عمليا بالمحامين خلال فترات التدريب..
وشهد الملتقى العديد من الافكار والمبادرات الرامية الى دعم قطاع المحاماة لتفعيل سبل التواصل فيما بينهم وبين القضاة والمستشارين القانونيين.. وشددت العديد من التوصيات والخطط المستقبلية للبعض من المحامين والقانونيين على اهمية اقامة انشطة مستقبلية تبرز الوجه الحقيقي للمحامي ومهنته ومكانته واهميتها في العمل القضائي والتعريف بالخطوات الأولى لعالم المحاماة وإجراءات المرافعات أمام اللجان القضائية والاطلاع على نظامي المرافعات والاجراءات الجزائية ومستقبل طالب القانون في القطاع الخاص.
وكان الشيخ حمد الرزين قاضي المحكمة العامة في جدة قد طالب من خلال الملتقى الأول للمحامين والذي تنظمه جامعة الملك عبدالعزيز بانشاء هيئة أو منظمة أو نقابة لتكون مرجعية للمحامين تعنى بكل مالهم وما عليهم كما هو الحال في الكثير من دول العالم.. وقال بأن الهيئات المماثلة لابد وان تساعد المحامين على مراجعتهم لأفكارهم الثقافية والقانونية الامر الذي يساهم في ادراجهم ضمن منظومة المحامين الحقيقية كما هو متعارف عليه عالميا.
ومن الانشطة المتوقعة مستقبليا اهمية ومكانة المحامي في العمل القضائي يحاضر فيها رئيسي المحكمتين العامة والجزئية ورئيس ديوان المظالم ورئيس لجنة المحامين في غرفة جدة. ومحاضرة بعنوان خطواتك الاولى في عالم المحاماة للمحامي طارق ال ابراهيم والمحامي احمد مظهر والمحامي حسان المحاسني.. وثالث محاضرة بعنوان «اجراءات المرافعات امام اللجان القضائية» للدكتور فهد ابو حميد والدكتور نايف بن لبدة ومحاضرة بعنوان «اطلالة على نظامي المرافعات والاجراءات الجزائية» وكذلك اخرى حول مستقبل طالب القانون في القطاع الخاص.

الاعتداء على إعلامية أثناء أداء عملها بكورنيش الدمام

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء12-6- 1431 العدد 13754
.htm21/ln20100526 http://www.al-jazirah.com/

تعرضت إعلامية في إحدى الصحف المحلية بالمنطقة الشرقية «تتحفظ الجزيرة على اسمها» للاعتداء بالضرب أثناء قيامها بإعداد تقرير إخباري من قبل وافدة من الجنسيات العربية بكورنيش الدمام مساء أمس الأول.
وتعود تفاصيل الواقعة التي ذكرتها الصحفية ل(الجزيرة) إلى أنها قامت بالتدخل لفض خلاف حاد بين أم وابنتها محاولة منها في الإصلاح بينهما، إلا أن الابنة رفضت ذلك واعترضت عليها بأنه لا يحق لها التدخل في الشؤون العائلية، حيث أقدمت الوافدة على ضربها أمام المارة مما دفع بعض الحاضرين لإنقاذها من الوضع الذي كانت عليه.

© مركز المعلومات

وقالت: قمت بالاتصال على الجهات الأمنية التي باشرت موقع الحادث مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتحويلهم لقسم الشرطة للتحقيق في ملابسات الحادث حيث لم ترضَ الزميلة بالإهانة والتلفظ الجارح عليها من المعتدية بعدما كان هدفها الإصلاح واحترام حقوق الوالدين، مبينة أنه تم الصلح في نهاية الأمر بمركز الشرطة.

ورشة جدة الأممية تدعو لتعريف دولي للإرهاب

المصدر: جريدة الوطن يوم الاربعاء26 مايو 2010

1&CategoryID=3936http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=

يسعى المؤتمرون في ورشة العمل الإقليمية التي عقدت في جدة أمس حول المواجهة القانونية للإرهاب الدولي لإصدار تعريف محدد للإرهاب. وجاءت الورشة التي تنتهي فعالياتها اليوم بجهود مشتركة بين منظمة المؤتمر الإسلامي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبين الأمين العام المساعد للشؤون السياسية السفير عبدالله عالم لـ "الوطن" أن هناك جهوداً ما زالت تبذل في استصدار تعريف محدد للإرهاب على المستوى الدولي.

فشل المؤتمرون في ورشة العمل الإقليمية التي عقدت في جدة أمس حول المواجهة القانونية للإرهاب الدولي في إصدار تعريف محدد للإرهاب. وجاءت الورشة التي تنتهي فعالياتها اليوم بجهود مشتركة بين منظمة المؤتمر الإسلامي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وقال الأمين العام المساعد للشؤون السياسية السفير عبدالله عالم لـ"الوطن" إن "هناك جهوداً لا زالت تبذل في استصدار تعريف محدد للإرهاب على المستوى الدولي" ،كاشفًا عن توجيه رسالة من قبل المنظمة لمبعوث الإدارة الأمريكية رشاد حسين بضرورة استصدار تعريف دولي يبحث مفردة الإرهاب .

وأكد الاستشاري الدولي في مكتب الأمم المتحدة فرع مكافحة الإرهاب، الدكتور إسكندر غطاس ،أن "أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كانت نقطة فاصلة في توحيد الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب". وشدد على ضرورة تفعيل "القرار رقم 1373 الصادر من مجلس الأمن في الثامن والعشرين من سبتمبر 2001، الذي تضمن فقرات ملزمة للدول في تنشيط الملاحقة الاستباقية لأنشطة وتمويل العمليات الإرهابية".

وفي انتقاد ضمني، أوضح غطاس أن آليات تسليم المجرمين الدوليين هي وسيلة موجودة في القضاء الدولي، إلا أنه انتقد في معرض حديثه "آليات تسليم الإرهابيين بين الدول" ،قائلاً "إنها لا زالت تحتاج إلى تفعيل أكبر مما هو موجود."

وناشد غطاس المجتمع الدولي بضرورة تفعيل المقترح السعودي الذي تقدم به خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في 2005 "بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب" لتنسيق الجهود الجماعية في ذلك، قائلاً "لن تستطيع الدول منفردة مكافحة الإرهاب، إلا بتنسيق أمني وفكري مشترك وجماعي ."

من جهتها ناشدت الأمم المتحدة المجموعة الدولية بضرورة التصدي لتيار " فوبيا الإسلام" الذي استغل بحسب السفير عبدالله عالم بعض الأعمال الإرهابية التي يقوم به "نفر قليل من المتعصبين" لصالح أجندتهم "ليحملوا العالم الإسلامي كله جريرة هؤلاء."

عسير المركزي ينفي إدخال مريض "العمليات" بخطأ في الملف

المصدر: جريدة الوطن يوم الاربعاء26 مايو 2010
5&CategoryID=3874 http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

كاد خطأ في اختيار ملفات المرضى في مستشفى عسير المركزي أن يتسبب في إجراء عملية جراحية لمريض من دون أن يقرر الأطباء إجراءها، وذلك وفقا لما ذكره ابن المريض.

وقال عبدالله ابن المريض محمد عبدالله عامر إن والده أدخل مستشفى عسير بعد معاناته من التهابات في المسالك البولية فجرى تنويمه إلا أنه فوجئ بنقله إلى غرفة العمليات بعد إنهاء إجراءات روتينية لإجراء العملية الجراحية له، رغم أنه كبير في السن، ووقع على إجراء العملية الجراحية دون أن يعرف نوعها.

وبين عبدالله أنه بعد حضوره لزيارة والده اكتشف الأمر مما جعله يناقش الأطباء والمشرفين على حالة والده حيث تم اكتشاف وجود خطأ في ملفات المرضى، واتضح أن المعني بالعملية الجراحية شخص آخر غير والده، الأمر الذي دفعه إلى إخراج والده من المستشفى حتى لا يتكرر الخطأ.

من جهته، نفى المشرف العام على مستشفى عسير المركزي صالح المونس في اتصال هاتفي مع "الوطن" وجود خطأ في إرسال ملف أي مريض لقسم العمليات خلال الفترة الماضية .

وأكد أن نظام المستشفى المقيد بأنظمة الجودة العالمية يحتم ألا يرسل المريض إلى قسم العمليات إلا بعد عمل حجز مسبق له في قسم العمليات عن طريق الطبيب المعالج ومن ثم يستدعى المريض باسمه، ورقم ملفه من القسم المعني، وعند دخوله العمليات يتم التأكد من اسم المريض ورقم ملفه الذي يكون مكتوبا على سوار في يد المريض. كما يجتمع الأطباء المعالجون وطبيب التخدير وممرض العمليات، وتجري إعادة تأكيد على معلومات المريض وتشخيصه ومكان العملية قبل إجراء التخدير على طاولة العمليات، وذلك لضمان سلامة المرضى وعدم الخلط بينهم.

السجن 3 سنوات لعنفة أنوار

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء12 /1431/06 هـ 26 مايو 2010 م العدد : 3264
.htm20100526352412 /Con20100526 http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

أصدرت المحكمة الجزئية في محافظة الأحساء أمس، بحق (ف.م) المتهمة بسكب مادة الكلوركس في عين وفم ابنة ضرتها «أنوار» البالغة 7 أشهر، حكما يقضي بسجنها ثلاث سنوات و 300 جلدة، وتمثل العقوبة الحق العام بعد ما تنازل والد الطفلة عن الحق الخاص.

وأعربت والدة الطفلة عن سعادتها بالحكم الذي أنصف طفلتها، بعد ما تنازل والدها عن الحق الخاص في بداية القضية.

وبينت الأم أن الطفلة ما زالت تعاني من سكب مادة الكلوركس في عينيها، إذ تضطر لوضع الشاش على عيني طفلتها لمدة ست ساعات في اليوم، كما تعاني من مشكلات صحية أثناء شرب الحليب.

© مركز المعلومات

العثيمين لـ عكاظ: بإمكان المعنفات المشاركة في المعرض ..
خوجة لـ عكاظ: تنظيم مسابقة أفضل كتاب علمي
فيصل بن عبد الله لـ عكاظ: أطالب بتمكين الطالبات من ممارسة الرياضة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء12 /1431/06 هـ 26 مايو 2010 م العدد : 3264
.htm20100526352554 /Con20100526 http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

أكد لـ «عكاظ» صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد وزير التربية والتعليم حرصه ومطالبته بتمكين مدارس الفتيات من ممارسة الرياضة للمحافظة على صحة الطالبات ووقايتهن من الأمراض الخطرة على أجسادهن.

وأوضح الأمير فيصل أن ممارسة الرياضة حق مشروع للشبان والفتيات وفق المنهج الديني والمبادئ والأخلاق. وقال: «إنه لا وجود للمرأة بدون رجل ولا وجود لرجل بدون المرأة، ونتمنى أن تكون الرياضة في الإطار الذي يتماشى معنا، فإذا أدركنا قيمة المعرفة والرياضة بالتأكيد لن نجد الاعتراض».

وأشار وزير التربية إلى أن الطالب السعودي ينقصه الكثير ليلحق بالمخترعين العالميين، معتقدا أن التغيير المتوقع حدوثه خلال الأعوام المقبلة يعتمد على المعلمين في تهيئة مثل هؤلاء الأجيال المفكرة والمبدعة.

وذهب الأمير فيصل للدور الذي تقوده موهبة في تقديم نماذج وطنية تحصد الجوائز العالمية بمشاركاتها، موضحا أن وزارته تحرص على برامج التطوير، خصوصا وأن هناك مراكز علمية في المملكة ستتفق قريبا مع جامعة جازان، حائل، والقصيم لتشجيع الجامعات ودفعهم للاتجاه العلمي.

من جهة أخرى، أوضح لـ «عكاظ» وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين لدى زيارته معرض موهبة «ابتكار 2010» في جدة البارحة، أن للمعنفات الأحقية في المشاركة في المعرض، مشيرا إلى أنه لا يوجد شرط أو قيد على مشاركة أية فئة من المواطنين في المعرض الذي تختتم أنشطته في جدة غدا.

وأشاد العثيمين بالأجنحة الخاصة بالمعرض، وبالأخص جناح وزارة التربية والتعليم، مبديا إعجابه باختراعات الموهوبين والموهوبات.

من جهته، قال لـ «عكاظ» وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبد العزيز خوجة إن الوزارة بصدد تنظيم مسابقات ثقافية لأفضل كتاب علمي للموهوبين والموهوبات قريبا، مشيدا بالجهود المبذولة من الموهوبين في أعمالهم..

وأضاف «أنه شعور رائع أن أرى أبناءنا الشباب والشابات هم من يقودون حركة التفكير العلمي في بلادنا، والشكر موجه للقائمين على الجميع».

الأمان الأسري يستضيف خبراء الجمعية الدولية للوقاية من إيذاء وإهمال الأطفال

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء26 -5- 2010
.html529184 /article26/05/2010http://www.alriyadh.com/

الرياض - شريفة الأسمري

زار فريق من خبراء الجمعية الدولية للوقاية من ايذاء واهمال الأطفال، خلال الفترة بين 8 – 12 جمادى الثانية 1431ه، وتأتي الزيارة ضمن برنامج الأمان الأسري الوطني والجمعية الدولية، وتنفيذاً لاتفاقية التعاون الموقعة بين الطرفين .

يشارك في الزيارة كل من البروفسور جون فلوك مدير المعهد الإنساني الأمريكي، والبروفسور مايلز ادواردز رئيس قسم البحوث والدراسات العلمية بالمعهد، إضافة للبروفسور ويذرسون رانيان أستاذ طب الأطفال واستشاري حماية الطفل بجامعة نورث كارولينا، وسيقوم وفد الجمعية بزيارة لعدد من الجهات المعنية بالوقاية والتصدي لإيذاء الأطفال في المملكة ومن ضمنها وزارة الشؤون الاجتماعية، مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، مدينة الملك عبدالعزيز الطبية، مستشفى القوات المسلحة، مركز الملك عبدالله العالمي للأبحاث، يقدم الفريق من خلالها استشارات متعلقة بآليات جمع البيانات حول ايذاء الأطفال عبر السجل الوطني لحالات ايذاء الأطفال المسجلة في القطاع الصحي أو عبر خط مساندة الطفل .

اضافة لاستشارات حول البحوث والدراسات العلمية في مجال حماية الطفل من الايذاء والاهمال، كما يلقي أعضاء الفريق الزائر سلسلة من المحاضرات المتخصصة في هذا المجال .

تجدر الاشارة إلى أن السجل لحالات إساءة معاملة الأطفال المسجلة في القطاع الصحي قد دشن في 18 من شوال عام 1430ه، بحضور صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز نائب رئيس برنامج الامان الاسري الوطني، ووزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة، وقد صمم وطور هذا السجل الالكتروني من قبل برنامج الأمان الاسري الوطني ومركز الأبحاث بمستشفى الملك فيصل التخصصي بغرض إدخال البيانات الديموغرافية والتداخلات التشخيصية والعلاجية والإحالات من قبل مراكز حماية الطفل الطرفية مباشرة عبر الإنترنت عند رصد حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال وتحديثها تباعا .

ويمكن من خلال هذا السجل إصدار إحصاءات سنوية متعددة البيانات تساهم في إعداد رؤية متكاملة لصانعي إستراتيجيات حماية الطفل في المملكة، ويقوم مركز الأبحاث بمستشفى الملك فيصل التخصصي بإصدار هذه البيانات الإحصائية، ويتولى مجلس إدارة السجل إقرار هذه البيانات والإحصائيات الصادرة ورفعها لمجلس الخدمات الصحية لاعتمادها.

© مركز المعلومات

فتوى إرضاع الكبير تستثير قراء

الفتيات يتساءلن : حلال إرضاع السائق وحرام قيادة السيارة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء26 -5- 2010
.html529196 /article26/05/2010 http://www.alriyadh.com/

المدينة المنورة – خالد الزايدي

استثارت فتوى الشيخ عبدالمحسن العبيكان بجواز إرضاع الكبير قراء "الرياض "الذين رفضوا التسليم بصحتها مستدلين بنص فتوى سماحة الشيخ العلامة عبدالعزيز بن باز - رحمه الله - حول الرواية التي استند عليها : " نرى أن حديث سالم مولى أبي حذيفة خاص بسالم، كما هو قول الجمهور ؛ لصحة الأحاديث الدالة على أنه لا رضاع إلا في الحولين، وهذا هو الذي نفتي به ."

وتباينت الردود على ما نشر أمس مابين الرد المباشر بالرفض أو بمقابلة الفتوى بفتاوى سابقة لعلماء معتبرين .

وجاء رد الغلا " هذا اللي ناقص عاد نرضع السواقين " ، أما القارئ محمد :" مع الاحترام للشيخ أرى أن هذه الفتوى غريبة كما حدث من أحد المفتين بمصر ، ولن تحل المشكلة من خلال الإرضاع .. بل المشكلة بالتربية والتنشئة وإعادة القيم الأخلاقية للمجتمع والحفاظ على حرمات المسلمين ."

ومن الردود الطريفة عمر الضيدان من الحدود الشمالية " أما عاد رضاعة السائق! هذا اللي ناقصنا! الحين 90% من الحريم ما رضعن مواليدهن تبونهم يرضعون السواقين ؟ ."

أما شيخة من الرياض فقالت " الحين صار حلال أرضع السواق ، وحرام أسوق سيارة ."

أما من رمز لنفسه بالمهلهل فقد طالب بألا يسمح بالفتوى الفردية وقال : "أنا من وجهة نظري يجب وضع هيئة مكونة من مجموعة مشائخ فضلاء تكون مخولة بإصدار الفتاوى ومنع أي شخص من إصدار أي فتوى (فردية) بوجود هذه الهيئة ومن يخالف ذلك تطبق بحقه عقوبات صارمة لأنه ليس من المعقول أن أي شخص يظهر ويصدر فتوى ولأنه في الآونة الأخيرة كثرت الفتاوى التي تحوم حولها الشكوك ."

أما مهدي فقال : "حدثوا الناس بما يعقلون أتريدون أن يكذب الله ورسوله ."

وهناك من القراء من لفت إلى أهمية إعادة قراءة كتب التراث وتنقيتها ومنهم من رمز لنفسه ب ": BBC هناك العديد من الكتب يجب مراجعتها وفرزها من جديد حيث يوجد العديد من الحالات المشابهة لأحاديث تتعارض مع المنطق وثوابت الدين الحنيف الذي لم يأت إلا بخير ولكن أضيف إليه الكثير عبر الكتب والروايات التي تم اعتمادها عبر السنين وأصبحت وكأنها جزء لا يتجزأ من الدين. يجب إعادة النظر في كتب السابقين وعدم معاملتها وكأنها كتب سماوية منزلة - والعياذ بالله- لا يجب نقدها أو مراجعتها ."

وتساءل البعض عن عدم تحرك مؤسسات الفتيا ووجود موقف واضح لها للرد على ما يثار بين الحين والآخر .

وقال أبوسارة :" السؤال الذي يطرح نفسه أين دور دار الإفتاء عن الفتاوى الفردية التي لا يقبلها العاقل ؟ " أما أبو نايف فكان رده : «إلى متى والأحكام الشرعية تصدر من هنا وهناك في ظل غياب الرقابة الشرعية.«!!

الصك الشامل للطلاق والحضانة والنفقة.. اختصار لمعاناة المرأة وأطفالها أمام أبواب المحاكم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء26 -5- 2010
.html529243 /article26/05/2010 http://www.alriyadh.com/

الخبر، تحقيق - عبير البراهيم

تباشر المرأة التي ترغب الانفصال عن زوجها ثلاث قضايا رئيسة (الطلاق، الحضانة، النفقة)، وكل قضية أمام القاضي منفصلة عن الأخرى، وتحتاج إلى وقت طويل من الإجراءات والإثباتات والمواعيد، وربما تخلّف المدعى عليه (الزوج) عن حضور كثير من الجلسات المقررة، رغبة منه في المماطلة بما عليه من التزامات، أو نكاية بالمرأة المسكينة التي تقف أمام بوابة المحكمة تنتظره لحل معاناتها وأطفالها الصغار، الذين قد لا يجدون قوت يومهم، بسبب أب فضّل الانتقام من زوجته، على حساب ألم ومعاناة أطفاله ..

نساء ينتظرن تطبيق الفكرة و «تسريحهن بإحسان» بعيداً عن انتقام أزواجهن !

وقد وجد بعض النساء المتضررات، وبعض المحامين أن فصل تلك القضايا الثلاث -رغم أنها مرتبطة واقعياً- تؤدي إلى الكثير من الإشكاليات في الحكم في تلك الدعاوى، ولاتصب في مصلحة المرأة وأطفالها، حيث يبت في القضية الواحدة على اعتبارها قضية قائمة لها ثبوتها وأنظمتها، لتجد المرأة نفسها أمام سلسلة طويلة من الأنظمة التي لابد أن تقوم بها وتثبتها في كل مرة تقيم دعوى طلاق، لتنتقل بعد ذلك لإقامة دعوى للحضانة، ثم النفقة، والسؤال الذي تطرحه "الرياض" في هذا التحقيق: لماذا لا يكون هناك "صك شامل" لهذه القضايا الثلاث؟، فالرجل قبل أن يطلق زوجته يحسم أمر الحضانة ويلتزم بالنفقة، ثم بعد ذلك يخرج صك من القاضي يثبت فيه كل هذه القضايا الثلاث، لتتحقق قيمة التسريح بالإحسان .

إعادة النظر في النظام

في البداية طالب المحامي بندر المحرج في مشروع تقدم به إلى الجهات المعنية بضرورة النظر في قضية الطلاق الخاصة بالمرأة مع النفقة والحضانة كقضية متكاملة في صك واحد، مشيراً إلى أن عدم فصل الأمور المتعلقة بالمرأة في الطلاق والنفقة والحضانة؛ بسبب عدم صدور قرار تشريعي يقضي بتعديل ذلك النظام وفق الأمر المبتغى، وهو أن ينظر لقضية الطلاق والنفقة والحضانة كقضية واحدة للوصول إلى الحل في جميع أجزائها، كما أن هناك عددا من أصحاب الدعاوى من النساء حينما تتقدم لدعوى تتقدم لتطلب الخلع فينظر في قضية الخلع فقط، أو ينظر لدعوى الحضانة فقط، أو دعوى الإنفاق كل على حدة، مما يشكل مشقة على المرأة، لذلك لابد من توعية المرأة بحقوقها وما ينبغي عليها من المطالبة به وما لابد أن تتركه .

}المحامي المحرج:توحيد الدعوى أفضل { القاضي الرزين» :الشامل» ليس في صالح المرأة !

وقال: إننا نحتاج إلى تعديل أسلوب التشريع يقضي بأنه في حالة الدعوى التي تطلب فيها المرأة إنهاء العلاقة الزوجية، سواء بالخلع أو الفسخ أو الطلاق لأي سبب، فإن ذلك لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار الأمور المتعلقة أو النتائج التي تحققت من خلال العلاقة الزوجية كالحضانة والنفقة ومسألة الوثائق بالنسبة للمرأة إذا كانت تطالب بالحضانة، كذلك مسألة إثبات

© مركز المعلومات

وثيقة الطلاق، موضحاً أن هناك جهلا من الزوجين باستخدام مصطلح الطلاق بشكل غير دقيق، فهناك حالات من العلاقات الزوجية قد تنتهي بالطلاق وقد تنتهي بالفسخ والبعض منها ينتهي بالخلع، وكل له ظروفه، فالمرأة حينما تبادر إلى المحكمة وتطلب من القاضي الطلاق دون أخذ استشارة من المحامي فإنها لاتعرف أن تختار المصطلح الذي يتناسب مع أسبابها، فتقول للقاضي "طلقني"، وحينما تسأل عن الأسباب تورد أسبابا لاتنطبق على الطلاق، لكنها قد تنطبق على مفهوم الفسخ أو الخلع، وهذا من أهم أسباب إطالة قضايا الطلاق، ولا يجوز للقاضي أن يلقن أحدا من أطراف الدعوى مايجب أن يفعل في قضيته، لأن الفقهاء منعت القضاة من تلقين أحد المختصمين الحجة، فذلك يعد عيبا في القاضي؛ لذا ينبغي على المرأة أن تسأل عما تريد، فجهل المرأة بالأنظمة يسهم في تأخير قضاياها .

مصلحة المرأة وأطفالها

ويتفق معه المحامي تركي المحيا الذي يرى أن مصلحة المرأة وأطفالها تقتضي ضم قضية الطلاق والحضانة والنفقة حتى يبت فيها معاً، فحينما ترغب المرأة بالطلاق من مدمن مخدرات، فإذا أثبتت ذلك، فان ذلك سيخدم الأمر المتعلق بالحضانة والنفقة، كما أن القضية ستكون لدى قاض واحد عالم بجميع تفاصيل القضية، وذلك يسهل على المرأة خاصة أنها تحتاج إلى من ينوب عنها أحياناً، وهناك صعوبة في حضور المرأة للمحاكم لفترة طويلة؛ فتجد صعوبة في التنقل وتوفير المواصلات وحضور ولي الأمر معها على مدار الحكم في القضايا الثلاث، ولكن إذا ماجمعت تلك القضايا في صك واحد لقضية واحدة، فإن ذلك سيسهل عليها الكثير من الجهد، خاصة أن بعض الأزواج يتهرب من الحضور إلى المحكمة حتى تصل بعض قضايا الطلاق إلى ستة أشهر، فيستلم قضية الطلاق قاض وتنتقل قضية النفقة لقاضٍ آخر، وفي كل مرة يتم التبليغ من قبل "إمارة المنطقة" فتطول القضية، مشيراً إلى أن القاضي حينما يستلم القضية كاملة فسيكون ملماً بجميع تفاصيل الحالة، وفي النهاية إذا طلبت المرأة ضم القضايا الثلاث في صك واحد قد تحال لقاضٍ واحد وقد تجزأ، وبالتالي ستطول فتقديمها في عريضة واحدة أفضل .

وجهة نظر مختلفة

ويرى الشيخ حمد بن محمد الرزين قاضي المحاكم العامة في جدة أن نظام تعدد قضايا الطلاق والنفقة والحضانة وعدم وضعها في صك واحد هو في صالح المرأة، فقضية الحكم في النفقة والحضانة من قضايا الأحوال الشخصية التي قد يطول الحكم فيها، مشيراً إلى أن هناك من النساء من تطلب أن تكون الثلاث قضايا في قضية واحدة فتستجيب المحكمة لطلبها، إلا أن ذلك لايصب في مصلحة المرأة، لأنه سيؤخر البت في القضية الأساسية وهي الطلاق حتى يبت في جميع القضايا الأخرى، ففصل تلك القضايا جهد على المحكمة القضائية وليس على المدعي، فالقاضي يسهل عليه تجميع القضايا في قضية واحدة، إلا أن ذلك قد يسهم في طول القضية من حيث إثبات الحالة والتحري والإجراءات، فلا يصب ذلك في مصلحة المرأة .

وقال إن المرأة حينما يبت في قضية طلاقها، فإنها قد تتنازل عن النفقة، فتنتهي قضيتها في جلسة واحدة بتنازلها، ولكن إذا أصرت المرأة على ربط قضية النكاح بالحقوق، فإن قضية طلاقها تتأخر حتى البت في القضايا الأخرى، خاصة أن القضايا الثلاث ستكون لدى قاض واحد، لأن الأحوال الشخصية واحدة فيتولى الثلاث قضايا ويكون لديه الدراية الكاملة بظروفها فالقاضي لايتخلص من القضايا، مشيرا إلى أن غالبية النساء اللواتي يطالبن بضم القضايا الثلاث في صك واحد تطالب بفصلها بعد أن تجد بأن القضية تطول، خاصة أن عدم فصل القضايا المتعلقة بالطلاق يصب في مصلحة الزوج، فيطالب دائماً بعدم فصلها لأنه يتخذها وسيلة للضغط على الزوجة، فلا يتجاوب في قضية النفقة والحضانة حتى يفصل في قضية الطلاق وذلك ضد الزوجة .

الفصل أفضل

ويجد أستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة د.عمر الخوذي أن نظام المحاكم يقضي بأن تنفصل قضايا الطلاق عن النفقة والحضانة، فينظر إلى كل قضية على حدة، رغم أن الطرفين في كل القضايا الثلاث واحد، وذلك التعدد للقضايا لا يخدم المرأة حتى إن رأى بعض القضاة أن ذلك في مصلحة المرأة، لأن القاضي لم يتلبس في ثوب المدعي فهو يحكم دون أن يعلم شيئا عن معاناة المدعية، مشيراً إلى أن نظام المرافعات هو من قاد إلى تلك الإشكالية، فالمرأة حينما تقيم عدة دعاوى على زوجها، فإن ذلك يستلزم إحضار الزوج أمام القاضي، وذلك يكون صعبا في كثير من الأوقات، فالأفضل أن يتولى قاض واحد الحكم في جميع تلك القضايا على اعتبارها قضية واحدة، متأملاً أن يصدر نظام جديد في القضاء ينص على توحيد هذه القضايا، وأن تُنظر من قاض واحد في صك دعوى واحدة، خاصة أنه سيختصر الكثير من الجهد والوقت على المرأة .

»رحلة طلاق» طويلة..وشاقة !

لم تكد "أمل عبدالله" تستجمع قواها لاتخاذ قرار إنهاء علاقتها بزوجها الذي عانت منه، حتى بدأت معاناة جديدة مع أروقة المحاكم التي أصبحت فيها "زبونة" دائمة، حيث بادرت أولاً برفع قضية الطلاق من زوجها، فاستمرت تلك القضية بين هروب زوجها من عدم الحضور للجلسات وبين الإجراءات الطويلة في إثبات أسباب ذلك الطلاق وما يترتب عليه، ف"أمل" تحضر للمحكمة برفقة أبيها الطاعن في السن الذي تجهده الحركة كثيراً، إلا أنها تصر على ذلك الطلاق الذي جاء البت فيه بعد ثمانية أشهر، لتبدأ معاناة جديدة في رفع دعوى ثانية لضم حضانة طفليها إليها والمطالبة بالاحتفاظ بهما لعدم أهلية" طليقها" الذي أخذ يرفض تسليم الطفلين حتى استمرت تلك القضية بين رفض الزوج وبين محاولة إثباتها لأهليتها في الحضانة لطفلين تجاوزا سن السابعة، وتمضي السنة الأولى من قضية الحضانة ليبت فيها "القاضي"، ثم تعود "أمل" من جديد لأروقة المحاكم لرفع قضية "ثالثة" على طليقها تطالبه فيها ب"النفقة" التي تنصل منها، فتستمر تلك الدعوى القضائية لتنتظر في سلم الأشهر من المعاناة والتردد على المحكمة مع "شيخها" الطاعن حتى تثبت حق أبنائها في النفقة.. إلا انها تجد بأن الطريق طويل والقضايا المتعلقة في بداية قرارها بالطلاق لاتنتهي، فتضطر في كل قضية اللجوء إلى محام حتى يستطيع إثبات حقها على الرغم من ظروفها المالية الصعبة، وما أن تنهي القضية الأولى حتى تبدأ بالتفكير في المقدم المالي الذي ستعطيه للمحامي في القضيتين المتبقيتين !

لم تستطع "أمل" قبل طلاقها أن تستوعب مقدار تلك المعاناة التي ستعاني منها بطلبها للطلاق، وأنها ستحمل على عاتقها التردد للمحاكم لتمضي السنوات الأولى من حياتها الجديدة بين القضايا الثلاث، الأمر الذي دعاها لأن تفكر.. لماذا لايوجد نظام ينص على أن "قضية الطلاق" تستلزم مناقشة كل مايترتب على ذلك الطلاق من الحضانة والنفقة في حالة وجد أبناؤها بدل رفع القضايا المتتابعة الطويلة والتي قد يستغل فيها الزوج تعددها بأن يحضر أو لايحضر؟.

المحكمة تنظر قضية خادمة وردة الدماء

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء12 /1431/06 هـ 26 مايو 2010 م العدد : 3264
.htm20100526352516 /Con20100526 http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

سالم الأحمدي ـ المدينة المنورة

تنظر المحكمة الجزئية في محافظة جدة في قضية خادمة آسيوية تواجه اتهاما بسحر مكفولتها. وبحسب حيثيات وملف القضية، فإن إحدى العائلات في جدة لاحظت وجود عدد كبير من العقد والخيوط في أنحاء متفرقة من المنزل وعلى الملابس، كما لاحظت الأسرة اختفاء بعض المتعلقات والحاجيات الخاصة، وأعقب ذلك ظهور أعراض مرضية على ربة المنزل وتعثر أحد أبنائها دراسيا وامتناعه عن الذهاب إلى المدرسة دون مبررات.

وذكرت الحيثيات أن شكوكا جدية حاصرت الأسرة عن تعرضها إلى حالة سحر ما دفع رب الأسرة إلى تحرير بلاغ رسمي ضد خادمته في قسم شرطة النزلتين، وعمل فريق أمني على معاينة المنزل وتوقيف الخادمة المتهمة، حيث عثرت السلطات معها على ورود صناعية عليها آثار دماء، أقرت بأنها تعود لكفيلتها وأنها فعلت ذلك بقصد إيذائها والثأر منها.

© مركز المعلومات

عاملة تكافئ أسرة كفيلها بإرضاع طفلها حليباً ممزوجاً بـ سم الفئران

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء26 مايو 2010
145459 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

على وقع «الفجيعة» و«الدهشة»، تعيش أسرة أحمد البوشل، بعد اكتشاف تسمم طفلها مشاري ذي الأشهر الثلاثة، بسم مخصص لقتل الفئران، وضعته العاملة المنزلية، التي عاشت في منزلهم كـ «واحدة من أفراد العائلة» في رضاعة الحليب. ولم تكتف العاملة التي أمضت أربع سنوات لدى أسرة البوشل، بالسم، إذ أضافت إليه كبسولات «الفيفادول و«السبوفين .«

ما تسبب في نقل الطفل إلى العناية المركزة في مستشفى قاعدة الملك فيصل الجوية، وهو في حال «حرجة»، إذ يعاني من «إنزيمات» في الكبد، و«حموضة» و«سيلان شديد جداً «في الدم، إضافة إلى «اضطرابات» في القلب.

ويؤكد البوشل في حديث لـ «الحياة»، أنه وزوجته وأبناؤه، تعاملوا مع العاملة، وهي إندونيسية الجنسية «معاملة طيبة، وكنا نتعاطف معها. ولم نقصر في حقها، إذ كانت تستلم رواتبها في كل شهر، وتأخذ حقوقها كاملة، حتى أنني أمنت عليها صحياً، لتتلقى العلاج في مستوصف أهلي، بدل العلاج في المستشفيات الحكومية. كما كانت تزور عائلتها في كل سنة مرة، بدلاً من مرة كل سنتين. وخصصنا لها جناحاً في المنزل، بعد انتقالنا من الشقة التي نسكن فيها إلى منزل واسع»، مضيفاً «لم نتعامل معها بقسوة أو ضرب أو إهانة لفظية، إذ كنا نتعامل معها كأحد أفراد الأسرة، ولا نفرق بيننا وبينها. كما كانت هي طوال الفترة الماضية، تعمل بجد وإخلاص، ولم نلحظ عليها تصرفات مسيئة.«

ويشير البوشل، إلى بداية تغير العاملة، «نتردد بين فترة وأخرى، على الأحساء، لزيارة الأقارب، ونتجمع في كل مرة في منزل أحد أفراد العائلة. ولكل أسرة عاملة أو أكثر، فكن يتجمعن في أوقات الفراغ للحديث مع بعضهن. ومن هنا بدأنا نلاحظ تغيرات على تصرفات العاملة في التعامل معنا، وبدرت منها تصرفات غير لائقة قبل ثلاثة أشهر، إذ كانت تأتي بالقرب من غرفتي، أثناء انشغال زوجتي في الطهي، وتقوم بحركات غير لائقة أثناء صعودي لتبديل الملابس، وتركتها في المرة الأولى، لكنها كانت تحاول استدراجي إليها، فأخبرت زوجتي بتلك التصرفات، فتحدثت إليها ونصحتها بعدم تكرار ذلك. فاعتذرت العاملة، عما قامت به، وبعد شهر من ذلك، بادرت إلى تسميم طفلي.«

وقبل ثلاثة أشهر، رزق البوشل وزوجته، بمولود هو الخامس لهما. ويقول: «كان مشاري يرضع في الشهر الأول طبيعياً، وفي الشهرين الثاني والثالث، استعانت والدته بالرضاعة الاصطناعية». ويكمل «يبدو أن العاملة حصلت على سم الفئران من إحدى العاملات اللاتي كانت تلتقيهن أثناء زياراتنا إلى الأحساء. وخلطت ذلك السم مع حبوب الأدوية بعد طحنها، إذ اكتشفنا المكونات أثناء تفتيش أمتعتها لاحقاً.«

وفيما كانت زوجة البوشل، مشغولة بطهو الغداء، وضعت العاملة الخلطة داخل الرضاعة، وناولتها للطفل. ولاحظت الزوجة ان الطفل يرضع الحليب، وسرعان ما يلفظه، مصحوباً بالدم. كما لاحظت وجود مادة وردية ملتصقة في حلمة الرضاعة. وظنت بأن الحليب غير صالح .

لكن الأسرة سرعان ما لاحظت ان «صحة الطفل تتدهور أكثر بعد كل مرة يرضع فيها الحليب، فتم نقله إلى مستشفى القوات المسلحة في الظهران، وأجريت له فحوص سريعة وشاملة، لمعرفة سبب ذلك، وأتضحت إصابته بتسمم شديد، بسبب تناوله سم الفئران، الذي تم تحديده في مختبر المستشفى، ومركز السموم في الدمام .

ونقل لاحقاً إلى مستشفى الملك فهد التخصصي في الدمام، إذ يرقد الآن في غرفة العزل، ويتلقى عناية مركزة، ووضعه الصحي متدن، وحاله حرجة، بسبب ارتفاع نسبة الحمض في الدم، وتوقف الكبد.«
ولم يقتصر تدهور الحال على الطفل مشاري، فأمه تعيش وضعاً نفسياً «لا تحسد عليه .«ويقول زوجها: «مرت عليها سبعة أيام لم تذق خلالها طعم النوم، ليلاً ونهاراً .«
وتزداد نفسيتها سوءاً كلما تذكرت ان طفلها الصغير في حاجة إلى زراعة كبد». لكن البوشل يؤكد أن «أملنا لم ينقطع في الله عز وجل، بان يمن على طفلنا بالشفاء العاجل من هذا المرض»، موجهاً شكره لرؤسائه في في القوات البحرية في الجبيل «لوقوفهم وتعاطفهم معي، وتقديرهم الظروف النفسية التي أمر فيها، وكذلك لإدارة مستشفى الملك فهد التخصصي في الدمام، لمتابعتها حال ابني، التي بدأت في التحسن نسبياً»، مشيراً إلى ان العاملة «سُلمت إلى الشرطة، التي بدأت التحقيق معها

إلزام جامعة الملك عبد العزيز بتثبيت 1200 موظف

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء12 /1431/06 هـ 26 مايو 2010 م العدد : 3264
.htm20100526352395 /Con20100526 http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

أصدرت المحكمة الإدارية التاسعة في جدة أمس، حكما ابتدائيا يلزم جامعة الملك عبدالعزيز بتثبيت الموظفين العاملين حاليا على بند التمويل الذاتي، وجاء الحكم عقب مداولات مضنية بدأت قبل أكثر من عام.
وأوضح لـ «عكاظ» محامي الموظفين خالد حلواني، أن المحكمة الإدارية استندت في حكمها على الأمر الملكي الصادر في عام 1426هـ، والقاضي بتثبيت جميع موظفي الدولة العاملين على بند الأجور والمستخدمين ونظام الساعات وتحويلهم إلى وظائف رسمية، فيما سجلت الجامعة اعتراضها على الحكم أمام القضاة، وطالب محاميها بصرف النظر عن القضية، واعدا بالاستئناف بحجة أن الجامعة غير ملزمة بتثبيتهم باعتبارهم وقعوا على عقود تشير إلى عدم التزام الجامعة بالتوظيف.
وأشار حلواني أن تبعات الحكم تلزم الجامعة أيضا بتثبيت هؤلاء الموظفين بأثر رجعي حسب المؤهلات العلمية والخبرات العملية ومدة العمل وصرف جميع المستحقات المالية لهم، مؤكدا على أن الحكم يتعلق فقط بالموظفين الواردة أسماؤهم في لائحة الدعوى، ما يدعو بقية الموظفين إلى رفع دعاوى مماثلة للحصول على حقوقهم الشرعية وفق الأحكام والمبررات القانونية.
وكانت جامعة الملك عبد العزيز بدأت منذ أكثر من 20 عاما في توظيف عدد من المواطنين على برنامج التمويل الذاتي برواتب مقطوعة لا تتجاوز خمسة آلاف ريال دون أي بدلات أخرى أو حقوق تقاعدية وتأمينية، واستوعبت الجامعة في هذا البرنامج طوال السنوات الـ 20 أكثر من 1200 موظفة وموظف دون مراعاة لحقوقهم الوظيفية، ما شكل عليها عبئا كبيرا في تحسين أوضاعهم الوظيفية.
يذكر أن برنامج التمويل الذاتي يعتمد في تمويله على البرامج الدراسية التي تقدمها الجامعة برسوم مالية مثل برنامج الانتساب والتعليم عن بعد، وبعض البرامج البحثية الأخرى، وقدرت إيرادات الجامعة من هذه البرامج بأكثر من نصف مليار ريال سنويا تدخل في حساب الجامعة مباشرة، إضافة إلى الميزانية السنوية المعتمدة من الدولة والمقدرة بأكثر من مليار ريال.

© مركز المعلومات

دراسة قانونية حديثة تكشف:

90بالمائة من أطراف الدعوى لا يحضرون قضاياهم أمامالمحاكم

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء26 مايو 2010
1&G=761254 &I=13494 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

كشفت دراسة قانونية حديثة أن أكثر من 90 من المائة من أطراف الدعوى بالمملكة لا يحضرون أمام المحاكم بل يتابعون قضاياهم من خلال المحامين والوكلاء.

وأوضحت الدراسة المتعلقة بمجموعة الأحكام والمبادئ التجارية التي يعدها ديوان المظالم أن ذلك يعني حاجة التجار والمستثمرين للمحامين وثقتهم في كفاءتهم.

وكان الباحث الدكتور أحمد الصقية القاضي بديوان المظالم والمشرف العام على العلاقات العامة والإعلام بالديوان لفت في ورقة علمية بعنوان (التكامل في العلاقة بين القضاء والمحاماة) إلى أن ذلك يبرز حاجة القضاة والمحامين لمزيد من التكامل الذي يخدم سير العدالة في المرفق القضائي.

وذكر من خلال ورقته التي قدمها لملتقى المحامين والمستشارين الذي ينظمه مجلس الغرف السعودية بالتعاون مع مركز حقوق للتدريب القانوني عددا من التوصيات من أبرزها الدعوة لتأهيل وتدريب القضاة والمحامين لرفع كفاءتهم وتحقيق قدر كبير من الانسجام بينهم خاصة مع وجود القضاء المتخصص وتنوع القضايا، مشيرا إلى أن أي إصلاح أو تطوير لا يأخذ بعين الاعتبار رفع مستوى القائمين على مرفق القضاء والمستفيدين منه لن يحقق أهدافه، ولذا فإن التطوير يجب أن يشمل الجميع .

وحث الباحث الجهات التشريعية على سرعة تشكيل الهيئة الوطنية للمحامين لتعمل بفعالية في كل ما يتعلق بشؤون المحامين وتسهم في الارتقاء بالبيئة العدلية والمشاركة في تطوير المهنة على غرار عدد من الهيئات والنقابات في القوانين المقارنة، لافتا إلى أن هناك لجانا للمحامين في الغرف التجارية في المملكة، ولها لجنة وطنية تحت مظلة مجلس الغرف السعودية.

وأكد على ضرورة تطوير وسائل الرقابة من خلال هيئة المحامين ذاتها للحفظ على الصورة الإيجابية للمهنة إلى جانب حث أجهزة الدولة كمجلس الشورى وهيئة الخبراء والأجهزة القضائية وسائر الوزارات على الاستعانة بالمحامين وبيوت الخبرة القانونية ودراسة مدى إمكانية الإفادة من المحاماة المتخصصة وذلك من خلال تخصيص المحامين بمحاكم أو درجات تقاضي معينة والإفادة من المحامين ومكاتب المحاماة في بعض إجراءات التوثيق والوكالات والإقرارات .

وقال القاضي أحمد الصقية على محافظة ان المحامين أفرادا وهيئة على مستوى عال من المهنية من خلال الالتزام بالمواعيد وتحرير الدعوى واستكمال البيّنات وتنظيم المستندات والاكتفاء عند الاقتضاء، واجتناب الدعوى الكيدية وغيرها من واجبات المحامي ما يجعل الجميع يتفهم الدور الإيجابي للمحامي والتزام المحامي بقواعد التعامل مع الإعلام والنشر في أثناء نظر القضية أمام المحكمة وفق ما قضى به النظام حيث ان عددا من حالات الخلاف بين المحامي وبين المحكمة يرجع أسبابها إلى الضجة الاعلامية أو التشهير بأحد الأطراف عبر الإعلان في حالات أخرى .

وطالبت الدراسة بتفعيل المعونة القضائية لمن يحتاج لها وقصر التوكيل في المرافعة أمام المحاكم على المحامين المسجلين. والتطوير المستمر للأنظمة واللوائح المتعلقة بالقضاء والمحاماة.

ثول: غضب وشكاوى من قرار رئيس بلدية بهدم15 ألف منزل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء26 مايو 2010
145578 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

ثول: إزالة 15 ألف منزل تثير حال «استياء»... والتحقيق مع «رئيس بلدية سابق«

فيما لا تزال أمانة جدة محطاً للأنظار، بانتظار محاكمة المشتبه بتورطهم في فاجعة سيول جدة نهاية العام 2009، أثارت الاهتمام مجدداً بعدما اتضح أن البلدية التابعة لها في ثول تسببت في معاناة عشرات الآلاف من المواطنين، في أعقاب قرارها هدم 15 ألف منزل مملوكة بصكوك شرعية. وعلمت «الحياة» أن أمين جدة كلف بالتحقيق مع رئيس بلدية ثول السابق بعد استغاثة المتضررين بالمحافظة. لكن إزالة المساكن لا تزال مستمرة .

وأثار قرار بلدية ثول الفرعية اللغط والاستياء بين مالكي العقارات المزالة، خصوصاً أن بعضهم يملك صكوكاً شرعية صادرة عن محكمة جدة العامة تثبت تملكهم تلك العقارات .

وقالت مصادر لـ «الحياة» إن تحقيقاً تم مع الرئيس السابق لبلدية ثول الفرعية) تحتفظ «الحياة» باسمه) وأحد المسّاحين في البلدية على خلفية التماس مواطن إلى محافظة جدة، يطلب كف تهديد رئيس البلدية.

وجاء في خطاب وجهته محافظة جدة (حصلت «الحياة» على نسخة منه) إلى أمين جدة المهندس عادل فقيه، أنه يجب الوقوف على الموقع المذكور، وإعداد تقرير مرفق به فاتورة الكهرباء، ومشهد من أهالي ثول وصورة رخصة الترميم من بلدية ثول الفرعية على الموقع. وطلبت المحافظة من أمين جدة الاطلاع والتحقق من صحة شكوى المواطن والإفادة العاجلة بالنتيجة مع ملاحظة عدم إحالة الشكوى للجهة المشكو منها.

ودفع قرار الهدم الذي تنفّذه بلدية «ثول» المواطنين إلى اللجوء للقضاء، إذ رفع بعضهم دعوى قضائية ضد البلدية بعد هدمها منازلهم التي يسكنون فيها، لا تزال منظورة من المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة.

© مركز المعلومات

تربية عسير تحقق في مقطع يظهر تربوياً يضرب طالباً

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء26 مايو 2010
145530 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

شكلت إدارة التربية والتعليم في منطقة عسير لجنة للتحقيق في مقطع فيديو يظهر مدير مدرسة «كود» الثانوية في تندحة (11 كيلو متراً شمال خميس مشيط) يضرب طالباً.

وفيما أصرّ ولي أمر الطالب على تصعيد القضية، حمّل عدداً من المتابعين المدير العام للتربية والتعليم في منطقة عسير عبدالرحمن فصيل المسؤولية لتراخيه مع مديري ومعلمي المدارس في المنطقة، لكن فيصل نفى أي إهمال من قبله.

وأضاف لـ«الحياة» أمس أنه شكّل لجنة تربوية للبحث في ما حدث في المدرسة، ومحاسبة المقصّر من منسوبي المدرسة سواء كان المدير أو المعلمين أو الطلاب، مشيراً إلى أن المدرسة شهدت أحداثاً عدة في وقت سابق، مثل إطلاق النار أكثر من مرة على جدرانها.

وقال: «وصلتني شكاوى عدة من معلمين وطلاب وأولياء أمورهم بخصوص مدير المدرسة، ووجدتها تندرج تحت مسمى «البيئة الاجتماعية» المحيطة بالمدرسة، ففي هذه المنطقة بيئة قبلية بحتة، ويتضح لنا من خلال التقارير الأولية وجود فجوة وغياب للمعلمين، إذ إن غياب أحد المعلمين وصل إلى نحو 40 يوماً.«

وتابع: «إن عدم تداركنا، لهذه المشكلة أو سبر أغوارها وهي في مهدها يمكن تحولها إلى ظاهرة، ويجب معرفة الظروف التي قادت إلى انتهاك هذه العلاقة الطيبة التي من المفترض أن تنشأ بين الطالب والمعلم ومدير المدرسة وأولياء الأمور، لأنه متى ما بدأنا بهذه الدراسات يمكننا التوصل إلى معرفة المسببات أو حتى على الأقل التعرف على أكثر العوامل تأثيراً والتي أدت إلى مثل هذا السلوك.«

من جهته، ذكر الناطق الإعلامي باسم شرطة منطقة عسير بالإنابة المقدّم عبدالله بن ظفران أن الشرطة تلقت خلال الأعوام الخمسة الماضية بلاغات من ثانوية كود وطلابها عن حدوث مضاربات واعتداء على معلمين وسياراتهم، وتفحيط نتج عنها حوادث عدة وإصابات، وسرقة سيارات طلاب وتكسيرها، إضافة إلى حوادث إطلاق نار على المدرسة، مشيراً إلى أن الشرطة اتخذت جميع الإجراءات اللازمة.

خالد الفيصل: سنراعي حقوق ملاك المساكن...وسنعالج مشكلات التطوير كافة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء26 مايو 2010
145486 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

أكد أمير منطقة مكة المكرمة رئيس هيئة تطوير مكة المكرمة والمشاعر المقدسة الأمير خالد الفيصل، أن الحكومة السعودية ممثلة بالقيادة الرشيدة ترعى في المقام الأول وعند تنفيذها لأي مشاريع تطويرية، حقوق ملاك المواقع والمساكن مالياً وعينياً والتي تذهب لصالح تلك المشاريع ، مشيراً إلى أن منح الحقوق لأصحابها يعد على رأس اهتمامات القيادة.
وشدد أمير مكة خلال ترؤسه أمس الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية لهيئة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة بمكتبه في جدة، على حرص الحكومة أيضاً على معالجة معضلات التطوير كافة، والتي تعترض طريق وسبل تنفيذ بعض تلك المشاريع وما يجري منها من خطوات في مكة المكرمة. تلا ذلك، استعراض المجتمعين لجملة من القضايا التنظيمية والتطويرية، لاتخاذ التوصيات اللازمة حيالها، إضافةً إلى التوقيع على محضر الاجتماع للجنة التنفيذية. وكان أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل وجه في وقت سابق الشركة المشرفة على مشاريع تطوير مكة المكرمة بسرعة الانتهاء من المخطط المقترح لجميع المشاريع التطويرية في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة في مدة لا تتجاوز عاماً مع تقديم تقرير كل شهرين عما تم إنجازه من قبلها. وشدد على أن يتم إعداد جدول زمني لتنفيذ جميع المشاريع التطويرية في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة لمدة تتراوح ما بين خمس إلى 10 سنوات. إلى ذلك، ركز أمير منطقة مكة المكرمة على ضرورة أن يخطط شرق جدة بطريقة حديثة وعصرية تتماشى مع تطوير بقية المنطقة، مؤكداً أن قرارات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود جاءت دفعة كبيرة لتطوير شرق جدة.
واطلع أمير مكة خلال اجتماع خاص عقد أمس في جدة لمناقشة تنفيذ الأمر السامي الخاص بإنشاء مخطط شرق محافظة جدة، على عرض قدمته أمانة جدة يشتمل على الخطوات المقترحة للبدء في تنفيذ الأمر السامي الكريم القاضي بإعداد مخطط شامل لتطوير أحياء شرق الطريق السريع في جدة.

لقاء يتناول الرؤية النفسية لزواج القاصرات

المصدر: جريدة شمس الثلاثاء العدد 1595 / 25-05-2010
98303 http://shms.pressera.com/html/story.php?id=

يفتتح المدير العام للشؤون الصحية بمنطقة تبوك الدكتور علي الغامدي بحضور المدير العام للصحة النفسية والاجتماعية بوزارة الصحة الدكتور عبدالحميد الحبيب في مبنى الشؤون الصحية بتبوك، السبت المقبل، اللقاء السنوي السابع لمشرفي الخدمات النفسية والاجتماعية في المملكة، ولمدة يومين. وبين مدير إدارة الخدمات النفسية والاجتماعية ومدير مستشفى الصحة النفسية بتبوك عبدالخالق الوكيل، أن اللقاء سيتناول متابعة توصيات اللقاء الماضي في الأحساء، وتقرير الخطة التطويرية، والاطلاع على عمل فريق السياسات والإجراءات ونتائج التقييم. وأوضح أن الدكتور أحمد حافظ سيتناول الرؤية النفسية لموضوع زواج الصغيرات، ويقدم الدكتور محمد الزهراني محاضرة عن المشاريع والأفكار التطويرية، تعقبها ورشة عمل يديرها الدكتور أحمد حافظ، تليها مناقشة حقوق المرضى النفسيين بين النظرية والتطبيق يقدمها الدكتور رشاد السنوسي، فيما يستعرض الدكتور فلاح العنزي موضوع التدريب النفسي العيادي وتجربة جامعة تبوك، ويتناول الدكتور صالح الأنصاري آليات تطبيق مجال الصحة النفسية المدرسية، إضافة إلى تناول الأزمات والكوارث عبر تجربة الجمعية السعودية للطب النفسي، ويقدمها الدكتور سعيد السريحة

© مركز المعلومات

طاوي : الإنسان شريك أساسي في تحقيق التنمية المستدامة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء26 مايو 2010
145487 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

واصل المهرجان الخليجي الثاني للعمل الاجتماعي المنعقد في مقر غرفة التجارة والصناعة في جدة تحت شعار «شراكة اجتماعية لتنمية مستدامة» فعالياته لليوم الثالث على التوالي. إذ استعرضت الدول المشاركة في المهرجان يوم أمس (الثلثاء) في الحلقات العلمية المصاحبة، تجاربها في مجال المسؤولية الاجتماعية والشراكة المجتمعية .

وأوضح مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله بن أحمد آل طاوي، أن معارض الدول المشاركة جاءت مواكبة لهذه التظاهرة الاجتماعية ومجسدة لشعار المهرجان » شراكة اجتماعية لتنمية مستدامة»، مركزةً على برامج الأسر المنتجة التي تعد من أهم دعائم الاستقرار النفسي والاجتماعي للمجتمع وأفراده، ويهدف المهرجان من خلال عرضه هذه المنتجات إلى تعزيز مشاريع هذه الأسر وتكريسها وتشجيعها على نحو يعود بالنفع والخير عليهم.

وأضاف أن تركيز المهرجان على برامج الأسر المنتجة وبعض المواضيع المتعلقة بالمستفيدين في وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية بدول المجلس واليمن، يهدف إلى زيادة التوعية والتثقيف لكل مفردات التنمية والشراكة الاجتماعية والأسر المنتجة ومعروضاتها، لتترجم دلالاتها التنموية التي تتبناها دول المجلس، وذلك لكون الإنسان المواطن هو الشريك الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة ونهضتها.

وفي سياق متصل، استعرضت دولة الإمارات العربية المتحدة تجربتها في تحويل رغبة العمل الأهلي والقطاع الخاص في ممارسة المسؤولية الاجتماعية إلى عمل منظم ومقنن ومنتج. وتطرقت إلى إسهام وزارة الشؤون الاجتماعية الإماراتية في تجسير الفجوة بين الأطراف المعنية بالتنمية المجتمعية وبين متطلباتها، كما أشارت إلى إطلاق مبادرة » مجتمعي مسؤوليتي» وذلك لإعلاء ثقافة المسؤولية الاجتماعية وتحفيز القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية والأفراد للمشاركة الفاعلة في التنمية المجتمعية.

في حين شددت مملكة البحرين على أهمية تطبيق مفاهيم ومحاور سياسة التنمية الاجتماعية بتأسيس البنية المؤسسية للشراكة مع المجتمع المدني وذلك بافتتاح المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية تعزيزاً لمبدأ الشراكة مع المجتمع المدني وأيضاً إطلاق صندوق تمويل العمل الاجتماعي وبرنامج المنح المالية بهدف وضع الموارد المالية اللازمة لتعزيز مبدأ الشراكة الفعلية بين الحكومة والمجتمع المدني وبين القطاع الخاص وتشجيع الإبداع، إضافة إلى أن المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية بمملكة البحرين يمثل أحد إنجازات وزارة التنمية الاجتماعية الرائدة ويأتي إضافة جديدة في مجال التنمية الاجتماعية الهادفة إلي تحسين أداء المنظمات الأهلية.

ورشة عمل عن مكافحة المخدرات

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء12-6- 1431 العدد 13754
d.htm28/ln20100526 http://www.al-jazirah.com/

أقامت كلية العلوم والآداب بمحافظة عنيزة ورشة عمل عن مكافحة المخدرات قدمتها نوال الزامل و نجلاء الرشيد من إدارة التوعية بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات، حيث تطرقتا إلى الأسباب المؤدية إلى التعاطي والرسائل الإيجابية من خلال البرامج الخاصة تحت عنوان (كيف أغير نفسي)، بالإضافة إلى الاستشهاد بقصص واقعية من المجتمع لبعض الفتيات اللاتي يتعاطين المخدرات.

وفي نهاية الورشة التي شهدت تفاعلا من طالبات الكلية، تم توزيع استبيان ومطويات للطالبات للاستفاده والتواصل مع إدارة التوعية لحث الطالبات الانضمام لمختلف الجمعيات التطوعية

التربية : تدريس منهج العلوم الاجتماعية والوطنية اعتباراً من العام المقبل

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء26 مايو 2010
250693 http://www.al-madina.com/node/

أقرت وزارة التربية والتعليم تدريس المنهج الجديد "العلوم الاجتماعية والوطنية" لطلاب الصف الرابع الابتدائي والصف الأول المتوسط اعتبارا من العام الدراسي المقبل، حيث بدأت الوزارة في تنفيذ ورش عمل للمشرفين والمعلمين الذين سيقومون بتدريس هذا المنهج.

وقال رئيس قسم الاجتماعيات بالوزارة ياسر محمد بخاري إن الوزارة أقرت تدريس هذا المنهج على ثلاث مراحل، الأولى للصفين الرابع الإبتدائي والأول المتوسط، الثانية للصفين الخامس الإبتدائي والثاني المتوسط، والمرحلة الثالثة للصفين السادس الإبتدائي والثالث المتوسط، حيث تم دمج ثلاثة كتب " التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية " في كتاب واحد وسمي : العلوم الاجتماعية والوطنية " ويحتوي المنهج على عدد من المرتكزات الأساسية والثوابت الدينية ومنها السيرة النبوية والتاريخ الاسلامي حيث ستدرس برؤية وسطية متوازنة، كما يحتوي على عدد من المتغيرات وكم كبير من المعلومات بحيث يكون الطالب أو الطالبة هو المحرك الرئيسي للمنهج الذي يعتمد على الاستراتيجيات الحديثة في التدريس والتي تعطي الطالب عطاء أكثر بحيث يتعلم بنفسه ويكون قادراً على البحث واستنتاج المعلومة الصحيحة والتدريب عليها ويصاحب ذلك نشاط ميداني. وأضاف أن الوزارة أقرت تدريب " 17000" معلم ومعلمة على المنهج الجديد قبل بداية العام الدراسي المقبل. من جهته قال مشرف الاجتماعيات بتعليم المنطقة الشرقية عبدالله بن خالد الهدلق أن ورشة العمل التي نظمتها الوزارة باستضافة من تعليم المنطقة ركزت على إعداد حقائب تدريبية تخصصية لمشرفي ومعلمي الاجتماعيات لمشروعي " الشامل لتطوير المناهج ونظام المقررات "

عودة السجناء السعوديين الموقوفين في قطر

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء26 مايو 2010
250611 http://www.al-madina.com/node/

عاد يوم امس السجناء السعوديون الموقوفون في قطر بعد استجابة امير دولة قطر لطلب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالعفو عنهم. ففي إطار متابعته المستمرة لأحوال المواطنين في الداخل والخارج طلب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود من أخيه سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر الشقيقة العفو عن السجناء السعوديين الموقوفين في قطر وقد استجاب سموه لطلب خادم الحرمين الشريفين ووجه بالعفو عنهم وتم بالفعل إطلاق سراحهم وعادوا إلى المملكة امس. هذا وقد ثمن خادم الحرمين الشريفين لأخيه سمو أمير دولة قطر الشقيقة

© مركز المعلومات

هذه الاستجابة الكريمة وإصدار قرار العفو منوهاً بعمق الروابط ووشائج القربى وحسن الجوار التي تجمع بين البلدين والشعبين الشقيقين وسعي القيادتين لتعزيزها لما فيه المصلحة المشتركة.

أنت نفر سعودي.. أنت في مفصول من عمل وافدون يمنحون تأشيرات نهائية لـ أبناء الوطن

المحاميد: اجتهدت في عملي.. فسلموني خطاب فصل

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء26 مايو 2010

1&G=761173 &I=13494 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

لا يجد المدير الأجنبي حرجاً أن يوجه التعليمات والأوامر لموظفين سعوديين، أعياهم البحث عن وظيفة شاردة «هنا» أو «هناك»، ومن يعترضوا من أبناء الوطن، يحصلوا على تأشيرة نهائية من وظائفهم.. ومن يفكر أن يصل بشكوته إلى مكتب العمل.. فلن يحصل على حقوقه ولو بعد سنوات وسنوات.. ومن يقرر أن يصبر، ويحتسب الأمر عند الله.. فقد سلك الطريق الصحيح، وأراح نفسه وأراح شركته السابقة، من دوامة لا تنتهي، وبيروقراطية متواصلة، الداخل فيها «مفقود«، والخارج منها «مولود..«

»معاناة» الموظفين السعوديين في القطاع الخاص، بلغت ذروتها.. وباتوا وسيلة مضمونة، لكل مدير أجنبي أراد أن يحقق أحلامه الوظيفية والمالية على حسابهم، فيثبت كفاءته مع كل استقالة لمواطن سعودي، ويحصل على مكافأة، عندما يحسم من راتب سعودي، ويترقى وظيفياً عندما يهبط بمعنويات شباب الوطن إلى الدرك الأسفل.. وليس أمام هؤلاء الشباب سوى الرضوخ والاستسلام، الذي وصل بمدير أجنبي أن يسخر مواطنين لخدمته الشخصية.. وعلى المتضرر أن يعترض «صامتاً».. وإلا كانت العواقب وخيمة..

أعمال الفرع

واستلم عبد الله المحاميد، دفة الحديث، وقال: «قدمت سيرتي الذاتية إلى إحدى شركات مكافحة الغش التجاري في المملكة، وكان وضعها المالي والإداري سيئاً جداً، وتم تعييني فيها، في 13 / 2 / 2007 كمدير فرع المنطقة الشرقية وخلال شهرين من تعييني، بدأت الشركة في جني الأرباح، بعد أن كانت تحقق الخسائر، وفي نهاية العام، وبعد إعلان الميزانية، اتضح أن هناك تقدما ملحوظا في الإيرادات»، مشيراً إلى أنه «رغم الأرباح، إلا أن راتبي لم تطرأ عليه أية زيادة، ولم أحصل على أية مكافآت لقاء مجهودي في إنجاح إدارة أعمال الفرع كمدير له.«

طاقم العمل

واستطرد المحاميد، «وفي عام 2008، وضعت بنفسي خطة لتطوير وزيادة أقسام ومهام الفرع، ما عاد بالفائدة على الشركة من خلال هذا فرع الشرقية، وفي شهر يونيو من عام 2008 قام الفرع متمثلاً بي وطاقم العمل، بتغطية الحد المالي والميزانيات المطلوبة من الإيرادات السنوية لجميع فروع الشركة كاملة، ورغم ذلك، لم نجد أية مكافآت أو حتى كلمة شكر واحدة، أو جائزة أو حتى شهادة تقدير، لقاء عملنا، وفوجئت بعد ذلك بسحب مسمى مدير منطقة مني، واستبدل بمسمى مشرف مكتب الشركة في المطار، في محاولة منهم لإبعادي عن الشركة، وإجباري على تقديم استقالتي، لكني قبلت المسمى، وعملت كما طلب مني، وطلب مني الانتظار حتى يتم تجهيز مكتب المطار في جدة ,وبناءً على ذلك، قدمت على إجازة لمدة شهر، حتى يتم تجهيز المكتب»، مضيفاً :»بعد عودتي من الإجازة، فوجئت بتعيين سائق الشركة، وهو من إحدى الجنسيات العربية، مديراً عاماً على الموظفين في جميع الفروع، وعقد هذا السائق بحكم منصبه الجديد اجتماعاً لتوزيع مهام جديدة، تحمل في طياتها نوعاً من الإهانة للموظفين، في محاولة جديدة لإبعاد الموظفين السعوديين»، لكننا وافقنا على كل المهام»، مشيراً إلى أنه «بعد يأسهم من أن نستقيل من تلقاء أنفسنا، تم فصلنا دون سابق إنذار لنا، مع العلم أننا لم نتسلم أثناء الفصل، رواتب أربعة أشهر متأخرة، فتوجهنا إلى مكتب العمل، لكي نطالب بحقوقنا التي يكفلها النظام

لنا، وسلمنا خطابات الاستدعاء من مكتب العمل إلى الشركة، ولكن دون جدوى من حضور مندوب عن الشركة»، مؤكداً، أن» المعاملة بقيت شهراً ونصف الشهر في مكتب العمل، قبل أن يحولوها إلى مكتب الحقوق المدنية في شرطة الخبر، وقمنا أيضا بتسليم الشركة خطابات الاستدعاء، ولكن هذه المرة من الشرطة، ولكن دون جدوى، إذ لم يحضر مندوب عن الشركة ,واستمرت الحال على ما هي عليه شهرا ونصف الشهر»، مضيفاً ،»قامت الشرطة بتحويل المعاملة إلى مكتب العمل في الخبر، الذي بدورة قام بتحويل المعاملة إلى مكتب العمل في الرياض، حتى يقوم بإغلاق حسابهم في مكتب العمل حسب النظام المتبع.«

موعد الجلسة

وتابع المحاميد: «بقيت المعاملة في الرياض لمدة 3 أشهر، ثم اكتشفنا بعد ذلك أن مكتب العمل قام بفتح حساب الشركة مرة أخرى، دون إبلاغنا، وهذا يتعارض مع الأنظمة، وعند الاستفسار عن سبب فتح حساب الشركة، طُلب منا أن نراجع مكتب العمل في الخبر، وهو المكتب الذي أقيمت فيه الدعوة الأساسية، وعند مراجعتنا لمكتب الخبر، أخبرونا أن مندوب الشركة حضر لديهم، وتعهد بالحضور في الموعد المحدد للجلسة الخاصة للقضية»، مشيراً إلى أن «موظفي مكتب الخبر برّروا عدم إخبارنا بهذه التطورات، وبموعد الجلسة المقبلة، بعدم وجود أرقام للاتصال بنا، وهذا الكلام غير صحيح.«

وواصل المحاميد حديثه: «حضر مندوب الشركة للجلسة، وتعهد بدفع الحقوق المادية فقط، دون الحقوق المعنوية في مدة أقصاها 45 يوماً، وانقضت هذه المدة، ولم نتسلم أي حقوق، وعند مراجعتنا لمكتب العمل، قام بتحويل المعاملة إلى شرطة الخبر، فقمنا للمرة الثالثة بتسليم الشركة خطاب الاستدعاء، ولم يحضر أحد من الشركة، وأبلغنا موظف الحقوق المدنية بأنه لا يستطيع عمل شيء، لأن الشركة مقرها الرئيسي جدة، ورفعت أوراق القضية للإمارة، وأحيلت إلى شرطة جدة .«

وأضاف المحاميد: البنك حالياً يطالبني بتسديد القرض ولا أملك وظيفة أو أي دخل يساعدني على تسديده :

مكافحة الغش

ولا تختلف قصة قائد فؤاد كثيراً عن قصة المحاميد، وقال» :في بداية عام 2008 تم قبولي للعمل في إحدى الشركات، التي تعنى بمراقبة ورصد المنتجات المقلدة للشركات الأصلية، ومكافحة الغش التجاري، والتحقت بدورة تدريبية في الشركة، وتم تعييني بعدها مفتشا ميدانيا، وهي مهنة يتكبد صاحبها العناء الكبير في العمل، إضافة أننا كنا نعمل ساعات أكثر من المكتوبة في العقد، والتي لا تتعدى 8 ساعات يومياً، ولكنهم كانوا يجبروننا على أن نعمل ساعات إضافية، دون أي مقابل«، مضيفاً: «كنا نسكت، لأننا لا نستطيع المطالبة، لعدم إثبات ساعات العمل الإضافي رسمياً، ولخوفنا من معاقبتنا، وفي شهر أكتوبر من العام 2008 نظمت الشركة المنتدى العربي الأول لحماية المستهلك، والذي كان برعاية صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل في مدينة جدة، وتكبدنا عناء تجهيزه والإشراف عليه مدة عشرة أيام، لإنجاحه، متوقعين أن تتم مكافأتنا على المجهود الذي بذلناه، لكن لم يحدث شيء من هذا.«

بدل انتداب

ويتابع فؤاد حديثه «بعد عودتنا من مدينة جدة، والانتهاء من فعاليات المنتدى، قامت الشركة بتغيير خطة العمل، حيث تم نقلي إلى جمرك منفذ البطحاء، بالإضافة إلى انتدابات في جميع مدن المنطقة الشرقية، دون صرف بدل انتداب لنا، وتحملنا مصاريف إضافية، تفوق قدرتنا المادية، وأجبرنا على الاستدانة لسد العجز المالي، واستمرت الحال في منفذ البطحاء نحو 6 أشهر، عانيت خلالها مشاكل عدة، حيث لم يصرف لنا بدل طبيعة عمل، ولا حتى راتبي الأساسي، وجعلوني أتحمل مصاريف السفر بنفسي من الخبر إلى البطحاء ذهابا وإيابا كل أسبوع»، مضيفاً: «في أحد الأيام، وبعد عودتي من نوبة عمل، طلب مني مدير الموارد البشرية تسليم سيارة الشركة لأحد الموظفين، حينها علمت بنية الشركة على فصلي من العمل، دون أي سبب يذكر، وأدركت ان إخلاصي في العمل هو سبب طردي منها»، مشيراً إلى أنه «تسلمت بعدها خطاب فصلي، والذي حدد فيه سبب الفصل، بعدم التزامي بتعليمات مدير الموارد البشرية، وأفاد الخطاب انهم سيقومون بصرف مستحقاتي في نهاية شهر يوليو من عام 2009 ومنذ ذلك الحين، وحتى الآن، لم أتسلم أي مستحقات، ولم نعرف من هذه الشركة منذ ذلك الوقت وحتى الآن سوى المماطلة والوعود الكاذبة»، متمنياً أن «تجد أصواتنا صداها لدى أي مسؤول، لنحصل على حقوقنا الضائعة، ويكفينا الفصل التعسفي من العمل .«

السائق الأجنبي

وعلى المنوال ذاته، يحكي مشعل القحطاني قصته مع شركة عمل فيها: «بعد تعييني كمنسق علاقات حكومية، في إحدى الشركات، وعملي بكل جد وتفان، في ظل مديرنا السابق، تغيرت الحال فجأة، بعد تعيين أحد سائقي الشركة كمدير لها، ضاربين بعرض الحائط كل المؤهلات المطلوبة لمنصب حساس كهذا»، مضيفاً: «لم نجد نحن موظفي الشركة في المنطقة الشرقية من هذا المدير سوى تضييق الخناق علينا نحن السعوديين، ومطالبتنا بأمور خارجة عن نطاق عملنا، فأنا

© مركز المعلومات

شخصياً وبعد تسريح زملائي في المنطقة، أوكلت إلي مهام كثيرة، لا تمت بعقدي معهم بأية صلة، فعملت كسائق ومراسل وعامل مشتريات، وبعد إغلاق الفرع في المنطقة الشرقية، أجبرت على العمل من منزلي، فكنت استخدم هاتف المنزل في أداء مهام العمل بعد أن وعدوني بسداد الفاتورة فور صدورها، إلا أنني فوجئت بتخفيض راتبي الأساسي من 3500 إلى 2500 ريال»، مستطرداً «خلال هذه الفترة كنت على وشك الارتباط والزواج، ولم أجد بداً من فسخ الخطبة، بسبب فصلي من العمل، بحجة أن الشركة أقفلت، إلا أننا فوجئنا أن الشركة مازالت تعمل حتى الآن، وعلمنا فيما بعد أن قصة الإغلاق ما هي إلا حجة ومبرر لفصلنا من عملنا.«

وأضاف القحطاني :»إلى الآن، لم اتسلم رواتبي المتأخرة لستة أشهر، إضافة إلى مصاريف تنقلاتنا واتصالاتنا، من قبل مديرنا الأجنبي، الذي يحاربنا، وقد أصبت بحالة نفسية صعبة وتراكمت علي الديون، وفقدت زوجة المستقبل، ولا أعلم الآن، ماذا سيحدث لي غداً.«

أصرّت على اجراءات روتينية قبل الحل

استمرار أزمة المراكب المحتجزة بقطر والإفراج عن مركبيالإمارات

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء26 مايو 2010

4&G=761230 &I=13494 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

أفرجت الامارات امس عن المركبين اللذين تم احتجازهما مؤخرا بينما استمرت في احتجاز الصيادين البالغ عددهم 30 صيادا فى الوقت الذى لايزال الغموض يحيط بمصير المراكب السبعة المحتجزة بقطر بحجة تجاوزها للمياه الاقليمية للمملكة ويبذل ملاك المراكب جهودا مكثفة متواصلة فى محاولة لاعادة المراكب المحتجزة كما تواصل سفارة المملكة فى قطر جهودها للافراج عن المراكب.

وبين مصطفى أحمد الفضل أحد كفلاء البحارة والذي يمتلك قارب "البسام الأول" ويحمل رقم 11878 ولديه أربعة بحارة في قاربه انه تفاجأ عندما علم بقيام مركبه بتجاوز الحدود الإقليمية مشيرا الى اعترافه بالخطأ الذي ارتكبه البحارة وطالب الفضل المسئولين في قطر بالسماح للقوارب بالخروج وتسليمها للصيادين حيث مضى على احتجازها اكثر من أسبوعين .

وأضاف الفضل بقوله: نحن بحاجة الى اعادة المراكب للعودة مجددا للعمل حتى نستطيع أن نوفر لقمة العيش لنا ولأسرنا.

ويضيف محمد أحمد الحكيم أحد ملاك المراكب بقوله قمت بالاتصال بسفارة خادم الحرمين الشريفين في قطر ولم اتوصل الى موعد الافراج عن المراكب كما قمت بالاتصال بالمسئولين في قطر من الأمن العام والذي أخبرني أنه تلقى خطابا من الداخلية تأمر بالاستمرار في الحجز وذلك لوقت غير معلوم وقمنا بزيارة قطر حتى الآن ومنذ احتجاز المراكب أكثر من أربع مرات كما سنتوجه اليوم لوزارة الداخلية بقطر لمعرفة أسباب استمرار الحجز طوال هذه المدة، موضحا أنه لم يتم ضبط أي ممنوعات على القوارب أما الخطأ الوحيد الذى وقعت فيه المراكب هو تجاوز الحدود الإقليمية .

وقال مسئول الرعاية في سفارة المملكة في قطر علي مبارك العرجاني لقد خاطبنا المسئولين في قطر حول أزمة القوارب وجاء الرد بضرورة اتخاذ العديد من الإجراءات "الروتينية" ثم يتم بعدها اطلاق سراح المراكب .

اللجنة الإعلامية ثمّنت الموقف والخريجات يقابلن القرار بالدعاء خادم الحرمين الشريفين يكفكف دموع 12600 خريجة معاهد المعلمات

خريجات لـ اليوم: إنسانية المليك أوقفت العد التنازلي لسني اليأس والحيرة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء26 مايو 2010
1&G=761200 &I=13494 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

ثمّنت اللجنة الإعلامية لمعلمي ومعلمات المملكة -في بيان لها أمس -الوقفة الأبوية الحانية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز- يحفظه الله- مع بناته خريجات المعاهد اللاتي مضى على تخرجهن ما يزيد على 15عاماً ولم يتم تعيينهن، مشيرة إلى أن المليك يحفظه الله يقوم بتذليل الصعاب وتوفير الإمكانيات حيث يعتبر الداعم الأول لركب العلم والمعرفة في المملكة، منوهة بأن وقفة الملك -يحفظه الله- مع خريجات المعاهد تأتي ضمن سلسلة وقفات أبوية كان أبرزها وقفته مع المعلمين والمعلمات في قضية المستويات والتي استحدث من أجلها أكثر من 204 آلاف وظيفة تعليمية على المستويين الرابع والخامس.وأشادت اللجنة بالدور الكبير والاهتمام اللامحدود من سمو وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله ونوابه بقضية الخريجات وحرصهم على نقل المعاناة بكل شفافية ووضوح وإدخالها لمقام خادم الحرمين الشريفين ووصولها إلى أروقة مجلس الوزراء فتم البت فيها، فهم شركاء في النجاح والميدان إضافة إلى أنهم نبراسٌ يقتدى به ونحن نسير على الخطا التي يرسمونها، مباركة للأخوات الخريجات على هذا القرار المنصف والتاريخي الذي فسح لهن المجال لتقديم خدمة لوطنهن والمساهمة في بناء الأجيال من أي موقع كان، شدت من أزرهن بالمثابرة والجد لتحقيق طموحات والدنا وراعي نهضتنا خادم الحرمين الشريفين، كما رفعت اللجنة الإعلامية شكرها وتقديرها لمحامي خريجات المعاهد عبدالعزيز الزامل على جهوده الكبيرة في قضية الخريجات وتفاعله معها إضافة إلى المسئول الإعلامي للقضية بدر الجبل، كما رفعت شكرها كذلك لكافة الجهات الإعلامية وغيرها والتي ساهمت في القضية وتعاطفت معها لإيصال صوت الخريجات.

من جهته عبر المسئول الإعلامي لقضية خريجات المعاهد بدر الجبل عن عميق شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على وقفته مع الخريجات ، منوهاً بحرص ولاة الأمر على تلمس حاجات المواطنين والمواطنات فليس بمستغرب منهم ذلك ، مشيراً إلى أن الفرحة بالتعيين عمت الجميع.

مشاعر الفرح

"اليوم" رصدت مشاعر الخريجات حيث رحبت جميلة نواش - من محافظة تيماء - بقرار خادم الحرمين الشريفين بتعيين الخريجات، لافتة إلى عظم القرار الذي يدل على إنسانية الملك عبد الله، كما أشارت الخريجة أم لمار - من تبوك – إلى أنها لم تتمالك دموعها حينما سمعت بخبر تعيينها بعد سنوات من الحرمان الوظيفي، في حين أن الخريجتين أم نايف ومزون نواف ذكرتا بأنهما لم تستغربا هذا الموقف من رجل المواقف ملك الإنسانية الوفي لشعبه، أما أم الوليد فذكرت أنها لم تصدق الخبر من شدة فرحتها بالتعيين، في حين أن الخريجة مشاعل الحربي من الرس فذكرت بأن قرار المليك أوقف العد التنازلي لسني اليأس والحيرة حيث إن معاناة خريجات المعاهد أخذت – على حد وصفها – من أعمارهن الكثير، مبدية أمنياتها بالتوفيق في عملهن واللحاق بركب من قبلهن.

© مركز المعلومات

أما عزيزة بنت مهدي من الشرقية فتقول: إنها حاولت أكثر من عشر سنوات وهي ننتظر هذا الفرج حيث إن زوجها كان دائما ما يطمئنها بأن حكومة خادم الحرمين الشريفين لن تألو جهدا في تحقيق رغبات كل الخريجات اللاتي لم يتعين إلى الآن أما نوال العمري فتقول انه ومنذ سماعها الخبر وهي تدعو الله أن يجزي المسئولين خير الجزاء على هذا القرار الذي سيعين المتخرجات من معاهد المعلمات على مصاريف الحياة والتي انتظرنه طويلا.

من جهته ثمن مدير التربية والتعليم للبنات بالمنطقة الشرقية الدكتور سمير العمران القرار واعتبره دليلا على اهتمام الدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين بكل ما يهم المواطن ومن ذلك توفير الوظائف حيث إن توفير هذا الحجم من الوظائف سيغطي نسبة كبيرة من الخريجات اللاتي ينتظرنها منذ فترات طويلة وعما إذا كان القرار يشمل كليات المعلمات المتوسطة أوضح العمران أن القرار يشمل خريجات معاهد المعلمات وخريجات الكليات المتوسطة ولم يتعين منذ تخرجهن . وعن حصة الشرقية من العدد الذي اعلن في القرار ذكر العمران انه إلى الآن لم يصدر توجيه في هذا الخصوص من وزارة التربية والتعليم .

اهتمام كبير

من جهته أوضح محامي خريجات المعاهد عبد العزيز الزامل أنه تقدم في بداية توليه القضية ببرقيات إلى وزارة التربية، بالإضافة إلى مقابلة مسئولين بالوزارة ، مشيراً إلى أنه اتخذ في الأسبوعين الماضيين خطوة إرسال طلبات تعيين قدمت لوزارة التربية.

مبيناً وجود استراتيجية لديه كان ينوي القيام بها إلا أن الوضع عولج الآن، مضيفاً بأنه كان يطالب بالتعيين لمعالجة الوضع القائم فهو لا يتمسك -على حد قوله- بشيء معين لأن القضية قضية رأي عام، معبراً عن شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على وقفته الحانية مع خريجات المعاهد، منوهاً بالاهتمام الكبير بالخريجات وقضيتهن من سمو وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبد الله وكذلك نوابه وكافة المسئولين بالوزارة .

مراحل القضية

يذكر أن قضية خريجات المعاهد مرت بمراحل عديدة بدءًا من قيامها مطلع عام 2008م بعد أن تبناها إعلامياً وقانونياً منتدى معلمي ومعلمات المملكةwww.ksa-teachers.com ، وبالرغم من الجهود الإعلامية والقانونية التي بذلت أوائل ذلك العام إلا أن أواخر تلك الفترة شهدت تحولات في مسار قضية تعيين الخريجات سارت بها تلك التحولات نحو صمت مطبق استمر نحو 9 أشهر ، وبعد تولي سمو الأمير فيصل بن عبد الله منصب وزير التربية مطلع عام 2009م أثيرت القضية من جديد حيث خاطبت اللجنة الإعلامية لمعلمي ومعلمات المملكة وزير التربية والتعليم بمطالب للمعلمين والمعلمات كان من ضمنها تعيين خريجات المعاهد، ومرت القضية بعد ذلك بتحول تدريجي نحو التوجه القضائي عقب اتفاق الخريجات مع المحامي عبد العزيز الزامل الذي تقدم في بداية توليه القضية ببرقيات إلى وزارة التربية، بالإضافة إلى مقابلته مسئولين بالوزارة ، إلى أن اتخذ في الأسبوعين الماضيين خطوة إرسال طلبات تعيين قدمت لوزارة التربية.

رجل أمن يضرب مراجع مكتب الضمان بجازان

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء26 مايو 2010

5&G=761274 &I=13494 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

قام رجل أمن في مكتب الضمان بجازان بالسب والاعتداء على مواطن أمام المراجعين ، وتعود التفاصيل عندما قام المواطن يوم أمس بمراجعة مكتب الضمان بجازان مرافقاً لعائلته وتفاجأ برجال الأمن يقومون بمنعه من الدخول لمكتب الضمان معللين ذلك بتنفيذ توجيهات من إدارة المكتب بمنع الرجال من دخولهم مع محارمهم لإنهاء إجراءاتهم ، واعترض الشاب على القرار كون الموظفين داخل المكتب من الرجال وليس هناك أي عنصر نسائي يقوم بإنهاء إجراءات أهله، ليتطور الموقف إلى ملاسنة وارتفاع بالأصوات ليقوم رجل الأمن بسحب الشاب لخارج المبنى وضربه أمام المراجعين . يذكر ان احد المراجعين من كبار السن تعرض في العام الماضي للدفع من أمام بوابة المكتب من قبل مدير ضمان جازان . فيما امتنع مدير المكتب عن الادلاء باي تفاصيل تتعلق بالواقعة وشدد على كل الموظفين ايضا بعدم التحدث لاي جهات اعلامية حول الواقعة التي اثارت استياء جميع المراجعين والذين اكدوا على ضرورة التحقيق في الواقعة .

ستيني يختطف شقيقة زوجته ويحتجزها222 يوماً

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء26 مايو 2010
1&G=761219 &I=13494 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

صدق أو لا تصدق .. أسرة بسيطة استقبلت شابا وزوجته ابنتها واستضافته بمنزلها لحين تدبير مسكن يضمه مع زوجته وفى النهاية يكون جزاء الاسرة خطف ابنتها وتحويل حياتها الى جحيم لا يطاق .. ووقعت فصول المأساة الغريبة فى محافظة الأحساء تعرضت فتاة لا يتجاوز عمرها 28 عاما لواقعة اختطاف غريبة منذ 222 يوما وبالتحديد بتاريخ 18 شوال 1430هـ الماضي. مشاكل ميراث وتروي والدتها تفاصيل عملية الاختطاف لـ"اليوم" وهي تبكي بحرقة ما جرى منذ ليلة الاختطاف حتى وصولها إلينا. بدأت سيدة الأعمال "أم أمل" حديثها بالاشارة الى أن هناك العديد من المشاكل بين زوجها وأهله بسبب الميراث منذ عامين ومازالت العداوة تشتد ضراوتها بينهم رغم انه الشقيق الأكبر لهم، لكنهم بعد وفاة والدهم استولوا على جميع المستندات وباعوا جزءا من الإرث دون علمه المسبق، وحينما طالبهم بحقوقه لاقى الردود القاسية بعدم إعطائه أي حق كونه لا يحق له شيء، ومن حينها انطلق زوجي الى المحكمة ورفع قضية ضد اخوانه الذين غضبوا من إقدامه على رفع شكوى عليهم، وباتوا يضمرون لنا كعائلة الشر من خلال إتهامنا بأمور لا أصل لها. فقد قذفوني بتسيير أبنائي في طريق غير سوي، كذلك اتهمني ابن زوجي الذي ربيته على يدي، وحينما كبر انتقل لمنزل والده بأنني أعمل المكائد بين زوجي وإخوانه وأنني "ساحرة" أقوم بعمل السحر لتفرقة الشقيق عن شقيقه وبينه وبين والده ,وهددني بالحرق أنا وبناتي بزعم أنني أسير أخواته في طريق الحرام والفجور .

ضحية الخلافات

والحكاية ترتبط باختطاف ابنتي "أمل" التي أصبحت ضحية الأحداث والخلافات الدائرة بين والدها وإخوانه، عندما تقدم رجل يتجاوز عمره 56 عاماً لطلب الزواج من أختها رافضاً حضور والدته بعد أن أوضح أنها معاقة وغير قادرة على الحضور معه، وبعد السؤال عنه تبين أنه رجل سوي ومستقيم وتم الاتفاق على أن يسكن معنا في المنزل لمدة لا تتجاوز شهرين للبحث عن سكن ملائم يضمه هو وزوجته وتم عقد الزواج ومن هنا بدأت القضية.

ملابس نسائية

وكان "أبو فيصل" وهو اسم زوج ابنتي يقوم بأفعال غير سوية في حقه الشخصي قبل أن تكون للدين والمنزل الذي قام باستقباله ,ومنها ارتداء غطاء الوجه المخصص للنساء وأحياناً التنورة والملابس النسائية الداخلية، وبعدها قررنا انفصاله عن ابنتنا كونه غير سوي ولا يمت لمسمى الرجولة بشيء من خلال ارتكابه تلك الأفعال المشينة، إلا أنه سيطر على زوجته بوهم الحبوب المخدرة بشكل كامل، وقام أبو فيصل بإعادة زوجته مجدداً وأرسل أحد أصدقائه ليأخذها للزوج في مدينة الرياض مقر سكنه وبعد فترة عادوا الى الأحساء مرة أخرى.

رجل غريب

وتبكي "أم أمل" على ما حدث ليلة الاختطاف، مؤكدة أنها كانت في مقر عملها، وكذلك زوجها وقام "النسيب الأغبر" بزيارة المنزل بصحبة زوجته وقاموا بسحر ابنتى أمل وأخذها في سيارة بمساعدة رجل غريب وأخذ أمل مع أختها التي لا يتجاوز عمرها ستة أعوام، وتم توصيل الاخيرة الى مقر عملي وكانت الفاجعة عندما علمت أن أمل وأختها ذهبا بالسيارة مع رجل غريب.

يوم عصيب

خيمت لحظة صمت على أم أمل وانهمرت دموعها قائلة : اتصلت بابنتي المتزوجة وكان هاتفها الجوال مغلقا ، واتصلت بصهري فأخبرته بما حصل فتعهد بالبحث عنهم وطالبها بعدم إبلاغ الشرطة، وفي اليوم التالي اتصلت به وأخبرني بأن البنتين معه وسيقومون بجولة في شوارع الأحساء وتناول العشاء سوياً وعندما تأخروا في العودة اتصلت به فقال لى : إن الفتاتين ليستا معه وطالبني بأن أنسى كلتيهما، وعلمت حينها أنهما في مدينة الرياض فقمت بالذهاب لمنزل والدته فرأيتها

© مركز المعلومات

إنسانة طيبة ولا ترضى بالخطأ وتبين انها غير معاقة، كما زعم ابنها، وقالت لي بالحرف "يوم عصيب في حياتكم يوم تزوجون بنتكم لشخص غير محترم وما يستاهل ."

فاجعة جديدة

وتكمل "أم أمل" أن الحياة دارت بها ولجأت هي ووالد الفتاة الى مركز الشرطة فى حي الروضة بمدينة الرياض الذين طمأنوني بالبحث عن الفتاة واعادتها لمقرها الأصلي وهنا تأكدت من أن الفتاة في أمان وأن الشرطة مهتمة بالبحث عنها، وبعد شهر من الاختطاف تلقى زوجي اتصالا هاتفيا من مركز الشرطة أبلغوه خلاله أن الفتاة بحوزتهم، وحينها انطلق والدها الى هناك وكانت فاجعة جديدة لنا بأن شقيقها "36 عاماً" من والدها الذي اتهمني في البدايات بأنني ساحرة وغير سوية تسلم الفتاة، بعد ذلك جاء اتصال من شقيقها لوالده يهدده بالسجن في حال المطالبة بأمل بسبب تقديم شكوى ضد عمه الوكيل الشرعي لأعمامه وعماته لمطالبتهم بالمستندات والإرث.

تقاعد الأب

وهنا وقع الفأس في الرأس من خلال هذه الحكاية الجديدة خاصة بعد ان علمنا بعد فترة بأن الشقيق متآمر مع صهري باعادة ابنتي له لاستعمالها في طريق غير سوي، وطالب صهري حينها بمبلغ 30 ألف ريال لإعادة الفتاة إليهم. وتواصل أم أمل حديثها بالبكاء على ما جرى أن أبا أمل طلب التقاعد في وقت مبكر رغم مركزه المرموق بإحدى الجهات المهمة في البلاد. كما تخليت أنا عن أعمالي للتفرغ للبحث عن أمل.

إغلاق الهاتف

وبعد فترة اتصل شيخ فاضل وإمام أحد جوامع الرياض بوالدها وأخبره بأنه سيتزوج أمل ووافق على الفور نظرا لسمعته الطيبة، وبعد 4 أشهر اتصلت أمل بي وأخبرتني بأنها في مدينة الخبر وأنها بخير وعافية إلا أنني أخبرتها بأننا سنفتح صفحة جديدة حينما تعود، لكن يبدو أن ما ذكرته أنها بخير غير صحيح كونها تتحدث بخوف ويبدو ان أحدا كان يجلس بجانبها فأخبرتها بالخطبة فأغلقت السماعة في وجهي والآن وبعد مرور ثمانية شهور كاملة لم تعد أمل، حيث تسبب غيابها فى اصابة والدها بنوبة قلبية، وتطالب أم أمل الجهات الحكومية بالتحرك للتحقيق فى القضية واعادة الامور لنصابها الصحيح .

ومازال المواطن يستقدم سائحة بفيزة خادمة!

المصدر: جريدة الرياض السبت22 -5- 2010
.html528070 /article22/05/2010 http://www.alriyadh.com/

عبدالرحمن ناصر الخريف

على الرغم من مرور سنوات طويلة لمشكلة هروب الخادمات ورفضهن للعمل وما تبع ذلك من إشغال للجهات الأمنية وغيرها في القبض على شبكات تشغيل الخادمات بالمنازل والأعمال غير الأخلاقية، إلا أننا مازلنا نشهد تجاهلا تاما من الجهة الحكومية المختصة في القيام بدورها لحماية حقوق المواطنين مثلما تحرص على حقوقهن استجابة لسفارات دولهن حتى وان كن مذنبات! فهذا التجاهل لم يهدر فقط حقوق المواطن بل كرامته لمعرفة العمالة بأنه يعجز عن اخذ حقه !
وهذه الأيام نرى مشهدا جديدا في ضعف الجانب السعودي أمام الجانب الاندونيسي خلال المفاوضات المتعلقة باستقدام العمالة المنزلية ومشاكل الهرب ورفض العمل بسبب استمرار تخلي وزارة العمل – كجهة حكومية - عن مهمتها في حفظ حقوق مواطنيها (كفلاء او أصحاب مكاتب) الذين أصبحوا يوقعون على عقود إذعان وليست عقود عمل عادلة، فسياسة ترك التفاوض مع الدول التي سيتم استقدام العمالة منها وتحديد الشروط والرواتب على أصحاب المكاتب ومن يمثلهم بالغرف التجارية أثبتت فشلها لكونها تتفاوض بضعف أمام جانب يُدعم من دولته وبرلماناته، ولذلك كان لا بد من قبول كافة الاملاءات ورفع الرواتب على السعوديين - أعلى من دول خليجية – لان المواطن هو من سيتحملها والاهم هو التزام العاملة بتعليمات المكتب بعدم الهرب او رفض العمل خلال الثلاثة أشهر الأولى! ولكن مؤخرا برز تطور جديد في تحول مفهوم السفر للمملكة من العمل الى السياحة برفض العمل بعد أيام او أسابيع والإصرار على العودة لبلدها لأنها أرادت تجربة السفر وزيارتنا على حسابنا! ففي المنزل ترفض العمل وتفتعل "حركات" لإخافة العائلة والأطفال، وعند المكتب قد تنفي رفض العمل خوفا على أبنائها من تهديد صاحب المكتب بدولتها! فهذا هو الواقع الذي يحدث حاليا في حال رفض العمل وعدم الهرب وكل ذلك لإجبارها على أن تكون سائحة لمدة ثلاثة أشهر! فبعدها يتحرر المكتب السعودي والأجنبي من العقد ويجبر المواطن على ترحيلها !
وأمام تلك المشكلة التي تبحثها المكاتب ولجنة الاستقدام طُرح مقترح جديد يتعلق بالاتفاق مع شركة تأمين بمبلغ (725) ريالا عن الهروب ورفض العمل والذي يعتبر مخرجا مناسبا لمكاتب الاستقدام ولكنه هروب من مواجهة المشكلة، فالمواطن سيدفع التأمين كتكلفة إضافية على قيمة الاستقدام التي شهدت ارتفاعا كبيرا قبل عامين، وبافتراض أن شركة التأمين بعد هرب الخادمة ستعيد جزءا من التكاليف فان المواطن لن يستفيد من ذلك لكونه دفع مبلغا كبيرا لحاجة أسرته للعاملة وانتظر حضورها عدة أشهر ولكنه سيتضرر في حال هربها او رفضها للعمل وإعادة جزء من التكاليف ليس حلا لمشكلته! فالفائدة من التأمين تتحقق فقط لمكاتب الاستقدام السعودية والأجنبية بعدم إجبارها على تحمل أي تكاليف للبديل علما بأن الذي دفع تكلفة تلك الفائدة هو المواطن نفسه !
وإذا كانت المملكة جهة رئيسة لتصدير العمالة الاندونيسية وموردا ماليا كبيرا لدولتهم فإنه من غير المقبول ترك المواطن وحيدا أمام أطماع المكاتب والجنسيات الأخرى وبدون أن يكون هناك تواجد حكومي يضمن عدالة ما يتقرر خاصة وان حل أي مشكلة يكون دائما على حساب المواطن الجانب الأضعف في المعادلة، وليس حلا أن تلجأ لجنة الاستقدام لإيقاف الاستقدام لأنه مؤشر على أننا قد استنفدنا كل الوسائل التي تقوي موقفنا في مشكلة تسببت فيها تلك العمالة، والإيقاف إذا

© مركز المعلومات

صدر من جهة رسمية بالدولة فانه يكون أقوى ويؤكد على الحرص على حماية مصالح مواطنيها ويحث الدول الأخرى للجدية في حل المشكلة، ولكن إذا لم يُسرع في إيجاد البديل فان الإيقاف سيكون سببا في رفع رواتب الخادمات الهاربات . وعندما تتدخل وزارة العمل بقوة في حرمان مواطنين من الاستقدام لأنهم أساءوا لخادمات فان الجميع يشيد بذلك كجزء من العقوبات، ولكن عندما تسيء الخادمة لمكفولها بالهرب او برفض العمل ونجد التجاهل من وزارة العمل لكفيلها ومطالبته ببحث مشكلته مع مكتب الاستقدام، فان مكاتب الاستقدام السعودية والأجنبية تعلم بأنه بالمماطلات يتم التنصل من الالتزامات، وهذا سبب في لجوء مواطنين - منهم مسؤولون - للاستعانة بعمالة منزلية هاربة او متخلفة، لكون الطرق النظامية لم تسد حاجة الأسر وتحفظ الحقوق، والأمر يتطلب الإسراع بتدخل وزارة العمل والجهات الأمنية وبوسائل عملية ووقائية لإيقاف مشكلة انتشار ظاهرة رفض العمل او هرب الخادمات والسائقين لما في استمرار المشكلة من إهدار لجهد حكومي وخلل امني واستنزاف مالي للمواطنين بمختلف شرائحهم.

الزواج المبكر والاستدلالات الخاطئة

المصدر: جريدة الوطن يوم السبت22 مايو 2010
378http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=

عبدالله فدعق

قضية الزواج المبكر لم تكن لتناقش لولا التقارير والدراسات التي أظهرت أن الفتيات اللاتي يتزوجن مبكرا، تزيد لديهن مخاطر الانفصال، مقارنة باللاتي يتزوجن في سن مناسبة

الزواج المبكر ظاهرة قديمة، وليس ظاهرة اجتماعية طارئة، فلم يكن غريبا قديما أن تتزوج فتاة وهي لم تكمل عقدها الأول، لأن طريقة عيشتها منحتها القدر اللازم على تحمل المسؤولية، وأمدتها بجرعات من التكيف والتمكن على القيام بأعباء الحياة الجديدة.

موضوع الزواج المبكر تكلم فيه كثير من الناس، وطرقه عدد من العلماء والفقهاء كثيرا، وأؤكد على أن هذه القضية بالتحديد لا تحتاج لرأي جهة واحدة، إنما هي في حاجة لدراسة شاملة من جميع الجوانب، ومن ثم إصدار قرار جماعي حولها من الجهات المعتبرة .

معروف أن الشريعة الإسلامية لم تحدد سنا معينة لعقد الزواج، ومع أن بعض الفقهاء القدامى أجازوا الزواج دون البلوغ، فإن الأكثرين رجحوا ربط الزواج بالبلوغ، والبلوغ عند بعضهم هو الرشد" ثماني عشرة سنة للفتى، سبع عشرة سنة للفتاة "ـ وهو قول أبي حنيفة والمالكية وغيرهم ـ ، وحجتهم أن المقصود بالبلوغ الكمال والتمام ولا يتحقق ذلك إلا في هذه السن.

البعض لديهم قراءة خاطئة لحديث "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج.."، والحق أنه تحفيز للعزاب للأخذ بأسباب التأهل للزواج.

إضافة إلى ذلك نجد أن الكلمة السرية في الحديث هي (الشباب)، وهي مختلفة عن (الصبي) أو(الغلام) أو(اليافع)، فـ "الشباب" في بعض كتب اللغة الدقيقة تعني الإنسان ما بين الثلاثين والأربعين .

نبينا ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يتزوج قبل الخامسة والعشرين، والخامسة والعشرون في مكة المكرمة آنذاك تعادل أكثر من هذه السن حاليا، وزواج الخامسة والعشرين تلك الأيام يعتبر مائلا للتأخر. ومن أراد مقارنة زواجه ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ بأمنا السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ، يجاب عنه بأن ليس كل الناس مثله ـ عليه الصلاة والسلام ـ، ولا كل الآباء والأولياء مثل أبيها الصديق ـ رضي الله عنه ـ . وهناك دراسات تؤكد أن سنها كانت أكبر مما ورد، وأن هذه خصوصية نبوية، وقضية عين، وقضايا العين لا يُقاس بها، كما أن ذلك كان قبل حديث "لا تنكح الأيم ـ الثيب ـ حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن ."

الإمام أبو حنيفة يقول: "تزويج البكر البالغة العاقلة بغير رضاها لا يجوز لأحد بحال. "

قضية الزواج المبكر لم تكن لتناقش لولا التقارير والدراسات التي أظهرت أن الفتيات اللاتي يتزوجن مبكرا، تزيد لديهن مخاطر الانفصال، مقارنة باللاتي يتزوجن في سن مناسبة، ناهيك عن العواقب الصحية، والمعوقات الحياتية المختلفة.

ورغم واقعية الموانع، إلا أن كثيرين انتقدوها، بحجة أنها دعوات غربية، لا تناسب مجتمعاتنا الشرقية التي تعظم الحياة الزوجية، وتدفع بإمضائه سريعا.

والحقيقة أن حرص الدين على تسهيل الزواج لا يتعارض أبدا والدعوة العاقلة للتمهل في أخذ قرار الزواج، وتهيئة الظروف العمرية المناسبة له .

والذي يُتمنى حدوثه، من ولي الأمر ـ حفظه الله ورعاه ـ هو تقييد هذا الأمر المباح ـ وهو حق شرعي له ـ، وأن يتضمن أمره الكريم وضع قرارين: أولهما تحديد سن الزواج، وثانيهما: ضبط الفرق العمري بين الزوجين، والقاعدة الشرعية تقول: "لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان ."

© مركز المعلومات

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

العمالة .. وتشويه الطفولة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد23 مايو 2010 العدد 6068
.html396694 /article_23/05/2010 http://www.aleqt.com/

د. عبد الله إبراهيم الفايز

موضوع تعذيب الأطفال أو التحرش الجنسي بهم هو إحدى السلبيات التي سببتها حاجتنا إلى السائقين والخدم في منازلنا، إضافة إلى ما يحدث من تعذيب الوالدين لهم .والأطفال يشكلون نصيب الأسد من التركيبة السكانية الحالية والمستقبلية، هؤلاء الأطفال هم الذين سيكونون عماد وجيل المستقبل الذين سنعتمد عليهم في قيادتنا لهذا البلد نحو منزلتنا العالمية ولننافس غيرنا من الدول. وتعذيب الأطفال في صغرهم يترك دائما تعقيدات نفسية ربما تؤثر في سلوكياتهم مستقبلا عندما يكبرون أو يحتلون مراكز قيادية في الدولة. وهو موضوع ربما نكون قد عانيناه سابقا، حيث إن بعض المسؤولين السابقين لدينا يكونون قد لحقهم المرض وسبب لهم بعض العقد النفسية أو الاجتماعية التي سببها تعذيب أبيه أو زوجة أبيه أو الخدم والسائقين. وبذلك فإن هؤلاء ربما يسببون بعض الأخطاء التخطيطية التي تؤثر في سير حياتنا ومجريات الأمور في الدولة .وبذلك يسببون خسائر اقتصادية لا نكتشفها إلا بعد خراب مالطة. هي ظاهرة نراها ونلمسها، خاصة من يترك أطفاله وحدهم مع السائق في توصيلهم للمدارس أو المشاوير الأخرى .

ومع أن هذه الظاهرة نراها إلا أن بعضنا يغمض عينيه أو يتجاهلها. وفي الوقت نفسه نرى ونسمع أن في معظم دول العالم توجد قوانين وأنظمة وعقوبات صارمة لمنع تعذيب الأطفال سواء جسديا أو نفسيا أو جنسيا إلا أننا لا نرى لدينا أيا من تلك الأنظمة .والموضوع يمتد ليشمل قوانين وعقوبات لمنع تعذيب الزوجة أو الخدم، لذلك فإنني أرى أننا مسؤولون كمجتمع وكدولة عن حياة هؤلاء الأطفال فهم قصر ولا يعرفون أو يستطيعون حماية أنفسهم، وذنبهم في أعناقنا. ويجب أن يكون هناك قانون يسمح للطفل أو من يرى أحدا يتحرش به أو يعذبه أن يتصل بجهة معينة أو خط ساخن للتبليغ عن الحادثة، وأن تكون هناك شرطة خاصة للتحقيق في الملابسات .

الاهتمام بالإنسان وحقوقه أهم ما توليه الدولة اهتمامها، وهو إحدى أولويات الخطط التنموية التي تنفق عليها مبالغ طائلة. إلا أن اهتمام الدولة بحقوق الأطفال الذين هم أصلا لا يستطيعون أن يطالبوا أو يسمعونا صوتهم أو مدى تضايقهم، يقابله أحياناً تهاون من بعض المواطنين أنفسهم وبعض المسؤولين الذين هم أصلاً جزء من المواطنين الذين تريد بهم الدولة خيرا، فيتهاون أو يتقاعس بعض المسؤولين في تنفيذ الرسالة الملقاة على عواتقهم ويستهينون بقيمة إخوانهم وأبنائهم الأطفال، وهو ما لا يرضى به ولاة الأمر، أو ينتهزون الفرص لاحتلال مناصب تنفيذية أو قيادية ليسوا أهلا لها بكل أنانية واستهتار بالمنفعة العامة بينما هم يعلمون أن هناك من هو أجدر وأحق بتحقيق المنفعة العامة للمجتمع. إن أساسيات حقوق الإنسان تعني توفير الأنظمة للبيئة القانونية والاجتماعية لحفظ المعيشة المناسبة لاحتياجات المواطن في البيئة المحيطة به سواء في المنزل أو في الفراغات العامة وبتوفير الراحة والأمان والهدوء والطمأنينة والرقي الحضاري في ظل وجود الخدمات الأساسية للحياة الحضرية، وهو هدف لن يتحقق إلا بتضافر جهود المواطن والدولة كل في أداء واجباته .

إن أفضل نعمة هي نعمة الوعي الحضاري والإحساس بالمسؤولية، وهي تختلف عن التعليم والانطباع الخاطئ بأن كل متعلم أو حاصل على شهادات علمية عليا يعتبر واعياً في سلوكياته مع إخوانه وأبناء فطرته. وأن نعاود النظر فيما أعددنا تخطيطياً لمستقبل أطفالنا الذين يعيشون ازدواجية حضرية الأولى تربوية تحت توجيهات والديهم في المنزل وبعضهم من الجيل القديم الذي شوهته سموم الطفرة بينما الأخرى ما يواجهها خارج المنزل من عالم آخر فيه منعطفات خطيرة تجعله يقف مشدوهاً ومشتت التفكير كطفل غير قادر على تصور ما سيؤول إليه مستقبله بعد حرب العولمة وتأثيرها فيه كعماد للمستقبل .والله وحده أعلم بمتطلبات هذا النشء ومنقلبهم الحضري وما يخبئه المستقبل لهم. ومتى نخلص أبناءنا من سموم العمالة الأجنبية والخدم في منازلنا ومحنة السائق الأجنبي الذي غزا بيوتنا وأصبح يستحل خصوصياتنا وينشر أوباءه

الخبيثة وما تسببه من أمراض اجتماعية وتعذيب لنفسيات أطفالنا ستترك ترسباتها وعقدها النفسية لجيل المستقبل؟ فمتى نحاول أن نفهم هذه الظاهرة ونوليها العناية اللازمة؟ هل وفرنا لأطفالنا مدخرات من تراثنا العربي الإسلامي؟
يهتم معظم دول العالم بالأطفال وتربيتهم ورعايتهم ليصبحوا مواطنين صالحين وفاعلين في التنمية والتطوير والرفع من مستوى الدولة فيما يعود على الجميع بالخير والرفاهية. تضع بعض الدول خطوطا ساخنة أو مجانية للاتصال بمنظمات حقوق الإنسان أو غيرها من منظمات حفظ حقوق الأطفال. وتضطر الشرطة إلى التدخل وأخذ الأبناء من أولياء أمورهم بالقوة لتضعهم في مؤسسات أكثر صلاحية لتربيتهم .
أمنيتي أن أسمع قريبا عن قرار وقوانين وهيئة لحماية الأطفال والزوجات والخدم من التعذيب. وأن يتعاون الجميع سواء الشرطة أو الجيران أو الأقارب في التبليغ عن معذبي الأطفال. وأن يكون هناك مثل المرور السري، شرطة سرية لمراقبة السائقين حول المدارس والأسواق وغيرها من الأنشطة، وأن يكون لهم الحق في ذلك وفق قانون يسمح لهم بالتدخل ,وأن يتم أخذ هؤلاء المعذبين بالقوة من أهاليهم بعد أن تتم تهيئة إصلاحيات أو دور حضانة لاستقبال هؤلاء الأطفال لمواصلة تربيتهم وسط بيئة وجو اجتماعي مناسب. ودعونا نستثمر مثل هذه القرارات في أبنائنا ليصبحوا قياديين أكثر تأهيلا.

© مركز المعلومات

نساء بلا عقل!!

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد9-6- 1431 العدد 13751
.htm1/ln20100523 http://www.al-jazirah.com/

ناهد سعيد باشطح

فاصلة: (لا يكون المرء مغلوبا عندما يعود إلى العقل) - حكمة عالمية –
قدر الدكتور عبدالواحد الحميد نائب وزير العمل نسب البطالة بين أوساط السيدات السعوديات بنحو 200 ألف عاطلة عن العمل.
وأوضح الحميد بأن 78% من العاطلات عن العمل يحملن درجة البكالوريوس.
أجزم بأنه دون أن نذكر نسبا تحدد علميا نسب البطالة نجد المشكلة واضحة، وفي كل بيت يوجد أكثر من فتاة جامعية بحاجة إلى العمل.
لن أتحدث عن الأسباب الاقتصادية لوجود البطالة لأنني مؤمنة بأن قضية عمل المرأة هي اجتماعية بالدرجة الأولى.
والسؤال بسيط لماذا تعمل الفتاة لدينا؟
ماهي الفكرة التي من ورائها تسعى الفتاة للعمل؟
هل تدرس لتعمل لأنه النتيجة الطبيعية للدراسة؟
هل تعمل لاحتياج أسرتها للمال؟
هل تعمل لملء وقت فراغها؟
اشك في أن الفتيات لدينا يخططن للعمل في مجال يحتاجه البلد، وأشك أيضا أن لديهن القدرة على اتخاذ قرار العمل بحرية دون تدخل الأب أو الأخ أو الزوج في تحديد مجالات العمل ووضع ضوابط وشروط لطبيعة الوظيفة.
في مجتمعنا لا نتشكل في مهاراتنا الشخصية لنناسب الوظيفة التي نختارها بل على الوظيفة أن تناسب تفكيرنا ووضعنا الاجتماعي كيفما شئنا !!
ولكي تريح الفتاة رأسها من التخطيط والكفاح لتعمل فيما تريد تختار القطاع التعليمي لتخلق لدينا بطالة مقنعة.
لذلك فإن بداية حل البكرة المتشابكة أن نؤمن بأن المرأة شريك حقيقي في تنمية المجتمع وأنها تدرس لتعمل ولتشارك في البناء مثلها مثل الرجل ولا تعمل لكي تكمل ما لم يستطع الرجل صنعه مثلا.
المرأة أصبحت الآن تشارك براتبها في الأسرة إذا كانت تعمل دون اعتبار لنوعها أقصد لكونها امرأة، إذن لماذا في الواجبات تكلف كالرجل تماما فتدفع راتب الخادمة وربما السائق وتدفع لتدير شئون المنزل وتنفق على الأطفال وعلى ترفيههم !!
وحين يكون الحديث عن حقوقها تتحول إلى امرأة قاصر تحتاج إلى الوصاية على قراراتها الخاصة بحياتها !!
ليس المجتمع وحده المسئول عن بطالة النساء، النساء أنفسهن مسئولات فقد ارتكن إلى طرائق تربية صنعت منهن دمى متحركة لا يرغبن في التغيير خوفا من المجهول ويستسلمن إلى الوصاية التي لم يأمر بها الدين فقد خلقنا الله أحرارا.
العبودية الفكرية أخطر من العبودية التقليدية التي جاء الإسلام بإنهائها،وإنهاء أي عبودية بأي حال من الأحوال، لكن التراكم الزمني لأجيال ما بعد الحقبة الإسلامية خلقت جيلا آمن بان الوصاية على المرأة وتغييب عقلها يمكن أن تصنع مجتمعا أقوى بأيدي الرجال وحدهم.
غاب ذاك الزمان وبقيت أفكاره لتخلق جيلا من النساء المغيبّات عن البصيرة بأن المرأة كائن حر مستقل بذاته لا يقبل التبعية.
اذن الحكاية أكبر من وظيفة..الحكاية أعمق من عمل تلتحق به المرأة...
الحكاية كيف تفكّر المرأة في ذاتها كإنسان كامل الأهلية أولا ليستطيع أن يقبلها المجتمع بهذه الصورة السليمة.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

العنـف الإداري

المصدر: جريدة عكاظ الاحد1431/06/9 هـ 23 مايو 2010 م العدد : 3261
.htm20100523351895 /Con20100523 http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

علي بن سعد الزامل

استوقفني تعليق قارئة ذيلته تحت مقالي (موظف غير صالح) مفاده وجود تعنيف إداري في بعض منظومات العمل.. بادئ الأمر اعتقدت أنها مجرد حالة فردية ولا أخفيكم استعصى علي استيعاب ممارسته في أروقة الإدارات وردهاتها من قبل مديرين يفترض فيهم الحصافة واستقامة التفكير لكن بعد أن وردتني الكثير من التعليقات فضلا عن الرسائل وبعض الاتصالات تؤكد بشكل أو بآخر وجوده بصور مختلف.. هاكم إحدى الرسائل من موظف في إدارة حكومية يقول: أود منك وبصور عاجلة أن تكتب عن منع أو عدم إعطاء الموظفين إجازة اضطرارية بلا مبرر مقنع رغم استحقاقها نظاما وأصدقك القول إن ذلك حاصل مرارا وتكرارا في إدارتنا وهو أيضا مدير متغطرس وينظر للموظفين بنظرة دونية وأنا أحد المتضررين ففي أحد الأيام مرضت والدتي فطلبت إجازة اضطرارية يوما واحدا فقط ورفض المدير رفضا قاطعا وبازدراء ودون إبداء الأسباب ولم يكن أمامي حينها إلا الغياب علما بأنه متيقن بأن والدتي مريضة فعلا فقد أكد له بعض الزملاء صحة قولي لا أطيل عليك فقد تم حسم يوم من راتبي، المشكلة أن هذا المدير يطالبنا بالإنجاز ورفع كفاءة العمل.
التعليق : كما ترون فهذا التصرف يعد ودون مغالاة أحد ضروب التعنيف الإداري فبأي حق يصادر المدير حقوق موظفيه فالإجازة الاضطرارية أبسط مطالبهم المشروعة، وأوجدت كي يتمتع بها الموظف وفق ما تستلزم ظروفه حتى لو أريدت لغرض الراحة من عناء العمل فليس من الإنصاف ولا من رجاحة التفكير أن يتعنت المدير برفض إجازة الموظف فالأكيد أنه سينعكس ذلك سلبا على عطائه وإنتاجيته فلا جدوى بل لنقل من العبث وقلة الحيلة رفضها، فالمدير الحصيف يستميل موظفيه لاستدرار مزيد من العطاء وأقله منحهم حقوقهم وأبسطها الإجازات.. أعلم سلفا أن بعض المديرين سوف يبادرون بالقول إن بعض الموظفين لا يستحقون إجازة بوصفهم غير منتجين وبصراحة أكثرهم متسيبون ورفض الإجازة من قبيل العقاب ورب فريق آخر من المديرين يعللون رفضهم بأن أغلب الموظفين يطلبوننا ترفا أي ليس لحاجة ماسة.. أقول لهؤلاء وأولئك حتى لو كانت تلك الفرضيات أو التخرصات صحيحة.. ما هي موجبات رفض الإجازة ؟، وبكلمة ما العائد للمنظومة، هذا إذا افترضنا جدلا الموضوعية وحسن الطوية في تبريراتهم فمن البديهي والحالة تلك أن الموظف أمام خيارين إما التغيب أو الإذعان على مضض لتعنت المدير لكن من البديهي أيضا لن يرجى من هذا الموظف المتغيب أو ذاك المذعن أي عطاء بل سوف تتدنى إنتاجيتهما هذا دون الحديث عن ما يسببه ذلك العنت من عدم الثقة بين المدير وموظفيه وتداعيات ذلك على مجريات العمل.. مغزى القول يتعين على جميع المديرين أن يترفعوا عن هكذا تصرفات لا بل يجب أن يوظفوا تلك الحقوق المشروعة ويستثمروها لمصلحة العمل وليس العكس، وفي السياق بعض المديرين يتشبثون كي لا نقول يتذرعون بأن مصلحة العمل لا تسمح وثمة تدابير توجب ومقتضيات تستلزم إلى آخر القائمة نحترم ذلك ونقدره لكن أليس الأجدر والأكثر نفعا بأن يكسب المدير موظفيه بتأمين حقوقهم لاحظوا حقوقهم أي دون عناء أو مكابدة، وفي الإطار أزعم أن إجازة يوم أو اثنين أو أكثر لن تؤثر قيد أنملة على تسيير دفة الإدارة أو التقليل من الإنتاجية فالمفترض أصلا أن هناك بدائل لكل موظف وهذا هو النسق الفاعل والتخطيط الأنجع وليس التعسف بمنع الإجازة إلا إذا كان الاعتقاد لدى البعض بأن مصادرة حق الموظف بالتمتع بإجازته يزيد من هيبته ويكرس (التسيد) أو طمعا بأن يحسب ذلك السلوك لصالحه لجهة أنه حريص على مصلحة العمل.. نقول: إن كل تلك الاعتقادات أو الأوهام إن جاز الوصف غير صحيحة وبعيدة عن الواقع. أتمنى على هكذا مديرين ألا يراهنوا على استخدام أساليب التعسف وإن شئنا وبلا موارية (التعنيف) فيما يتعلق بحقوق الموظفين من إجازات وترقيات ودورات فالأرجح منحها ودونما منة وتاليا المطالبة بالعطاء والإنتاجية عندها يحق للمدير محاسبة المقصر .. المفارقة حتى كل المتميزين في العمل لم يسلموا من هذا الأسلوب العدمي إذ يعمد بعض المديرين حرمانهم من حقوقهم في التمتع بالإجازة ناهيك عن الدورات بحجة أنهم أكفاء ولا يمكن

© مركز المعلومات

الاستغناء عنهم، فأي منطق وأي توجه سديد يوصي بأن يكافأ مثل هؤلاء الموظفين بمصادرة أبسط حقوقهم بجريرة أنهم متقانون في عملهم! أليس ذلك مدعاة لتخاذلهم.. واستطرادا لتدني عطائهم ؟..
خلاصة القول: إن تلك الترهات والأساليب العقيمة لن تجدي نفعا مع جميع الموظفين بمختلف مستوياتهم ودرجات عطاءاتهم، كما لن تضيف للمديرين الهيبة (الاستئساد) ورجاحة القيادة كما يتصور البعض بل على العكس تماما.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

المصدر: جريدة عكاظ الاحد1431/06/9 هـ 23 مايو 2010 م العدد : 3261
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100523/htm20100523351856.

القاصرات في خطر !

عبدالله الحكيم

أحمد الله أن السيدة والدتي العزيزة لم ترفع أثناء تاريخها الزوجي مع السيد الوالد أية دعوى شرعية، ولا ما يندرج بنوعه أو جنسه تحت أية قضايا من نوعه. على مدى أربعين عاما كانت تنجب العيال والبنات ولا تعرف في أي شارع تقع المحكمة. قلت لنفسي.. لو كانت تقرأ الصحف وكان الرجل باقيا على قيد الحياة لربما هددته في لحظات من الغضب العابر برفع دعوى لأن «الجماعة» إياهم عقدوا إليها نكاحا فيما كانت قاصرا ولا تدري. لقد أخذوها على خوانة ـ بحسب المثل المصري ـ وكان الرجل العجوز قد أنجب منها ثلاثة عشر نفسا واحدا تلو الآخر من غير مشاكل ولا مستشفيات.. ولا هموم ولا هم يحزنون. من كثر قراءاتي لقضايا القاصرات، صرت أفكر على نحو تشيزوفريني هل أنا والعياذ بالله نتاج استغلال جنسي أو أنني نتاج عادي عادي!.

شخصيا أفكر ـ من وقت لآخر ـ وخاصة بعد استدراكي لمسألة الزواج من قاصرات، إثارة هذه المرأة اليتيمة ضد ابن عمها، فقد عقد لها على مسؤوليته وبعد اطمئنانه أنها آلت إلى الرجل العجوز فص ملح وذاب واختفى وسط الزحام، ولكن ما بعد هذه الفكرة، توجد الآن وما بعد الآن مشكلة أكبر وأكثر خطورة اجتماعية من الأفكار بقفشات ومن غير قفشات، إذ كونها تطال من ينطبق عليهن وصف قاصرات، وكذلك أيضا من ينطبق عليه من أولياء الأمور أنه زوج ابنته مستخدما الحيلة أو الإيقاع بها في حضن الزوجية على سبيل الدفع مقرونا بالإكراه.

بالأمس الأول فقط أثارت صحافتنا العزيزة ممثلة في «الوطن» وما بعد الوطن كتبت صحيفة «شمس» على جبينها تقريرا يتناول الحكم على رجل أعمال سعودي تزوج قاصرا سجنا هكذا حكموا عليه (غيابيا) لعشر سنوات لزواجه من قاصر مصرية عمرها أربعة عشر عاما.

لك الله أيها الرجل العجوز وعزائي إليك، فيما يقال عنك وما لا يقال، فقد كان الأجدر بك معرفة القوانين وما بعد ومن قبل، فالقوانين المدنية صارت لا ترحم لدرجة أن المرأة المتزوجة قاصرا وغير قاصر كبيرة وصغيرة وأيا كان عليه الحال تستطيع رفع دعوى شرعية ضد زوجها وضد ولي أمرها إذا ما ثبت فعلا أن ولي أمرها عقد نكاحها حثا إليها بدفع كأنه الإكراه وقد يكون إكراها واضحا صحيحا ولا خلاف عليه. وأما ما ورد بأحكام القانون مصريا وغير مصري بالاتكاء عليه مثل قولهم زواج واستغلال جنسي في عبارة واحدة، فهذه والله كبيرة جدا وقوية أيضا. فالزواج شيء.. وينبغي نفيه لكل إكراه ولكل استغلال جنسي وغير جنسي.. وأما مسألة الإكراه والاستغلال فهي تنفي شرعا الزواج من عدمه.

ويا أيتها السيدات.. الفرصة الآن لديكن مواتية لاستغلال القانون.. وقلبي وتر، وينك يا عازف عود!.

© مركز المعلومات

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أهذا الحد بلغت البطالة بين البنات الجامعيات؟!

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين24 مايو 2010 العدد 6069
.html397148 /article_24/05/2010 http://www.aleqt.com/

محمد بن عبد الله الشريف

كلما قررت التوقف عن الكتابة عن مشكلة البطالة في البلاد، بسبب كثرة ما كتبت، وقناعتي التامة بعدم وجود ما يدل على إحساسنا بها، وتحركنا من أجلها، أتى ما يعيدني إلى عنفوان المشكلة، ويجبرني على الخوض فيها من جديد، وإن كنت ما زلت على قناعتي بأنه ليس ثمة اعتراف بخطورة المشكلة، لأن الجهات المسؤولة عن حلها، والتي كانت السبب في نشوئها، وتضخمها، مازالت تحاول تعليق أسبابها على أمور تدعي أنها ليست مسؤولة عنها!..، وما دام الأمر كذلك، أي أنه ليس ثمة اعتراف بالمشكلة، مع خطورتها، واستشعار للمسؤولية عنها، فإنها ستتفاقم، وخطرها سيزداد، وهذا هو ما يعبر عنه واقع الحال، حيث زادت نسبة العاطلين عن العمل من 10 في المائة في عام 2008 إلى 10.5 في المائة عام 2009، وترتفع النسبة لتصل إلى 28 في المائة بين الإناث!..، والغريب أن النسبة الأكبر للعاطلين عن العمل، بين الجنسين، هم من حملة الشهادة الجامعية، إذ تبلغ النسبة 44 في المائة، ولكنها عند الإناث الجامعيات تصل إلى 78 في المائة..!، أي أن معظم من يتخرجن في الجامعات يبقين دون عمل!..، والأغرب الذي يدعو للدهشة، أنه عند المقارنة مع الوافدين يتبين أن النسبة الأعلى بين الوافدين العاملين في المملكة تقل مؤهلاتهم عن الثانوية العامة، فنسبة من يحمل الشهادة الجامعية منهم لا تزيد على 12 في المائة، ومن يحمل الثانوية العامة لا تزيد نسبته على 15 في المائة، والبقية دون هذا المؤهل، أي في عداد الأميين (صحيفة "الحياة" 2/6/1431هـ .(

ومع ذلك يوجد من يبرز وجود البطالة بوجهها وواقعها المرعب في المملكة بأن السعوديين غير مؤهلين لسوق العمل!..، أي أن من يحمل الابتدائية من غير السعوديين مؤهل للعمل أكثر ممن يحمل الشهادة الجامعية منهم، وهي معادلة مقلوبة، بيد أنها تصبح لدينا مقبولة !

وأكبر دليل على تفاقم مشكلة البطالة لدى العنصر النسائي أنه لم يتح للتوظيف خلال العام الماضي، في القطاع الحكومي سوى 8574 وظيفة بلغ عدد المتقدمات لها من حملة الشهادة الجامعية 310 آلاف خريجة!..، مع احتمال أن تلك الوظائف لم تشغل بكاملها بسبب عدم تطابق شروط بعض الوظائف وطبيعة متطلباتها مع بعض التخصصات، لغلبة التخصصات النظرية على غيرها من التخصصات العلمية، والدليل أن عدد الوظائف المتاحة في مجال العلوم الشرعية كان 1523 وظيفة، بينما بلغ عدد المتقدمات لها 66.580، وعدد الوظائف المتاحة في مجال تخصص اللغة العربية كان 1199، بينما بلغ عدد المتقدمات لها 55.762) صحيفة "الاقتصادية" 4/6/1431هـ .(

وهكذا يزداد عدد المتقدمات كلما كان المعروض وظائف ذات تخصصات نظرية، وعلى افتراض أن الوظائف المعلن عنها شغلت بالكامل، فإنه بقي من عدد المتقدمات أكثر من 300 ألف دون تعيين!..، فضلا عن أعداد العاطلات ممن لم يتقدمن، أو ممن تقل مؤهلاتهن عن الجامعية!..، وهو ما يعطي مؤشرا قويا على عدم ملاءمة مخرجات التعليم لسوق العمل حتى في القطاع الحكومي، وينبئ بأن توجهات التعليم الجامعي في واد، ومتطلبات سوق العمل في واد آخر!..، وهو ما يؤكده وضع الوظائف الصحية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن 80 في المائة من الوظائف الطبية، و60 في المائة من الوظائف الصحية المساعدة مشغولة بغير السعوديين!..، هذا في القطاع الحكومي، أما في القطاع الخاص فليس هناك نسبة من العاملين السعوديين والعاملات في هذا المجال تستحق الذكر! ومن اللافت للنظر أنه لا توجد في الأفق أي خطط أو توجهات معلنة لتصحيح مسار توجهات التعليم العالي لتكون قريبة من متطلبات سوق العمل، رغم أن الأمر في غاية الأهمية لأن تخريج طلبة لا يجدون عملا في مجالات تخصصهم هو تكريس للبطالة، وتكديس للعاطلين في حد ذاته، فضلا عن كونه هدرا للأموال والجهود في التعليم العالي!..، وقد غدا من الضرورات الملحة إيجاد الحوافز والأسباب التي من شأنها إحداث بعض التوازن في توجهات الطلبة في دراساتهم، ومنها تحديد عدد المقبولين في التخصصات النظرية

كي يتوجه الطلبة إلى غيرها من التخصصات، ومنها كذلك استخدام مكافأة الطلبة كحافز يشجع على الاتجاه إلى التخصصات العلمية، بخاصة أنه أمر يصب في مصلحة الطلبة أنفسهم، ويضمن لهم توافر فرص العمل بعد التخرج دون عناء وانتظار، وعلى الطلبة، من الجنسين، أن يدركوا أن سوق العمل في المملكة في المستقبل هي سوق التخصصات العلمية المهنية بسبب النهضة التي تعيشها المملكة، والمشروعات الكبرى العلمية والتقنية التي تشيد الآن، وستفتح أبوابها لحاملي التخصصات العلمية بعد سنوات، مثل الجامعات التقنية، والمدن الاقتصادية، ومدن المعرفة، والشركات والمشروعات الضخمة.. وإذا عدنا إلى قضية البطالة بين النساء بالذات، فثمة أسئلة كثيرة تنتظر الإجابة، أليس بقاء نسبة 78 في المائة من حاملات الشهادة الجامعية بدون عمل أمر مؤلم؟!.، ألا يهزّ هذا الضمائر الحية؟! ولا سيما من هم في موقع المسؤولية في التوظيف، وتوجهات التعليم العالي؟!.. ألا يدعو ذلك أسر الخريجات للقلق على وضع بناتهم ومستقبلهن؟!..، والخوف عليهن من الانجراف في طريق الانحراف، تحت وطأة الملل والاكتئاب والحاجة؟ !

إنني أعتقد أنه لو كان هناك تطبيق سليم لقرارات الدولة وتوجهاتها، ولا سيما توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز التي تنادي بوضع مصلحة المواطن أولاً، وأن كل قرارات الدولة ومشروعاتها هي من أجل هذا المواطن، وتأمين فرصة العمل الشريف له!..، وأنه لو صحت النيات، واستشعرت المسؤوليات فلن يبقى خريج واحد دون عمل!..، خذوا مثلاً قرار مجلس الوزراء رقم 120 الذي فتح للمرأة آفاقاً واسعة في العمل، وألزم كل منشأة، حكومية وغير حكومية، بأن تسند جزءاً من أعمالها إلى المرأة، بشرط تخصيص المكان المناسب لها، لو طبق ذلك القرار، كما يفترض، لتم استيعاب كل طالبات العمل!..، وخذوا مثلا آخر، وهو المدارس الأهلية فمعظمها يحصل على إعانة وتسهيلات من الدولة، والرسوم الدراسية فيها تزداد سنة بعد أخرى، وهي تحقق أرباحاً مجزية، فلماذا لا تلزم بتوظيف بنات الوطن في مجال التعليم، بدلا من الاعتماد على الوافدات؟!.، ولا ينبغي الاحتجاج بارتفاع الرواتب التي تطلبها الخريجة السعودية عما تطلبه غيرها، فقد تضاءلت طموحاتها وأصبحت تقبل بأقل الرواتب للخروج مما هي فيه من وضع سيئ، جراء البطالة !

وأتساءل، في الختام، ألا نعي خطورة المشكلة، وكونها متعدية، تجر معها مشكلات أخرى منها الأخلاقية والأمنية والاقتصادية؟!..، ألا ندرك أن المواطن والمواطنة مقدمون على غيرهم، ممن يجدون عملاً رغم تواضع تأهيلهم، وبناتنا تخنقهن البطالة في البيوت؟!..، إن الأمر لم يعد يحتمل التسويف والتصريف، والتنصل من المسؤولية، وتعليقها على أسباب غير منطقية !

© مركز المعلومات

مشروع لمائة مجرم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/06/10 هـ 24 مايو 2010 م العدد : 3262
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100524/htm20100524352061.

عزيزة المانع

في «عكاظ» يوم الأربعاء الماضي (1431/6/5) طالعنا خبر مفاده أن مائة عامل تجمهروا أمام مكتب العمل في المجمعة، يطالبون الشركة التي استأجرتهم بمرتباتهم المحتجزة عندها منذ تسعة شهور!

حين نقرأ خبرا كهذا تتداعى إلى الذهن أمور كثيرة، قد لا تكون متعلقة بالتأمل في غياب قيم الأمانة ونقاء الذمة والعدل ومخافة الله وغيرها من القيم الأخلاقية التي تأبى على صاحبها الظلم وبخس الناس حقوقهم فحسب، وإنما أيضا تخيل النفس مكان هؤلاء العمال، خاصة متى كان الحال مثلهم، دخل محدود من مصدر واحد لا مصدر غيره.. تخيل نفسك كيف يكون حالك لو كنت في مثل موقف هؤلاء؟ بالرغم من أنك تعيش في بلدك وبين أهلك وأقاربك وعدد كبير من أصدقائك الذين قد تجد عندهم ما يسد حاجتك ريثما يتحسن الوضع ويعود إليك دخلك المحتجز، لكن هؤلاء يعيشون في بلاد غريبة عنهم لا أهل حولهم ولا أقارب ينجدونهم وقت الشدة وأصدقاؤهم غالبا مثلهم في الفقر والحاجة. من كان مثلهم على هذه الحال، ما هو المصير الذي ينتظره؟

كيف لهؤلاء العمال الفقراء العيش بلا دخل، ليس شهرا أو شهرين وإنما تسعة أشهر؟ كيف لهم أن يطعموا أفواههم وأفواه صغارهم؟ وكيف يمكن أن يتعاملوا مع الجوع متى اشتد عصره لهم؟ يقول المثل العامي (الجوع كافر) فالجائع قد يفعل أي شيء، أي شيء ليسد جوعه، وعندما يصير الجوع سيفا يزهق الروح، يستحيل حب الحياة إلى مارد مجنون يدفع بصاحبه إلى التماس النجاة في كل منفذ يتسلل منه ضوء يبشر بالبقاء على قيد الحياة. إن هذه الشركة وأمثالها حين تؤخر دفع أجور العمال، تكون هي المسؤولة الأولى عما يقع من جرائم في المجتمع بيد العمالة الوافدة. فهي لا تذنب في حق عمالها فحسب، وإنما قبل ذلك هي تذنب في حق المجتمع بأكمله، مسألة تأخر الشركات والمؤسسات والمصانع وغيرها من الجهات التي تستأجر العمالة الوافدة بأرخص الأجور وفوق ذلك تماطلهم في دفعها، ليست من المسائل النادرة، بل هي حال تتكرر مرارا، لكن لا أحد يلتفت إلى ذلك، يموت العامل المسكين جوعا ولا أحد يحس به، أو يتفاعل معه، حتى إذا ما وقع متلبسا بصناعة خمر أو بترويج صور غير أخلاقية أو متاجرا بالدعارة أو غير ذلك من الجرائم المهددة لسلامة المجتمع، تلقى العقاب وحده منفردا، وانسحبت جهة عمله سالمة، لتصيد ضحايا جدد تمارس عليهم ظلمها، فتقدم وجبة أخرى من المجرمين للمجتمع.

إن من حق هؤلاء العمال الذين حرموا من حقوقهم المالية طيلة تسعة أشهر، من حقهم أن يحصلوا على تعويض من جهات عملهم عن تأخير مستحقاتهم المالية وليس فقط صرف الرواتب المتأخرة، ومن حق المجتمع أن يفرض على تلك الشركات المماطلة في دفع أجور عمالها غرامة مالية كبرى تتضاعف كلما طالت مدة تأخير دفع المستحقات المالية لأصحابها.

إن العمال في مجتمعنا ليس لهم نقابة ولا اتحاد ولا جمعية ولا هيئة ترعى حقوقهم وتدافع عنهم، ومرجعهم الوحيد وزارة العمل، فماذا قدمت الوزارة لتحمي العمال؟

مشاكل وحلول الإسكان في المملكة(1-2)

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ، 24 مايو 2010
1&G=760775 &I=13492 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

د. عبد الوهاب القحطاني

تعد المملكة من أكثر دول العالم نمواً سكانياً منذ بداية الطفرة البترولية في منتصف السبعينات من القرن الماضي، وذلك لتحسن الظروف الاقتصادية والبيئة الصحية، حيث يبلغ معدل النمو السكاني بالمملكة حوالي 3.9%. ويشير تقرير البنك الدولي إلى أن عدد سكان المملكة سيبلغ حوالي 32 مليون نسمة في عام 2015م، لكنني أتوقع أن يتجاوز هذا الرقم بكثير ليبلغ حوالي 36 مليون نسمة. وتزداد الحاجة للنمو العمراني بتزايد النمو السكاني، خاصة أن المملكة مقبلة على جيل شبابي لا تتوافر له الظروف الاقتصادية التي تساعده على امتلاك منزل بسعر يناسب دخله السنوي الآخذ في التراجع من حوالي مائة وعشرة آلاف ريال بنهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي إلى حوالي خمسة وعشرين ألف ريال في السنوات الخمس الأخيرة. وسيتراجع معدل الدخل للفرد في المملكة إلى أقل من هذا المعدل إذا استمرت البطالة على هذا المستوى، بل وسيكون تراجعه قوياً إذا لم تتوافر الوظائف المناسبة للنمو السكاني العالي. الحقيقة أن قيمنا الاجتماعية ساهمت بدرجة كبيرة في سرعة ومعدل النمو السكاني العالي غير الأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية مثل تراجع النمو الاقتصادي وسعر برميل البترول، حيث نلاحظ زيادة عدد أفراد الأسرة مع تراجع دخلها الذي لا يساعدها على امتلاك المنزل الأسري الأساسي المريح بسعر يتناسب مع دخولهم الوظيفية المتواضعة .

السكن المناسب الذي يفي بحاجة المواطن حق من حقوقه الإنسانية، وهذا ما يجب أن تنطلق منه استراتيجية الإسكان بالمملكة لأن السكن من الاحتياجات الأساسية التي توطد الأمن والأمان في البلاد.تتزايد الحاجة للوحدات السكنية في كل مدينة وقرية في المملكة بتزايد النمو السكاني، لكن السعوديون لا يدركون حجم المشكلة التي تتفاقم سنة بعد أخرى بالرغم من زيادة ميزانية صندوق التنمية العقارية في السنوات الأخيرة. المشكلة أكبر مما يؤديه صندوق التنمية العقارية من تمويل لإنشاء المنازل.المملكة لا تعاني من صغر المساحة الجغرافية القابلة للتعمير وإنما تفتقر للرؤية الاستراتيجية الصحيحة التي تساعدها على مواجهة مشكلة العجز في الوحدات السكنية لتلبية احتياجات سكانها في المديين القريب والبعيد. يعتقد البعض أن المشكلة تكمن في المخططات التي استحوذت على أموال الناس من غير تطوير يذكر، بل الكثير منها مجمدة بينما بعضها تنظر فيه المحاكم للفصل بين المساهمين والمطورين لهذه المخططات. هذا صحيح بل يعتقد الكثير من المتخصصين في العقار أنه أحد الأسباب التي ساهمت في العجز الإسكاني بالمملكة .

ولقد خطت الحكومة خطوات حثيثة قبل عقد من الزمن عندما وزعت الأراضي على ذوي الدخل المحدود في مناطق عديدة من المملكة، حيث قام المواطنون المستفيدون منها بتطويرها إلى وحدات سكنية، لكن هذه الخطة الاستراتيجية الطموحة تراجعت لأسباب عديدة منها شعور أصحاب المخططات أنها تؤثر عليهم سلباً عندما تتناقص مبيعاتهم في أراضي مخططاتهم، لذا نرى ضرورة توزيع المزيد من هذه الأراضي للدخل المحدود والفقراء بشرط تطويرها لمواجهة الحاجة السكنية وعدم بيعها للذين يتاجرون فيها من غير تطوير حقيقي لها، خاصة أن ذوي الدخل المحدود والفقراء غير قادرين على شراء أراضي المخططات العالية السعر. وسأكمل الحديث عن هذا الموضوع المهم في الأسبوع القادم إن شاء الله.

*جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

© مركز المعلومات

حقوق الطفل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء25 -5- 2010
.html529012 /article25/05/2010 http://www.alriyadh.com/

يوسف القبلان

في الأماكن المزدحمة، وفي المناسبات الاحتفالية التي تجتمع فيها العائلات بصحبة الأطفال لا يكون من المستغرب سماع إعلان عن طفل ضائع، وجدته الإدارة المسؤولة ووفرت له الأمان حتى حضور أحد من أفراد عائلته .
هذا أمر يحدث في الأماكن العامة وهو ينطوي على خطر قد يعرض الطفل للاختطاف .
اللوم بالتأكيد يقع على الآباء والأمهات والمرافقين الكبار، فالكبير هو المسؤول وليس له عذر في ضياع الطفل كأن يقول إن الطفل شقي، أو أنه كان مشغولاً، أو اعتمد على أخيه الأكبر، فالمسؤولية لا تلتغي بتفويض الصلاحية، وهذا مبدأ إداري ولكنه أيضاً مبدأ تربوي .
إن من حق الطفل أن يجد الأمان والحماية لأنه غير قادر على حماية نفسه .
سمعت في نشرة اخبارية القصة التالية :
أم في أمريكا تظهر للعالم لتعترف أنها تركت طفلها في السيارة لمدة ثماني ساعات تحت حرارة الشمس حتى فارق الحياة، وهي اليوم تشعر بالذنب وتريد أن تنبه الأمهات إلى عدم ارتكاب نفس الخطأ .
والمثل الذي يقول عذر أقبح من ذنب ينطبق على تلك الأم التي بررت جريمتها بالنسيان .
وما أكثر الأسباب التي تقود إلى الحاق الضرر بالأطفال ومنها الاتكالية، سواء في البيت أو في الأماكن العامة .
في البيت قد يتعرض الطفل للخطر كالسقوط من مكان مرتفع، أو الاقتراب من النار أو الآلات الحادة .
وفي خارج البيت يتمثل الخطر في قطع الشوارع، والاستخدام الخاطئ للدرج الكهربائي في الأسواق، أو عدم ربط حزام الأمان في السيارة .
الأخطار كثيرة، وليس من التربية القول بأن على الطفل أن يجرب الخطر، وهناك فرق بين التجريب تحت الإشراف، وبين التعرض للخطر بمبرر تقوية شخصية الطفل وتركه يعتمد على نفسه منذ سن مبكرة .
ليس من التربية أن يضع الأب طفله في حجره وهو يقود السيارة، وليس من التربية أن نترك الطفل في المصاعد، أو في السير الكهربائي للحقائب في المطارات، والأب يتفرج على ذلك !
وليس من التربية أن نترك الطفل في الأماكن العامة المزدحمة يسير وحده ثم نكتشف فجأة أن الطفل غير موجود، وأن كلاً من الأم والأب اعتمد على الآخر وربما كان الاعتماد الكلي على الخادمة التي تم تكليفها بمهمة أخرى دون نقل مهمة الإشراف على الطفل إلى شخص آخر !!
وهكذا تضيع المسؤولية ويدفع الطفل ثمن الإهمال، والاتكالية .
لقد أدى موضوع ضياع الأطفال في الأماكن المزدحمة إلى تخصيص غرف للأطفال المفقودين، كما أن البعض أصبح يستخدم اسلوب ربط الطفل بحبل في يد الأم أو الأب .
الذين يرفضون هذه الطريقة يعتقدون أنها تقيد حرية الطفل، وتعبر عن عجز الكبير، أو خوفه المبالغ فيه .
ومهما تكن الطريقة فإن المهم هو توفير بيئة أمن وحب للطفل وحمايته من المخاطر التي لا يدركها، ولا شك ان بعض الكبار بحاجة إلى دورات تدريبية في كيفية التعامل مع الأطفال، واحترام حقوقهم بطرق تروبية سليمة، وهي حقوق كثيرة أهمها الأمن جسدياً وفكرياً وتربوياً، ومن يعتقد أنه يؤدي حقوق الأطفال لمجرد تأمين احتياجاتهم المادية فهو بحاجة إلى الالتحاق ببرنامج عن حقوق الأطفال.

مسلسل قضية المعلمين: أكثر من 13 سنة

المصدر: جريدة الوطن يوم الثلاثاء25 مايو 2010
428http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=

قينان الغامدي

في يوم الجمعة 12 محرم 1430هـ الموافق 9 يناير 2009 نشرت صحيفة الوطن ما يلي: (أكد وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالله بن صالح العبيد أنه سيتم إغلاق ملف تحسين مستويات المعلمين خلال 12 يوما
في يوم الجمعة 12 محرم 1430هـ الموافق 9 يناير 2009 نشرت صحيفة الوطن ما يلي: (أكد وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالله بن صالح العبيد أنه سيتم إغلاق ملف تحسين مستويات المعلمين خلال 12 يوما، مرجعا السبب في ذلك إلى تفعيل توجيه خادم الحرمين الشريفين القاضي بتشكيل لجنة من عدة وزارات لإنهاء مشكلة تحسين المستويات، إضافة إلى الاعتمادات المالية الجيدة التي حظيت بها الوزارة في موازنة العام الحالي، وطلب الوزير من 204 آلاف معلم ومعلمة يعملون على مستويات متدنية لا تتفق ومؤهلاتهم التي يحملونها انتظار قرارات اللجنة الوزارية المشكلة لدراسة تحسين أوضاعهم خلال 12 يوما فقط. ووجه العبيد لهؤلاء المعلمين والمعلمات رسالة مفادها "انتظرتم التحسين منذ 12 عاما، فعليكم الانتظار 12 يوما مقبلة فقط") هذا ما قاله الوزير السابق الذي غادر الوزارة بينما ملف القضية توغل في الوزارة ومازال يحتفي بالمزيد من الأوراق والقرارات والمواعيد والمرافعات والشكاوى والوعود، فهل القضية شائكة إلى هذا الحد؟ لا ليست شائكة ولا يحزنون لكنها باختصار شديد ووضوح أشد مكلفة جدا، يعني تتطلب مليارات الريالات لحلها مع آلاف الوظائف التي يجب استحداثها على مستويات المعلمين والمعلمات لتسكين المتضررين والمتضررات على المستويات التي يستحقونها نظاما. وعند كلمة (نظاما) هذه يجب أن يتوقف المعنيون بتطبيق الحل الواضح وضوح الشمس، فهذه كما يقال – سيرة وانفتحت – ولن تغلق حتى ينال أصحاب الحق حقهم الذي كفله لهم النظام، والنظام هنا واضح وصريح في كادر المعلمين والمعلمات الذي يستطيع أي موظف في ديوان الخدمة المدنية أن يضع كل معلم ومعلمة من المئتين وأربعة آلاف في المستوى والدرجة اللذين يستحقهما عند تعيينه ثم يحسب الفروقات المالية التي ضاعت على مدار سنوات الخطأ خلال دقائق. أقول موظفا واحدا وليس لجنة ولا مجموعة لجان وخلال أيام قد لا تصل إلى الاثني عشر يوما التي حددها الوزير السابق قبل أكثر من خمسة عشر شهرا.

الحل معروف وواضح وسهل، فكيف ولماذا طالت هذه القضية كل هذا الوقت؟ لا أدري، لكن سواء كان السبب يكمن في التكلفة المالية الباهظة التي يتطلبها تعويض المتضررين أو في عدم وجود وظائف على المستويات المطلوبة، فإن التكلفة المادية والمعنوية تزيد كلما بقيت القضية على طاولة التسويف والانتظار وأنصاف الحلول، فأما التكلفة المادية فواضح كيف تزيد وأما المعنوية فيستطيع خبراء التربية وعلم النفس في وزارة التربية حسابها وانعكاساتها على ميدان العمل الذي نقول صباحا ومساء إن محوره الرئيس هو المعلم والمعلمة، هذا المحور الرئيس هو هؤلاء الذين يشعرون بالظلم منذ أكثر من ثلاث عشرة سنة.

© مركز المعلومات

تشريح البطالة

المصدر: جريدة الوطن يوم الثلاثاء25 مايو 2010
425http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=

عبدالعزيز حمد العويشق

من الناحية الاقتصادية، تشكل البطالة أكبر تحد يواجه أي اقتصاد في العالم، ومن الناحية الاجتماعية والأمنية، هناك خطر كامن في إحباط الشباب المتعلمين المتعطلين عن العمل

ناقشت في الأسبوع الماضي التقرير الذي أصدرته حديثاً مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات عن وضع القوى العاملة في المملكة، وأتطرق اليوم إلى تحليل ظاهرة البطالة، كما يُظهرها التقرير.

بلغ عدد "المتعطلين عن العمل" في عام 2009م 449 ألفاً، أي أن معدل البطالة بلغ 10.5% من إجمالي قوة العمل، مما يشكل زيادة ملموسة عن العام السابق حين بلغ عدد المتعطلين 416 ألفاً ، أو مانسبته 10% من إجمالي قوة العمل، وهي نسبة مرتفعة بجميع المقاييس، فكيف وهي تحدث في اقتصاد يمر في أزهى عصوره؟

من هم هؤلاء "المتعطلون" ؟ يُعرّف التقرير المتعطل عن العمل بأنه: "هو الفرد الذي بلغ عمره (١٥) سنة فأكثر، والقادر على العمل، ولديه استعداد للعمل خلال أسبوع الإسناد، ويبحث عن العمل بجدية تامة خلال فترة الأربعة أسابيع الماضية المنتهية بنهاية أسبوع الإسناد ولم يجد عملاً".

ويلفت النظر حقاً ما يرصده التقرير من أن الغالبية الساحقة من المتعطلين هم من المتعلمين: فنحو 44% منهم من خريجي الجامعات، و 13% من حملة الدبلوم، و 26% من حملة الثانوية. أما الأميون فهم أقل من 1% من المتعطلين !

والغالبية العظمى من المتعطلين هم من الشباب. ففي حين أن نسبة البطالة الإجمالية 10.5% فإن هذه النسبة تصل إلى 43% بين الشباب في الفئة العمرية (20-24 سنة).

والغالبية العظمى من المتعطلين هم من غير المتزوجين، الذين يشكلون مانسبته 80% من إجمالي عدد المتعطلين عن العمل.

ونلاحظ هنا عدة خصائص فريدة تميز ظاهرة البطالة لدينا: أولها تركز البطالة بين المتعلمين واختفاؤها شبه التام بين غير المتعلمين، وفي معظم دول العالم تتركز البطالة في الفئات متدنية التعليم، فالجميع يتوقع أن التعليم يقلل من فرص البطالة ولا يزيد منها. فماذا حدث لدينا؟ أليست بطالة المتعلمين بهذه النسب المرتفعة مؤشراً على وجود خلل في العملية التعليمية، خاصة في المرحلة الجامعية، أدى إلى هذه الظاهرة الغريبة لدينا. وربما كان هنا مربط الفرس !

وهناك ظاهرة فريدة أخرى: حينما تراجع تقارير مصلحة الإحصاءات العامة للأعوام السابقة، تجد أن معدل البطالة ظل يراوح مكانه منذ عام 2002م عند نسبة 10% بل زاد قليلاً هذا العام. ووفقاً للنظرية الاقتصادية، فإننا نتوقع أن تتقلص ظاهرة البطالة إلى حدودها الدنيا، في ظل النمو الاقتصادي غير المسبوق الذي تمر به المملكة، وهذا ما بشرت به بالفعل خطط التنمية، التي ربطت بين النمو الاقتصادي وارتفاع نسبة التشغيل لدى المواطنين. ولكننا نلاحظ العكس هنا، ففي حين تضاعف الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا العقد، فإن معدل البطالة لم ينخفض.

والظاهرة الفريدة الثالثة، هي طريقة التعامل مع ظاهرة البطالة، إذ عادة ما تُعتبر البطالة أزمة حينما تتجاوز نسبتها ما يسمّى بالمعدل الطبيعي للبطالة، وهو معدل يختلف من دولة إلى أخرى ولكنه في حدود 3- 4% من إجمالي قوة العمل. ولكنها لا تُعامل كأزمة لدينا على الرغم من تجاوزها نسبة 10 .%

ومن الناحية الاجتماعية، وربما الأمنية، ربما كان ثمة خطر كامن من نتائج الإحباط المتوقع لدى مئات الآلاف من الشباب المتعطلين، الذين يرصدهم تقرير مصلحة الإحصاءات العامة، بسبب عدم حصولهم على وظائف، على الرغم من مستوياتهم التعليمية العالية، خاصة أن نحو 80%منهم غير متزوجين،وبالتالي غير مستقرين عائلياً .

وعلى الرغم من رصد البطالة وتوثيقها من قبل مصلحة الإحصاءات العامة لعدة سنوات، سعى البعض إلى التشكيك في وجودها، والتقليل من أهميتها، ووصفها بالبطالة الطوعية، في حين أن البطالة الطوعية لا تدخل أصلاً في إحصاءات

البطالة حسب التعريف الذي اقتبسته من تقرير البطالة. وحاولت بعض الجهات الحكومية في فترة من الفترات أن تقوم بقياس البطالة بنفسها، لأنها لم تكن مقتنعة، فيما بدا، بقياسات مصلحة الإحصاءات العامة .
وهناك أسباب واضحة ومعروفة تفسر الاستنفار الذي تقوم به الدول لمعالجة البطالة، فالأضرار الاقتصادية للبطالة واضحة للعيان، وارتفاع البطالة بنسبة 1% يعني انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنفس النسبة تقريباً، في المتوسط، ولهذا فإن الاقتصاد الوطني يعاني معاناة مباشرة حينما يتعطل فرد واحد من أفراده، فكيف بفقدان (449 (ألفاً من المواطنين لفرص العمل؟
وإذا صح القول بأن الاقتصاد أكثر أهمية من أن يُترك للاقتصاديين، والحرب أكثر أهمية من أن تترك للعسكريين، فإنه ربما حان الوقت لأن نطبق هذا المبدأ على البطالة. فقد أخفق أصحاب الاختصاص في معالجة ظاهرة، بل أزمة، البطالة، على مدى نحو عشر السنوات الماضية، فربما ينجح غيرهم؟

© مركز المعلومات

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الغرب والقوانين الوضعية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء26 مايو 2010 العدد 6071
.html398177 /article_26/05/2010 http://www.aleqt.com/

عبد العزيز محمد هنيدي

في المقالة السابقة تطرقنا للحديث عن ساعة ويوم وأسبوع الأرض الذي تحترمه كثير من الدول لتذكير شعوبها في تلك الأوقات وغيرها بأهمية البيئة وحمايتها من التلوث مما يدل على الوعي البيئي ويقظة الضمير العالمي لمحاربة التلوث ثم فتحنا باباً جديداً للدخول منه إلى نظرة الإسلام والغرب لحقوق الإنسان وأهمية احترام تلك الحقوق وتمتع الشعوب بها بعد أن انتهينا من شرح وتفصيل جميع حقوق الإنسان التي وردت في مواد نظام الحكم الأساس للمملكة ، والآن نكمل ما تبقى من حديثنا في الحلقة السابقة ونبحث في :

المفاهيم والفكر الغربي لحقوق الإنسان

ما نسمع به هذه الأيام في الغرب والذي انتشر في أرجاء العالم عن حقوق الإنسان هو نتيجة للمفاهيم والفكر الغربي الذي أسسه الفلاسفة والمفكرون في الغرب نتيجة للحروب الشرسة التي قتل فيها أعداد كبيرة وهائلة من الأبرياء، وخاصة المسنين من الرجال والنساء والأطفال في الحروب الطاحنة التي حصلت في الحرب الأهلية الأمريكية التي حصلت بين الشمال والجنوب والثورة الفرنسية والحروب الروسية وحروب الأديان والحروب النازية ومحاكم التفتيش والحربين العالميتين، كل ذلك كان وقوداً لاهتمام الغرب بحقوق الإنسان نتيجة للقتلى الذين لا يمكن حصرهم والمشردين ومن تعرضوا للتعذيب وللإعاقة والسجن وأولئك اليتامى الذي فقدوا والديهم والثكالى من النساء اللواتي فقدن أبناءهن، كل ذلك كان نتيجة للظلم القاسي والعنف والإبادة والإرهاب التي تعرض لها الإنسان الضعيف من المدنيين الذين لم يكن لهم حول ولا قوة للدفاع عن أنفسهم أو الهرب إلى أماكن آمنة، كل ذلك ساعد المفكرون في الغرب على البدء في وضع قوانين وضعية تحمي الإنسان من الظلم الفادح وتؤسس للإنسان حقوقاً واضحة تلتزم بها السلطات المسؤولة والدول التي تعيش الشعوب في كنفها ومما ساعد الغرب على إرساء قواعد لحقوق الإنسان المصالحة التي تمت بين الكنيسة والحكام والمفكرين حيث إن الكنيسة كانت تعترض على حرية الاعتقاد التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي صدر من منظمة الأمم المتحدة في عام 1948م وبعد مفاوضات وحوار مع الكنيسة اقتنعت بحرية الاعتقاد وحرية الأديان (وهذا يدل على هشاشة الكنيسة تجاه الأديان السماوية) ونتج عن الحراك الحقوقي بعد تلك الحروب والمصائب مجموعة من القوانين والاتفاقيات والعهود والبروتوكولات التي تؤسس لحقوق الإنسان – ومما سبق يتضح أن الغرب اعتمد على القوانين الوضعية بصفة عامة التي كتبها المفكرون والحقوقيون من بني البشر ولم يكن هناك تأثير كبير مما ورد في الكتب السماوية لديهم كالتوراة والإنجيل، بينما الإسلام اعتمد على ما جاء به الإسلام من حقوق لله تعالى وحقوق لعباده ومخلوقاته وما يتفرع عن ذلك من حقوق كثيرة ، كما يجب الإشارة إلى ما انطلق من أفكار في آسيا وفي الدول النامية عن أن الغرب وخاصة الدول الصناعية يستغل حقوق الإنسان لإذلال الدول النامية ولتحقيق مطامعه ومصالحه وأنه يجب عدم الاهتمام بنظريات حقوق الإنسان الغربية ، والواقع أن ما ذكر فيه شيء من الصحة فقد ثبت أمامي وأنا أسمع وأرى في مجلس حقوق الإنسان الدولي بجنيف أن بعض الدول الكبرى تقف ضد بعض الدول النامية موقف العداء مستخدمة مواد من حقوق الإنسان ضد تلك الدول مع أن هذه الدولة الكبرى من الدول التي لا تحرص في بلادها على تطبيق حقوق الإنسان بدقة وعناية، كما أنها تغض الطرف عن دول تنتهك حقوق الإنسان لكن بسبب مصالحها والمؤازرة التي تجدها من تلك الدول تتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة في تلك الدول الصديقة لها – لكن هذا لا يعني أن نظريات حقوق الإنسان الغربية سيئة إنما التطبيق الانتقائي وازدواجية المعايير وخلط السياسة بحقوق الإنسان كل ذلك من حكام تلك الدول وممثليهم وليس له علاقة بالنظريات والمبادئ والأسس الغربية لحقوق الإنسان التي ثبتت جدواها وأنه يمكن القول إن ما ورد في تلك النظريات والأسس الغربية متطابق مع ما ورد في الإسلام بنسبة قد تصل إلى 90 %وربما أكثر ، وفي الحلقة (123) نكمل ما تبقى.

الأسرة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء26 -5- 2010
.html529273 /article26/05/2010 http://www.alriyadh.com/

د. عبدالعزيز عثمان الفالح

المخلوقات الحية من إنسان وحيوان وطيور ودواب سواء كانت فوق الأرض أو في جوف الماء تتآلف فيما بينها، تتزاوج، تتكاثر، تتعاضد، تحمي بعضها بعضا، يعطف، يحنو كبارها على صغارها، تكوّن لها جماعات وأسراب، كل له لغته وإشارته ورمزيته، كل له قيادته ومسؤوليته، الطيور لها قائد يكون أمام أسرابها وكذا الحيوانات، الإنسان المُكرم والخليفة في الأرض، يولد وينشأ ويترعرع في كنف أسرة من أب وأم، تزاوجا فأنجباه أخذا يحنوان ويعطفان عليه، ينظران إليه بحدب وشغف يحاولان بقدر استطاعتهما أن يكون أفضل منهما في النشأة والتربية والتعليم، فالأسرة الملاذ الآمن بعد الله، والمحضن الأول، مكمن الدفء والحب والود والانتماء والاستقرار، وحدة النظام الاجتماعي، الدرع والحصن والعشيرة، الخلية الأولى في المجتمع، البناء الاجتماعي السائد على امتداد التاريخ، المؤسسة الأولى، مرتكز بناء المجتمع السليم، المسؤولة عن بناء شخصية رجل المستقبل، هي بمثابة القلب من الجسد أن صلحت صلح بإذن الله المجتمع كله فصلاح الآباء يدرك الأبناء، ينشأ ناشئ الفتيان منا على ما كان عوده أبوه، الأسرة المدرسة الأولى والمعلم الأول لأفرادها يتعلم الأبناء منها وفيها السلوك واللغة والخبرات والمعارف يتعلم فيها كيف يكون التعلم والاختيار وحل المشكلات يقول الخليفة عمر بن عبدالعزيز - رحمه الله - الصلاح من الله والأدب من الآباء، الأسرة مدرسة إذا اعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق، ذلك أنها اللبنة الأولى والوحدة الاجتماعية الأساسية للمجتمع تتجسد فيها أركان المجتمع ومقوماته البنائية يرتبط أفرادها بعلاقات عاطفية واجتماعية ومالية، تنظمها حقوق وواجبات يستقيم أمرها بقيادة تدير شؤونها الرجال قوامون عليها والنساء آمرات بها لقول الرسول صلى الله عليه وسلم «آمروا النساء على فتياتهن»، تحفظ النوع وتسعى لتأمين الأمن والاستقرار والتوافق النفسي، تغرس القيم والفضائل الكريمة والآداب والأخلاقيات والعادات الاجتماعية التي تدعم حياة الفرد وتحثه على أداء دوره في الحياة من غرس مفاهيم حب الوطن والانتماء إليه وترسيخ مفاهيم ومعاني الوطنية في أفئدة الأبناء بالتضحية والدفاع عنه فتعليم القيم أكثر جدوى من توفير الغذاء والكساء. الأسرة مسؤولة عن عمليات التنشئة الاجتماعية التي يتعلم الأبناء من خلالها خبرات الثقافة وقواعدها وتمكنهم من المشاركة التفاعلية مع غيرهم من أعضاء المجتمع. للوالدين دور عظيم في الحفاظ على بنيان الأسرة وتنشئة أبنائها تنشئة سليمة صحية، ليرفدوا المجتمع بشباب سليم قوي، من خلال العناية بتقويم طباعهم وعاداتهم وتربيتهم على الصدق في القول، والأمانة، والحلم والأناة وعفة اللسان، وصفاء النفس من الأحقاد، وبر الوالدين واحترامهما، والأدب مع الأسرة والاخوة والجيران والأصدقاء ثم مع الناس، ولعل هذه الأخلاق مما تلازم الإنسان وتدفعه إلى كل فضيلة وهي عون على كمال الشخصية، وتشعره بمسؤوليته تجاه مجتمعه ووطنه ليكون مواطناً صالحاً في المجتمع .

أكد علماء التربية على أهمية تعاهد الآباء لأبنائهم بالعطف والحنان والحدب عليهم والرأفة بهم حفظاً وصيانة لهم من الكآبة والقلق ذلك لما لها من أثر في الأبناء منذ بداية حمل الأم فيتأثر الجنين بما يحيط بها من انفعالات غضب أو فرح، استقرار أو قلق، كل موقف يمر به الطفل في طفولته يؤثر فيه ويترك آثاراً في ملامح شخصيته تظهر في معاملاته وسلوكه وتصرفاته، أكدت منظمة اليونسكو أن هناك مؤثرات على الأبناء من جراء حرمانهم من العطف الأبوي، ولقد أكد

© مركز المعلومات

ميثاق أخلاقيات مهنة التعليم في المملكة العربية السعودية على أهمية تعاون المعلم والأسرة في التربية والتعليم كون المعلم شريك الوالدين في التربية والتنشئة مما يستلزم منه توطيد أواصر الثقة بين البيت والمدرسة، مؤكداً أن عليه أن يعي التشاور مع الأسرة بشأن كل أمر يهم مستقبل الطلاب أو يؤثر في مسيرتهم العملية وفي كل تغير يطرأ على سلوكهم .
المربون والآباء يختارون أحسن الأقوال والأفعال لتكون التربية بالقدوة والموعظة الحسنة والقصة المعبرة والموقف النبيل والعبرة ولتكون التربية بانتهاز المناسبة وبالأمثال ذات المعاني والمدلول وأن يتاح الفرصة للأبناء لابداء الرأي وتشجيعهم على الحوار والنقاش الهادف وأن يبتعد عن الأساليب القاسية والضرب والتعنيف فرب نظرة أقسى من عصا، ولنا في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم القدوة والمثل والأنموذج والمحتذى في التربية والسلوك وحسن التعامل مع الزوجة والأبناء فلم يكن صلى الله عليه وسلم فاحشاً ولا متفحشاً، لم يعب طعاماً قط، كان رحوماً، عطوفاً، ودوداً، سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها سبقته مرة وسبقها مرة، تقول عائشة رضي الله عنها كان يشيل هذا، ويحط هذا، ويخدم في مهنة أهله، ويقطع لهم اللحم، ويقمّ البيت أي يكنسه ويقول عمر رضي الله عنه وهو القوي الشديد الجاد في حكمه وعدله ينبغي للرجل أن يكون في أهله كالصبي أي في الأنس والسهولة، يقول ابن سينا الصبي للصبي ألقن وآنس مما يؤكد أن البيت مسؤول عن التربية الايمانية، التربية الخلقية، التربية الجسمية، التربية العقلية، التربية الاجتماعية، التربية النفسية، ويتحقق هذا بالمراقبة والملاحظة وتسديد الفراغ وملاحظة الصحبة، لذا أقطاب التربية والتعليم يتحملون مسؤولية بناء أجيال واعية واثقة بنفسها تعي مالها من حقوق وما عليها من واجبات تجاه أسرهم ومجتمعهم ووطنهم وولاة أمرهم يوجهون العلوم والمعارف بمختلف أنواعها وموادها منهجاً وتأليفاً وتدريساً بما يخدم الأسرة والمجتمع والوطن، وعليهم انماء شخصية الأبناء إنماءً متكاملاً، معززين مبدأ التسامح والمحبة والاخاء وصلة الأرحام والاحترام المتبادل وتنمية الثقة بالنفس فالأسرة التربة الخصبة لغرس القيم والأخلاقيات الفاضلة، فلتغرس أسرنا كل فضيلة لتحصد الخير للجميع .

*مدير مكتب التربية والتعليم بشمال الرياض

فصل الطلبة.. فشل تربوي

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء26 مايو 2010
1&sT=1DE&sS=%6http://www.alyaum.com/issue/search.php?sB=%CD%DE%E

د.علي العبدالقادر

حينما تفصل المؤسسة التربوية طالبا لسبب أخلاقي أو جنائي، فإن فصله يترجم عمليا فشلها التربوي في المعالجة السليمة التي تصون فطرته الخيرة التي تغلبت عليها دوافع شريرة حين ممارسته لذلك السلوك، الذي حدث بتأثير عوامل خارجة عن ذاته وسيطرته على نفسه، وبدلا من اصلاحه والارتقاء بمستواه العلمي والأخلاقي ليعود إلى رشده و ليكون مواطنا منتجا، يخدم أسرته وعضوا نافعا يسهم في تطوير مجتمعه، تسلمه المدرسة عمدا إلى حياة الشوارع والعطالة ورفقاء السوء، لينغمس أكثر في عالم الانحراف الفكري والأخلاقي، وليتربى في دهاليز الجريمة، فتكبر معه سلوكيات الانحراف الأخلاقي والفكري والاجتماعي التي تضر به وبأمن مجتمعه .

فصل الطلبة من المدرسة يوضح بجلاء عجز المؤسسة التعليمية وتردي رؤيتها التربوية القريبة والبعيدة، وتخلف أنظمتها ولوائحها التنفيذية، وفقر برامجها الارشادية والتوجيهية، وعدم أحترامها لحقوق الإنسان، فهي ترتكب خطأ جسيما نتائجه السلبية الخطيرة تتعدى الفرد إلى المجتمع والأسرة إلى الوطن .

هل تقتصر السلوكيات الأخلاقية أو الجنائية المنحرفة على الطلبة فحسب، أم أن بعض المعلمين يرتكبون سلوكيات أخلاقية وجنائية مشهودة وغير مشهودة، معروفة لدى وزارة التربية وإدارات التعليم في المناطق، فما هو العلاج يا ترى ؟!. وأتساءل هل وفرت وزارة التربية والتعليم وحدات نفسية علاجية وارشادية في إدارات التعليم للبنين والبنات لاحالة مرتكبي السلوكيات المشينة اليها لارشادهم ومعالجتهم، وهل أوجدت الوزارة مجالس تربوية تأديبية للمنحرفين، للتحقيق معهم و احالة الصغار الى مؤسسات رعاية الأحداث لضبطهم وتعليمهم، واحالة الكبار إلى المحاكم الشرعية للحكم عليهم وسجنهم وتوفير التعليم لهم في السجن، أليست هذه الاجراءات خير بديل عن الفصل النهائي من المدرسة وحرمانهم من التعليم والتوجيه التربوي وحمايتهم من الضياع في الشوارع ؟؟؟ .

و تحدثني ذاكرتي حين تناول هذا الموضوع، عن موقف تربوي استعصى على إدارة مدرسة الدمام الثانوية الوحيدة في المنطقة عام 1387هـ أي منذ خمس واربعين سنة، قبل وصولي إليها منتدبا لإدارتها لانتقال مديرها السابق، وكان قرار ذلك المدير فصل سبعة طلبة فصلا نهائيا، وأخبرني حين تسلمي لإدارتها مديرا منتدبا، أن اقوم بتنفيذ قراره المكتوب الموجود في درج مكتبه، وحثني على تنفيذه للتخلص من شرورهم . وفي صباح اليوم التالي باشرت عملي، وقرأت القرار المكتوب ومبرراته لفصل الطلبة المذكورين فيه، فشعرت بأنني حينما أنفذه بأني أرتكب جريمة تربوية في حق الطلبة المعنيين وفي حق أسرهم وفي حق الوطن، فضلا عن الفشل التربوي في تهذيبهم، و رأيت أن أتعرف على كل طالب من المذكورين على انفراد وتبين لي قدراتهم العقلية وذكاءهم وقوة شخصياتهم، ثم طلبت الاجتماع بهم معا فأحضرهم مراقب المدرسة الذي همس في أذني بالحذر منهم و وصفهم كما جاء في قرار المدير السابق، وبعد حضورهم جلست على كرسي كواحد منهم وليس على كرسي المكتب، وطلبت من المقصف احضار ما يرغبونه، وخاطبتهم بأنني في حاجة الى مقترحاتهم ومشاركتهم في تشكيل مجلس الطلبة وفي النشاط الثقافي، وبينت لهم أنهم طلبة نجباء و أن مشاركتهم ينبغي ألا تشغلهم عن التحصيل الدراسي إذا أرادوا أن يتم ابتعاثهم بعد حصولهم على الثانوية العامة، وتم تشكيل مجلس الطلبة عن طريق الانتخاب، وتم أختيارهم من قبلي أعضاء في المجلس، فشاركوا بنشاط وفعالية واقبال على الدراسة وكانوا من خيرة الطلبة . وجاءني وكيل المدرسة ومراقبها، متسائلين ما الذي عملته حتى صاروا من خيرة الطلبة ؟ وضحت لهم بأن فصلهم يعرضهم للكثير من السلوكيات والانحرافات، وأنني تجاهلت قرار المدير السابق، وتعاملت معهم كطلبة أسوياء وطلبت مشاركتهم الايجابية في المجلس، و منحتهم الثقة التي افتقدوها . لقد أصبحوا فيما بعد من الرجال المشهود لهم في المنطقة .

© مركز المعلومات

السجن والغرامة لمعلمة زورت شهادة عليا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء12 /1431/06 هـ 26 مايو 2010 م العدد : 3264
.htm20100526352473 /Con20100526 http://www.okaz.com.sa/new/Issues/

علي بن حسن التواتي

أود في البداية تقديم الشكر والتقدير لسمو وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد الذي شن حملة تطهير أخلاقي في وزارته لتخليصها من أدعياء الشهادات العليا والمزورين، والشكر موصول ـ بلا شك ـ لـ «عكاظ» رئيس تحرير ومحررين وكتاب لتحويلهم القضية إلى قضية رأي عام ملأت الدنيا وشغلت الناس. ورغم أن بعض الكتاب حاول التفريق بين الشهادة العليا للوجاهة وبينها للتعليم أو العمل المهني فتهاون في الأولى وتشدد في الأخيرة، إلا أنني أود توجيه عناية الجميع هنا إلى أن الشهادة العليا في أي تخصص من التخصصات هي قيمة علمية ورفعة أخلاقية ومعاناة إبداعية وشرف مهني في أي تخصص من التخصصات العلمية أو الأدبية أو الاجتماعية، وبالتالي فإن تزويرها أو الحصول عليها بطريقة أو بأخرى غير الطرق المتعارف عليها علميا وإنسانيا عند مختلف الشعوب يشكل خطورة بالغة على بنيان المجتمع الأخلاقي قبل أي اعتبار آخر. وبالتالي فإنه من نافلة القول أن أمة بلا أخلاق هي أمة منحطة لا قيمة ولا كرامة لها بين الأمم.

وأنا هنا لن أعيد تفاصيل ما قلت وما كتبت في هذه القضية بدءا بمقالة (فصل أستاذ جامعي)، العدد 1626 التاريخ 2006/1/4م التي ناقشت فيها طرد دكتور أمريكي بدرجة (أستاذ مساعد) من معهد (إم أي تي) قبل عدّة سنوات لتلفيقه بعض البيانات البحثية في حين أن بعض أساتذتنا يسطون على بحوث طلابهم ولا يجدون من يحاسبهم، ولن أعيد أيضا تفاصيل مقالتي (حملة تطهير أخلاقي)، العدد 2964، التاريخ 2009/7/29م التي ناقشت فيها خطوة وزارة التعليم العالي المشكورة في الإقدام على إيقاف نشاط 52 مكتبا ومؤسسة تبيع الوهم داخل المملكة ودعوتي في تلك المقالة لاجتثاث من يتسمون بأرفع الألقاب العلمية والذين يستغلون تمركزهم في (الكليات والجامعات الأهلية) و (الغرف التجارية) في محاربة الكفاءات الوطنية وإفساد الملاك والطلاب والموظفين وأعضاء مجالس الأمناء والباحثين عن المكانة الاجتماعية المكملة (للبشت) ببيعهم وبيع أبنائهم ومن يعزون عليهم أرفع الشهادات من جامعات عربية وعالمية معترف بها ولا يرقى إليها الشك أبدا. بل سأخصص ما تبقى من هذه المقالة لما يمكن أن نفعله في المستقبل لإيقاف هذه المهزلة وما يجب أن نتخذه من خطوات لمحاسبة من يظنون أنهم نجوا بفعلتهم بالاختباء خلف (البشت) والدراهم.

ففي مفارقة غريبة تذكرني بحديث سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم «إنما أهلك الذين قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد» نشرت عكاظ ، العدد 3259، التاريخ 2010/5/20م، أن هيئة الرقابة والتحقيق في المنطقة الشرقية رفعت قضية أمام المحكمة الإدارية على سيدة من جنسية دولة عربية مجاورة بتهمة تزوير شهادة عليا تمكنت بموجبها من العمل في المملكة وأن المحكمة حكمت بتعزير المرأة بالسجن عاما وبتغريمها 10 آلاف ريال. واستندت المحكمة في الحكم في القضية على المادتين الخامسة والسادسة من نظام مكافحة التزوير وقرار مجلس الوزراء رقم 222، وتاريخ 1399هـ. وما يدعو للاستغراب والتساؤل هنا هو السرعة في التعرف على الجهة المسؤولة عن مثل هذه القضايا والمحكمة المختصة ومواد التشريع اللازم لإصدار الحكم وقرار مجلس الوزراء والدقة في تصنيف القضية ضمن قضايا التزوير. وكل هذا لمحاكمة امرأة من جنسية عربية لا حول لها ولا قوّة، في حين أن العشرات من أمثالها من المواطنين يقترفون نفس فعلتها وينغمسون في نفس خطيئتها ولا يتحرك أحد ضدهم، بل إنهم يزاحمون الناس على كل شيء وفي مختلف المجالات على طريقة المثل الشعبي السوري (بخرا وتزاحم عالبوس) ولا أحد يوقفهم عند حدهم ولا أحد يكلف خاطره بسؤالهم عن حقيقة تأهيلهم.

وطالما أن سماحة المفتي وستة علماء فضلاء من هيئة كبار العلماء يعتبرون أن (شراء الشهادات كذب وبهتان والمال المكتسب منها حرام)، عكاظ، العدد 3259، التاريخ 2010/5/20م، وطالما أجمع الرأي العام وقادته على ما أجمع عليه

العلماء، وطالما تعرفنا على الجهة النظامية المسؤولة عن مثل هذه الجرائم والتشريعات والأنظمة التي تحكمها، فإنني أدعو للتالي:

- فرض المعادلة الأكاديمية على كل من يدعي حصوله على أي شهادة عليا بدءا بالبكالوريوس والليسانس من أي جامعة سعودية كانت أو أجنبية. وإعلان المعادلة أو رفضها في الجريدة الرسمية مع شرح الأسباب في الحالتين.
- الحظر الإعلامي على استخدام اللقب العلمي سواء كان مهنيا أو أكاديميا ما لم تتحقق الجهة الإعلامية من حقيقته.
- حظر طباعة الألقاب الأكاديمية والمهنية على بطاقات التعريف الشخصية ما لم تتحقق المطبعة من حقيقته.
ـ الرفع بأسماء من يحملون ألقابا أكاديمية ومهنية ممن يتقافزون في المنتديات والمؤتمرات من خلال بحوث أو مقالات علمية إلى وزارة التعليم العالي للتحقق من مؤهلاتهم قبل دعوتهم.
- البحث عن بائعي الشهادات الفرديين من الأجانب في الجامعات والكليات الأهلية والغرف التجارية على وجه الخصوص وطردهم من البلاد بعد تأديبهم.
- تشكيل لجنة عليا للتحقق من تأهيل من يستخدمون الألقاب العلمية والمهنية حاليا في الدوائر الحكومية والخاصّة بما فيها تلك المملوكة لأصحابها إضافة إلى الجامعات ويشمل ذلك أيضا كل من لا يشغلون وظائف أكاديمية، وإيقاع العقوبات اللازمة من جلد وسجن وغرامة على من يثبت عليه التزوير مع إيقاف استخدامه للقب بأي شكل من الأشكال..

وبمثل هذه الإجراءات يمكن أن نجتث هذه الظاهرة المخزية من جذورها ونطهر مجتمعنا منها تطهيرا كاملا سينعكس بالتأكيد على كافة مناحي الحياة وعلى الإنتاجية وعلى القيم العلمية العليا التي نحترمها وندافع عنها، أما الحلول الجزئية أو المبتورة أو الانتقائية فلن تحقق المأمول لأن التعامل مع هذا النوع المتلون المخادع المهادن من البشر لا يمكن أن يكون إلا جذريا، وما لم يحدث ذلك فسيتنقلون للنجاة بجلودهم من مكان إلى مكان ومن إدارة إلى إدارة ومن تخصص إلى آخر لضمان الاستمرار في خداع مجتمعهم واغتصاب حقوق غيرهم من المواطنين الذين بذلوا المال والعرق وسهر الليالي وعانوا من ضياع الفرص وآلام الغربة في بعض الحالات للحصول على تأهيل علمي ومهني مشرف لهم ولعائلاتهم ولوطنهم الذي عرف على مر الأزمان كرمز أعلى للشرف ومهد دائم للقيم الإنسانية السامية.

© مركز المعلومات

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

اختلاط التعليم أم اختلاط المفاهيم؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء26 مايو 2010 العدد 6071
.html398044 /article_26/05/2010 http://www.aleqt.com/

د.عبد الله السهلي

دعونا نبدأ من مقولة أستاذنا الفاضل نجيب الزامل: "حريٌ بمن أراد أن يسلك طريقاً أن يسأل العائدين من تلك الطريق"، فكم هي هذه الحكمة مناسبة كمدخل لهذه المقالة التي أحاول جاهداً أن أحيّد فيها الذاتية وأفسح المجال فيها للموضوعية وإن شئتم للكمية، فالكمية (لغة الأرقام) لغة محايدة لا تعرف المُحاباة ولا الذاتية، كما يحسن بنا الإشارة إلى أن هذه المقالة موجهة بالدرجة الأولى إلى بعض الأطروحات الصحفية والإعلامية التي تحاول ممارسة التشغيب على منهج هذه البلاد المتمثل في سياستها التعليمية الرصينة والمستضيئة بالكتاب والسنة منهجاً ودستوراً، وكأني بهذه الأطروحات قد ضاقت من التعليم المنفصل المستقل، - كل جنس على حدة - وتململت من الثبات على المبدأ فحاولت عبثاً حرق المراحل وكأن الاختلاط ضربة لازب وهو ما تأباه قيم المجتمع ومبادئه وترفضه معطيات الواقع وهمس الأغلبية الصامتة، لكن دعونا نسأل العائدين من طريق الاختلاط، ماذا وجدوا؟ !

لا بد بداية من الإشارة إلى أن التعليم في أوروبا والغرب كله كان غير مختلط، وأن شرارة الاختلاط في التعليم اشتعلت لأنها أخذت بعداً حقوقيا ففي حوالي عام 1848م ظهرت الحركة النسوية الأمريكية المطالبة بحقوقها المسلوبة، وبعد حوالي عقدين في1868 م ظهرت حركة تحرر نسوية مماثلة في أوروبا، غير أن هذه الحركة أخفقت - وخاصة في أوروبا - في توحيد الآراء حول حقوق المرأة في التصويت وغيرها من القضايا، ووجدت أنه من الأجدى أن تركز على المطالبة بتوفير تعليم أفضل للإناث، اقتداء بالنموذج الأمريكي، وفي عام 1969م كتبت نعومي فيانشتاين Naomi Weisstein، مقالاً بعنوان" المرأة كزنجية"، وأكدت فيه أن النساء من جميع الأعراق هن ضحية المحاباة في المجتمع الأمريكي، يعاملن تماماً كما يعامل الأمريكان من أصل زنجي. وبالفعل فالحقبة التي كتبت فيها نعومي مقالها كان آخر ما يشغل دعاة الحقوق المدنية هو حقوق المرأة، فالاختلاط لم ينشأ في الغرب بناءً على دراسات تثبت فوائده في التعليم .

ولكن بعد أكثر من قرن تبدت الحقائق المرة للمنظرين وصنّاع القرار في أمريكا وأوروبا ففي شنفيلد ثبطت همة جون فيرهيرست، John Fairhurstمدير مدرسة شنفيلد العليا، Shenfield High School، لقد لاحظ تدهور مستوى طلبته الأكاديمي عاماً بعد عام، ولم يكن المستوى الدراسي يهبط قياساً بالامتحانات القياسية، بل فقد الطلاب اهتمامهم بالتحصيل. واستناداً إلى بعض الدراسات عمد فيرهرست إلى تقسيم مدرسته إلى مدرستين غير مختلطتين تحت سقف واحد.. ومنذ ذلك الحين ارتفعت نسبة تحصيل الطلاب بزيادة تصل إلى 26 في المائة، بينما ارتفعت نسبة تحصيل الطالبات بزيادة تصل إلى 22 في المائة ولتظل أعلى من نسبة أداء الطلاب ."

في أمريكا وتحديداً في شرق هارلم، Harlemنشأت أكاديمية الفتيات الرائدات، Young Women’s Leadership Academyوبعدها بقليل أنشئت مدرسة للبنات غير مختلطة، في نفس المنطقة، فلم يرق ذلك للمنظمة الوطنية للنساء، National Organization for Women، التي تعرف اختصاراً بـ NOW فصاغت رئيستها في نيويورك: آن كونرز، Anne Connersمع اتحاد الحريات المدنية الأمريكي، American Civil Liberties Union، الذي يعرف اختصاراً بـACLU ، صاغوا شكوى إلى الحكومة الاتحادية مفادها أن هذه المدرسة يعارض قيامها القانون " 9"، وقالت آن كونرز: "الفصل والمساواة لايتوافقان". فهل هَلّلتَ لها نساء حي هارلم؟

لقد كانت ردة فعل نساء أهل الحي قاسية، فقد اندفعن إلى تأييد المدارس غير المختلطة، وسفهن دعوى NOW بل اتهمن القائمين عليها بحشر أنفسهم في أمور لا يفهمونها .

وفي عام 2001م كانت نسبة النجاح في اختبار اللغة الإنجليزية الذي تضعه امتحانات ريجنس، Regents Examinationفي الأكاديمية 100 في المائة في الوقت الذي كان فيه متوسط نسبة النجاح في المدينة 42 في المائة،

وفي العام نفسه خرجت الأكاديمية دفعتها الأولى، فقبلت جميع طالباتها في كليات مدتها أربع سنوات، غير واحدة آثرت أن تلتحق بالقوات الجوية .
إضافة إلى ذلك حصلت نسبة 50 في المائة منهن على منح دراسية كاملة، مع أن 90 في المائة من أولئك الفتيات كن أول من يدخل الجامعة من بين أفراد عائلاتهن .
أما داخل الأكاديمية غير المختلطة، وتحديداً في خطبة حفل التخرج الأولى، وقفت ممثلة الطالبات إدريانا سوريز، Edriana Suarezتغالب دموعها، وهي تتحدث عن كل الصعاب، والمشكلات التي واجهنها، وحاولن التغلب عليها بيد أنها لا تزال مفتوحة، فقالت: "هناك أناس لا يتوقعون أن ننجح، بل يحبون أن نفشل، والشيء الوحيد الذي نرد به على هؤلاء، هو أن نبرهن لهم أنهم على خطأ.. وهذا ما نفعله تماماً اليوم ."
ولم يمض كثير زمن ليفرض الصواب نفسه، و في الشهر نفسه قامت هِيلاري كلينتون متأثرة بنتائج أكاديمية الفتيات الرائدات، لتثني على المدرسة داخل الكونجرس وتقرر أنها مدرسة رائدة للفتيات حقاً. وتقول: "المناطق المدرسية يجب أن تتاح لها الفرصة، للاستفادة من المخصصات الاتحادية، لترقية فرص التعليم غير المختلط ."
ويعلق الدكتور ساكس: لأول مرة منذ ثلاثين سنة، يتاح للمعلمين والإداريين، حرية تقديم تعليم غير مختلط في المدارس الحكومية.. لقد فتح الباب للإبداع، ولكن يبقى السؤال: هل يرقى المعلمون الأمريكان إلى مستوى التحدي؟
وفي عام 2000م قام بنيامين رايت، Benjamin Wright، مدير مدرسة ثرقود مارشال الابتدائية، Thurgood Marshallفي مقاطعة سياتل في واشنطن، قام بتحويل قاعات مدرسته من قاعات مختلطة، إلى قاعات غير مختلطة، فقد كان قلقاً بشأن العدد العالي لحالات عدم الانضباط السلوكي، كان يرى كل يوم حوالي 30 طفلاً يرسلون إلى المكتب المسؤول بسبب مشاكل الانضباط، فقرر أن يبحث عن علاج في الفصول غير المختلطة، وما هو إلاّ قليل حتى تجاوزت النتائج آماله .
فلم يكن التحسن السلوكي هو الفائدة الوحيدة التي جناها، قال: "لقد فعلناها فقط من أجل التأكيد على الانضباط الذي استحوذ على اهتمامنا، ولكن ما إن قمنا بهذا التحول، حتى أصبح البنون قادرين على التركيز في المواد الدراسية، وكذلك البنات .
وأخيراً فقد أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي (بوش الابن) تشجيعها لمشروع الفصل بين الجنسين في المدارس العامة، وصدر إعلان عن هذا المشروع في 8 أيار (مايو) 2003م في السجل الفيدرالي (الصحيفة الرسمية الأمريكية). وجاء في الصحيفة الرسمية أيضاً أن وزير التربية ينوي اقتراح تعديلات لـ (التنظيمات المطبقة) تهدف إلى توفير هامش مبادرة أوسع للمربين من أجل إقامة صفوف ومدارس غير مختلطة. وتابعت الصحيفة: (إن الهدف من هذا الإجراء هو توفير وسائل جديدة فُضْلى لمساعدة التلاميذ على الانكباب على الدراسة وتحقيق نتائج أفضل). وأوضح مسؤول كبير في البيت الأبيض أن المدارس الابتدائية والثانوية التي تودُّ الفصل بين الجنسين ستُمنَح تمويلاً يفوق المدارس التي ستختار الإبقاء على النظام المختلط .
وقد نشرت صحيفة (واشنطن بوست) مقالاً مطولاً تناول هذا الموضوع بتاريخ 14/5/2002 م، وأوردت فيه الصحيفة تعليقاً لافتاً لمدير إحدى المدارس يقول فيه -بعد أن ضاق ذرعاً بمشكلات الطلاب في مدرسته -: (على الأولاد أن يتعلموا كيف يكونون أولاداً، وعلى البنات أن يتعلمن كيف يكنَّ بناتٍ، ولن يستطيعوا أن يفعلوا ذلك في الغرفة نفسها !(
وبعد هذا التجارب الغربية هل نسلك الطريق نفسه أم نسأل العائدين منه، وهل يفقه دعاة الاختلاط كلمة مدير المدرسة هذه؟!

© مركز المعلومات

قضية سيول جدة

البدء في استجواب المتورطين بكارثة سيول جدة اليوم

المصدر: جريدة اليوم السبت22 مايو 2010
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=13490&I=760395&G=6

اليوم- جدة
يبدأ فريق التحقيق الذي شكلته هيئة الرقابة و التحقيق اليوم استجواب المتهمين في كارثة جدة والاستماع لأقوالهم وإعداد لوائح الادعاء بحسب ما تنتهي إليه التحقيقات. ويضم الفريق عددا من المتخصصين في التحقيقات والمراقبين الماليين الذين يتميزون بكفاءة عالية في عمليات التحقيق والعمليات الحسابية المالية ويترأسه وكيل الهيئة لشؤون التحقيق الدكتور سعد بن عبدالعزيز بن كليب ،
وستتولى المباحث الإدارية إحضار المتهمين الذين سبق التحقيق معهم وأطلقوا بالكفالة ليمثلوا أمام فريق التحقيق سواء بهيئة الرقابة والتحقيق أو بهيئة التحقيق والادعاء العام كل بحسب اختصاصه، وأشار إلى أن ملفات التحقيقات التي سبق أن أجرتها لجنة تقصي الحقائق حولت إلى الهيئتين (الرقابة والتحقيق، والتحقيق والادعاء العام) بحسب الاختصاص في كل قضية.
و مــن بين التهم الموجهة للمتهمين استغلال النفوذ، واستغلال الوظيفة بهدف الحصول على كسب مادي غير مشروع،اضافة الى اتهام بعض الموقوفين بالاختلاس والرشوة وهدر المال العام .

تم العثور عليه بعد 5 أشهر والتعرف عليه بفحص الDNA

اليوم جدة تشيع طفلاً قضى في كارثتها

المصدر: جريدة الرياض السبت22 -5- 2010
http://www.alriyadh.com/2010/05/22/article527917.html

جدة-عبدالرزاق الزهراني: تصوير- محسن سالم:
تمكنت فرق البحث عن الضحايا المفقودين في كارثة جدة بعد (5) أشهر من البحث إلى التوصل إلى جثة متحللة لطفل وبعد إجراء فحص (DNA)أثبتت التحاليل تطابقها مع ذوي المفقود الطفل (سعد العتيبي) البالغ من العمر (9) سنوات ومن ضحايا سيول جدة لينخفض عدد الجثث المجهولة إلى أربع جثث لازالت تخضع للتحاليل .
من جهة أخرى عبر المواطن مشهور العتيبي عم الطفل سعد عن ارتياحه بعد أن تم تطابق تحاليل DNA مع إحدى الجثث المجهولة والعثور على جثة ابن شقيقه علي العتيبي سائلا المولى عز وجل أن يرحمهم جميعاً مؤكدا أنه سيتم اليوم السبت إنهاء إجراءات دفن الطفل سعد بعد أن يتم تكفينه والصلاة عليه بعد ظهر اليوم .
وأضاف: "سأقوم بتوكيل عدد من المحامين للترافع ضد المتسببين في الكارثة أمام القضاء ولن نتنازل عن حقنا الشرعي بعد أن فقدنا (7) أفراد من عائلتنا في لحظة واحدة، حيث لم يتبق من أسرة شقيقي على سوى الطفلة (أصيلة) 11 عاما."

© مركز المعلومات

قاعات مستقلة للتحقيق مع 70 متهما اليوم وتوقعات بمحاكمات علنية

إلزام المقاولين المدانين بدفع ديات المتوفين في فاجعة جدة

المصدر: جريدة عكاظ السبت1431/06/8 هـ 22 مايو 2010 م العدد : 3258
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100522/20100522351613.htm

كشفت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة عن أن الجهات المختصة استكملت لوائح اتهامات المتورطين في كارثة سيول جدة، تمهيدا لمداولتها أمام القضاء الإداري الذي سيعقد جلسات المحاكمة التي يتوقع أن تكون علنية.

وأفادت المصادر أن جرائم المتهمين تتراوح بين المحسوبية، واستغلال السلطة للذين يحاكمون وظيفيا، بينما تبرز ثلاث جرائم أخرى هي؛ الرشوة، التزوير، وهدر المال العام لمن سيحاكم جنائيا، في حين سيلزم مقاولو المشاريع التي اتضح عدم جودة في تنفيذها بدفع الضرر الذي حدث، بما يتضمن ذلك من دفع ديات المتوفين جراء الكارثة.

وأشارت إلى أن بعض اللجان المكونة من جهات التحقيق تضم متخصصين في التاريخ إلى جانب متخصصين في الأنظمة والقوانين، إذ لم يتبق أمام المحققين سوى أخذ إقرارات واعترافات المتهمين، بعد ما أنجزته المباحث العامة من خطوات، وذلك قبل رفع الملف متكاملا إلى ديوان المظالم.

وخلصت المصادر نفسها إلى أن القضاة سيستمعون لآراء مكاتب هندسية في سبيل معرفة الارتفاع الذي وصل إليه منسوب المياه والتأكد من أنه يفوق الحجم الطبيعي عالميا.

يذكر أن كارثة سيول جدة، خلفت وراءها 122 قتيلا و32 مفقودا وألحقت الضرر بـ9500 عقار و11 ألف مركبة.

من جهة ثانية، تبدأ هيئة الرقابة والتحقيق اليوم النظر في ملفات أكثر من 70 متهما في كارثة سيول جدة التي وقعت في الثامن من ذي الحجة الماضي، وذلك بعد أن وضعت خطة عمل لاستجواب المتهمين وسماع أقوالهم، وإعداد لوائح الادعاء بحسب ما تنتهي إليه التحقيقات.

وألمح لـ «عكاظ» مدير إدارة البحوث والمشرف على إدارة العلاقات العامة والإعلام المكلف في هيئة الرقابة والتحقيق عبد العزيز بن مسفر القعيب، إلى أن فريق التحقيق قد يخصص قاعات للنظر في قضايا المتهمين والتحقيق معهم، «وذلك في حال دعت الحاجة لذلك، نظرا لحساسية التحقيق في مثل هذه القضايا». وقال القعيب إن ما يهم الجميع هو «تحقيق العدالة وتمكين المتهمين من الدفاع عن أنفسهم أو توكيل محامين، وتوفير جميع الضمانات المطلوبة في مثل هذه القضايا»، مشيرا إلى أن رئيس هيئة الرقابة والتحقيق الدكتور صالح آل علي التقى فريق العمل وشدد على ضرورة الإسراع في إنجاز المهمة لتنفيذ الأمر الملكي.

ويقود وكيل هيئة الرقابة والتحقيق لشؤون التحقيق الدكتور سعد بن عبد العزيز بن كليب فريق التحقيق الذي يضم متخصصين وأصحاب خبرة في التحقيقات والمراقبة المالية، الذين عمدوا للتدقيق في العمليات الحسابية المالية.

كما يتولى فريق هيئة الرقابة والتحقيق مهمة استقبال الملفات الخاصة بالمتهمين التي أنجزت عن طريق لجنة تقصي الحقائق، فضلا عن فرز ملفاتهم «كل بحسب التهمة التي يواجهها».

وتأتي انطلاقة التحقيقات اليوم تنفيذا لأوامر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز التي قضت بإحالة جميع المتهمين في قضية كارثة سيول جدة إلى هيئتي الرقابة والتحقيق، والتحقيق والادعاء العام كل فيما يخصه بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي استنادا للمواد (24، 27، 28) من نظام الإجراءات الجزائية للتحقيق فيها واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم، ويؤخذ في الاعتبار المسارعة في ذلك.

70 متورطا وبروز 3 تهم جديدة

غياب رئيس فريق التحقيق في كارثة جدة يؤجل المواجهات إلى اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاحد ، 23 مايو 2010
2&G=760402 &I=13491 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

أكدت مصادر في هيئة الرقابة والتحقيق لـ "اليوم" ان فريق التحقيق مع المتهمين في كارثة سيول جدة والذي يرأسه الدكتور سعد بن كليب سيباشر مهامه الفعلية في مقر "الهيئة" بجدة صباح اليوم الأحد عقب أن تم استكمال لوائح اتهامات المتورطين في الكارثة تمهيدا لمداولتها أمام القضاء الإداري الذي سيعقد جلسات المحاكمة ويتوقع أن يتم توجيه عدة اتهامات للمتورطين منها المحسوبية، واستغلال السلطة للذين يحاكمون وظيفيا، بينما تبرز 3 جرائم أخرى هي؛ الرشوة، التزوير، وهدر المال العام، وتنظر "الهيئة" اليوم في ملفات أكثر من 70 متهما في كارثة سيول جدة التي وقعت في الثامن من ذي الحجة الماضي، وذلك بعد أن وضعت خطة عمل لاستجوابهم وسماع أقوالهم، وإعداد لوائح الادعاء بحسب ما تنتهي إليه التحقيقات.

وقد أكملت هيئة الرقابة والتحقيق في جدة تجهيزاتها النهائية لاستقبال فريق التحقيق المكلف والذي يرأسه الدكتور سعد بن كليب والذي ستنطلق مهامهم صباح اليوم مع المتهمين ويضم الفريق نخبة من المتخصصين والمراقبين الماليين وأصحاب الخبرة الادارية ويعمل هذا الفريق على تنفيذ أمر خادم الحرمين الشريفين الحازم والصارم تجاه فاجعة السيول والآثار التي ترتبت عليها في حينه والتي تهدف إلى منع أي مسئول أو جهة حكومية من التراخي أو التباطؤ في تنفيذ ما قضى به ـ كما يعمل على انجاز ما تتطلبه سرعة إنجاز العمل بالتنسيق مع الجهات الحكومية وأجهزة الضبط المعنية والمختلفة كل حسب اختصاصه ويتوقع أن يوجه الفريق عدة خطابات استدعاء بحق المتورطين.

من جهة أخرى علمت اليوم من مصادرها أن فريق التحقيق كان من المفترض أن يبدأ التحقيق مع المتهمين صباح امس إلا أنه ـ وبحسب المصادر ـ بسبب تغيب الدكتور سعد بن كليب المفاجئ تم تأجيل أولى جلسات التحقيق الفعلي مع متهمي كارثة السيول الى اليوم "الاحد."

© مركز المعلومات

فرض سياج من السرية لإنهاء مهمة التحقيق مع متهمي كارثة جدة

المصدر: جريدة الحياة الاحد23 مايو 2010
144378 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

تتواصل ساعات عمل فريق المحققين المشكل من هيئة الرقابة والتحقيق برئاسة وكيل الهيئة لشؤون التحقيق سعد بن كليب، الذي بدأ التحقيق في سرية تامة مع المتهمين في فاجعة سيول جدة بغية إنهاء المهمة وفق التوجيهات العليا.وكشفت مصادر لـ «الحياة «بدء عناصر فريق التحقيق مهمات التحقيق مع المتهمين، حيث خصصت لهم مقرات جهزت لتكون حجرات استجواب بناء على ملفات التحقيقات التي تضمنت دفاتر «المصادقة» على أقوال المتهمين خلال استجوابهم من قبل لجنة تقصي الحقائق في الكارثة.

وفيما لم تتأكد أعداد المتهمين الذين سيشملهم الاستجواب أمام هيئتي «الرقابة والتحقيق» و«الادعاء العام»، أوضحت المصادر أن الذين تم تصديق أقوالهم أثناء تحقيقات لجنة تقصي الحقائق تجاوزوا الـ50 متهماً.

وأضافت المصادر أن فريق المحققين أجرى اجتماعات عدة قبل البدء في التحقيق ووضع الخطط التي تضمن الراحة للمتهمين، خصوصاً أنها المرحلة الأهم من مراحل التحقيق التي سبقتها من الجهات المختصة قبل إحالة ملفات المتهمين بعد اكتمالها إلى المحكمة المتخصصة بالنظر في قضاياهم والتهم التي وجهت إليهم بناء على ما صُودق عليه.

ولفتت إلى أن تهماً عدة وجهت إلى المتهمين، منها الرشوة واستغلال المنصب، وكان بعضهم صادق على أقواله التي تضمنت اعترافات عدة بالحصول على «هدايا»، لم توضح طبيعتها.

وتأتي تلك التطورات بعد أن شكلت هيئة الرقابة والتحقيق فريق عمل لاستكمال التحقيق مع المتسببين في فاجعة سيول جدة وفق ما أكدته في بيانها الذي أصدرته الأسبوع الماضي، مشيرة إلى أن هذا الإجراء جاء من منطلق حرصها على تنفيذ الأمر الملكي.

وقالت إنها شكلت فريق عمل من المتخصصين، من المحققين والمراقبين الماليين المتميزين ومن ذوي الكفاءات المهنية العالية للتحقيق في «الفاجعة» واستكمال الإجراءات النظامية بحق المتهمين، وبمتابعة مستمرة من رئيس الهيئة الدكتور صالح بن سعود آل علي، إذ تم دعم الفريق بكل ما تتطلبه سرعة إنجاز العمل بالتنسيق مع الجهات الحكومية وأجهزة الضبط ذات العلاقة وفق التوجيهات.

خبير قانوني قريب من التحقيقات:

إحالة أمين سابق إلى المظالم وعدم سجن متهمي كارثة سيول جدة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ، 24 مايو 2010
2&G=760646 &I=13492 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

توقع أستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة المحامي عمر الخولي أن يتم إغلاق ملف قضية المتهمين في كارثة سيول جدة خلال الأيام القادمة، مشيرا إلى أن العقوبات المتوقعة هي غرامات مالية والفصل من العمل وعدم سجن المتهمين حتى وان صدر في حقهم سجن سيتم إيقافه.

وقال : إن الذين تم التحقيق معهم من قبل لجنة تقصي الحقائق لن يتم إعادة التحقيق معهم من قبل هيئة الرقابة وهيئة التحقيق والادعاء العام وإنما تحال ملفاتهم إلى ديوان المظالم بعد إعداد لوائح الاتهام مضيفا إن جميع الامناء السابقين لجدة تم التحقيق معهم وتم تبرئة الجميع عدا احد الامناء ستتم إحالته إلى ديوان المظالم.

من جهة أخرى شهدت اروقة هيئة الرقابة والتحقيق نشاطا ملحوظا صباح امس اثر توافد محققي الهيئة والذين يضمهم فريق التحقيق المكلف والذي يضم نخبة من المراقبين الماليين المتميزين ومن ذوي الكفاءات المهنية العالية للتحقيق في الكارثة فيها واستكمال الإجراءات النظامية بحق المتهمين، وبمتابعة مستمرة من رئيس الهيئة الشيخ الدكتور صالح بن سعود آل علي.

© مركز المعلومات

لجنة التعديات لـ عكاظ:إزالة المباني في بطون الأودية خلال شهرين

محققو فاجعة جدة يقفون على المخططات المخالفة والعبارات المغلقة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 1431/06/10 هـ 24 مايو 2010 م العدد : 3262
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/Con20100524/htm20100524351966.

كشفت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة، أن محققي هيئتي الرقابة والتحقيق والادعاء العام، المكلفين بالتحقيق في كارثة السيول بناء على الأمر الملكي، سيستعينون بتقارير ديوان المراقبة العامة المتعلقة بالمشاريع التي لم تنفذ، أو التي صاحبها تنفيذ مخالف للاشتراطات الهندسية وساهمت في تفاقم الكارثة.

وأكدت المصادر نفسها أن فرق التحقيق في الهيئتين سيطلعون على صور فوتوغرافية ومقاطع تصويرية (فيديو)، سجلت فاجعة السيول التي خلفت خسائر بشرية ومادية كبيرة.

وأوضحت أن فرق التحقيق ستقف ميدانيا لمعاينة تلك المواقع، وتحديد أوجه القصور في المشاريع المستهدفة ذات العلاقة المباشرة بالكارثة، بالإضافة إلى المخططات التي أنشئت في مجاري السيول وبطون الأودية، وقنوات تصريف المياه التي أغلقت وغيرت مسار السيول إلى الأحياء.

كما ألمحت إلى استعانة فرق التحقيق بخبراء في التخطيط العمراني والهندسي، والصور الجوية التي التقطتها هيئة المساحة الجيولوجية السعودية.

وخلصت المصادر إلى أن فرق التحقيق ستركز في المرحلة الأولى من التحقيق على اتهامات الجرائم الوظيفية، المتمثلة في سوء استخدام السلطة، التكسب غير المشروع من الوظيفة، والرشوة.

من جهة ثانية، كشف لـ«عكاظ» أمس، رئيس لجنة الأراضي الحكومية وإزالة التعديات التابعة لمحافظة جدة المهندس سمير باصبرين، إزالة المباني والمخططات الواقعة في بطون الأودية في مدينة جدة خلال الشهرين المقبلين، بموجب الاتفاق الذي وقع البارحة الأولى بين لجنة مكونة من التعديات وأمانة جدة والمحافظة، لإنفاذ الأمر السامي القاضي بتحديد مجاري السيول ومصباتها.

وأكد المهندس باصبرين أن تحديد مواقع الإزالة سيتم من خلال الاجتماعات وورش العمل المتواصلة في مقر أمانة جدة منذ السبت الماضي، ويتوقع الانتهاء منه في غضون أسبوعين من الآن، مبينا أن لجنة التعديات سوف تزيل المباني والمخططات الواقعة في بطون الأودية أودية ومجاري للسيول التي تم رصدها من قبل الأمانة وصدر أمر إيقاف عمليات البناء فيها، ومنها مناطق عليها صكوك شرعية، وتخضع للرقابة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

النظر في قضايا متهمي فاجعة جدة خلال 45 يوما

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين24 مايو 2010 العدد 6069
.html397176 /article_24/05/2010 http://www.aleqt.com/

توقعت مصادر قانونية أن تشرع المحاكم الشرعية (ديوان المظالم، المحكمة الجزئية ,المحكمة العامة) في استقبال ملفات المتهمين وإصدار الأحكام في قضية كارثة سيول جدة خلال فترة قد لا تتجاوز 45 يوما بعد استكمال إجراءات التحقيق معهم. ووفقا للمصادر ذاتها، فإن هيئة الرقابة والتحقيق تقوم حاليا بالتحقيق مع المتهمين (موظفي الدولة (في فاجعة جدة، فيما ستفتح دوائر التحقيق في هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق مع بعض الشخصيات ورجال الأعمال الذين تم استدعاؤهم ضمن القائمة السابقة التي استدعيت للتحقيق في كارثة سيول جدة، ويقدر عددهم بنحو 70 متهما فيهم مسؤولون متقاعدون وعلى رأس العمل ورجال أعمال وأصحاب شركات ومؤسسات متخصصة في المقاولات والعقار.

وتوقع الدكتور عمر الخولي أستاذ القانون في جامعة الملك عبد العزيز أن يغلق ملف المتهمين قبل شهر رمضان، إذ تنشط حاليا هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام في إجراءات التحقيق مع المتهمين. وأكد لـ»الاقتصادية» المحامي الدكتور ماجد قاروب رئيس اللجنة الوطنية للمحامين، أن ملفات المتهمين سيتم تحويلها إلى ديوان المظالم أو المحكمة الجزئية أو المحكمة العامة وذلك حسب طبيعة أوصاف كل قضية وحسب طبيعة الأشخاص المتهمين. وأوضح أن من حق أي متهم في أي قضية في أي جهاز الاستعانة بمحام خلال مرحلة التحقيق ثم مرحلة المحاكمة، وهذا ينطبق على الموظف الحكومي أو أي شخص في هيئة الرقابة والتحقيق أو في هيئة التحقيق والادعاء العام أو أي جهاز آخر.

وأضاف رئيس المحامين الوطنية أن مهمة المحامي تنحصر وتتحدد في أن يتم التحقيق وفقا ما هو منصوص عليه في نظام الإجراءات الجزائية والأنظمة ذات العلاقة بنظام تأديب موظف الدولة فيما يخص الموظف العام، ومن واجبات المحامي أن يتحقق أن لائحة الدعوى تتفق مع صحيح المستندات والوقائع والأدلة وان تكون المحاكمة أمام القضاء متفقة مع نظام المرافعات، وبالتالي تصدر أحكام البراءة أو الإدانة حسب نصوص الأنظمة دون أي تجاوز ,مشيرا إلى أن هذا انتصار للمجتمع والقانون وتطوير وضمانة للعمل القضائي والحكومي.

ويأتي ذلك بعد أن شكلت هيئة الرقابة والتحقيق فريق عمل من المحققين المتخصصين، والمراقبين الماليين، من ذوي الكفاءات المهنية العالية للتحقيق في قضية فاجعة سيول جدة واستكمال الإجراءات النظامية بحق المتهمين، في تفاعل سريع مع الأمر الملكي القاضي بإحالة جميع المتهمين إلى هيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة التحقيق والادعاء العام. يذكر أن التهم الموجه للمتهمين استغلال النفوذ واستغلال الوظيفة بهدف الحصول على كسب مادي غير مشروع، إضافة إلى اتهام بعض الموقفين بالاختلاس والرشوة وهدر المال العام.

© مركز المعلومات

توقع اتهامات جنائية و نصب للمتورطينفي فاجعة جدة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 25 مايو 2010
145215 http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/

ذكرت مصادر مطلعة لـ«الحياة» أن وزارة العدل تعكف على إعداد تجهيزات محاكمة المتورطين في كارثة السيول التي اجتاحت جدة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2009، وخلفت خسائر مادية وبشرية كبيرة إذ تدرس إمكان تكليف قضاة في محكمتي جدة الجزئية والعامة باستقبال ملفات محاكمة المتهمين، بعد فراغ فرق التحقيق من عملها. وقالت: «ربما لا يتجاوز عدد القضاة المختارين لأولى محاكمات الفساد في البلاد ثلاثة قضاة في كل من المحكمتين الجزئية والعامة، ويتوقع أن يتفرغوا لنظر ملفات من ثبت تورطهم في مسببات الكارثة بحسب مرئيات هيئتي الرقابة والتحقيق والادعاء العام.«

ولفتت المصادر إلى أن المحكمة الجزئية ستنظر في القضايا الجنائية وقضايا النصب، في حال تم توجيه مثل هذه التهم إلى المتهمين، في حين ستنظر المحكمة العامة قضايا التعويض في قتل النفس، في حال توجيه اتهامات بهذا الخصوص إلى المتهمين. ولم تستبعد مصادر «الحياة» إحالة ملفات بعض المتهمين من هيئة الرقابة والتحقيق إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، بعد أن تثبت الأولى الجرم على المتورطين، ما يستوجب نظاماً أن تنظرها هيئة التحقيق والادعاء العام. لكنها توقعت أن يشهد الأسبوع المقبل تطورات في التحقيق مع المتهمين، من خلال تسلم هيئة التحقيق والادعاء العام عدداً لم تكشف النقاب عنه من ملفات بعض المتهمين.

الرقابة تحقق في علاقة رجال أعمال متورطين في كارثة جدة بمسؤولي الأمانة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 25 مايو 2010
250410 http://www.al-madina.com/node/

كشفت مصادر مطلعة لـ ''المدينة'' عن أن فريق التحقيق في كارثة جدة من هيئة الرقابة والتحقيق المكون من محققين ومراقبين ماليين بدأ في تفحص ملفات المتهمين في الكارثة وكذلك التدقيق في مدى علاقة بعض المتهمين ببعضهم البعض خصوصا رجال الأعمال ومسؤولي الأمانة والمقاولين. وألمحت المصادر ذاتها إلى أن مسار التحقيقات سيأخذ منعطفا هاما خلال الأيام المقبلة وستتضح من خلاله مدى عمق تورط المتهمين في التسبب في كارثة جدة، تمهيدا للانتهاء منها على وجه السرعة والترافع ضدهم بديوان المظالم.

من جهته أكد رئيس هيئة الرقابة والتحقيق الدكتور صالح بن سعود إن ''الهيئة'' قامت بدعم الفريق بكل ما تتطلبه سرعة إنجاز العمل بالتنسيق مع الجهات الحكومية وأجهزة الضبط ذات العلاقة وفق التوجيه الملكي الكريم.

وعلى صعيد الكارثة اكدت مصادر في التحقيق والادعاء العام ان 95% من التحقيقات الجارية حاليا حول فاجعة جدة والتي شملتها الاوامر الملكية اخيرا سوف تكون من اختصاص هيئة الرقابة والتحقيق. وقالت ان هيئة التحقيق والادعاء العام سوف تختص بغسيل الاموال والتستر التجاري والغش التجاري، فيما تختص هيئة الرقابة والتحقيق بالقضايا التي تكون ذات شأن حكومية، مشيرا الى ان النسبة الاكبر من التحقيق الجاري حول فاجعة جدة تدور حول موظفين حكوميين في امانة جدة والمياه. وبينت المصادر ان هيئة التحقيق والادعاء العام لم تستلم اي ملفات لاشخاص على صلة بفاجعة جدة. وكانت هيئة الرقابة والتحقيق شكلت فريقًا متخصصًا من المحققين والمراقبين الماليين للتحقيق مع كافة المتهمين في فاجعة سيول جدة. واشارت المصادر الى ان التحقيقات قد تستغرق حوالى شهرين، وأنها ستبدأ بـ 10 ملفات، مشيرًا إلى أن هيئة الرقابة دعمت فريق العمل بكل ما تتطلبه سرعة إنجاز العمل بالتنسيق مع الجهات الحكومية وأجهزة الضبط ذات العلاقة.

وأشار المصدر إلى أن فريق التحقيق باشر عمله في فرع هيئة الرقابة والتحقيق بمحافظة جدة بإشراف مباشر من وكيل ''الهيئة'' لشؤون التحقيق الدكتور سعد بن كليب، مؤكدًا أن رئيس الهيئة د. صالح بن سعود سيتابع عمل الفريق لاستكمال مهمته بالسرعة الممكنة بناء على التوجيه السامي. وأوضح المصدر أن فريق التحقيق لن يجد أي مبرر أو عذر أمام أية جهة أو مسؤول للتراخي أو التباطؤ في تنفيذ مهمته.. وأشار الى أن الهيئة بكافة مسؤوليها في حالة حِراك تجاوبًا مع اهتمام خادم الحرمين الشريفين.

© مركز المعلومات

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

ديوان المظالم يحاكم 95 ٪ من متهمي كارثة سيول جدة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء25 مايو 2010 العدد 6070
.html397571/article_25/05/2010http://www.aleqt.com/

محمد الهلالي من جدة

ينظر ديوان المظالم في نحو 95 في المائة من ملفات المتهمين في كارثة سيول جدة ,بعد انتهاء التحقيقات في هيئة الرقابة والتحقيق لإصدار الأحكام ضد المتهمين خلال جلسة أو جلستين .

وأكد لـ"الاقتصادية" الدكتور عمر الخولي أستاذ القانون في جامعة الملك عبد العزيز تحويل نحو 95 في المائة من ملفات المتهمين إلى ديوان المظالم لارتباطها بالموظفين الحكوميين، وذلك لإصدار الأحكام بعد الانتهاء من التحقيق مع الموظفين الحكوميين في هيئة الرقابة والتحقيق .

وتوقع الخولي أن يصدر ديوان المظالم الأحكام ضد المتهمين خلال جلسة أو جلستين من النظر في القضية بعد استكمال التحقيقات كافة معهم، مستبعدا تعدد الجلسات، نظرا للتوجيهات بسرعة الانتهاء من التحقيقات، دون إغفال الاطلاع على جميع تفاصيل القضية والرفوعات المقدمة من قبل المتهمين. وبين الخولي أن هناك عدداً من ملفات المتهمين ستتم إحالتها إلى المحاكم من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام للنظر فيها وإصدار الأحكام، متوقعا أن تأخذ بعض الوقت بخلاف القضايا التي سينظرها ديوان المظالم .

وأشار الخولي إلى التعليمات التي تشدد على ضرورة التسريع في إنهاء إجراءات التحقيق والتي تضمنها الأمر السامي الكريم، مبينا أن إجراءات التحقيق وإصدار الأحكام في ملفات المتهمين في كارثة سيول جدة لن تطول. من جانبه، قال المحامي أحمد المالكي: إن جميع الجرائم العامة تنظرها هيئة الرقابة والتحقيق وهي التي تختص بالجرائم العامة وتقرر إدانة المتهمين في كارثة سيول جدة من عدمها، وتحيلهم إلى دوائر الاختصاص (ديوان المظالم)، مشيرا إلى أن تلك القضايا تتعلق بقضايا إساءة استغلال السلطة، الرشوة، التزوير، تبديد المال العام وغيرها من القضايا ذات العلاقة.وعن معارضة البعض الدفاع عن المتهمين في كارثة سيول جدة أوضح المالكي، أن من حق المتهمين الاستعانة بالمحامين وهي من الحقوق الطبيعية لأي شخص ولكل محام معطياته ومرئياته وذلك حسب التخصص المهني والمبادئ التي يتمتع بها المحامي .

وأضاف "القاعدة العامة تتضمن أن على كل محام أن يتقي الله في نفسه وتتم دراسة الملفات بكامل تفاصيلها وإذا تبين عدم وجود أدلة دامغة على المتهم وأنه ليس مداناً فلا يوجد مانع للترافع عن المتهم .

أما إذا وجد أن المتهم مدان بنسبة كبيرة وهناك أدلة واضحة ضده فيترك الترافع عن المتهم و لا تترك متابعة ضمان معاملة المتهم معاملة كريمة، وضمان تطبيق التشريعات والإجراءات وضمان الحصول على محاكمة طبيعية وعادلة .

يذكر أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمر بإحالة جميع المتهمين في تداعيات كارثة جدة إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام كلّ فيما يخصه بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي، كما وجه - يحفظه الله - بفرز أوراق مستقلة لكل من وردت أسماؤهم في التحقيق وليس لهم علاقة مباشرة بمسار فاجعة جدة وإحالتهم لجهات التحقيق المختصة.

الأمير خالد الفيصل : أمر الملك دفعة قوية لتطوير شرق العروس

محاكمات علنية لمتهمي كارثة سيول جدة بحضور ذوي الضحايا

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء26 مايو 2010
1&G=761190 &I=13494 http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=

أكد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة أن قرارات الملك عقب كارثة السيول تعتبر دفعة كبيرة لتطوير شرق جدة ،وقال سموه خلال ترؤسه الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية لهيئة تطوير مكة المكرمة والمشاعر المقدسة أمس: إنه يجب أن يخطط هذا الجزء من جدة بطريقة حديثة وعصرية تتماشى مع تطوير باقي المنطقة ، واطلع سموه على عرض مقدم من أمانة جدة يشتمل على الخطوات المقترحة للبدء في تنفيذ أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز القاضي بإعداد مخطط شامل لتطوير أحياء شرق الطريق السريع في جدة وتطرق الاجتماع إلى آلية تنفيذ ماجاء في الأمر الكريم الخاص بفتح وتمديد قنوات تصريف السيول وكذلك الجهود المبذولة من الجهات ذات العلاقة لإزالة جميع العوائق لتنفيذ هذا المشروع ،من جهة اخرى تواصل هيئة الرقابة والتحقيق إجراءاتها في فتح ملفات المتهمين في كارثة السيول وذلك في فرع هيئة الرقابة والتحقيق ويأتي ذلك عقب تشكيل فريق عمل من المحققين المتخصصين لتوجيه التهم وبعد إعداد لوائح الدعاوى الخاصة بكل متهم على حدة ، ويتوقع مراقبون ومختصون في القانون أن تكون الجلسات علنية لضمان الشفافية وقد يحضرها أقارب المتهمين وذوو ضحايا السيول وسط مطالبات إعلامية بحضور تلك الجلسات في حال عقدها ،وكانت الرقابة والتحقيق قد أعدت قاعات مخصصة تم تجهيزها لتتناسب مع عدد الحضور والأشخاص الحاضرين من محامين أو مستشارين أو شهود أو أطراف وهيئات قضائية ،هذا وقد باشر فريق المحققين في الرقابة والتحقيق في فتح وفحص ملفات المتهمين في الكارثة حيث يبحث عن كافة المتورطين من موظفين حكوميين و مسئولين في مختلف القطاعات ورجال الأعمال حيث سيتم بعد ذلك إحالتهم إلى ديوان المظالم لمحاكمتهم ، وفي نفس الشأن يتوقع أن يخوض فريق هيئة التحقيق والادعاء العام أعمال التحقيق في الملفات التي تحال إليه والتي تختص بغسيل الأموال والتستر والغش التجاري بعد أن أكدت مصادر بأنها لم تستلم أي ملفات لمتهمين ومتورطين في السيول حتى يوم أمس - الثلاثاء - كون الرقابة والتحقيق هي الجهة المختصة ، وعلى صعيد ذي صلة كشف أمين محافظة جدة المهندس عادل فقيه أن المواقع الموقوف إصدار تصاريح البناء فيها شرقي جدة لن يفرج عنها حتى تنتهي المساحة الجيولوجية من تقريرها النهائي المتوقع تسليمه خلال شهر من الآن وبعد ذلك يتم دراسة وضع المخططات والمواقع الموقوف التصاريح والبناء فيها وستعلن بشكل رسمي ونهائي.

© مركز المعلومات

صرف شيكات "المليون" لذوي غرقى سيول جدة قريبا

المصدر: جريدة الوطن يوم الاربعاء26 مايو 2010
5&CategoryID=3866 http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=

تجري حاليا مكاتبات بين وزارة الداخلية وإمارة منطقة مكة المكرمة ومحافظة جدة ووزارة المالية لصرف المكرمة الملكية التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز لذوي غرقى السيول التي ضربت جدة في الخامس والعشرين من نوفمبر الماضي، خصوصا الذين استكمل توثيق هوياتهم، وذلك لإصدار شيكات الـ "مليون ريال". ويتوقع أن تصدر وزارة المالية نحو 100 شيك لذوي الغرقى خلال الفترة القريبة المقبلة عند استكمال بعض الإجراءات المستندية اللازمة لعملية الصرف.

أكد ذلك لـ"الوطن" أمس مدير عام المصروفات المكلف بوزارة المالية إبراهيم بن مهنا الحصيني، مشيرا إلى أن الآلية المقترحة لتسليم تلك المبالغ، هي بتسليم الشيكات للمحكمة العامة بجدة ليقوم القضاة بدورهم بتسليم المبلغ لذوي المتوفين حسب الآلية المتبعة لديهم بعد إنهاء ذوي الغرقى إجراءات حصر الإرث.

وأوضح الحصيني أن معظم القائمة من السعوديين. أما بالنسبة لبقية القائمة التي أعلن عنها سابقا فهي تحت الإجراء .

© مركز المعلومات

كثُـر نقاشها في الفترة الأخيرة.. وحقوق الإنسان الدولية أوصت الكويت بها

إلغاء عقوبة الإعدام.. بين القبول والرفض

المصدر: جريدة القبس الثلاثاء 24 مايو 2010 ،1 جمادى الثانية 1431 ، العدد 13285
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=607590&searchText=&حقوق الانسان&date=24052010

إعداد مبارك العبدالله

على الرغم من ان المطالبات بالغاء عقوبة «الاعدام» كانت تظهر باسلوب منفرد في السنوات السابقة، لكنها تحققت وبشكل علني، اوصى بها مجلس حقوق الانسان الدولي، الذي عقد اخيرا في جنيف، خصوصا التي كانت من بين التوصيات المقدمة للكويت، وذلك بهدف تحقيق حريات حقوق الانسان، والاسهام في تعزيز الكرامة الانسانية والسعي الى الحق.

ولان هذه المطالبات اصبحت علنا فمن الواجب الرد عليها علنا ايضا من خلال المتخصصين في القانون، وبايضاح كيفية وضع هذه العقوبة من قبل المشرع الكويتي واهدافها، وعما اذا كانت هناك احتمالية لالغائها، فالبعض من القانونيين يرى ان هذه العقوبة هي تطبيق للقانون والشريعة الاسلامية المستمدة من القصاص للمجرمين، لكن البعض الآخر قد لا يؤدي تطبيق هذه العقوبة، واستبدالها بالحبس المؤبد، لكنهم قد يستحيون من الاعلان عنها في بعض الاحيان، تخوفا من رد الفعل الذي يقابل هذه المطالبات.

وبالنظر الى الجرائم التي يعاقب عليها القانون الكويتي بالاعدام فهي تختصر في جرائم القتل العمد، والقتل العمد مع سبق الاصرار والترصد او كليهما، والخطف المقترن بجناية اخرى مثل الخطف وهتك العرض او مواقعة القاصر او مواقعة قاصر لا ارادة له بالحيلة، اضافة الى جرائم الاتجار بالمخدرات، كذلك جرائم امن الدولة الخارجي، وهي التعاون مع العدو في حالات الحرب، ويتلخص في الجرائم التي تطبق فيها عقوبة الاعدام هي تلك الجرائم الواقعة على النفس متى اقترنت ببعض الظروف المشدد على اطلاقها.

ويبقى السؤال الذي يطرح نفسه في المجتمع الكويتي، خصوصاً القانوني، هل انتهاك حقوق الانسان يتم بتحقيق القانون وتطبيق العقوبة الأشد وهي عقوبة الاعدام؟ أم أنه يتحقق بإلغاء هذه العقوبة؟

لا بد منها..

عقوبة الاعدام لا بد منها لأن هناك جرائم قتل.. هذا ما أكده المحامي فهاد العجمي في تعليقه ورده على مطالبات الغاء عقوبة الاعدام، مضيفاً: ان المادة الثانية من الدستور أشارت الى أن الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي من مصادر التشريع، والشريعة الاسلامية من النظام العام في الكويت.

وأضاف ان عقوبة الاعدام والقصاص في الاسلام جاء أصله «ولكم في الحياة قصاص يا أولي الألباب» فالقاتل يقتل، موضحاً أنه من الناحية التشريعية فإن قانون الجزاء الكويتي فصل تفصيلاً جيداً لعقوبة الاعدام، بحيث انها لا تنطبق الا على من يرتكب جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد أو احدهما، واستبعدها من «الأحداث»، وممن ينطبق عليه ركن شرعي في حالة الدفاع عن النفس، أو فيمن يرتكب هذه الجريمة وهو في حالة غير طبيعية أو لديه أي من الأعذار المعتبرة قانوناً «ركن اباحة».

واكمل: لا شك أن عقوبة الاعدام عقوبة عدا أنها مقربة لأحكام الشريعة الاسلامية، فهي لا شك تعتبر رادعاً لمن يرتكب أو يفكر بارتكاب بعض الجرائم، كالقتل أو ترويع المجتمع بارتكاب بعض الجرائم كجرائم الارهاب والخطف وجرائم المخدرات، مستطرداً: ونعني بذلك الترويج والاتجار بالمخدرات، لأن من يرتكب مثل هذه الجرائم في النهاية انما هو

عنصر فاسد يعيش في مجتمع ولا بد من استئصاله تغليباً لمصلحة المجتمع واتساقاً مع الأهداف العامة للعقوبات التي من أبرزها وأهمها الردع العام وتحقيق الطمأنينة والأمان الاجتماعي، لأنهما بلا شك ولطبيعة بعض المجتمعات فإن الغاء القصاص لا شك سيؤدي بالناس، خصوصاً في مجتمعاتنا، الى الانتقام أو الاقتصاص لأنفسهم، وهذا بلا شك من أبرز الاثار السيئة لإلغاء عقوبة الاعدام لمن يستحقها.
وبين أن المشرع الكويتي رشيد، ومتيقظ، وقد ألغى هذه العقوبة في بعض الحالات أو لبعض مرتكبي الجرائم، كما ذكرنا، ومن أبرزها «الأحداث»، مع العلم بأنه وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية يجب الاقتصاص مطلقاً من مرتكب بعض جرائم الحدود كالقتل والافساد في الأرض وحد الحرابة، حتى وان كان الجاني هدفاً.
وزاد: أما جرائم المخدرات على اطلاقها فأنا مع التوسع في إقرار عقوبة الاعدام ضد مرتكبي بعض جرائم المخدرات، ولكن بشرط الحرص على أن يكون من يطبق عليه هذا الحكم هو مرتكب الجرائم وخصوصاً الجرائم المنظمة في مجال المخدرات، وليس من يمكن استغلالهم من قبل تجار المخدرات، ويصبحون بالتالي هم الضحية.
نعم.. لتطبيق الإعدام
وقال المحامي محمد خريبط ان عقوبة الاعدام موجودة في التشريع الاسلامي، موضحا انها عقوبة تصدر عندما يشعر القضاء بأن وجود هذا المتهم ليست له فائدة في المجتمع.
واضاف: انه ومن دون وجود عقوبة قاسية مثل الاعدام، فان ذلك قد يؤدي الى آثار سلبية، وهي عدم وجود هيبة للقانون، مشيرا الى اننا من مؤيدي تطبيق هذه العقوبة، ولسنا من مؤيدي رفع عقوبة الاعدام كليا، فهناك نص موجود في جرائم القتل العمد وجرائم الاتجار بالمخدرات، وغيرها من الجرائم التي تستحق الاعدام لمرتكبيها.
وعن مسألة استبدال عقوبة الاعدام بالحبس المؤبد، قال: هذه المسألة لا تفيد بتاتا، لان الاعدام اساسا يعتبر ظرفا مشددا لعقوبات اساسها الحبس المؤبد.
وردا على المطالبات بالغاء عقوبة الاعدام، اوضح ان العالم الغربي يتجه الى الغاء عقوبة الاعدام، كون انها عقوبة قاسية، ولاحترام الروح ووجود الانسان في هذه الحياة، مستدركا: لكن هذا الكلام غير صحيح لان عقوبة الاعدام رادعة، ويكون المتهم فيها عبرة لمن لا يعتبر، بالاضافة الى وجوده بالحبس فترة طويلة على الرغم من انه مرتكب لجرائم بشعة في المجتمع، فان ذلك يعطي انطباعا للآخرين بأن عقوبة الاعدام لن تكون، وبالتالي يزيد ارتكاب الجرائم.
حق الحياة
وبدورها، قالت المحامية تهاني الظفيري ان لكل شخص حقا في الحياة، ايا كان هذا الشخص، سواء كان سويا او كان غير سوي، على اعتبار ان الحياة لا تمنح فقط للشرفاء وتسلب من غيرهم وهذا الحق تضمنته معظم دساتير دول العالم.
واضافت: وعلى اعتبار ان عقوبة الاعدام التي خضعت لها اغلب دول العالم في فتراتها التشريعية المتباينة التي قد غيرت بلورتها الفكرية ونتيجتها التشريعية بهذا الشأن في الوقت الحاضر، فجرمت هذه العقوبة وأخذت بعقوبات اخرى، فيها تناسب مع الفعل المجرم من دون ازهاق للروح، لان هذا فعليا ما يتناسب مع المجتمعات المدنية المتقدمة في الزمن الراهن، التي يعتبر فيها الفرد من اهم الموارد البشرية التي تعتمد عليه الدول لابراز تقدمها وتطورها.
وأكملت: وأخذت بالتعامل مع المجرمين من ناحية تهذيبية واصلاحية لامن ناحية عدوانية وكراهية، وتمني الموت له وسلب الحياة منه، لانه وبهذا الدور نتوجه للاقصاء وليس للعلاج، وهذا هو ما يستعصي الموضوع.
واوضحت ان عقوبة الاعدام تتمثل في نزع الروح، وهي ملك لله وحده، ولا يجوز المساس بحق من حقوق الله سبحانه وتعالى، الا بالمقدار الذي سنح الله لعباده بذلك، فقدر الله لنا القصاص وليس عقوبة الاعدام، والقصاص المراد بأن يؤتى بالفاعل بمثل فعله بالمجني عليه، فتكون اما القتل او الجرح او القطع وبذات الكيفية والمماثلة، ولم يتم ذكر الاعدام كعقوبة الهية منفرة لتتم الحجة والتمسك بها على انها ضرورة اجتماعية او مسلك عقائدي او ديني، لان الدين الاسلامي دين رحمة وعفو وليس ازهاقا ومماتا، ومن يأت بقول آخر بأن هذه العقوبة ان تمت علانية ترد المجتمع ككل فإن قوله غير صحيح من ناحية واقعية ومردود عليه.
واكدت ان الساحات الكويتية وما شاهدته من تطبيق حي لهذه العقوبة لردع نوع من انواع الجرائم الذي تضمنه القانون بسن هذه العقوبة ان فعلا وفقا لاحصائيات القضايا التي تعاني منها اروقة المحاكم انها اندثرت او انخفضت معدلاتها بعد تطبيق الاعدام لمرتكبها، الا ان الواقع الذي يفرض نفسه في مسرح النقاش وبعيدا عن الجدال، نجد انها متزايدة يوما بعد يوم دون الاكتراث بالعقوبة.

© مركز المعلومات

وخلصت الى انه يجب علينا الاستيعاب والفهم ان الاصلاح اسلم من الاعدام، وذلك بزج عقوبات مقيدة للحرية ويكونون في جو مهيأ لتنقية لروح وتهذيب الاخلاق وبيان حقيقة الفعل المرتكب وتأهيل دوره في المجتمع، فهذا يضيف للدولة والمجتمع بشكل عام، وأسرة ذلك الشخص بشكل خاص

الآلاف بلا شهادات ميلاد.. لم يشر إليهم الخرينج: العفاسي أخفى مشكلة البدون في جنيف

المصدر: جريدة القبس الثلاثاء 24 مايو 2010 ،1 جمادى الثانية 1431 ، العدد 13285
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=607298&searchText=&date=24052010

أشاد النائب مبارك الخرينج بمشاركة الحكومة بالدورة الثامنة للمؤتمر الدوري الاستعراضي الشامل لحقوق الانسان الذي عقد اخيرا في جنيف، مؤكدا ان الساحة الكويتية حافلة بالعطاء الانساني.

وأكد الخرينج في بيان صحفي ان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل د. محمد العفاسي وفق في طرح الكثير من القضايا التي تتعاطى معها الحكومة من جانب انساني، لا سيما القضايا العمالية للوافدين في الكويت ومساحة الحريات في الفكر والرأي وتوسع الدولة في المزيد من الحريات الاعلامية وغيرها، بما يتواءم مع المواثيق الدولية ذات الصلة لا سيما منها الوطنية والشرعية التي ترتبط بالمجتمع الكويتي.

وأضاف ان الكويت من اكثر الدول جذبا للعمالة الوافدة من جنسيات واديان وثقافات مختلفة، وهناك مسؤولية على الدولة في حمايتها ضمن الاطار العام لسيادة القانون وحقوق الانسان، مثمنا دور العفاسي في طرح مثل هذه القضايا امام الدول المشاركة بالمؤتمر العالمي ما يؤكد جدية الحكومة في حل هذه القضايا من خلال المشاريع التي اعلن عنها العفاسي في جنيف مثل ايجاد مراكز ايواء للعمالة الوافدة في حالة نشوب خلاف مع الكفيل او المؤسسة الكويتية. وأوضح ان الاستعراض كان راقيا ويستحق الاحترام والتقدير ولكنه لم يوفق في طرح قضية غير محددي الجنسية (البدون).

غير منطقي

وأشار الخرينج الى ان العفاسي تطرق نصيا كما نشر في وسائل الاعلام الى ان الكويت في صياغة دستور 1962 عززت الديموقراطية الكويتية في الفصل بين السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية، ضامنا بذلك حقوق الانسان للجميع، والدولة ونظامها يجسد مختلف المبادئ والمعايير الحقوقية التي ترسخ مبادئها وتضمها احكام الدستور التي ارتضاها الشعب الكويتي والنظام حكما بينهم في نهاية المطاف، مشيرا الى ان العفاسي قفز عن الحقيقة ولم يذكر ان في الكويت آلاف الاطفال من «البدون» لا يملكون شهادات ميلاد بمباركة حكومية ويعانون من اجراءات تعسفية وروتينية متخلفة لا يقبلها المنطق ولا العقل ولا الدين.

وبيّن الخرينج ان هناك ما يزيد على 1500 مواطن كويتي متزوجين من نساء «بدون» لم يستطيعوا ان يستخرجوا لاولادهم شهادات ميلاد، وامهات كويتيات متزوجات من «بدون» كذلك، لافتا الى ان ذلك يعتبر اختراقا للدستور والقوانين والاعراف، وظلما لا يقبله الدين الاسلامي ولو عدنا للقانون في جزئية واحدة فإن من ولد لاب كويتي فهو كويتي، ولكن اجراءات الحكومة التعسفية اساءت للجميع وانتهكت الدستور وخالفت القوانين الانسانية العالمية.

وأوضح الخرينج انه بالنسبة للاطفال فإن هناك اتفاقية حقوق الطفل التي ابرمتها الكويت عام 1989، تلزمها بالحفاظ عليهم وعلى كراماتهم، وان الديموقراطية والدستور والحرية لا يمكن ان تكون منصفة اذا لم تحم حقوق الاطفال من العبث بمستقبلهم.

نصيحة

وأكد ان العفاسي قال في «جنيف» رسميا ان الحكومة من منطلق انساني ووطني واسلامي اصدرت للبدون عقود زواج، داعيا العفاسي الى سؤال زميله وزير العدل عن انشغال القضاء الكويتي بإصدار احكام لاثبات الزواج للبدون، وصلت الى عشرات الآلاف، فهم لا يزالون يتزوجون بالعرف القديم عن طريق شيخ دين، وعلى مبدأ «زوجتك نفسي» حتى يصدر لهم حكم قضائي من دون عقد زواج رسمي موثق من وزارة العدل.

وأوضح الخرينج ان هذه الاحكام رغم صدورها فانها لا تنفذ، مبديا استغرابه من حق البدون العمل بالتجارة، فكل املاكهم على حسب ما نعرفه تقيد بأسماء غيرهم، سواء كانوا كويتيين اقربائهم او اصدقائهم او بأسماء وافدين، ومن لديه توكيل رسمي من وزارة العدل بعض الجهات الرسمية لا تعترف به ويدخل في اجراءات بيروقراطية معقدة.

وأوضح الخرينج ان العفاسي اخفق واخفى معلومات حقيقية كلنا نعيشها عن فئة البدون، ولم يتطرق الى الممارسة الحكومية الظالمة لهذه الفئة، ولم يذكر الفساد الذي انتاب الحقبة الماضية من بعض وزراء ومتنفذين سابقين في سياسة التجنيس، التي لا تزال لجان تحقيق تعمل من اجل كشف التجاوزات.

حقوق الإنسان" تشتكي سوء سجنه النيابة انتهت من التحقيق مع الجاسم وتنتظر قرار الإحالة

المصدر: جريدة القبس الثلاثاء 24 مايو 2010 ،1 جمادى الثانية 1431 ، العدد 13285
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=606445&searchText=&حقوق الانسان&date=24052010

أكدت مصادر مطلعة ان النيابة انتهت من التحقيق مع الكاتب محمد عبدالقادر الجاسم.

وأوضحت لـ القبس ان استدعاء الجاسم في الوقت الحالي امر مستبعد، وذلك لانتهاء التحقيق، وبالتالي سننتظر قرار احالة القضية المرفوعة من الديوان الاميري ضده الى محكمة الجنايات.

من جهة اخرى، قال رئيس لجنة حقوق الانسان د. وليد الطبطبائي ان اللجنة اطمأنت امس خلال زيارة ميدانية للسجن المركزي على صحة الكاتب محمد الجاسم، مشيرا الى انه يتمتع بمعنويات عالية.

فيما قال مقرر اللجنة النائب محمد هايف إن الجاسم موجود في مكان غير انساني، ولا يصلح للسكن الآدمي داعيا الى الافراج عنه فورا لا سيما انه متهم بقضايا سقطت بالتقادم.

© مركز المعلومات

مصر تعلن استعدادها لقوافل الإغاثة المتجهة إلى غزة

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ، 24 مايو 2010
http://www.alyaum.com/issue/article.php?IN=1&G=760700 &I=13492

ابتسام محمد ـ القاهرة

أعلنت وزارة الخارجية المصرية أمس الأحد استعداد مصر لاستقبال قوافل الاغاثة المتجهة الى قطاع غزة المحاصر، التى أعلنت عنها جمعية حقوق الإنسان والحرية التركية للمساعدات الإنسانية وعدد من المنظمات الدولية ، سواء كانت قادمة عن طريق البر أو البحر. ويأتى ذلك على الرغم من أن السلطات المصرية لم تتلق اي طلبات من منظمي «أسطول الحرية لغزة» المتجه بحرا الى غزة قادما من تركيا عبر الأراضي المصرية. وكانت اسرائيل قد رفضت دخول سفن القافلة الى ميناء غزة لعدم قدرته على استيعاب هذا العدد من السفن وبهذا الحجم، وأبدت استعدادها لاستقبالها فى ميناء أشدود، فيما أصر منظمو القافلة على الإبحار الى ميناء غزة. يذكر ان القافلة البحرية للمساعدات الإنسانية لغزة «أسطول الحرية لغزة «قد انطلقت السبت بالتنسيق والتعاون بين جمعية حقوق الإنسان والحرية التركية للمساعدات الإنسانية والعديد من المنظمات الدولية. وتحمل القافلة 10 أطنان من الأسمنت والحديد ومستلزمات طبية متنوعة وأغذية للأطفال وسيكون على متن السفن ما يقارب 750 شخصا، وتصل السفن إلى غزة خلال الـ « 24» ساعة المقبلة فى حال عدم اعتراض الجانب الإسرائيلى طريقها. وتضم القافلة 9 سفن منها 3 تركية و 2 من بريطانيا وواحدة من كل من اليونان وأيرلندا والجزائر والكويت، بينما لم تطلب السلطات التركية أو المسؤولون عن القافلة من مصر تقديم أى تسهيلات أو أى مساعدات، حيث انطلقت القافلة مباشرة الى ميناء غزة البحرى. وكانت وزارة الخارجية المصرية قد أكدت فى وقت سابق أنها لم تتلق حتى الآن أي طلب رسمي لدخول ما يسمى قافلة «أسطول الحياة» إلى قطاع غزة .

وأوضح السفير حسام زكي المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية أن «مصر لم تتلق إخطارا رسميا حتى الآن من جانب منظمي قافلة) اسطول الحرية) برغبتهم فى دخول قطاع غزة عبر مصر، مشيرا الى أن الخارجية المصرية تراقب ما يدور حول القافلة من خلال تصريحات القائمين عليها فى وسائل الاعلام». وقال السفير زكي في بيان صحفي : نحن نرحب بأى قوافل اغاثية بحرية او برية ترغب فى دخول قطاع غزة عبر مصر وفقا للآلية التي حددتها السلطات المصرية فى السابق لدخول مثل هذه القوافل الى القطاع، التي تم الإعلان عنها تفصيليا فى السابق. وأضاف السفير حسام زكي أن ما سمعناه من تصريحات لمنظمي القافلة لوسائل الإعلام يشير الى أنهم ينوون الدخول الى قطاع غزة مباشرة عبر البحر، ونحن نتفهم رغبتهم فى ذلك .

المنظمة العربية لحقوق الإنسان: موساديحقق مع المعتقلين الأردنيين في العراق

المصدر: جريدة الحياة الاحد23 مايو 2010
144293 http://international.daralhayat.com/internationalarticle/

كشفت «المنظمة العربية لحقوق الإنسان - فرع الأردن» ان المعتقلين الأردنيين في العراق يخضعون للتحقيق على ايدي افراد من جهاز الاستخبارات الإسرائيلية الخارجية) موساد) الذين يطالبونهم بالتعاون في مقابل الإفراج عنهم او تهديدهم بالموت في السجن.

وقالت المنظمة في مؤتمر صحافي عقدته في عمان امس ان عدد المعتقلين الأردنيين في العراق بلغ 33 معتقلاً، وسبعة معتقلين في غوانتانامو، و250 معتقلاً في سورية، و41 في السعودية، وخمسة في ايران، وواحد في الكويت، من دون ان تحدد نوعية القضايا التي اوقفوا على اثرها. وستعقد المنظمة الأسبوع المقبل مؤتمراً صحافياً يخصص للحديث عن اوضاع المعتقلين الأردنين في الخارج .

وانتقدت المنظمة في تقريرها وضع حقوق الإنسان في الأردن، وقالت انها تلقت 90 شكوى خلال السنة الماضية، لم ترد الحكومة الا على 39 منها. وأشارت الى كثرة قرارات التوقيف التي تصدر عن المدعين العامين وقضاة الصلح، وقالت ان عددها العسنة الماضية وصل الى نسب قياسية وبلغ 29546 قراراً.

وأشارت المنظمة الى المعاملة القاسية للموقوفين والسجناء في مراكز التوقيف، ولفتت الى ان الجهات القضائية لا تقوم بزيارات كافية للسجون وأماكن التوقيف للاطلاع على الوضع.

وتوقف أمين سر المنظمة المحامي سميح سنقرط عند قانون الانتخاب الموقت الذي اصدرته الحكومة الثلثاء الماضي واعتبره «ناقصاً ويحرم الأردنيين من التمثيل الحقيقي في مجلس النواب». وطالب بتشكيل لجنة مستقلة للانتخابات والسماح لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات المقبلة.

© مركز المعلومات

هيومن رايتس ووتش تؤكد ان لديها ادلة جديدة على ارتكاب جرائم حرب في سريلانكا

المصدر: جريدة الحياة الجمعة، 21 مايو 2010
143882 http://international.daralhayat.com/portalarticlendah/

كولومبو - ا ف ب - اعلنت منظمة الدفاع عن حقوق الانسان هيومن رايتس ووتش الجمعة ان لديها ادلة جديدة قد تشير الى ارتكاب جرائم حرب في سريلانكا خلال الاشهر الاخيرة من النزاع بين الجيش ومتمردي التاميل الانفصاليين.
وافادت المنظمة في تقرير انها درست اكثر من 200 صورة التقطها على خط الجبهة مطلع 2009, جندي من القوة المتنقلة في سلاح الجو السريلانكي وانها جمعت شهادات جديدة حول قصف الجيش لمدنيين.
وتبين من بعض الصور ان قوات الامن اسرت ناشطا سياسيا من نمور تحرير ايلام تاميل ظهر في صورة اخرى وهو قتيل بعد اصابته بجرح في راسه.
وقالت المنظمة "حتى لو استحال على هيومن رايتس ووتش ان تستنتج يقينا ان الرجل قد اعدم من دون محاكمة خلال اعتقاله، تشير الوثيقة الى ضرورة اجراء تحقيق."
وتحض هيومن رايتس ووتش التي تتهم سريلانكا بانها فشلت منهجيا في التحقيق في الادعاءات حول انتهاكات حقوق الانسان، المجتمع الدولي على الاصرار على فتح تحقيق مستقل.
واضافت ان "شهودا افادونا بثلاثة حوادث اخرى نهاية نيسان/ابريل ومطلع ايار/مايو 2009 عندما قصفت القوات الحكومية مدنيين معظمهم من النساء والاطفال عندما كانوا ينتظرون الطعام في طابور."
واضافت ان "الشهود تحدثوا ايضا عن تجنيد اطفال في صفوف نمور التاميل وعن هجمات شنها هؤلاء على مدنيين كانوا يحاولون الفرار من منطقة الحرب."
وصدر هذا التقرير بعد ايام على تقرير اخر نشرته الاثنين منظمة مجموعة الازمات الدولية يتهم سريلانكا بقتل الاف المدنيين عبر قصف مناطق كانت محمية خلال المعارك.
ودعت مجموعة الازمات الدولية الامم المتحدة والدول المانحة في سريلانكا الى المطالبة بفتح تحقيق حول جرائم حرب.
وتحيي سريلانكا هذا الاسبوع الذكرى الاولى لانتصارها على حركة متمردي التاميل التي انتهت في ايار/مايو 2009 بعد نزاع عنيف استمر 37 سنة. وتقول الامم المتحدة ان سبعة الاف مدني قتلوا خلال الاشهر الاخيرة.

مركز حقوقي يتهم حكومة حماس بتشريد150 فلسطينياً وهدم منازلهم

المصدر: جريدة الحياة الخميس، 20 مايو 2010
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/143201

غزة - أ ف ب، رويترز - أكد مركز حقوقي فلسطيني أمس أن سلطة الأراضي في الحكومة المُقالة التي تقودها حركة «حماس» في غزة «شردت» 150 فلسطينياً إثر هدمها منازلهم الأحد في رفح في جنوب القطاع، لافتاً إلى أن أعمال الهدم قد تطاول 180 منزلاً إضافياً في المنطقة نفسها.

وذكر «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان»، وهو عضو لجنة الحقوقيين في جنيف، في تقرير ميداني أمس أن «سلطة الأراضي في غزة هدمت الأحد 20 منزلاً، بينها خمسة منازل بُنيت من الأسمنت المسلح، في حي تل السلطان في رفح بمساعدة من قوات الشرطة (التابعة لحكومة «حماس») بدعوى أنها مقامة على أراضٍ حكومية.«

ولفت إلى أن هدم هذه المنازل «أدى إلى تشريد 20 عائلة قوامها نحو 150 شخصاً اضطر معظم أفرادها لنصب خيام على أنقاضها»، مضيفاً أن «سلطة الأراضي هدمت منزلين آخرين قيد الإنشاء غرب حي الأمل في خان يونس الاثنين، وقالت إن قرار الهدم جاء ضمن حملة مستمرة لإزالة التعديات على الأراضي الحكومية التي سيطر عليها بعض المواطنين في شكل غير قانوني.«

وعبر المركز عن «قلقه العميق» جراء عمليات الهدم التي «تنتهك حق كل مواطن في المأوى الملائم والتي قد تستمر لتطاول نحو 180 منزلاً آخر في المنطقة نفسها في رفح». ولفت إلى أن عمليات الهدم التي نفذتها جرافات، جاءت «في وقت يعاني سكان القطاع حالاً غير مسبوقة من الحصار الشامل الإسرائيلي الذي يمنع بموجبه توريد مواد البناء والإعمار كافة منذ نحو ثلاث سنوات.«

وأورد التقرير إفادات عدد من أصحاب البيوت التي تم هدمها «حيث تعرض عدد منهم إلى الضرب بالهراوات وأعقاب البنادق». ونقل عن عيسى عبدالله السدودي (41 سنة) أنه رفض إخلاء منزله ففوجئ «عندما هاجمه عدد من أفراد الشرطة وسحبوه بالقوة واعتدوا عليه بالضرب المبرح.«

ونقلت وكالة «رويترز» عن أصحاب قطع الأراضي المتنازع عليها في رفح أن هذه الأراضي تمتلكها عائلاتهم منذ الاربعينات. وقال عيسى السدودي إن شرطة «حماس «ترافقها الجرافات هدمت منزله المكون من ثلاث طبقات من دون إخطار مسبق. وأضاف أنه وضع كل مدخراته في بناء البيت والآن باتت أسرته المكونة من عشرة أفراد بلا مأوى.

وجلست فتحية الغزاوي (52 سنة) على الرمل مع ابنتها قرب أنقاض منزلها الذي كان يأوي أسرتها المكونة من 15 فرداً. وقالت إنها فرت من مدينة غزة العام الماضي بعدما دمرت القوات الإسرائيلية المنزل الذي كانت تستأجره، لكن «هذه المرة لم يكن اليهود .إنهم مسلمون ضد مسلمين.«

ودعا حكومة «حماس» إلى «حماية السكان من الإخلاء القسري للمساكن ووقف أعمال الهدم كافة التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من معاناة السكان، خصوصاً أن غالبيتهم من العائلات الفقيرة أو التي فقدت منازلها بعد أن دمرتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال السنوات الماضية». وطالبها بـ «تجميد قرارات الهدم كافة الخاصة بالمنازل المقامة على أراضٍ حكومية موقتاً وإنقاذ أصحاب المنازل (المهدومة) من التشرد، والتوصل إلى صيغة مناسبة وتوافقية مع أصحاب المنازل المقامة على تلك الأراضي.«

وشدد على أن «توفير مساكن للسكان الذين عانوا طويلاً من سياسات الهدم الواسعة النطاق على أيدي قوات الاحتلال ينبغي أن يكون من أولويات أية سلطة أو حكومة فلسطينية». وبحسب إحصاءات سلطة الأراضي، تبلغ مساحة الأراضي في قطاع غزة 365 ألف دونم بينها أراضٍ حكومية مسجلة تقدر بنحو 110 آلاف دونم أي ما نسبته نحو 30 في المئة.

© مركز المعلومات

وقال الناطق باسم حركة «فتح» أحمد عساف إن «حماس أثبتت أنها تتساوى مع الاحتلال الاسرائيلي» التي كثيراً ما هدمت منازل في بلدة رفح خلال الانتفاضة الثانية التي بدأت عام 2000 قائلة إنها تتيح ساتراً للنشطاء.
لكن «حماس» اعتبرت أن الانتقادات «لها دوافع سياسية». وقال رئيس بلدية رفح العضو في الحركة عيسى النشار إن الحكومة المقالة ستواصل تنفيذ عمليات الهدم وتستهدف من وصفهم بـ «تجار الأراضي الذين أقاموا مباني خاصة على أراضي الدولة.«

مؤتمر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان يشهد خلافات بسبب نزاع الصحراء

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاثنين 10 جمادى الثانى 1431 هـ 24 مايو 2010 العدد 11500
state=true&حقوق=&search570849&article=11500&issueno=4http://www.aawsat.com/details.asp?section=

الرباط: سهام أشطو
أدى نقاش حول نزاع الصحراء إلى خلافات حادة وانقسامات في المؤتمر التاسع للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التي تعتبر إلى جانب المنظمة المغربية لحقوق الإنسان أهم جمعيتين حقوقيتين في المغرب.
وكان أعضاء في حزب «النهج الديمقراطي» اليساري الراديكالي، وهم في الوقت ذاته أعضاء في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، دعوا إلى تبني أطروحة «حق تقرير المصير للصحراويين»، وهي ما تدعو إليه جبهة البوليساريو، في حين عارض أعضاء في حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، وهو أيضا حزب يساري، هذا الموقف ودعا إلى اعتماد حل يعتمد على مشروع «الحكم الذاتي»، الذي كان اقترحه العاهل المغربي الملك محمد السادس.
يشار إلى أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عرفت باستمرار صراعات بين حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب النهج الديمقراطي حول مجموعة من القضايا أبرزها نزاع الصحراء. وبعد عدم التوصل في أعقاب سجال سياسي وفكري بين التيارين، قرر الأعضاء الموالون لحزب الطليعة، بعد احتدام النقاش الذي امتد منذ الليلة قبل الماضية حتى صباح أمس، الانسحاب من القاعة التي جرت فيها المناقشات في مجمع للمؤتمرات في بلدة بوزنيقة جنوب الرباط.
وتناول المشاركون في مؤتمر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ثلاثة محاور رئيسية هي «العلمانية ونزاع الصحراء والحريات الفردية» بالإضافة إلى مناقشة المقرر التنظيمي، وهو ما أدى أيضا إلى تأخير عملية انتخاب مكتب الجمعية من طرف المشاركين في المؤتمر، الذين بلغ عددهم 522 عضوا، إلى وقت لاحق.
وقال عمار علي، وهو عضو في حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي إن حزبه انسحب من القاعة بسبب رفض اللجنة عرض التوصيات التي تم النقاش بشأنها للتصويت. وقال عمار لـ«الشرق الأوسط»: «قامت اللجنة بدلا من ذلك بإحالة التوصيات إلى اللجنة الإدارية التي لم تنتخب بعد». واعتبر الأمر مصادرة لحق المشاركين في اتخاذ القرارات. وزاد قائلا: «إن العلمانية هي مطلب سياسي والجمعية هدفها الدفاع عن حقوق الإنسان وليس العمل على صياغة المجتمع سياسيا». وأضاف «في الدول الأخرى ترفع شعارات العلمانية في مؤتمرات خاصة بالعلمانية وليس مؤتمرات لجمعيات تعنى بحقوق الإنسان». وأفادت مصادر مطلعة أن حزب الطليعة قدم تقريرا احتج فيه على ما أسماه «ممارسات بيروقراطية في رئاسة المؤتمر»، بالإضافة إلى هيمنة حزب النهج الديمقراطي على أشغال المؤتمر.
من جانبها، قال نعيمة الكلاف، العضو السابق في اللجنة المركزية للجمعية، إن انسحاب أعضاء حزب الطليعة من القاعة جاء احتجاجا على مجموعة من القرارات التي تم اتخاذها دون احترام التعددية والديمقراطية.

منظمة حقوقية تنتقد أوضاع حقوق الإنسان في المغرب

جمعية حقوق الإنسان تندد في مؤتمرها العام بالإرهاب وتطالب بتعويض ضحاياه

المصدر: جريدة الشرق الأوسط السبت 08 جمادى الثانى 1431 هـ 22 مايو 2010 العدد 11498
state=true&حقوق=&search570849&article=11500&issueno=4http://www.aawsat.com/details.asp?section=

الرباط: محمد الطائع

انتقدت منظمة حقوقية مغربية أوضاع حقوق الإنسان في البلاد وقالت إنه يعرف تراجعات مقلقة، وفي الوقت نفسه نددت بشدة «بالأعمال الإرهابية». وقالت خديجة الرياضي رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إن الوضع الحقوقي في المغرب «يعرف تراجعا في الكثير من المجالات مع استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان واتساع الهوة بين الخطاب الرسمي حول حقوق الإنسان والواقع اليومي لتلك الحقوق» على حد قولها.

ووصفت الرياضي في كلمتها باسم قيادة الجمعية في مؤتمرها الوطني التاسع أول من أمس في الرباط السنة الماضية بأنها «سنة التراجعات حيث عرفت عددا من حالات انتهاك حرية الصحافة والتعبير والتنظيم وعددا من المحاكمات السياسية وتفاقم الأوضاع المتردية للقضاء، وتدهور أوضاع السجون والسجناء نتيجة النزعة الأمنية في السجون».

وقالت رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أمام حشد من الفعاليات الحزبية والحقوقية المغربية والدولية حضرت الجلسة الافتتاحية إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعرف بدورها «ترديا مستمرا، من خلال الزيادات المتتالية في الأسعار في ظل جمود المداخيل وما ينتج عن ذلك من الإضرار بالحق في العيش الكريم، إضافة إلى استمرار الخروقات لمدونة العمل وتجريم العمل النقابي».

وطالبت الرياضي «بإقرار دستور ديمقراطي كمدخل أساسي لبناء دولة الحق والقانون، ومجتمع المواطنة بكل الحقوق».

وقالت إن موقف الجمعية المغربية لحقوق الإنسان من الإرهاب «موقف ثابت وتدينه إدانة مطلقة وتتضامن مع ضحاياه وتطالب بجبر أضرارهم ورعايتهم وتعويضهم، مع تأكيدها عدم الخلط بين الإرهاب وحق الشعوب في المقاومة».

وعبرت خديجة الرياضي عن استياء الجمعية من التقرير النهائي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (هيئة شبه حكومية) حول متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي صدرت بداية السنة الجارية واعتبرته «تراجعا عن التوصيات نفسها وتخلي الدولة عنها بشكل رسمي».

وقالت الرياضي إن المؤتمر الوطني التاسع للجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنعقد تحت شعار «حركة حقوقية وديمقراطية قوية من أجل دستور ديمقراطي ودولة الحق والقانون ومجتمع الكرامة والمواطنة» ينعقد في ظروف تعرف فيها الجمعية ديناميكية تنظيمية، مشيرة إلى أن الجمعية تتوفر على 88 فرعا وثلاث لجان تحضيرية، ووصل مجموع أعضاء الجمعية إلى عشرة آلاف عضو، منهم نسبة مرتفعة من النساء. ويشارك في مؤتمر الجمعية 449 مندوبا منهم 173 من النساء.

© مركز المعلومات